معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٩)

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية

فبراير ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : ١١٧٦٥

بحث

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية

يناير

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

"صدق الله العظيم"

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية

(مستخلص)

مر المجتمع المصري المعاصر ولا يزال يمر بموجات من التغيرات الجوهرية، هذه التغيرات جعلت المجتمع فى حالة حراك اقتصادي اجتماعي، كثير من هذا الحراك يتضمن إصلاحات كثيرة يمكن أن تتحقق للمواطن المصري عند إتمامها واكتمالها بالشكل الجيد، وكثير من هذه التغيرات السلبية تلبس ثياب الإصلاح ظاهرية وباطنها التخريب، وتؤثر بشكل كبير ليس فقط على التنمية ومستوى المعيشة بل أيضا على أمن وأمان المواطن والوطن.

وتركز هذه الدراسة على تحليل هذه التغيرات على صعيد المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنمية فى المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها.

وتشير الدراسة إلى حدوث الكثير من التغيرات الايجابية والسلبية على صعيد المحافظات المصرية، إلا أن العمل التنموى فى مصر وخاصة على المستوى المحلى يتطلب الشفافية والمسئولية وتداول السلطة على كافة المستويات، كما أن المجتمع يحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزى للعامل والعدل وعدالة التوزيع.

Changes Economic, social and environmental in the governorates map and their effects on development

(Abstract)

Over the contemporary Egyptian society is still going through waves of fundamental changes, these changes have made the society in economic social mobility, much of this movement includes many reforms can be achieved for the Egyptian citizen when it is completed and completeness as well, and many of these negative changes clothes worn reform virtual interior vandalism, and have a significant impact not only on the development and standard of living but also the safety and security of the citizen and the nation.

This study focuses on the analysis of these changes on the level of the governorates and their impact on development in the future, from the perspective of economic growth does not necessarily lead to bring development, but may be accompanied by or results in many cases, abuse in the distribution of income increases the gap between the poor and the rich, which may lead to serious social and political undesirable.

The study points to a lot of positive and negative changes at the level of the governorates, but the development work in Egypt, especially at the local level requires transparency, accountability and the devolution of power at all levels, and that society needs to be thought of revolution based quality education and production corresponding to the specifications and the price fair and remunerative to the worker and justice and distributive justice.

فريق العمل

الباحث الرئيسي

أ.د. سيد محمد عبد المقصود

الباحث المناوب

أ.د. فريد أحمد عبد العال

فريق البحث

أ.د.خضر أبو قورة

أ.د.لطف الله إمام

أ.د. سلوى محمد مرسى

د. منى عبد العال دسوقى

د. عزة محمد حسن يحيى

د. محمود عثمان

أ. أمل زكريا عامر

أ. عادل محمد أحمد شحاتة

أ. زينب محمد نبيل

أ. إيمان محمد صالح

سكرتارية

السيدة / زكية السيد

السيدة / ابتسام عبد الرحمن

فهرس البحث

اسم الموضوع	ص
أولاً : مقدمة .	٢
الفصل الأول : التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٧– ٢٠١٢).	٦
١. تمهيد .	٧
٢. الهيكل المكاني لإجمالي الاستثمارات الموزعة على المحافظات .	٨
٣. الهيكل القطاعي لإجمالي الاستثمارات الموزعة.	١٣
٤. الهيكل القطاعي لإجمالي الاستثمارات الموزعة على المحافظات.	١٥
٥. العلاقة بين السكان والاستثمار على مستوى المحافظات.	٢١
٦. معامل توطن وتمركز الأنشطة الاقتصادية.	٢١
الفصل الثاني: تقييم جدوى المشاريع القومية (إيجابياتها وسلبياتها).	٢٧
١. تمهيد .	٢٨
٢. فلسفة المشاريع القومية..الاستراتيجية والهدف.	٢٩
٣. أهم المشاريع القومية:	٢٩
١/٣ المشروعات الزراعية .	٣٠
٢/٣ المشروعات الصناعية .	٣٣
الفصل الثالث: التغير فى بعض المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية.	٤٦
١. تمهيد .	٤٧
٢. التغير فى عدد السكان.	٤٧
٣. التغير فى توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحافظات.	٤٩
٤. التغير فى نمو السكان.	٥١
٥. التغير فى الحالة التعليمية للسكان.	٥٨
٦. التغير فى الحالة العملية للسكان .	٦٠
٧. التغير فى درجة الفقر.	٦٧
الفصل الرابع: التغيرات الاجتماعية فى خريطة المحافظات المصرية .	٦٩
١. تمهيد .	٧٠
٢. التغير فى الخدمات الاجتماعية.	٧١
٣. التغير فى المساهمة الاجتماعية.	٧٩
٤. التعبير فى بعض الظواهر الاجتماعية.	٨٤
الفصل الخامس: التغيرات البيئية فى خريطة المحافظات المصرية وانعكاساتها على التنمية.	١٠١
١. تمهيد .	١٠٢
٢. نوعية الهواء فى المحافظات.	١٠٣
٣. تأثير تغير المناخ على المحافظات وخاصة محافظات شمال الدلتا.	١١٣
٤. التغير فى توعيه مياه نهر النيل فى المحافظات.	١١٤

٥. التشجير والحدائق فى المحافظات.	١٢٢
٦. التنوع البيولوجى بالمحافظات.	١٢٤
٧. المحميات الطبيعية فى مصر.	١٢٥
٨. إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات.	١٢٥
الفصل السادس: التغير فى العمران المصري.	١٢٨
١. تمهيد .	١٢٩
٢. التغير في العمران المصري .	١٢٩
٣. تغير العمران الحضري فى مصر .	١٣٠
٤. أهم التغيرات التى طرأت على إقليم القاهرة الكبرى .	١٣١
٥. التغير فى العمران الريفي المصرى .	١٣٨
الفصل السابع: التغير والتطور التشريعي للإدارة المحلية فى مصر.	١٤٢
١. تمهيد .	١٤٣
٢. الإدارة المحلية فى ظل دستور ١٩٧١ .	١٤٣
٣. التغير فى التقسيم الإداري للمحافظات.	١٥٠
٤. المدن الجديدة وموقفها من قراري التقسيم.	١٥٣
٥. التغيرات التشريعية فى قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.	١٥٤
٦. بعض نتائج التغيرات التشريعية.	١٥٨
٧. التغير فى مجال حقوق الإنسان.	١٦١
٨. التغير فى ثقة المواطن المصري عن بعض مؤسسات الدولة.	١٦٢
الفصل الثامن: رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر.	١٦٥
١. مدخل.	١٦٦
٢. سمات المشكلة البحثية.	١٦٧
٣. ملامح الرؤية السوسيولوجيه لمستقبل التنمية على مستوى المحافظات.	١٦٩
٤. التغير الاجتماعى فى المجتمع المصري ظاهرة اجتماعية مركبه.	١٧١
٥. علاقة التعليم بقضية التغير الاجتماعى فى المجتمع المصري.	١٧٥
الفصل التاسع: فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظات لترشيد التنمية.	١٨٠
١. تمهيد .	١٨١
٢. أسس تفعيل الدور الإنمائي للمنظومة الاستثمارية	١٨٢
٣. الفرص الاستثمارية المتاحة بالمحافظات.	١٨٦
النتائج والتوصيات.	١٩٢
النتائج .	١٩٣
التوصيات.	١٩٥
الهوامش المراجع .	١٩٩
ملخص البحث .	٢٠٦

فهرس الأشكال

م	اسم الموضوع	ص
(١-١)	توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١١
(١-٢)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة (خاص – عام) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٥
(١-٣)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الزراعة والرى على مستوى المحافظات خلال	١٧
(١-٤)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الصناعة والتعدين على مستوى المحافظات خلال	١٨
(١-٥)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات التنمية البشرية على مستوى المحافظات خلال	١٩
(١-٦)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الإسكان والمرافق على مستوى المحافظات خلال	٢٠
(١-٧)	منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا لعدد السكان) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٤
(١-٨)	منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا للمساحة) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٦
(٢-١)	المناطق الصناعية التابعة للمحافظات فى مصر	٣٤
(٢-٢)	مناطق الصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة فى المحافظات المصرية	٣٨
(٣-١)	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٤٨
(٣-٢)	توزيع السكان فى المحافظات عام ٢٠٠٦	٤٩
(٣-٣)	تطور معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	٥٢
(٣- ٤)	التغير فى حجم الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٣
(٣- ٥)	التغير فى معدل الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٤
(٣-٦)	التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦ .	٥٥
(٣-٧)	التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦	٥٧
(٣-٨)	نسبة المتعلمين فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦	٦٠
(٣- ٩)	تطور معدلات البطالة على المستوى القومى خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)	٦٤
(٣-١٠)	مستوى البطالة فى المحافظات عام ٢٠٠٦	٦٥
(٦ ٠-١	موقع القاهرة من أكبر دول العالم في حجم السكان	١٣١
(٦ -٢)	التوسع العمراني لإقليم القاهرة الكبرى	١٣٢
(٦ -٣)	نمو المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى	١٣٤
(٦- ٤)	مخطط القاهرة الكبرى وتوزيع المدن الجديدة حول القاهرة	١٣٦
(٦- ٥)	توزيع المدن والتجمعات الجديدة على مصر	١٣٧
(٦ -٦)	المخطط العام المستقبلى لمدينة السادس من أكتوبر	١٣٨
(٦- ٧)	ارتباط نمو التجمعات الريفية بالمجارى المائية وطرق النقل	١٣٩
(٦ -٨)	التعدى على الأراضى الزراعية لتوفير المسكن والخدمات	١٤٠
(٦- ٩)	التحول فى نمط المسكن من النمط الريفى إلى النمط الحديث	١٤٠
(٦-١٠)	نموذج للمخططات الإستراتيجية لإحدى القرى المصرية	١٤١

فهرس الجداول

م	اسم الموضوع	ص
(١-١)	توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٠
(١-٢)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات (خاص – عام) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٤
(١-٣)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٦
(١- ٤)	معامل توطن الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	٢٢
(١-٥)	معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا لعدد السكان) للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٣
(١-٦)	معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا للمساحة) للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٥
(٢-١)	توزيع المناطق الصناعية على مستوى المحافظات ٢٠٠٨	٣٥
(٢- ٢)	توزيع المناطق الصناعية من حيث المساحة والاستثمارات وفرص العمل بها فى المدن الجديدة	٣٦
(٢- ٣)	جملة المشروعات بمجمعات الصناعات الصغيرة موزعة على مستوى المحافظات عام ٢٠٠٧	٤٠
(٢- ٤)	برنامج الألف مصنع كبير حتى نوفمبر ٢٠٠٨	٤١
(٢ -٥)	العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال المتوسطة حتى ٢٠٠٨	٤٢
(٢-٦)	العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال الصغيرة حتى ٢٠٠٨	٤٣
(٣- ١)	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٤٨
(٣-٢)	التغيرات فى توزيع سكان محافظات مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)	٥٠
(٣-٣)	معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	٥١
(٣- ٤)	التغير فى حجم الهجرة الداخلية ومعدلاتها بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦.	٥٣
(٣- ٥)	التغير فى عدد المهاجرين من وإلى محافظات الجمهورية بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٥
(٣- ٦)	التغير فى عدد سكان الحضر والريف فى مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٥٨
(٣- ٧)	التغير فى الأميين والمتعلمين فى محافظات مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)	٥٩
(٣ - ٨)	الحالة العلمية للسكان فى المحافظات المصرية ٢٠٠٦	٦٢
(٤- ١)	التوزيع النسبى للملتحقين بالتعليم الابتدائى والاعدادى حسب المحافظة عامى ١٩٩٦و٢٠٠٦	٧٥
(٤ - ٢)	تطور عدد المعينات فى مجلس الشورى خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٧)	٨٤
(٥-١)	المتوسطات السنوية للجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) بالمحافظات للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)	١٠٦
(٥ -٢)	متوسط التركيز السنوى للرصاص (pb) فى بعض المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)	١٠٨
(٥-٣)	المتوسطات السنوية للدخان وغاز ثانى أكسيد الكبريت فى المحافظات خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٧	١٠٩
(٥-٤)	المتوسط السنوى لتركيز الأوزون الأرضى (O٣) خلال الفترة (٢٠٠-٢٠٠٨)	١١١
(٥ - ٥)	متوسط تركيز أول أكسيد الكربون السنوى لعام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦	١١١
(٥ - ٦)	المتوسط السنوى لتركيز غاز ثانى أكسيد النيتروجين للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨	١١٢
(٥ - ٧)	المتوسط السنوى للأكسجين الذائب والممتص لمياه نهر النيل للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)	١١٦
(٥ - ٨)	المتوسط السنوى للأكسجين الذائب والممتص فى مياه نهر النيل للفترة (٢٠٠٠– ٢٠٠٧)	١١٧
(٥ - ٩)	الأسباب التى تؤدى إلى تدهور البيئة الساحلية من وجهة نظر المحافظات الساحلية عام ٢٠٠٥	١١٨
(٥-١٠)	مساحة الحدائق والمتنزهات العامة بالمدن طبقا للمحافظات خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦	١٢٣
(٥-١١)	كميات المخلفات الصلبة المتولدة يوميا وكفاءة الجمع والتراكمات خلال عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٦	١٢٦
(٥-١٢)	المخلفات وإعادة تدوير قش الأرز فى بعض المحافظات للفترة (٢٠٠٦–٢٠٠٨)	١٢٧
(٧ - ١)	تطور نتائج الانتخابات البرلمانية فى أعوام ٢٠٠٠،٢٠٠٥ مقارنة بنتائج ١٩٩٥	١٦١
(٩ - ١)	فرص الاستثمار المتاحة بالأقاليم والمحافظات	١٨٨

مقدمة الدراسة

"التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنميه"

١- مقدمة:

شهد المجتمع المصرى العديد من الظواهر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأخيرة، هذه الظواهر ذات أثر كبير على الأداء العام للدولة، والذى يتضح فى حدوث تغير هيكلى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية، تظهر واضحة على مستوى المحافظات نظراً للتفاوتات الكبيرة فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى بين محافظات مصر الحضريه والريفيه والصحراوية، وكان أبرز تلك التغيرات مايلى:

- تضاعف عدد السكان بمقدار ٣.٨ مرة خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)، وقد صاحب ذلك تيارات هجرة من المحافظات الزراعية إلى المحافظات الحضرية، مما أدى الى زيادة سكان تلك المحافظات وارتفاع الكثافة السكانية بها وما ترتب عليه من مشاكل الازدحام والضغط على المرافق، وقد **أدى ذلك إلى** ظهور أنماط من السكن المتدنى (العشوائيات) بداية على أطراف المدن ثم سرعان ما تضاعفت أعدادها وزاد عدد سكانها ليمثلون شريحة كبيرة من المجتمع المصرى، وما ارتبط بهذه النوعية من السكن من تدهور القيم الاجتماعية وتركز الفقر فيها.
- زادت الاستثمارات الحكومية فى التنمية البشرية والمرافق والخدمات على مستوى المحافظات بعد أن كانت المحافظات الحضرية تستأثر بمعظم الاستثمارات، وقد أدى ذلك إلى حدوث تحسن نسبى فى الخدمات المقدمة على الصعيد المكانى الإدارى، إلا أن ظروف المجتمع المصري وسياساته وإمكانياته وقيمه خلال سنوات طويلة هي التي أفرزت المستويات الحالية للخدمات.
- تغيرت بنية النشاط الاقتصادى والإجتماعى على مستوى المحافظات بشكل ملحوظ، مما أدى إلى نشأة العديد من المدن والمناطق الصناعية التابعة للمحافظات واتجاه النشاط الصناعى الى هذه المدن، كما شهد الهيكل الاقتصادى نهضة سياحية غير مسبوقة، وكذلك الأنشطة الاستخراجية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو توسيع الرقعة الزراعية، حيث التوسع فى استصلاح الاراضى الجديدة خاصة فى المناطق الصحراوية (توشكى – شمال سيناء – النوبارية....).
- هذا وقد كان للبعد البيئى دور جيد يبذل فيه جهود كبيره لتحسين حاله البيئه على مستوى المحافظات وخاصه تحسين الهواء وجمع القمامه وزيادة درجة النظافة.

٢- أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من أنها تركزعلى دراسة وتحليل التغيرات الايجابية والسلبية التى حدثت فى خريطة المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنميه فى المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لايؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية الشاملة وتحسن نوعية الحياة، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويظهر ذلك بوضوح فى تركز للثروة والعوائد والنفوذ في يد الطبقات العليا من المجتمع، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من جانب الفقراء.

ويزيد من أهمية البحث ماتشير إليه استطلاعات الرأى بين سكان المحافظات إلى أن ثمار التنمية لم يستفد منها المواطن العادي وذلك بالرغم من الجهود المبذولة، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل، وزيادة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وقد أدى ذلك إلى تفاقم العديد من مشاكل التنمية الشامله.

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث الى رصد وتحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المحافظات المصرية بهدف طرح رؤية مستقبلية جديدة تتمثل فى بعض فرص الإستثمار والتنميه ذات الأثر التنموى الجيد الذى يؤدى الى إحداث التنمية فى المحافظات، تعتمد علي مبدأين أساسيين وثيقي الصلة ببعضهما البعض :

- **المبدأ الأول:** العدالة، وتكافؤ الفرص فى تحقيق مستويات الخدمات وإتاحتها بقدر متساو للجميع وإعادة توزيع الموارد.
- **المبدأ الثاني:** محاولة تحقيق الاتزان النسبى بين الأقاليم المختلفة من خلال إعطاء فرصة أفضل لرفع المعدلات الحالية للتنميه في المناطق الفقيرة والمتدهورة، في محاولة لتقليل الفجوة الحالية بين المناطق المختلفة.

ووصولا إلى هذا الهدف فإن الدراسة قد حددت مجموعة من الأهداف الفرعية، تشمل:

- رصد وتقييم التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه الاساسيه أو البعض منها الذى قد يكون له تأثير قوى على الأداء الاقتصادى والاجتماعى للمحافظات المصرية، خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٧/٢٠٠٦)، وبيان مدى استفادة السكان من هذه التغيرات، تحديد نوعية ودرجة هذه التغيرات وعناصرها الحاكمة ورصد أهم العوامل والمتغيرات المتسببة في ذلك.

- صياغة رؤية استراتيجيه مستقبلية لإعاده تخصيص الاستثمارات على مستوى المحافظات، فى ضوء المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه.
- وضع خريطه لمجموعه من فرص الأستثمار الجديد التى يمكنها ان تحدث تغير هيكلى يؤدى لتحسين الاداء الإقتصادى للمحافظات.

٤- المنهجية:

استلزم تحقيق أهداف الدراسة اتباع المنهج التحليلى الوصفى مع استخدام بعض الأساليب التحليلية، المدعمة بالمعلومات الموثقة من دراسات ومعلومات رسمية موثوقة سواء منشورة أو نتائج بحوث ومشاهدات وتحليل علمى، وقد تم تحديد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٧/٢٠٠٦)، كما تم مراجعة الدراسات والتجارب السابقة في تنمية هذه المحافظات والوقوف على أوجه القصور فيها والاستفادة من نتائجها السابقة.

وقد استلزمت طبيعة البحث التعرف على الانجازات والتحديات التى تعوق عملية التنمية، مما تطلب إجراء بعض الزيات الميدانية الاستطلاعية لمحافظات الاسكندرية، بورسعيد، الاسماعيلية، السويس، الغربية والمنيا، لاستطلاع رأى عينة من السكان والمسئولين عن جهود التنمية التى تمت خلال السنوات الماضية، والمشاكل التى يعانى منها السكان، وكذلك تجميع البيانات اللازمة للدراسة.

٥- محتويات الدراسة:

ركز الفصل الأول من البحث على دراسة التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات، بهدف توضيح الجهود المبذولة على الصعيد المكاني وبيان مدى استفادة السكان من هذه التغيرات، وقد تناول الفصل **الثاني** بالتقييم لجدوى بعض المشاريع القومية الكبرى، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة، أما الفصل **الثالث** فقد اهتم بدراسة بعض المتغيرات الديموجرافية والاقتصادية وانعكاساتها على جهود التنمية، مع التركيز على بعض المتغيرات المتعلقة بقوه العمل والبطالة والفقر والمرأة، وبيان آثارها علي مسار التنمية. ويرصد الفصل **الرابع** أهم اتجاهات التغيرات الحادثة لبعض الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان، وتحديد مدي عدالة استفادة المواطنين في المحافظات المختلفة من تلك الخدمات، مع التركيز على مجالات التعليم والصحة)، كما يرصد لأهم المشكلات الاجتماعية المصاحبة ومدى ارتباطها بمحافظات وأقاليم بعينها (تحديداً: تدني معدلات المشاركة – مشكلة الفقر). وقد استهدف الفصل **الخامس** رصد وتقييم بعض التغيرات البيئية فى المحافظات المصرية والتى تؤثر سلبا أو إيجابا على عمليات التنمية. كما يرصد الفصل **السادس**

لأهم مظاهر التغير في العمران المصري، خاصة فيما يتعلق بحجم التغيرات الحضرية الأكثر تأثيراً على عمليات التنمية، وما يرتبط بها من نشأة المدن الجديدة من ناحية، وانتشار المناطق المتدهورة وما يرتبط بها من مشاكل من ناحية أخرى. كما تناول الفصل **السابع** من الدراسة بالرصد والتحليل للتغيرات فى التشريعات المرتبطة بالمشاركة السياسية والإدارة المحلية، لبيان انعكاساتها على قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية. وقد حاولت الدراسة فى الفصل **الثامن** طرح رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر لمعالجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية، وذلك انطلاقا من خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصري، مما يسهم فى تعظيم مخرجات جهود التنمية المتكاملة والمستدامة. كما رصد الفصل **التاسع** بالتحليل لفرص الاستثمار المتاحة، بهدف الإفصاح عن تعظيم جهود التنمية وتقليل حدة التفاوتات بالمحافظات المصرية

الفصل الأول

التغير فى البعد المكانى للإستثمار فى خطط التنميه
" التغيرات فى نمط توزيع الإستثمارات "

الفصل الأول

التغير فى البعد المكانى للإستثمار فى خطط التنميه

" التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات "

١- تمهيد:

شهد المجتمع المصرى تغيرات جوهرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهرت بوادر هذه التغيرات في السبعينات من القرن الماضى، وتطورت بدرجات متفاوتة حتى أوائل التسعينيات من نفس القرن، ووصولاً إلى المرحلة الحالية التى يتجه فيها النظام الاقتصادى تجاه اقتصاديات السوق، وقد تطلب ذلك وجود منهج علمى جديد يرتكز على تداخل وتشابك وتكامل جميع عوامل الإنتاج الممكنة المتاحة والمحتملة من اقتصادية واجتماعية ومكانية وبيئية وسياسية وتشريعية وقانونية وتنظيمية ...الخ. بهدف دفع المجتمع لملاحقة التطورات العالمية الهائلة ومسايرة لغة العصر في مجالات التنمية والرقى والتقدم.

وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ٣٢ سنة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧، بشأن تقسيم الحيز المصرى إلى أقاليم تخطيطية، والبدء بنظام التخطيط الإقليمى منذ صدور قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩، إلا أن خطة الدولة على الرغم من تسكين مشروعاتها جغرافياً، إلا أنها لازالت تنفذ مركزياً وإلى حد كبير، وذلك على الرغم من تبنى كلا من خطتى التنمية الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧) والسادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) رؤية مستقبلية لمنهجية العمل التخطيطى لتحقيق التنمية الإقليمية في إطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، والتى أدت إلى ضرورة البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى، مما أسهم فى تنامى دور التخطيط الإقليمى (لا مركزية التخطيط) في إطار الخصخصة ونظام السوق، بحيث تحدد المشاكل ويتم حصر الموارد ثم توضع الأولويات حسب إحتياجات المحليات في إطار سياسات الدولة الاسترشادية.

وهذا يدعو أن يكون بجانب الإصلاحات الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى الآن، أن تجرى بالضرورة إصلاحات موازية في العلاقات بين المستوى المركزى والمستوى المحلى. فالتنمية من أسفل إلى أعلى هى المدخل الذى أصبح أكثر مواءمة لتنمية المجتمع المصرى لما يتيحه من وسائل وسبل للتعرف على طبيعة وحجم المشكلات القائمة والمتوقعة في المجتمع المحلى ومن ثم توفير حلول ملائمة لها. فضلاً عما يقدمه من وسائل لإرساء وترسيخ قواعد

ممارسة العمل الديمقراطى وفض الاشتباك المتوقع بين مجموعات المصالح الخاصة التى تقترن بالضرورة بالنظام الاقتصادى الجديد. إذ أن تدعيم قدرات الأقاليم والمحليات يعتبر إضافة إلى امكانيات الدولة فيما يختص بترشيد القرارات والتقليل من الضياعات ودفع عجلة التنمية والعمل الإدارى والتنظيمى للدولة.

ويلعب التخطيط الإقليمي دوراً رئيسياً وحاسماً كأحد الركائز الهامة للخطة القومية، حيث أن عمليات التنمية تتميز بعدم القابلية للتجزئة، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية لها مدار متداخل يتحقق بمراعاة التوازنات المختلفة ومن أهمها التوازن المكانى في خلق وتوزيع الناتج الكلى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإغفال البعد المكانى سوف يؤدى إلى نتيجة حتمية وهى قصور النموذج الكلى للنمو عن تحقيق أهداف التنمية وتوازنها. إذ يمكن من خلال التعامل مع البعد الإقليمى زيادة الإنتاج وخلق الدخل عن طريق التعرف على المتاح من عوامل الإنتاج وتوزيع هذا الدخل وعوامل التنمية فضلاً عن التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسكان كل إقليم وتحفيز قدراتهم على المشاركة في العملية التنموية.

٢- الهيكل المكانى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات:

وفي ظل ما تم الإشارة إليه من الظروف المحيطة بالنواحى الإقليمية في مصـــر فإن استراتيجية التنمية الإقليمية في الخطط الخمسية للفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٧) قد إرتكزت على عدة محاور أساسية تتضمن الآتى:

- الاهتمام بالمواطن المصرى أينما كان ووقتما كان على أرض مصر، وذلك لأحداث توازن سكانى واقتصادى /اجتماعى ومكانى على الحيز المصرى، باعتبار أن المواطن الهدف الأول والأخير من عملية التنمية وهو أيضا وسيلتها.

- الخروج بالمجتمع المصري من دائرة التخطيط القطاعى التى كان ينتهجها، ويبدأ بفتح الباب على مصرعيه لامعان الفكر والخيال فيما يمكن أن يبدعه الإنسان في موقعه بعيداً عن الانطلاق من مجرد الممكن المتعارف عليه اقتصادياً في قاموس الاقتصاد المصرى الحالى، ذلك أن مدخل الاهتمام بالحيز المصرى يعتبر مدخلاً لتفاعل البشر مع الموقع لتأصيل التنمية الإقليمية. وهو مدخل مختلف تماماً عن مدخل الاهتمام بالبعد المكانى لتوطين المشروعات - القطاعات - بالشكل الذى كان يتم من قبل.

- التوسع في الأرض الجديدة غير المستغلة استغلالاً اقتصادياً جيداً لإقامة أنشطة اقتصادية واجتماعية ومناطق توطن بشرى لها نفس مؤهلات الحياة في المجتمعات المأهولة تقليدياً،

وذلك لمواجهة الزيادة السكانية والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تواجه المجتمع المصري.

- تعتبر المدن وما يشملها من خصائص التحضر آلية من آليات التنمية فى مستوياتها المختلفة، وأن تجاهل هذا الدور ساهم في كثير من المشاكل لا تزال تواجه المجتمع، من أهمها القصور في النمو الاقتصادي، والخلل في النمو الحضرى وترتيب المدن، مما أدى إلى إحداث عدم التوازن في توزيع الأنشطة والسكان، ووجود مناطق عشوائية حول المدن وداخلها ووجود جيوب للفقر بها، فضلاً عن مشاكل الإسكان وبالذات للطبقات المهمشة والفقيرة.

<u>تتضح من المحاور السابقة أن استراتيجية التنمية الإقليمية استهدفت مايلى:</u>

- تحسين نوعية الحياه لجميع البشر على أرض مصر من ناحية، وزيادة مساهمتهم في العملية الإنتاجية من ناحية أخرى. إذ أن الإنسان يجب أن يوضع في مركز الصدارة وأن يتم التركيز ليس فقط على وسائل التنمية ولكن أيضاً على غايات التنمية.
- اختيار أفضل الإستراتيجيات المناسبة للظروف المصرية للانتشار على الحيز المكانى.
- وضع إطار عام لإستراتيجية ضبط ظاهرة التحضر ونمو المدن، حيث تبرز مشكلة النمو الحضرى غير المخطط في مصر أثارها السلبية على النمو الاقتصادى المكانى.

<u>وقد استلزم تنفيذ المحاور السابقة زيادة فى الاستثمارات المعتمدة والمنفذة على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى مشروعات التنمية، خاصة فى المجالات الانتاجية وقطاع الإسكان، مما أسهم فى ارتفاع نسبة مساهمته فى جهود التنمية، وقد أدى ذلك إلى إعادة الحيوية فى شرايين الإقتصاد الوطنى،مما أسهم فى تجديد البنية التحتية (الكهرباء، الصرف الصحى، المطارات، السكك الحديدية)، وتحسين مستوى الخدمات (التعليم والصحة)، إلى جانب إقامة مجتمع المعرفة من خلال التنمية التكنولوجية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعة والصناعة) وتطوير المنشآت السياحية .</u>

ويوضح الجدول رقم (١-١) والشكل رقم (١-١) جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، والتى تصل إلى نحو ٨٣٠.٨ مليار جنيه، ٣٤.٩% منها استثمارات حكومية، نفذ منها نحو ٣٢٠.٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٧/ ٢٠٠٢)، ونحو ٥٠٩.٩ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧)، نفذ القطاع الخاص نحو ٦٥.١% منها.

جدول رقم (١-١)
توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات
خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

بالمليار جنيه

المحافظات	الخطة الخمسية ٩٧-٢٠٠٢				الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧				جملة الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧			
	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى
القاهره	٣٩.٦	٢٤.٩	١٤.٧	٣٧.٠	٦٥.١	٢٩.١	٣٦.٠	٥٥.٢	١٠٤.٧	٥٤.١	٥٠.٦	٤٨.٤
الجيزه	١٣.٨	٦.٦	٧.٢	٥١.٩	٣٠.٩	٩.٨	٢١.١	٦٨.٤	٤٤.٧	١٦.٤	٢٨.٣	٦٣.٣
القليوبيه	٦.٠	٤.١	١.٩	٣١.٩	١٩.٣	٧.٩	١١.٤	٥٩.٠	٢٥.٣	١٢.٠	١٣.٣	٥٢.٥
إقليم القاهرة	٥٩.٤	٣٥.٧	٢٣.٧	٤٠.٠	١١٥.٣	٤٦.٨	٦٨.٥	٥٩.٤	١٧٤.٧	٨٢.٥	٩٢.٢	٥٢.٨
الاسكندرية	٢٧.٧	٧.٩	١٩.٨	٧١.٤	٤٠.٧	١٣.٣	٢٧.٤	٦٧.٣	٦٨.٤	٢١.٢	٤٧.٢	٦٩.٠
البحيرة	١١.١	٤.٢	٦.٩	٦٢.٦	٢٨.٧	٧.٧	٢١.٠	٧٣.٢	٣٩.٨	١١.٨	٢٨.٠	٧٠.٢
مطروح	١٠.٠	٢.٧	٧.٣	٧٣.٠	٧.٠	٤.٦	٢.٤	٣٣.٨	١٧.٠	٧.٣	٩.٧	٥٦.٩
إقليم الاسكندرية	٤٨.٧	١٤.٨	٣٣.٩	٦٩.٧	٧٦.٤	٢٥.٦	٥٠.٨	٦٦.٥	١٢٥.١	٤٠.٤	٨٤.٧	٦٧.٧
المنوفية	١٢.٩	٢.٢	١٠.٧	٨٢.٩	١٥.٥	٤.٤	١١.١	٧١.٦	٢٨.٤	٦.٦	٢١.٨	٧٦.٧
الغربية	٤.٦	٢.٣	٢.٣	٥٠.٤	١٧.٢	٥.٣	١١.٩	٦٩.٠	٢١.٨	٧.٦	١٤.٢	٦٥.١
كفر الشيخ	٥.٠	٢.٧	٢.٣	٤٥.٥	١٢.٠	٤.٨	٧.٢	٦٠.٠	١٧.٠	٧.٥	٩.٥	٥٥.٧
دمياط	٣.٦	١.٧	١.٩	٥٢.٨	١٨.١	٢.٩	١٥.٢	٨٤.٠	٢١.٧	٤.٦	١٧.١	٧٨.٨
الدقهلية	٥.٩	٣.٦	٢.٣	٣٨.٣	٢٧.٧	٧.٧	٢٠.٠	٧٢.٤	٣٣.٦	١١.٣	٢٢.٣	٦٦.٤
إقليم الدلتا	٣٢.٠	١٢.٥	١٩.٥	٦٠.٨	٩٠.٥	٢٥.١	٦٥.٤	٧٢.٣	١٢٢.٥	٣٧.٦	٨٤.٩	٦٩.٣
شمال سيناء	١٣.٨	٣.٣	١٠.٥	٧٦.٢	١٠.٣	٨.١	٢.٢	٢١.٢	٢٤.١	١١.٤	١٢.٧	٥٢.٧
جنوب سيناء	١٤.٦	٢.٩	١١.٧	٨٠.٣	٨.٣	٣.١	٥.٢	٦٢.٧	٢٢.٩	٦.٠	١٦.٩	٧٣.٩
بورسعيد	٣.٨	٣.٨	٠.٠	٠.٧	١٦.٥	٤.٤	١٢.١	٧٣.٣	٢٠.٣	٨.٢	١٢.١	٥٩.٧
الاسماعيلية	٤.٩	٤.٧	٠.٢	٤.٧	٧.٩	٥.٢	٢.٧	٣٣.٦	١٢.٨	٩.٩	٢.٩	٢٢.٦
السويس	٢٦.١	٣.٨	٢٢.٣	٨٥.٣	١١.٧	٤.١	٧.٦	٦٥.٣	٣٧.٨	٧.٩	٢٩.٩	٧٩.١
الشرقية	٧.٩	٣.٨	٤.١	٥٢.٠	٢٥.١	٧.٦	١٧.٥	٦٩.٦	٣٣.٠	١١.٤	٢١.٦	٦٥.٤
إقليم القناة	٧١.١	٢٢.٢	٤٨.٩	٦٨.٧	٧٩.٨	٣٢.٥	٤٧.٣	٥٩.٢	١٥٠.٩	٥٤.٨	٩٦.١	٦٣.٧
بنى سويف	٧.٧	٢.٩	٤.٨	٦٢.٠	١٢.٨	٥.٠	٧.٨	٦٠.٩	٢٠.٥	٧.٩	١٢.٦	٦١.٣
الفيوم	٧.٩	٢.٠	٥.٩	٧٤.٧	١٢.٥	٣.٨	٨.٧	٦٩.٥	٢٠.٤	٥.٨	١٤.٦	٧١.٥
المنيا	١٠.٢	٢.٣	٧.٩	٧٧.٦	١٧.٠	٥.٤	١١.٦	٦٨.٥	٢٧.٢	٧.٦	١٩.٦	٧١.٩
إقليم شمال الصعيد	٢٥.٨	٧.٢	١٨.٦	٧٢.٠	٤٢.٣	١٤.٢	٢٨.١	٦٦.٥	٦٨.١	٢١.٤	٤٦.٧	٦٨.٦
اسيوط	١١.٤	٢.٥	٨.٩	٧٨.٢	١٦.٨	٤.٩	١١.٩	٧٠.٩	٢٨.٢	٧.٤	٢٠.٨	٧٣.٨
الوادى الجديد	١٢.٩	٢.٤	١٠.٥	٨١.٣	٨.٤	٣.١	٥.٣	٦٢.٩	٢١.٣	٥.٥	١٥.٨	٧٤.١
إقليم أسيوط	٢٤.٣	٤.٩	١٩.٤	٧٩.٨	٢٥.٢	٨.٠	١٧.٢	٦٨.٣	٤٩.٥	١٢.٩	٣٦.٦	٧٣.٩
سوهاج	١١.٠	٢.٠	٩.٠	٨٢.١	١٩.١	٥.١	١٤.٠	٧٣.٦	٣٠.١	٧.٠	٢٣.١	٧٦.٧
قنا	١١.٦	٢.١	٩.٥	٨١.٩	١٦.٠	٦.٠	١٠.٠	٦٢.٤	٢٧.٦	٨.١	١٩.٥	٧٠.٦
مدينة الاقصر	٧.١	٠.٦	٦.٥	٩١.٧	٥.٠	٠.٧	٤.٣	٨٦.٤	١٢.١	١.٣	١٠.٨	٨٩.٥
اسوان	١٢.٢	٦.٦	٥.٦	٤٥.٧	١٧.٧	٩.٩	٧.٨	٤٣.٩	٢٩.٩	١٦.٦	١٣.٣	٤٤.٦
البحر الاحمر	١٧.٦	٢.٥	١٥.١	٨٥.٥	٢٢.٦	٥.٣	١٧.٣	٧٦.٦	٤٠.٢	٧.٨	٣٢.٤	٨٠.٥
إقليم جنوب الصعيد	٥٩.٥	١٣.٨	٤٥.٧	٧٦.٨	٨٠.٤	٢٧.٠	٥٣.٤	٦٦.٥	١٣٩.٩	٤٠.٨	٩٩.١	٧٠.٩
اجمالى عام	٣٢٠.٩	١١١.١	٢٠٩.٨	٦٥.٤	٥٠٩.٩	١٧٩.٢	٣٣٠.٧	٦٤.٩	٨٣٠.٨	٢٩٠.٤	٥٤٠.٤	٦٥.١

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (١-١)

توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

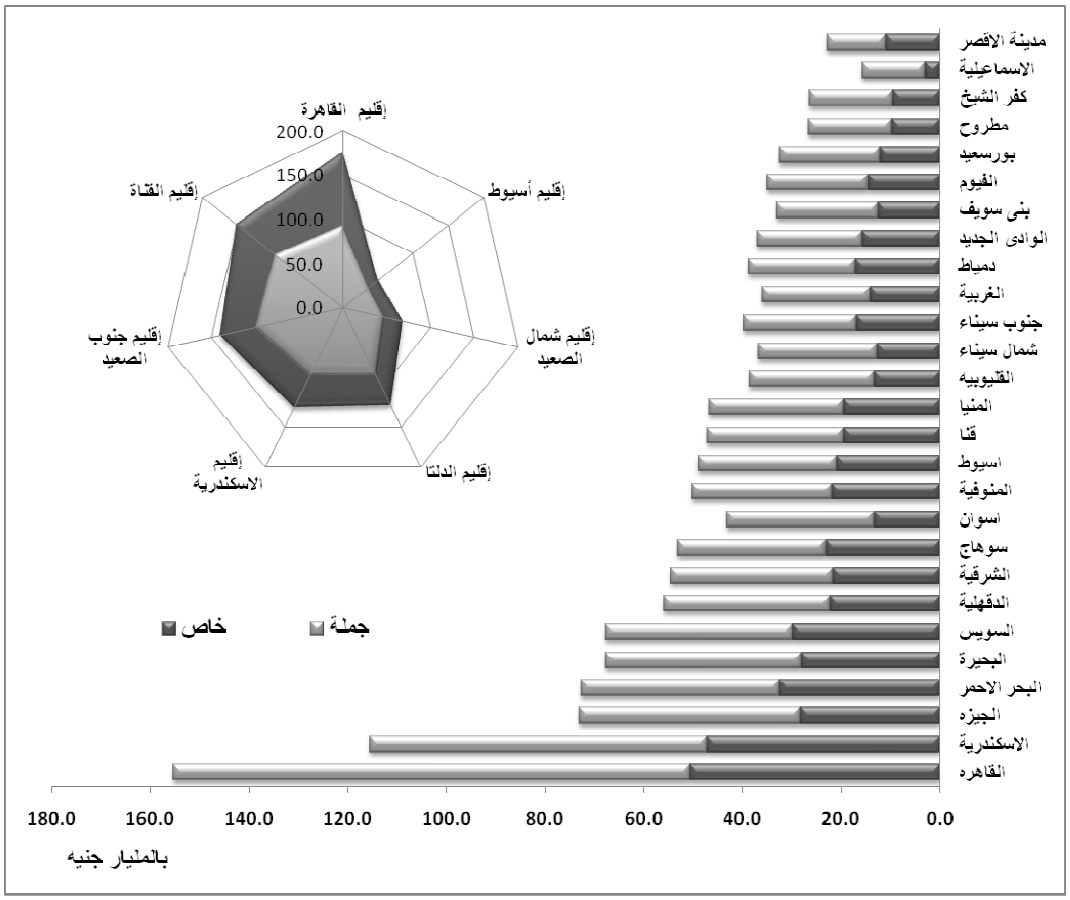

<u>وبتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٧/٢٠٠٧)، على النحو المبين بالجدول والشكل السابقين يتضح الآتي:</u>

- احتلت محافظات الصعيد المرتبة الأولى فى أولويات الاستثمار خلال هذه الفترة، حيث حصلت على استثمارات قدرها ٢٥٧.٥ مليار جنيه تمثل نحو ٣١.٠% من إجمالى استثمارات الموزعة للمحافظات، ويرجع وذلك إلى الظروف السياسية الداخلية التى أثرت على الأمن الداخلى مما دعى الدولة للاتجاه الى تنمية محافظات الوجه القبلى والاهتمام بالخدمات الانتاجية والاجتماعية، بالإضافة إلى دخول القطاع الخاص فى انشاء المشروعات مما دعى الدولة إلى زيادة مخصصات قطاع الخدمات الانتاجية بصورة اكبر منها لدعم قطاع الخدمات الاجتماعية كحافز للمستثمرين لتوطين استثماراتهم فى هذه المناطق وبالذات السياحية، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى نحو ٧٠.٨% من

استثمارات الصعيد. وحصلت محافظة البحر الأحمر على ١٥.٦% منها، نفذ القطاع الخاص ٨٠.٥% منها، خاصة فى مشروعات السياحة، وحصلت محافظات سوهاج وأسوان وأسيوط على ١١.٧%، ١١.٦%، ١١% لكل منها على الترتيب، تليهم محافظتى قنا والمنيا بنسب تتراوح بين ١٠.٧% و١٠.٦% لكل منها، بينما تراوحت نسب محافظات الوادى الجديد وبنى سويف والفيوم بين ٨.٣% ، ٨ %، ٧.٩% لكل منها على الترتيب، وجاءت مدينة الأقصر فى الترتيب الأخير بنسبة ٤.٧%، ١.٦% من جملة الاستثمارات المنفذة بالصعيد.

- وجاءت محافظات إقليم القاهرة فى المرتبة الثانية، حيث حصل الاقليم على استثمارات قدرها ١٧٤.٨ مليار جنيه تمثل ٢١% من إجمالى الاستثمارات الموزعة للمحافظات، نفذ القطاع الخاص٢١ % منها، وحصلت محافظة القاهرة على ٥٩.٩% منها، تليها محافظتى القليوبية والجيزة بنسب تتراوح بين ٢٥.٦% و١٤.٥% لكل منها على الترتيب.

- وقد حصلت محافظات إقليم القناة على المرتبة الثالثة، باستثمارات قدرها ١٥٠.٩ مليار جنيه تمثل ١٨.٢% من جملة الاستثمارات الموزعة، نفذ القطاع الخاص ٦٣.٧% منها، وحصلت محافظة السويس على ٢٥% منها، نفذ القطاع الخاص ٧٩.١% منها، خاصة فى نشاط الصناعة والتعدين وتحديث الموانئ، يليها محافظات الشرقية وشمال سيناء وجنوب سيناء وبورسعيد بنسب تتراوح بين ٢١.٩% و ١٦% و١٥.٢% و١٣.٥% لكل منها على الترتيب، وكان متوسط نصيب القطاع الخاص منها نحو ٦٤%، تم تنفيذ معظمها فى مجالات الزراعة والسياحة والبنية الأساسية الداعمة للاستثمار، وجاءت محافظة الإسماعيلية فى الترتيب الأخير بنسبة ٨.٥% .

- وجاءت محافظات إقليم الإسكندرية فى الترتيب الرابع حيث حصلت على استثمارات قدرها ١٢٥.١ مليار جنيه تمثل ١٥.١% من جملة استثمارات المحافظات، نفذ القطاع الخاص ٦٧.٧% منها، وحصلت محافظة الإسكندرية على ٥٤.٧% منها، يليها محافظتى البحيرة ومطروح بنسب تتراوح بين ٣١.٨% و١٣.٦% لكل منها على الترتيب.

- وجاءت محافظات إقليم الدلتا فى الترتيب الأخير، حيث حصل على استثمارات قدرها ١٢٢.٥ مليار جنيه تمثل ١٤.٧% من جملة الاستثمارات المحافظات، نفذ القطاع الخاص ٦٩.٣% منها، وحصلت محافظة الدقهلية على ٢٧.٤% منها، يليها محافظات المنوفية والغربية ودمياط وكفر الشيخ بنسب تتراوح بين ٢٣.٢% ، ١٧.٨% ، ١٧.٧% ، ١٣.٩% لكل منها على الترتيب.

٣- الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة:

التحليل السابق لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات يوضح أن آثار السياسات الماضية على الوضع الحالى لظاهرة الفوارق الحادة بين المحافظات المختلفة وبالذات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية لاتزال تلقى بظلالها على الاستثمارات الموزعة بين المحافظات، خاصة الاستثمارات الحكومية، التى لاتزال تتحيز للمناطق الحضرية، حيث تستحوذ المحافظات الحضرية (٤ محافظات فقط) على نحو ٣١.٥% من جملة الاستثمارت الحكومية، خاصة فى محافظة القاهرة، التى تستحوذ على ١٢.٦% من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص ٤٨.٤% منها.

وبدراسة الجدول رقم (١-٢) والشكل رقم (١-٢) يتبين نسبة التغير في الهيكل القطاعي النسبي لإجمالي الاستثمارات الموزعة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، ومنه يتضح مايلى:

- تحظى مشروعات الصناعة والتعدين بأكبر نصيب نسبى من جملة الاستثمارات الموزعة، حيث تستأثر هذه المشروعات بنحو ٢٧.٦% من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص نحو ٧١.١% منها، مما أسهم فى حدوث طفرة كبيرة فى هذه المشروعات.
- وجاءت مشروعات الاسكان والمرافق والكهرباء فى المرتبة الثانية، حيث استحوذت هذه المشروعات على ٢٦.٢%، من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص نحو ٣٩.٦% منها، وقد أدى ذلك إلى التوسع في اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وانشاء المناطق الصناعية وتوفير الخدمات والمرافق العامة من محطات كهرباء ومياه وصرف ... الخ فضلا عن التوسع فى انشاء الوحدات السكنية بكافة المحافظات لمواجهة الزيادة السكانية.
- أما مشروعات النقل والاتصالات فقد جاءت فى المرتبة الثالثة، حيث تستحوذ هذه المشروعات على ١٥.٨%، من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص منها نحو ٤٤.٥%، وقد أسهم ذلك فى إضافة أكثر من ٣٥ ألف كم لاطوال شبكات الطرق البرية المرصوفة فى كافة المحافظات، بالإضافة إلى اضافة اكثر من ٤٦٠٠ كم لاطوال خطوط السكك الحديدية، زيادة اطوال الشبكات وتطوير وتعميق المجرى الملاحى لقناة السويس، كما تم تنفيذ العديد من المشروعات الرئيسية من أبرزها: الطريق الساحلى الشمالى الدولى، طريق القطامية / العين السخنة، الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى، امتداد محور ٢٦ يوليو، رفع كفاءة شبكة الطرق بالوادى الجديد وسيناء والبحر الاحمر، استكمال وتدعيم طريق القاهرة/اسوان الجديد، طريق القنطرة شرق / رفح، بالإضافة إلى مد خطوط المترو بطول ٦٥ كم عبر خط حلوان / المرج، خط شبرا الخيمة / المنيب لنقل نحو ٣ مليون راكب، والبدء في تنفيذ المرحلة الاولى لانشاء الخط الثالث للمترو (العتبه/ العباسية) بطول ٤.٣ كم وبتكلفة نحو

٣.٦ مليار جنيه، وتنفيذ عدد من الكبارى والانفاق لتدعيم الشبكة القائمة وتحقيق سيولة، بالإضافة إلى زيادة اسطول النقل البحرى، وتطوير الموانى البحرية المختلفة لرفع طاقتها الخدمية، من أهمها ميناء بورسعيد لتداول الحاويات، وميناء السخنة، هذا إلى جانب المشروعات الخاصة بتوسيع القطاع المائى لقناة السويس، وزيادة أطوال شبكة النقل النهرى، ومشروعات النقل الجوى. كما شهدت هذه الفترة بدء تنفيذ البرنامج القومى لتطوير قطاع الاتصالات والمعلومات، مما دعم صناعة جديدة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد تم انشاء القرية الذكية لتوطين صناعة البرمجيات وتضم مركز اتصالات ومؤتمرات وخدمة رجال الاعمال ويتوطن بها حاليا ٨٥ شركة تعمل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولقد حدث تطور كبير في الخدمة التليفونية والبريدية .

جدول رقم (١-٢)

الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات (خاص –عام)

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٧-٢٠٠٢			٢٠٠٢-٢٠٠٧			١٩٩٧ - ٢٠٠٧		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة	١٠.٣	١٧.٣	١٣.٢	٦.٥	٧.٨	٧.٢	٨.١	١١.٠	٩.٥
الصناعة والتعدين	٧.١	١٥.٥	١٠.٧	٤.٩	١٨.٥	١٢.٣	٥.٨	١٧.٥	١١.٧
البترول ومنتجاته	٨.٨	١٦.٩	١٢.٢	١٤.٨	٢٧.٢	٢١.٦	١٢.٢	٢٣.٨	١٨.٠
الكهرباء	٨.٩	٣.٥	٦.٤	١٣.٩	٠.٣	٦.٥	١١.٧	١.٤	٦.٤
التشييد	١.٥	٠.٤	٢.٥	٠.٩	٣.١	٢.١	١.١	٢.٢	٢.٣
النقل والتخزين	١٧.٤	٥.٥	١١.٩	١٩.٨	٦.٩	١٢.٨	١٨.٨	٦.٤	١٢.٥
الاتصالات	٤.٢	٣.٦	٣.٩	٣.٩	٨.٠	٦.١	٤.٠	٦.٦	٥.٣
قناة السويس	٠.٧	٠.٠	٠.٤	٠.٨	٠.٠	٠.٤	٠.٨	٠.٠	٠.٤
التجارة والمال والتأمين	١.٤	٢.٤	١.٨	١.٤	٢.٠	١.٧	١.٤	٢.١	١.٨
السياحة	١.٣	٥.٦	٣.٢	٠.٨	٤.٥	٢.٨	١.٠	٤.٨	٢.٩
الاسكان و المرافق	٠.٤	٢٦.٠	١١.٧	٠.٣	١٦.٣	٩.٠	٠.٣	١٩.٦	١٠.٠
المرافق العامة	١٦.٣	٠.٠	٨.٩	١٣.٧	٠.٠	٦.٢	١٤.٨	٠.٠	٧.٢
الخدمات التعليمية	٨.٤	١.٨	٥.٤	٦.٦	١.٧	٣.٩	٧.٤	١.٧	٤.٥
الخدمات الصحية	٥.٤	١.١	٣.٤	٤.١	١.٦	٢.٧	٤.٧	١.٤	٣.٠
الخدمات الاخرى	٨.٠	٠.٣	٤.٥	٧.٦	٢.١	٤.٦	٧.٨	١.٥	٤.٦
الاجمالى العام	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (١-٢)

الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة (خاص –عام)

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

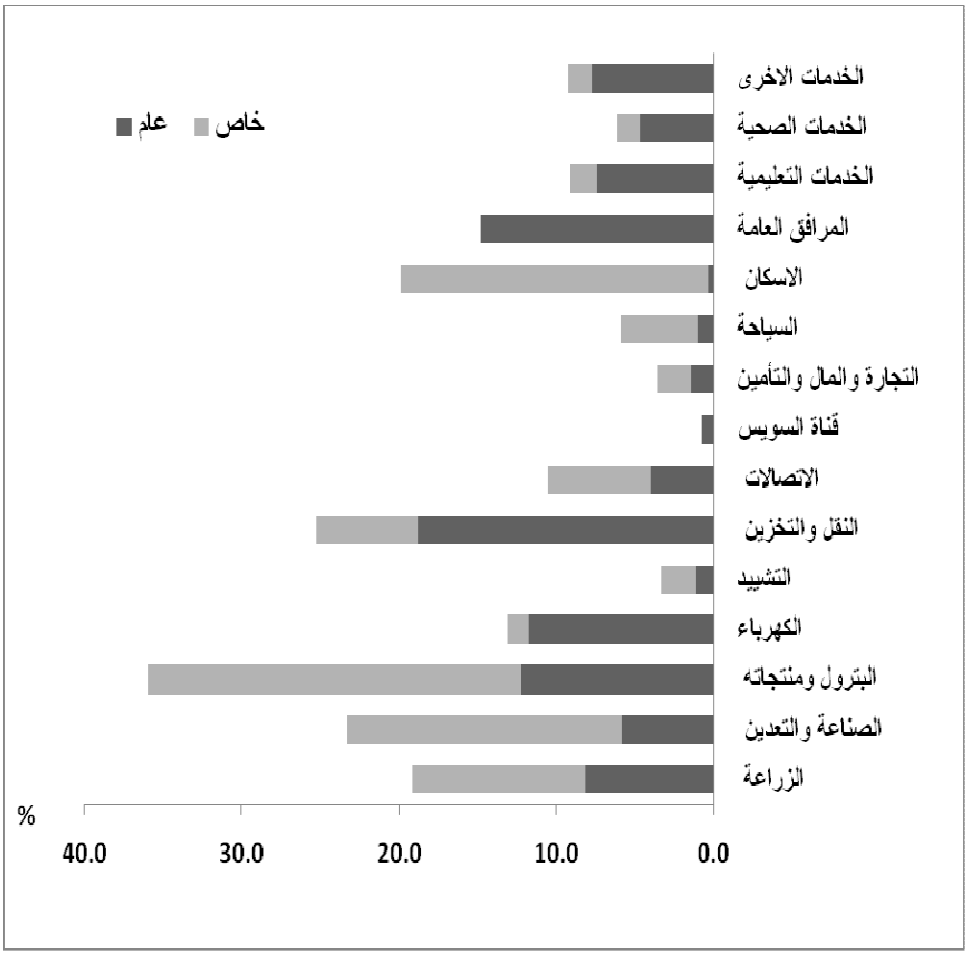

- أما المشروعات الخدمية (التعليم والصحة ..الخ) فقد استحوذت على ١٢%، من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص نحو ١٩.٩% منها، يليها المشروعات الخاصة بالزراعة والتى استحوذت على ٩.٥% من جملة الاستثمارات، نفذ القطاع الخاص نحو ٥٨.٣% منها، وقد اسفرت جهود التنمية الزراعية عن توسع ملحوظ في شبكات الترع والمصارف، كما أدت برامج استصلاح الاراضى إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية والمساحة المحصولية.

٤- الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات:

وبدراسة التغييرات في الهيكل القطاعى النسبي للاستثمارات على مستوى المحافظات، على النحو المبين بالجدول رقم (١-٣) يتضح الآتي:

جدول رقم (١-٣)

الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

المحافظة	الزراعة			الصناعة والتعدين			الاسكان والمرافق			خدمات التنمية البشرية			الاجمالى العام		
	2002/1997	2007/2002	نسبة التغير بين الخطتين	2002/1997	2007/2002	نسبة التغير بين الخطتين	2002/1997	2007/2002	نسبة التغير بين الخطتين	2002/1997	2007/2002	نسبة التغير بين الخطتين	2002/1997	2007/2002	نسبة التغير بين الخطتين
القاهرة	0.15	0.27	45.13	2.46	1.88	-31.00	15.45	17.56	12.02	6.88	10.17	32.40	24.93	29.88	16.55
الجيزة	1.07	1.09	1.42	0.35	0.52	32.15	3.90	5.19	24.84	1.31	3.17	58.60	6.64	9.97	33.40
القليوبية	0.35	0.58	39.05	0.66	1.24	46.67	1.07	3.59	70.12	2.00	2.62	23.94	4.09	8.04	49.18
إقليم القاهرة	1.57	1.93	18.69	3.48	3.64	4.48	20.42	26.34	22.48	13.58	15.97	14.99	35.66	47.89	25.54
الاسكندرية	0.35	0.58	39.13	1.89	1.95	3.00	2.71	4.54	40.23	2.96	3.18	6.87	7.92	10.25	22.72
البحيرة	1.75	3.11	43.71	0.38	0.45	15.12	1.01	2.01	49.88	1.01	2.25	54.99	4.15	7.82	46.89
مطروح	0.36	0.89	59.21	0.51	1.01	48.86	1.57	2.38	34.15	0.25	0.44	41.94	2.70	4.71	42.75
إقليم الاسكندرية	2.47	4.58	46.15	2.79	3.41	18.13	5.29	8.93	40.78	4.23	5.86	27.91	14.77	22.78	35.16
المنوفية	0.21	0.33	35.98	0.00	0.08	100.00	1.17	2.16	45.77	0.82	1.90	56.97	2.20	4.47	50.72
الغربية	0.15	0.27	43.56	0.52	0.72	27.84	0.77	2.52	69.59	0.84	1.87	55.19	2.28	5.39	57.66
كفر الشيخ	0.65	1.38	53.11	0.00	0.02	98.24	1.38	2.06	32.93	0.70	1.42	50.97	2.73	4.88	44.19
دمياط	0.36	0.52	32.13	0.05	0.12	55.25	0.77	1.47	47.80	0.52	0.83	37.34	1.70	2.95	42.35
الدقهلية	0.45	1.07	57.64	0.16	0.45	63.63	1.41	2.95	52.07	1.61	3.29	51.13	3.64	7.76	53.11
إقليم الدلتا	1.82	3.58	49.08	0.74	1.39	46.75	5.50	11.16	50.72	4.49	9.32	51.88	12.55	25.45	50.70
شمال سيناء	0.89	3.69	75.74	0.65	0.38	-68.66	1.42	3.69	61.56	0.33	0.45	27.88	3.29	8.22	59.99
جنوب سيناء	0.06	0.14	54.06	0.08	0.10	15.45	2.41	2.39	-0.92	0.33	0.56	40.98	2.88	3.18	9.32
بورسعيد	0.82	0.65	-26.07	0.26	0.24	-7.93	0.67	1.42	53.02	2.02	2.20	8.03	3.77	4.51	16.40
الاسماعيلية	1.48	1.63	9.11	0.23	0.20	-10.60	1.71	1.62	-5.13	1.25	1.92	34.82	4.67	5.38	13.26
السويس	0.44	0.56	21.43	1.17	1.21	3.45	0.72	0.97	25.60	1.50	1.44	-4.32	3.83	4.17	8.32
الشرقية	0.63	1.30	51.37	0.20	0.44	54.15	1.73	3.43	49.50	1.22	2.56	52.34	3.79	7.74	51.02
إقليم القناة	4.33	7.97	45.62	2.59	2.58	-0.32	8.65	13.52	36.00	6.65	9.13	27.15	22.23	33.20	33.05
بنى سويف	0.32	0.71	54.44	0.00	0.42	100.00	1.99	1.98	-0.61	0.61	1.98	69.05	2.93	5.09	42.53
الفيوم	0.66	0.87	24.47	0.21	0.13	-67.22	0.44	1.07	58.73	0.69	1.81	62.08	2.00	3.88	48.41
المنيا	0.30	0.89	66.52	0.00	0.00	0.00	1.11	1.78	37.69	0.88	2.75	68.03	2.29	5.42	57.81
إقليم شمال الصعيد	1.28	2.47	48.18	0.21	0.55	61.25	3.54	4.83	26.65	2.18	6.54	66.69	7.21	14.39	49.87
اسيوط	0.23	0.65	64.60	0.39	0.60	34.66	0.91	1.26	27.46	0.96	2.45	61.00	2.49	4.96	49.80
الوادى الجديد	0.41	0.73	43.43	0.83	0.98	15.80	0.96	1.13	14.48	0.20	0.34	40.49	2.41	3.18	24.35
إقليم أسيوط	0.64	1.39	53.43	1.22	1.58	22.94	1.88	2.39	21.32	1.16	2.79	58.48	4.90	8.14	39.85
سوهاج	0.23	0.38	40.29	0.05	0.08	38.05	0.99	2.07	52.40	0.71	2.58	72.52	1.97	5.11	61.43
قنا	0.32	1.77	81.77	0.03	0.07	64.82	0.94	2.19	56.98	0.80	2.04	60.73	2.09	6.08	65.54
مينا الاقصر	0.03	0.03	7.03	0.00	0.00	0.00	0.24	0.19	-23.92	0.32	0.47	31.92	0.59	0.70	15.40
اسوان	4.67	7.05	33.78	0.04	0.09	52.00	1.34	1.69	21.02	0.57	1.30	55.82	6.62	10.13	34.64
البحر الاحمر	0.02	0.14	85.80	0.53	0.96	44.19	1.43	3.52	59.38	0.56	0.74	23.95	2.55	5.35	52.43
إقليم جنوب الصعيد	5.26	9.36	43.77	0.65	1.20	45.63	4.94	9.67	48.97	2.97	7.13	58.36	13.82	27.37	49.49
اجمالى عام	17.38	31.28	44.42	11.67	14.34	18.60	50.22	76.84	34.65	35.25	56.76	37.89	111.14	179.22	37.99

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

- شهدت الاستثمارات المنفذة في الزراعة والري تغيرات كبيرة على مستوى المحافظات على النحو المبين بالشكل رقم (١-٣)، وكان من مظاهر هذا التغير زيادة حجم الاستثمارات المنفذة من ١٧.٤ مليار جنيه فى خطة (١٩٩٧-٢٠٠٢) إلى نحو ٣١.٣ فى خطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، بنسبة زيادة تصل إلى ٤٤.٤%، وكان للقطاع الخاص الدور الرئيسي في تنفيذ هذه الاستثمارات. ومن أبرز مظاهر هذا التغير التوسع في مشروعات التنمية الزراعية في منطقة جنوب الوادي "مشروع توشكي وشرق العوينات ودرب الأربعين " و مشروعات التنمية الزراعية شمال سيناء "ترعة السلام"، وإلى جانب ذلك ما تبنته خطط الدولة نحو استصلاح نحو مليون فدان- بواقع ١٧٠ ألف فدان سنوياً في المتوسط منذ عام ٢٠٠٥ - في أودية الصحراء الشرقية (من بينها أودية العلاقى والأسيوطي وقنا ووادى النقرة والصعايدة والكوبانية)، التى تشكل الظهير الصحراوى لمحافظات المنيا، أسيوط، سوهاج وقنا وأسوان، وتساهم هذه المشروعات في خلق ٤٢٠ ألف فرصة عمل بمتوسط ٧٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وإنشاء ٤٠٠ قرية جديدة في الظهير الصحراوي.

شكل رقم (١-٣)

التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الزراعة والرى على مستوى المحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

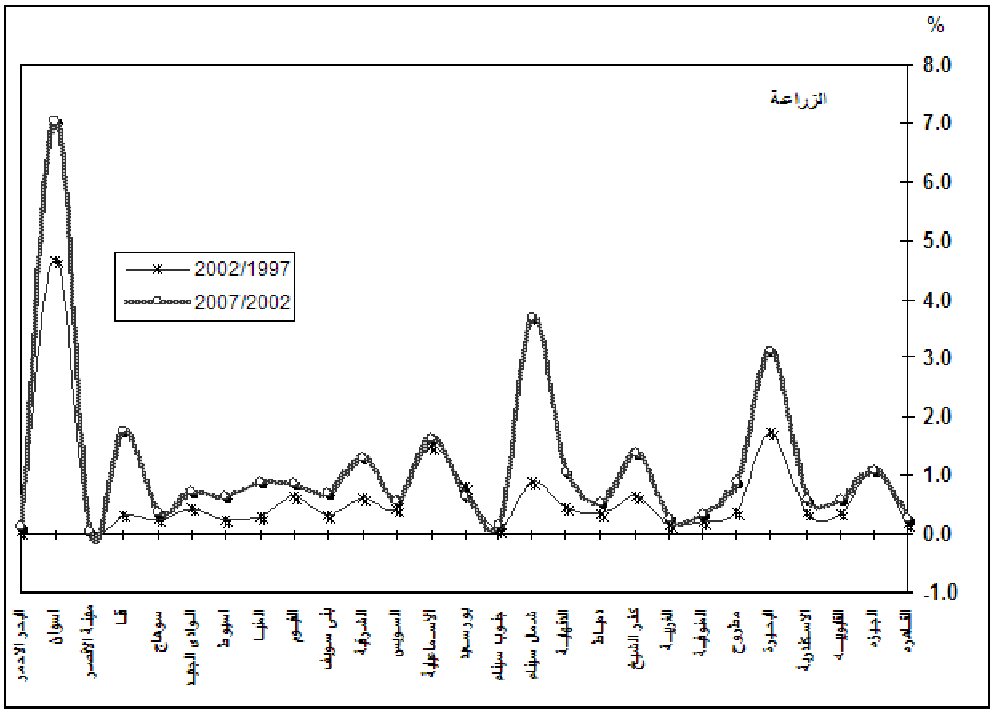

- وقد شهدت الاستثمارات الموجهة للصناعة والتعدين تغيرلت ايجابية ايضاً، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات المنفذة بها على مستوى المحافظات بحوالى ١٨.٦%، كما يتبين من الشكل رقم (١-٤).

شكل رقم (١-٤)

التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الصناعة والتعدين على مستوى المحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

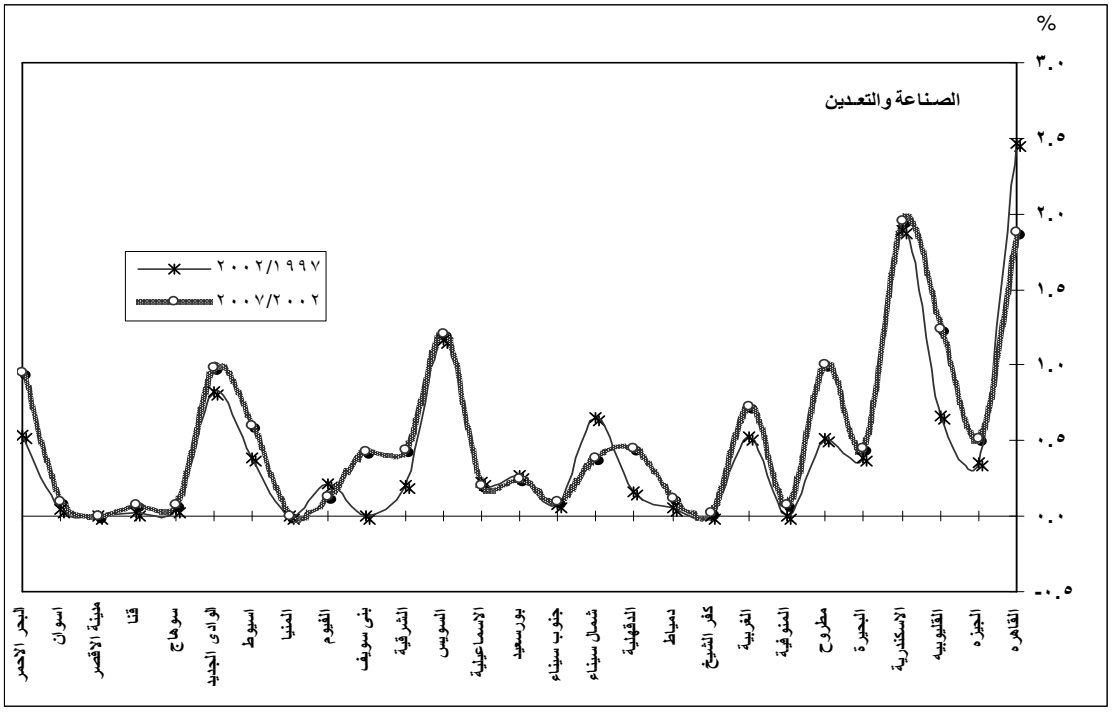

وقد لعبت هذه الاستثمارات دورا رئيسيا فى التنمية الصناعية بكافة المحافظات المصرية، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا بإنشاء المناطق الصناعية بمختلف محافظات الجمهورية، باعتبارها أحد المحاور الهامة لدفع عجلة التنمية الإقليمية، وقد أسهم ذلك فى نشأة نحو ٦٧ منطقة صناعية بغالبية المحافظات (باستثناء البحر الأحمر وجنوب سيناء والغربية)، بالإضافة إلى نحو ١٧ منطقة صناعية بالمدن الجديدة، ٧ مناطق حرة ومنطقتين اقتصاديتين، وقد أسهمت هذه المناطق فى استيعاب جزء كبير من فائض الخريجين للعمل بها، بالإضافة إلى توفير الكثير من الصناعات التى يحتاجها السوق المحلى والعالمى.

كما ساهمت الاستثمارات التى ضخت فى قطاع التعدين فى زيادة احتياطيات البترول والغاز الطبيعى، مما أسهم فى ارتفاع قيمه الصادرات البترولية، ومن أهم الانجازات الملموسة فى هذا القطاع توصيل الغاز الطبيعى لغالبية منازل المدن المصرية.

- كذلك ارتفعت نسبة التغير فى الاستثمارات المنفذة بكافة المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية على مستوى المحافظات بحوالى ٣٧.٩%، كما يتبين من الشكل رقم (١-٥).

شكل رقم (١-٥)

التغيرات في الهيكل النسبي لاستثمارات التنمية البشرية على مستوى المحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

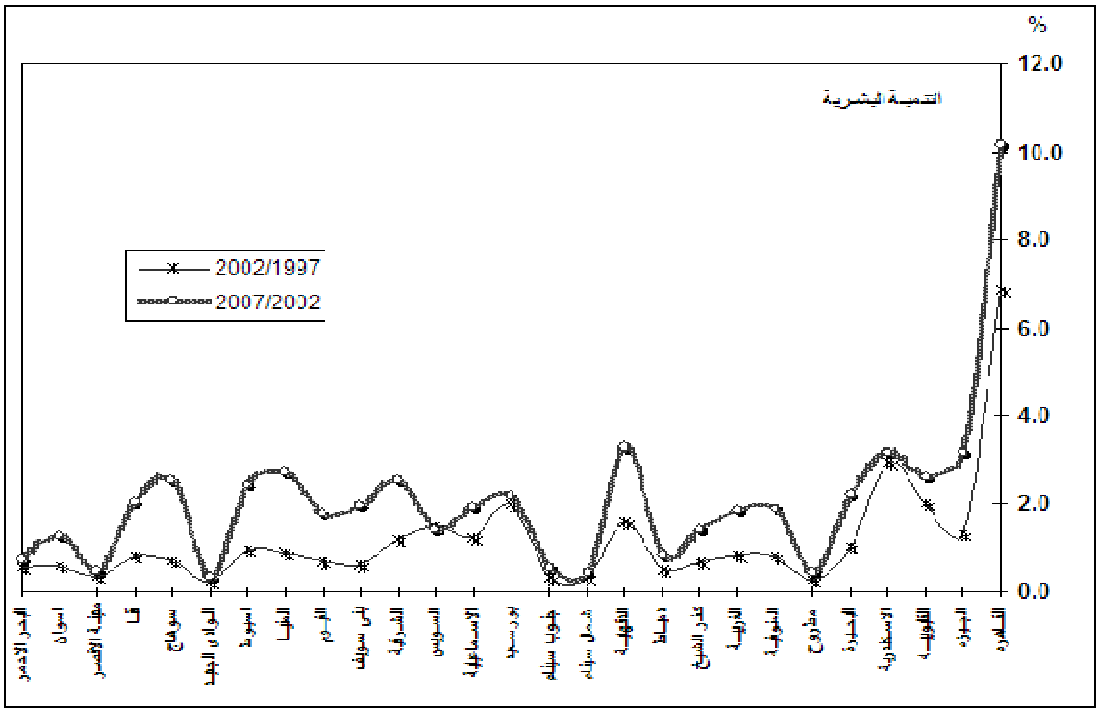

وقد استأثرت محافظة القاهرة بمفردها بحوالى ١٨.٥% من جملة الاستثمارات، تليها محافظات الإسكندرية، الدقهلية والقليوبية بنسب تتراوح بين ٦.٧%، ٥.٣% و ٥% لكل منها على الترتيب، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات فى مشروعات التعليم والصحة، الاعلام، الثقافة وبعض مشروعات التنمية المحلية. وتعد الاستثمارات الخاصة بتطوير المستشفيات والجامعات، وانشاء المراكز والوحدات الصحية، من أبرز مشروعات، خاصة فى محافظتى القاهرة والاسكندرية، كما شهدت هذه الفترة التوسع فى إنشاء الكليات النوعية واستكمال منظومة الجامعات الإقليمية، بالإضافة إلى تطوير بعض الكليات فى جامعات القاهرة، وعين شمس والإسكندرية، بهدف استيعاب الزيادة السنوية فى عدد الطلاب.

- أما الاستثمارات الموجهة لمشروعات الإسكان والمرافق (كهرباء، مياه الشرب والصرف الصحى، طرق ومطارات وموانئ)، فقد شهدت العديد من التغيرات الهامة بكافة المحافظات المصرية، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات المنفذة بها بحوالى ٣٥% خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (١-٦).

شكل رقم (١-٦)

التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الإسكان والمرافق على مستوى المحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

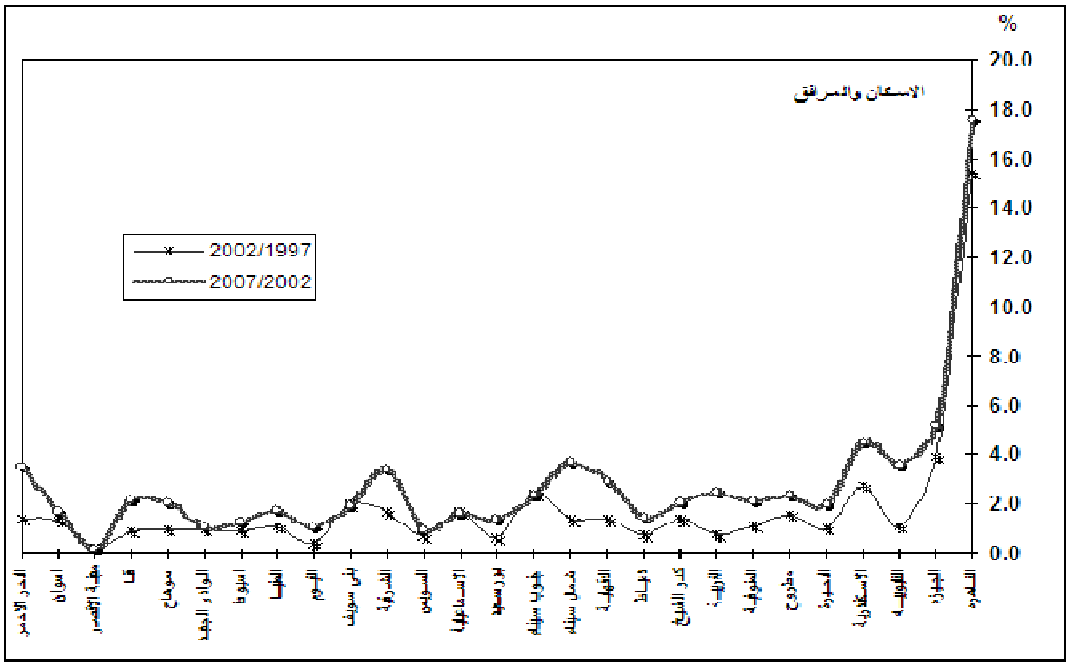

وقد استأثرت محافظة القاهرة بمفردها بحوالى ٢٦% من جملة الاستثمارات خلال هذه الفترة، تركزت معظمها فى مشروعات انشاء مدن ومجتمعات عمرانيه جديدة التوسع مثل العبور والسلام والشباب والنهضة والشروق وبدر والعاشر من رمضان والقطاميه والقاهره الجديدة لمواجه الزيادة السكانيه وحل مشكله الاسكان بالمحافظة وتدعيم قدره المجتمعات العمرانيه الجديدة لكى تقوم بدورها فى تخفيف الضغط على العاصمة. كما ركزت الاستثمارات الحكومية فى هذا القطاع على التوسع فى انشاء محطات مياه الشرب و الصرف الصحي والكهرباء، وتطوير وانشاء الموانئ والمطارات، بالإضافة إلى رفع كفاءة الطرق المصرية، وانشاء طرق جديدة، أبرزها الطرق الدائرى حول القاهرة الكبرى ومحور ٢٦ يوليو، واستكمال نفقى للسيارات بين صلاح سالم وميدان الاوبرا والبدء فى إنشاء الخط الثالث لمترو الانفاق امبابه / مطار القاهره (المرحله الاولى العتبة / عباسية).

٥- العلاقة بين السكان والاستثمار على مستوى المحافظات:

العرض السابق لتحليل الهيكل المكانى والقطاعى لاجمالى الاستثمارات أوضح المجهودات التى قامت بها الدولة فى تحقيق التوازن فى جهود التنمية بين المحافظات المصرية، غير أنه مازال هناك فروق كبيرة بين المحافظات المختلفة أدت في كثير من الأحيان إلى انعدام التناغم بين مكونات هياكل القاعدة الاقتصادية للمحافظات المصرية مما ساعد على تفاوت معدلات نموها من ناحية وعدم مشاركتها في ارتفاع معدلات النمو القومى من ناحية أخرى حتى أصبح هناك ما يشبه الاعتقاد أن هذه المحافظات أصبحت عالة على النمو لعدم مشاركتها الفعالة فيها. وتحليل توطن وتمركز الاستثمار والسكان سوف يوضح مدى حصول كل محافظة على نصيبها النسبى المتعادل من هذه الأنشطة ودرجة تمركزها.

٦- معامل توطن وتمركز الأنشطة الاقتصادية:

الجدول رقم (١-٤) يوضح معاملات توطن الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات المختلفة، ومنه يتضح الآتى:

- حصلت محافظات أسوان والبحيرة وشمال سيناء والاسماعيلية والفيوم والوادى الجديد على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من استثمارات الزراعة والرى، ويدل ذلك على الجهود التى تبذل فى مجال التنمية الزراعية، خاصة فى جنوب الوادى وشمال سيناء والبحيرة.
- تتركز أنشطة التعدين والصناعة فى محافظات السويس والوادى الجديد والبحر الأحمر والاسكندرية ومطروح وأسيوط والغربية، حيث تحصل هذه المحافظات على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من استثمارات هذه الأنشطة، وهذا يؤكد على تنامى أنشطة التعدين، خاصة فى مجال البترول والغاز الطبيعى بمحافظات السويس والبحر الأحمر والاسكندرية ومطروح، بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء وتطوير المناطق الصناعية بباقى المحافظات.
- وقد حصلت محافظات القاهرة والجيزة وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح ودمياط على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من استثمارات الاسكان والمرافق، ويؤكد ذلك على الجهود التى تبذل فى مجال انشاء وتدعيم الطرق والكبارى والانفاق -خاصة فى محافظنى القاهرة والجيزة- بالإضافة إلى التوسع فى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء، وأيضا التوسع فى انشاء المدن الجديدة والقرى السياحية، خاصة فى محافظتى جنوب سيناء والبحر الأحمر.

جدول رقم (١-٤)

معامل توطن الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

المحافظة	الزراعة		الصناعة والتعدين		الاسكان والمرافق		خدمات التنمية البشرية	
	٢٠٠٢/١٩٩٧	٢٠٠٧/٢٠٠٢	٢٠٠٢/١٩٩٧	٢٠٠٧/٢٠٠٢	٢٠٠٢/١٩٩٧	٢٠٠٧/٢٠٠٢	٢٠٠٢/١٩٩٧	٢٠٠٧/٢٠٠٢
القاهره	٠.٠٤	٠.٠٥	٠.٩٤	٠.٧٩	١.٣٧	١.٣٧	٠.٨٧	١.٠٨
الجيزه	١.٠٣	٠.٦٣	٠.٥٠	٠.٦٥	١.٣٠	١.٢١	٠.٦٢	١.٠٠
القليوبيه	٠.٥٥	٠.٤١	١.٥٤	١.٩٣	٠.٥٨	١.٠٤	١.٥٤	١.٠٣
الاسكندرية	٠.٢٨	٠.٣٢	٢.٢٧	٢.٣٨	٠.٧٦	١.٠٣	١.١٨	٠.٩٨
البحيرة	٢.٧٠	٢.٢٨	٠.٨٨	٠.٧٢	٠.٥٤	٠.٦٠	٠.٧٧	٠.٩١
مطروح	٠.٨٦	١.٠٩	١.٨١	٢.٦٦	١.٢٩	١.١٨	٠.٣٠	٠.٢٩
المنوفية	٠.٦٢	٠.٤٢	٠.٠٠	٠.٢١	١.١٨	١.١٣	١.١٧	١.٣٤
الغربية	٠.٤٣	٠.٢٩	٢.١٨	١.٦٨	٠.٧٤	١.٠٩	١.١٦	١.١٠
كفر الشيخ	١.٥٢	١.٦٢	٠.٠٠	٠.٠٦	١.١٢	٠.٩٨	٠.٨١	٠.٩٢
دمياط	١.٣٤	١.٠٢	٠.٢٩	٠.٤٩	١.٠٠	١.١٧	٠.٩٧	٠.٨٩
الدقهلية	٠.٨٠	٠.٧٩	٠.٤٣	٠.٧٢	٠.٨٦	٠.٨٩	١.٣٩	١.٣٤
شمال سيناء	١.٧٤	٢.٥٧	١.٨٨	٠.٥٨	٠.٩٦	١.٠٥	٠.٣١	٠.١٧
جنوب سيناء	٠.١٤	٠.٢٥	٠.٢٧	٠.٣٧	١.٨٥	١.٧٥	٠.٣٦	٠.٥٥
بورسعيد	١.٣٩	٠.٨٣	٠.٦٦	٠.٦٨	٠.٣٩	٠.٧٣	١.٦٩	١.٥٤
الاسماعيلية	٢.٠٣	١.٧٤	٠.٤٦	٠.٤٧	٠.٨١	٠.٧٠	٠.٨٥	١.١٣
السويس	٠.٧٣	٠.٧٧	٢.٩٠	٣.٦٢	٠.٤٢	٠.٥٤	١.٢٤	١.٠٩
الشرقية	١.٠٧	٠.٩٦	٠.٥١	٠.٧٢	١.٠١	١.٠٣	١.٠٢	١.٠٥
بنى سويف	٠.٧١	٠.٨٠	٠.٠٠	١.٠٤	١.٥١	٠.٩١	٠.٦٦	١.٢٣
الفيوم	٢.١١	١.٢٩	١.٠٢	٠.٤١	٠.٤٩	٠.٦٤	١.٠٨	١.٤٧
المنيا	٠.٨٣	٠.٩٤	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٠٧	٠.٧٧	١.٢١	١.٦٠
اسيوط	٠.٥٩	٠.٧٦	١.٤٩	١.٥١	٠.٨١	٠.٥٩	١.٢١	١.٥٦
الوادى الجديد	١.١٠	١.٣٢	٣.٢٦	٣.٨٥	٠.٨٩	٠.٨٣	٠.٢٧	٠.٣٤
سوهاج	٠.٧٤	٠.٤٣	٠.٢٣	٠.١٩	١.١١	٠.٩٥	١.١٣	١.٥٩
قنا	٠.٩٨	١.٦٧	٠.١١	٠.١٥	١.٠٠	٠.٨٤	١.٢١	١.٠٦
مدينة الاقصر	٠.٣٠	٠.٢٤	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٩٠	٠.٦٥	١.٧٣	٢.١٥
اسوان	٤.٥١	٣.٩٩	٠.٠٦	٠.١١	٠.٤٥	٠.٣٩	٠.٢٧	٠.٤٠
البحر الاحمر	٠.٠٥	٠.١٤	١.٩٩	٢.٢٣	١.٢٤	١.٥٣	٠.٧٠	٠.٤٤

المصدر: تم حسابه اعتمادا على بيانات الجدول رقم (١-٣)، على النحو التالى:

معامل التوطن = (الاستثمار فى قطاع معين فى المحافظة/الاستثمار فى جميع الانشطة فى نفس المحافظة) / (الاستثمار فى قطاع معين على مستوى الدولة/الاستثمار فى جميع القطاعات على مستوى الدولة).

- وبالنسبة لاستثمارات التنمية البشرية، فقد حصلت غالبية المحافظات على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من استثماراتها، خاصة الأقصر، المنيا، اسيوط، قنا، الوادى الجديد، والمحافظات الحضرية، ويؤكد ذلك على الجهود التى تبذل للإرتقاء بالسكان على صعيد المحافظات المصرية.

ولما كان هذا المعامل أولى ولايعتمد عليه منفرداً في كثير من الأحيان ، فقد تمت دراسة مقاييس أخرى منها معامل التمركز، حيث يعكس هذا المؤشر الدرجة النسبية لتوطن الاستثمارات مقارنة بالسكان، مما يسمح للمخطط أن يسترشد بنتائجه من أجل زيادة التنوع في الأنشطة المتوطنة، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١-٥).

جدول رقم (١-٥)

معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا لعدد السكان)

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

المحافظة	التوزيع النسبى للأستثمار					التوزيع النسبى للسكان	الفرق بين النسبتين (الاستثمار والسكان)				
	الزراعة	الصناعة والتعدين	الاسكان والمرافق	خدمات التنمية	الاجمالى العام		الزراعة	الصناعة والتعدين	الاسكان والمرافق	خدمات التنمية	الاجمالى العام
القاهره	٠.٨٥	١٣.١٢	٢٢.٨٥	١٧.٩٣	١٦.٦٧	١٠.٨٥	-١٠.٠٠	٢.٢٧	١٢.٠٠	٧.٠٨	٥.٨٢
الجيزه	٣.٤٨	٣.٦١	٦.٧٦	٥.٥٩	٥.٥٦	٨.٦٤	-٥.١٦	-٥.٠٣	-١.٨٩	-٣.٠٦	-٣.٠٨
القليوبيه	١.٨٥	٨.٦٦	٤.٦٨	٤.٦٢	٤.٤٩	٥.٨٤	-٣.٩٩	٢.٨٢	-١.١٧	-١.٢٢	-١.٣٦
الاسكندرية	١.٨٥	١٣.٦١	٥.٩١	٥.٦١	٥.٧٢	٥.٦٥	-٣.٨١	٧.٩٥	٠.٢٥	-٠.٠٥	٠.٠٧
البحيرة	٩.٩٤	٣.١٤	٢.٦٢	٣.٩٦	٤.٣٦	٦.٥٢	٣.٤٢	-٣.٣٨	-٣.٩١	-٢.٥٦	-٢.١٦
مطروح	٢.٨٦	٧.٠١	٣.١٠	٠.٧٧	٢.٦٣	٠.٤٥	٢.٤١	٦.٥٦	٢.٦٥	٠.٣٢	٢.١٩
المنوفية	١.٠٦	٠.٥٢	٢.٨١	٣.٣٥	٢.٤٩	٤.٤٩	-٣.٤٣	-٣.٩٧	-١.٦٨	-١.١٤	-٢.٠٠
الغربية	٠.٨٧	٥.٠٥	٣.٢٨	٣.٣٠	٣.٠١	٥.٥١	-٤.٦٣	-٠.٤٥	-٢.٢٢	-٢.٢١	-٢.٥٠
كفر الشيخ	٤.٤١	٠.١٥	٢.٦٨	٢.٥١	٢.٧٣	٣.٦٠	٠.٨١	-٣.٤٥	-٠.٩٣	-١.٠٩	-٠.٨٨
دمياط	١.٦٨	٠.٨١	١.٩٢	١.٤٧	١.٦٤	١.٥١	٠.١٧	-٠.٧٠	٠.٤١	-٠.٠٤	٠.١٣
الدقهلية	٣.٤٣	٣.١٣	٣.٨٤	٥.٨٠	٤.٣٣	٦.٨٥	-٣.٤٣	-٣.٧٢	-٣.٠١	-١.٠٥	-٢.٥٢
شمال سيناء	١١.٧٩	٢.٦٨	٤.٨٠	٠.٨٠	٤.٥٨	٠.٤٧	١١.٣٢	٢.٢١	٤.٣٣	٠.٣٢	٤.١١
جنوب سيناء	٠.٤٤	٠.٦٦	٣.١١	٠.٩٨	١.٧٧	٠.٢١	٠.٢٤	٠.٤٦	٢.٩٠	٠.٧٨	١.٥٧
بورسعيد	٢.٠٨	١.٧٠	١.٨٥	٣.٨٨	٢.٥٢	٠.٧٨	١.٣٠	٠.٩٢	١.٠٧	٣.٠٩	١.٧٤
الاسماعيلية	٥.٢٢	١.٤٢	٢.١١	٣.٣٩	٣.٠٠	١.٣١	٣.٩١	٠.١١	٠.٨٠	٢.٠٨	١.٦٩
السويس	١.٧٩	٨.٤٢	١.٢٦	٢.٥٣	٢.٣٣	٠.٧٠	١.٠٨	٧.٧٢	٠.٥٦	١.٨٣	١.٦٢
الشرقية	٤.١٦	٣.٠٩	٤.٤٧	٤.٥١	٤.٣٢	٧.٣٦	-٣.٢٠	-٤.٢٦	-٢.٨٩	-٢.٨٤	-٣.٠٤
بنى سويف	٢.٢٧	٢.٩٦	٢.٥٧	٣.٤٩	٢.٨٤	٣.١٥	-٠.٨٨	-٠.١٩	-٠.٥٨	٠.٣٤	-٠.٣١
الفيوم	٢.٧٩	٠.٨٩	١.٣٩	٣.١٨	٢.١٦	٣.٤٦	-٠.٦٧	-٢.٥٦	-٢.٠٧	-٠.٢٧	-١.٢٩
المنيا	٢.٨٣	٠.٠٠	٢.٣٢	٤.٨٥	٣.٠٢	٥.٧٢	-٢.٨٩	-٥.٧٢	-٣.٤١	-٠.٨٨	-٢.٧٠
اسيوط	٢.٠٩	٤.١٧	١.٦٤	٤.٣٢	٢.٧٧	٤.٧٣	-٢.٦٤	-٠.٥٧	-٣.٠٩	-٠.٤٢	-١.٩٦
الوادى الجديد	٢.٣٤	٦.٨٤	١.٤٧	٠.٦١	١.٧٨	٠.٢٦	٢.٠٨	٦.٥٨	١.٢١	٠.٣٥	١.٥٢
سوهاج	١.٢٢	٠.٥٤	٢.٧٠	٤.٥٤	٢.٨٥	٥.١٥	-٣.٩٣	-٤.٦١	-٢.٤٥	-٠.٦٠	-٢.٣٠
قنا	٥.٦٥	٠.٥٠	٢.٨٦	٣.٦٠	٣.٣٩	٤.١٢	١.٥٢	-٣.٦٣	-١.٢٧	-٠.٥٢	-٠.٧٣
مدينة الاقصر	٠.٠٩	٠.٠٠	٠.٢٥	٠.٨٣	٠.٣٩	٠.٦٣	-٠.٥٣	-٠.٦٣	-٠.٣٨	٠.٢١	-٠.٢٤
اسوان	٢٢.٥٣	٠.٦٥	٢.٢٠	٢.٢٩	٥.٦٥	١.٦٣	٢٠.٩٠	-٠.٩٨	٠.٥٨	٠.٦٦	٤.٠٣
البحر الاحمر	٠.٤٣	٦.٦٦	٤.٥٨	١.٣١	٢.٩٩	٠.٤٠	٠.٠٤	٦.٢٦	٤.١٩	٠.٩١	٢.٥٩
اجمالى عام	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
معامل التمركز							٠.٤٩	٠.٤٤	٠.٣١	٠.١٨	٠.٢٧

المصدر: تم حسابه اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٣)، على النحو التالى:

معامل التمركز = (مجموع الفروق الموجبة أو السالبة للتوزيع النسبى للاستثمار والتوزيع النسبى للسكان)/ ١٠٠، وتتراوح قيمة معامـــــــل التمركز بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا اقترب المعامل من الصفر فهذا يعنى أن النشاط / الأنشطة تتجه إلى الانتشار ، أما إذا اقترب المعامل من واحد صحيح فإن هذا يعنى أن الأنشطة تتجه إلى التمركز .

يوضح الجدول السابق معاملات تمركز الاستثمارات حسب الأنشطة المختلفة، ومنه يتضح الآتى:

- يقترب معامل التمركز من النصف في أنشطة الزراعة والرى، والصناعة والتعدين، مما يعنى أن هذه الأنشطة تتركز فى أكثر من محافظة.
- أما أنشطة الاسكان والمرافق والتنمية البشرية، فهى تقل عن النصف مما يعنى أنها تتركز فى محافظات معينة.
- وبصفة عامة فقد أظهرت معاملات التمركز على عدالة نسبية غير مطلقة في توزيع الاستثمارات (وفقا لعدد السكان) على مستوى المحافظات، غير أنها تتحيز لبعض المحافظات في أنشطة معينة، وهو ما يؤكده انحراف بعض المحافظات بدرجات متفاوتة عن خط منحنى التمركز حسب التوزيع التراكمي للاستثمار والسكان، والموضح بالشكل رقم (١-٧).

شكل رقم (١-٧)
منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا لعدد السكان)
خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

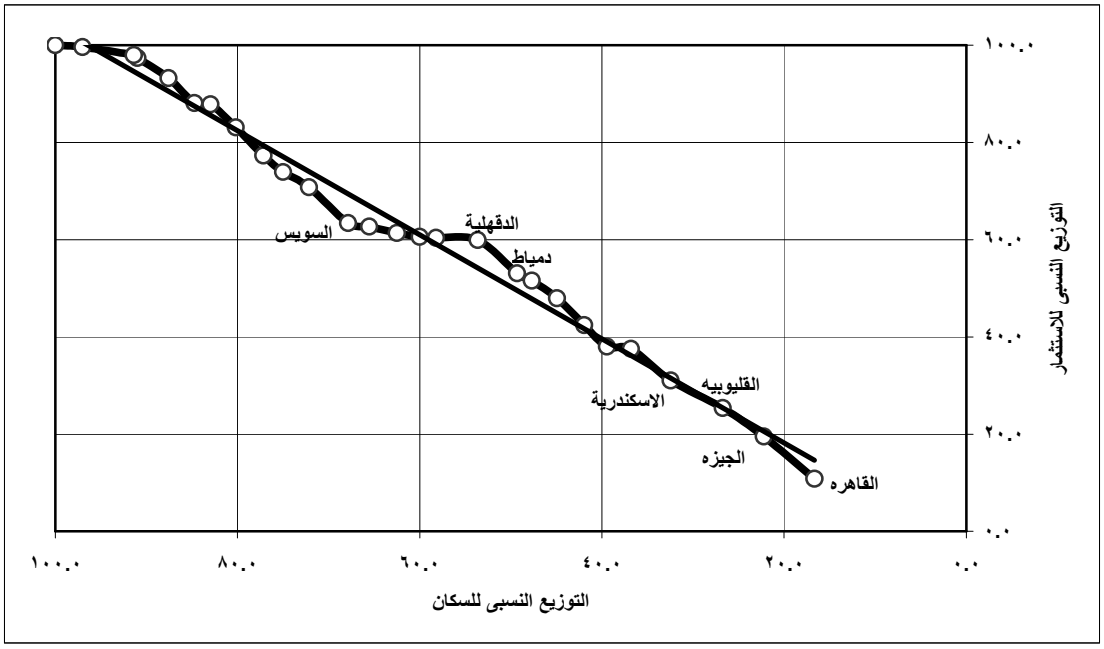

وبمقارنة التوزيع النسبى لإجمالي الاستثمارات بالتوزيع النسبى للمساحة وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١-٦)، نجد أن معامل التمركز يصل إلى ٠.٦٧ مما يعنى درجة تمركز أعلى نظرا لصغر مساحة بعض المحافظات، ويؤكد ذلك وجود درجة كبيرة لتمركز الاستثمارات

في محافظات إقليم القاهرة والقناة، بالإضافة إلى محافظات الإسكندرية والبحيرة، حصلت غالبية هذه المحافظات على أكثر من نصيبها النسبى المتعادل من استثماراتها مقارنة بوحدة المساحة.

جدول رقم (١-٦)

معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا للمساحة)

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

المحافظة	التوزيع النسبى للاستثمار					التوزيع النسبى للمساحة	الفرق بين النسبتين (الاستثمار والمساحة)				
	الزراعة	الصناعة والتعدين	الاسكان والمرافق	خدمات التنمية البشرية	الاجمالى العام		الزراعة	الصناعة والتعدين	الاسكان والمرافق	خدمات التنمية البشرية	الاجمالى العام
القاهره	0.85	13.12	22.85	17.93	16.67	0.31	0.54	12.81	22.54	17.62	16.36
الجيزه	3.48	3.61	6.76	5.59	5.56	1.31	2.17	2.30	5.44	4.28	4.25
القليوبيه	1.85	8.66	4.68	4.62	4.49	0.11	1.74	8.55	4.57	4.51	4.37
الاسكندرية	1.85	13.61	5.91	5.61	5.72	0.23	1.62	13.38	5.68	5.38	5.49
البحيرة	9.94	3.14	2.62	3.96	4.36	0.50	9.44	2.64	2.11	3.45	3.86
مطروح	2.86	7.01	3.10	0.77	2.63	16.58	-13.72	-9.57	-13.48	-15.81	-13.95
المنوفية	1.06	0.52	2.81	3.35	2.49	0.25	0.81	0.27	2.56	3.10	2.24
الغربية	0.87	5.05	3.28	3.30	3.01	0.19	0.68	4.86	3.09	3.11	2.82
كفر الشيخ	4.41	0.15	2.68	2.51	2.73	0.37	4.04	-0.22	2.30	2.14	2.35
دمياط	1.68	0.81	1.92	1.47	1.64	0.09	1.59	0.72	1.83	1.38	1.55
الدقهلية	3.43	3.13	3.84	5.80	4.33	0.37	3.06	2.76	3.47	5.43	3.96
شمال سيناء	11.79	2.68	4.80	0.80	4.58	2.74	9.05	-0.06	2.06	-1.95	1.84
جنوب سيناء	0.44	0.66	3.11	0.98	1.77	3.11	-2.67	-2.45	-0.01	-2.13	-1.34
بورسعيد	2.08	1.70	1.85	3.88	2.52	0.13	1.95	1.57	1.71	3.74	2.38
الاسماعيلية	5.22	1.42	2.11	3.39	3.00	0.50	4.71	0.92	1.61	2.89	2.50
السويس	1.79	8.42	1.26	2.53	2.33	0.90	0.89	7.53	0.36	1.64	1.43
الشرقية	4.16	3.09	4.47	4.51	4.32	0.49	3.67	2.60	3.98	4.03	3.83
بنى سويف	2.27	2.96	2.57	3.49	2.84	1.09	1.18	1.87	1.48	2.40	1.75
الفيوم	2.79	0.89	1.39	3.18	2.16	0.60	2.19	0.29	0.79	2.58	1.56
المنيا	2.83	0.00	2.32	4.85	3.02	3.21	-0.38	-3.21	-0.89	1.63	-0.19
اسيوط	2.09	4.17	1.64	4.32	2.77	2.58	-0.49	1.58	-0.94	1.74	0.19
الوادى الجديد	2.34	6.84	1.47	0.61	1.78	43.80	-41.47	-36.97	-42.34	-43.20	-42.03
سوهاج	1.22	0.54	2.70	4.54	2.85	1.10	0.12	-0.56	1.60	3.45	1.75
قنا	5.65	0.50	2.86	3.60	3.39	1.07	4.57	-0.58	1.78	2.53	2.32
مدينة الاقصر	0.09	0.00	0.25	0.83	0.39	0.24	-0.15	-0.24	0.01	0.59	0.15
اسوان	22.53	0.65	2.20	2.29	5.65	6.24	16.29	-5.60	-4.04	-3.96	-0.59
البحر الاحمر	0.43	6.66	4.58	1.31	2.99	11.85	-11.42	-5.19	-7.27	-10.55	-8.87
اجمالى عام	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معامل التمركز							0.70	0.65	0.69	0.78	0.67

المصدر: تم حسابه اعتمادا على بيانات الجدول رقم (١-٣) .

وبصفة عامة فقد أظهرت معاملات التمركز في توزيع الاستثمارات (وفقا للمساحة) على أنها تتحيز للمحافظات إقليم القاهرة بشكل عام وإقليم الإسكندرية في أنشطة معينة، وهو ما يؤكده انحراف بعض المحافظات بدرجات متفاوتة عن خط منحنى التمركز حسب التوزيع التراكمي للاستثمار والمساحة، والموضح بالشكل رقم (١-٨).

شكل رقم (١-٨)

منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا للمساحة)

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

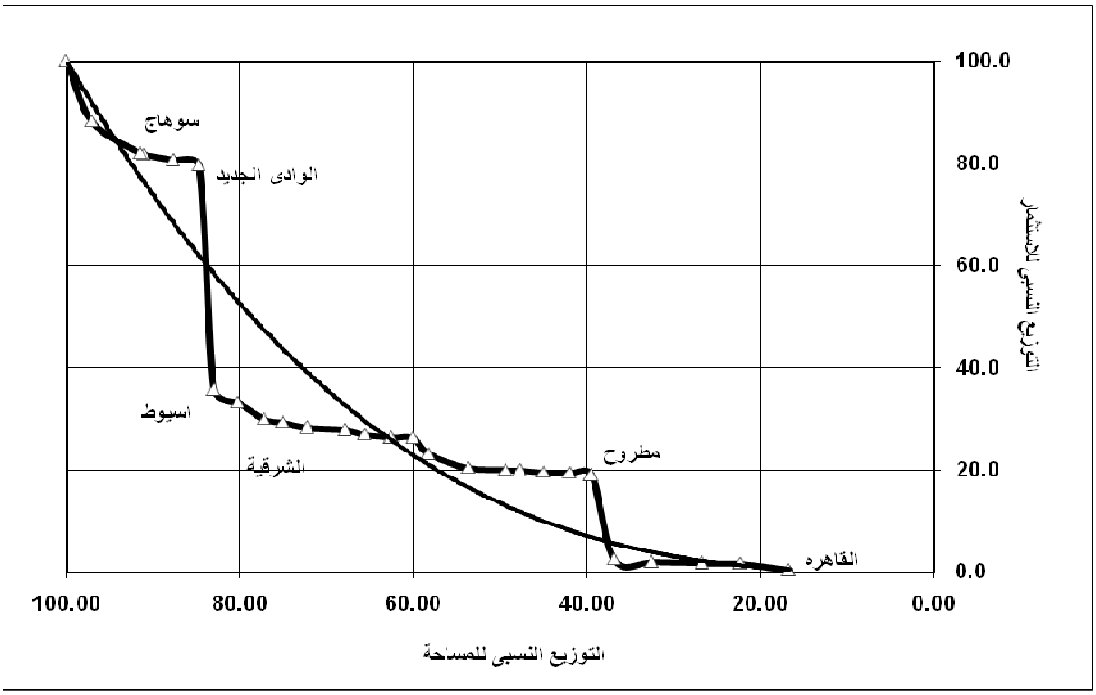

وبصفة عامة يمكن القول أن الاستثمارات التى تم إنفاقها فى المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، قد حققت انجازات ملموسة في مجال مشروعات الإسكان والمرافق والتنمية البشرية، وعلى الأخص في مجال الخدمات الصحية والتعليمية. وبالرغم من هذه الجهود فقد حدث تحيز لا يمكن تجاهله وإنكاره لتوزيع الخدمات على مستوى المحافظات (حضر/ريف)، حيث خصص للمدن الكبرى جزء ضخم من الانفاق العام والخاص بالقطاع الصحى والتعليمى، حيث يتمتع جزء من السكان بالرعاية الصحية الحديثة والمتقدمة نسبياً بينما الغالبية العظمى من السكان تعانى قصور الخدمات الصحية والتعليمية بشكل عام انعكاساً للزيادة السكانية المتسارعة في النمو السكانى وضعف الاستثمارات بالرغـــم من زيادتها في مجالات الخدمات وقصورها بشكل عام عن الاحتياجات المطلوبة.

الفصل الثانى

تقييم جدوى المشاريع القومية

(إيجابياتها وسلبياتها)

تقييم جدوى المشاريع القومية
(إيجابياتها وسلبياتها)

١- تمهيد:

لا جدال أن الحكومات المصرية المتعاقبة قد بذلت الكثير من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان لها آثاراً بعيدة في جميع المجالات بما فيها المجالات السياسية. وفيما يتعلق بهذه الجهود على الحيز الوطني يلاحظ أنها بذلت بوعي في إطار استغلال البنية الأساسية الموجودة والاستفادة من بعض الوفورات الداخلية. لذلك اعتمدت فلسفة التنمية المكانية على استراتيجية التركيز في نفس الحيز المأهول في المراحل الأولى التى استمرت حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضى. وقد أدت صور التنمية المركزة في الوادي والدلتا إلى مشاكل كثيرة تمثلت في التركز الصناعى في مراكز محدودة من الحيز المصرى في بعض المحافظات وبالذات الحضرية وظهرت بوادر التحضر الزائد ومشاكله نتيجة تكدس السكان في مراكز التركز الصناعى. ولقد أدى هذا إلى مشاكل كثيرة داخل المناطق الحضرية فضلاً عن اختلال قدرات الأقاليم المختلفة، وظهور الازدواجية المكانية والقطاعية والفوارق الإقليمية والهجرة من الريف إلى الحضر، مما أدى إلى:

- استنفاذ مقومات النمو في المراكز الحضرية القائمة، لقد استنفذت مصر تقريباً جميع مقومات تنمية المراكز الحضرية الكبرى التى يمكــن تركيــز التنمية فيها، حتى ظهرت بوادر اقتصاديات الضياع، ويظهر ذلك جليا في آثار النمو الحضري على جميع مفردات البيئة من أنواع التلوث المختلفة، وارتفاع تكلفة الحياة، ... الخ، لذلك لا نتيجة ترجى من عملية التنمية في الآجل المتوسط والطويل إلا في الخروج والانتشار عبر الحيز المكانى غير المستغل في مصر.
- قصور المساحة المستغلة من الحيز عن الوفاء بالاحتياجات البشرية، فقد أدى التوسع العمراني على الأراضي الزراعية إلى فقدان ما يقرب من ٢٠% من أخصب الأراضي الزراعية، مما أدى إلى التوسع في استيراد الغذاء اللازم للإعداد المتزايدة من السكان. كما أن التوسع في عمليات استصلاح الأراضي والتي تمت في عقدي التنمية السابقين لم تتمكن من تعويض هذا النقص بل يجب الإشارة كذلك إلى أن هذه الأراضي الجديدة تحتاج لعشر سنوات تقريباً للوصول إلى الإنتاجية الحدية.

٢- فلسفة المشاريع القومية..الاستراتيجية والهدف:

وفي ظل ما تم الإشارة إليه من الظروف المحيطة بجهود التنمية فإن فلسفة التنمية في مصر للفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٧) وحتى الآن؛ قد تبنت استراتيجية للانتشار المركز على صعيد المحافظات المصرية، بهدف تحقيق مبدأ الكفاءة والعدالة بقدر الإمكان، وتحقيق أكبر قدر من استغلال مورد الأرض للتوسع الإنتاجي وإعادة توزيع السكان، وهو أيضا يحقق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ حيث يترك للمستثمر الخاص في ظل قانون حوافز الاستثمار الجديدة أن يختار الموقع المناسب لنشاطه ويحقق أهدافه من ربحية وحرية أنتاج ويحقق للدولة في نفس الوقت التوسع والانتشار المكاني، بشرط أن يتحمل تكلفة إنشاء وإقامة البنية الأساسية اللازمة مشاركة مع ما تقوم به الدولة من تسهيلات في هذا المجال لزيادة فرص جذب الاستثمارات الخاصة. ولاشك أن تبنى هذه الاستراتيجية في توزيع الاستثمارات الحكومية والخاصة قد استهدف مايلى:

- محاولة الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة بالمحافظات المصرية، وفى هذا الصدد فقد تم توجيه الاستثمارات خلال هذه الفترة لتنفيذ ذلك برنامجين متوازيين أحداهما للتجديد الحضري لمراكز النمو الحضرية القائمة، والآخر لتحديث الريف بما في ذلك تحديث أساليب الزراعة في الأراضي القديمة لزيادة كفاءة الأرض (التربة) وزيادة الإنتاج بصفة عامه.
- الخروج إلى الصحراء " الانتشار" ويكون الانتشار في مرحلته الأولى على محاور عرضيه تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاورة للحيز المأهول في المواقع التى تتوافر فيها موارد التنمية سواء أراضى قابلة للاستصلاح، أوتتوفر بها المياه أو موارد تعدينية، أو مراكز عمران جديدة مثل المدن الجديدة والتجمعات المنتظر إقامتها طبقا للخطط السابقة.
- الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية وهو التوسع في الأماكن البعيدة عن الوادي والدلتا طبقا لمقومات النمو الموجودة والمحتملة ويتحمل القطاع الخاص إنشاء البنية الأساسية اللازمة بها من طرق ومطارات ومياه وكهرباء بالطرق التى تناسبه وتحقق أهداف وتوافق عليه الحكومة ممثله لصالح المجتمع المصرى ككل.

٣- أهم المشاريع القومية:

لقد استلزم تنفيذ الاستراتيجية السابقة زيادة فى استثمارات خطط التنمية، وزيادة دور القطاع الخاص فى مشروعاتها، خاصة فى المجالات الانتاجية وقطاع الإسكان، وقد وجهت الاستثمارات الحكومية فى تجديد البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات، وتعزيز القطاعات

الإنتاجية، وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نتاول بالعرض لأهم الانجازات التى تم تنفيذها خلال الفترة محل الدراسة.

١/٣ المشروعات الزراعية:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصري باعتباره القطاع المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي، والمصدر الرئيسي لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات، كما يستوعب حوالي ٣٤% من الأيدي العاملة المصرية. وقد بلغت الاستثمارات المنفذة فى هذا القطاع نحو الـــ ٧٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)، تمثل حوالي ٩.٥ % من إجمالي الاستثمار العام، وكان للقطاع الخاص الدور الرئيسي في تنفيذها الاستثمارات، وقد أسهم ذلك فى تنفيذ بعض المشروعات الكبرى، منها:

١/١/٣ مشروع توشكى:

استهدف مشروع توشكي إنشاء دلتا جديدة جنوب الوادى موازية للنيل، تساهم في إضافة مساحة تصل إلي ٥٤٠ ألف فدان للرقعة الزراعية يتم ريها بمياه النيل عبر ترعة الشيخ زايد التي تبلغ حصتها من المياه حوالي ٥.٥ مليار م٣ سنويا، ويتكون المشروع من: القناة الرئيسية للمشروع (ترعة الشيخ زايد)، ويبلغ طولها ٥٠.٨ كم، الأفرع الأربعة للترعة والدليلين التابعين لها، ويبلغ جملة أطوالهما حوالي ٢٠٠ كم، بالإضافة محطة الرفع العملاقة (مبارك): يتم ضخ مياه النيل إلي ترعة الشيخ زايد من خلال محطة الرفع العملاقة (مبارك) وقد تم تصميم المحطة بحيث يكون أقصي رفع استتيكي لها حوالي ٥٢.٥ مترا، وأقصي تصرف للمحطة ٣٠٠م٣/ثانية ، أي حوالي ٢٥ مليون م٣/يوم ، والمحطة مصممة بما يضمن إستمرارية تشغيلها عند إنخفاض منسوب المياه ببحيرة ناصر إلي أدني حد للتخزين الحي (وهو ١٤٧.٥م). وتتكون المحطة من ٢١ وحدة طلمبات (١٨ أساسية + ٣ إحتياطية)، وتبلغ التكاليف الإجمالية لإنشاء المحطة ١٤٨٠ مليون جنيه.

وقد بدء تنفيذ مشروع ترعة الشيخ زايد في يناير ١٩٩٧، وقد شهد عام ٢٠٠٣ بدء ضخ المياه في الترعة لأول مرة، ومن أهم الأعمال التي تم تنفيذها حتي الآن ما يلي:

- تنفيذ الأعمال المدنية لمحطة الرفع الرئيسية مبارك بنسبة ١٠٠% والإنتهاء من تركيب جميع الوحدات (٢١ طلمبة) وتجربتها وتنفيذ التبطين والأعمال الصناعية.
- الإنتهاء من أعمال الحفر بطول الترعة الرئيسية (٥٠.٨ كم) ودليل فرعي (١)، (٢) بطول ٥٢ كم والأعمال الصناعية عليها، ودليل فرعي (٣)، (٤) بطول ١٨.٥ كم ونحو ٩٥% من فرع (٣)،(٤) بطول ٨٢ كم والأعمال الصناعة، وأعمال التشجير والرصف بطول ٦٠ كم.

- استكمال توسيع وتعميق قناة مفيض توشكي .
- الإنتهاء من حفر وإنشاء ١٦٧ بئرا جوفيا، منها ١١٤ بئرا انتاجيا، و٥٣ بئرا رقابيا .
- إنشاء مزرعتين تجريبيتن بمساحة ٣٥٠ فدانا علي فرع (١)، ومساحة ٥٠٠ فدان علي فرع (٢)، وجاري إنشاء المزرعة التجريبية الثالثة علي فرع (٤) بمساحة ١٥٠٠ فدان .
- البدء في زراعة أراضي المرحلة الأول لمساحة ٥٤ ألف فدان علي دليل فرعي (١) و(٢) وفرع (٢) تروي بمياه ترعة الشيخ زايد، بالإضافة إلي ٣٥ ألف فدان تروي بالمياه الجوفية حول أراضي الأفرع الأربعة والدليلين لفرع (١) و(٢) .

٢/١/٣ مشروع شرق العوينات:

هو ثاني اكبر مشروعات التنمية الزراعية المنفذة في جنوب الوادي، حيث يقع في الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية، بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٩٨ بهدف استصلاح حوالي ٢٥٥ ألف فدان يتم ريها بالكامل من مياه الخزان الجوفى بالمنطقة، ويطبق المشروع أسلوب الزراعة النظيفة بهدف توفير إنتاج زراعى خال من الملوثات يتم تصديره للخارج. وبلغت مساحة الأراضي المستصلحة حتى الآن نحو ٥٠ ألف فدان، وقد تم تطبيق الأسلوب العلمى فى اختيار المحاصيل المنزرعة وأهمها البطاطس والاعشاب الطبية والفواكة والحبوب والتى تناسب مناخ المنطقة، وقد حقق الانتاج نتائج مبشرة وتم توجيهه بالكامل للتصدير.

٣/١/٣ مشروع ترعة السلام:

مشروع ترعة السلام من أهم مشروعات التنمية العملاقة التى بدء العمل بها فى سبتمبر ٢٠٠٠، ويساهم هذا المشروع فى اضافة نحو ٦٢٠ ألف فدان للرقعة الزراعية تروى بمياه النيل بعد خلطها بمياه الصرف الزراعى بنسبة ١:١، وتمتد ترعة السلام وفروعها بطول ٢٦٢ كم، وهى موزعة كما يلي:

- ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة (المرحلة الأولى لترعة السلام)، وقد تم الانتهاء بالكامل من أعمال البنية القومية فى غرب القناة بتكلفة ٣٨٦ مليون جنيه ويتم زراعة حوالى ١٦٥ ألف فدان منها.
- نحو ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة على أرض سيناء (المرحلة الثانية لترعة السلام)، وقد تم استكمال أعمال القناة الرئيسية لترعة الشيخ جابر شرق القناة بطول ٨٦.٥ كم وجميع محطات الرفع وإعداد الكباري والانتهاء من ترعة جنوب القنطرة شرق بطول ٣٥كم ومحطتي الرفع التابعتين لها ومحطتي صرف بالوظة والفرما، كما تم استكمال أعمال البنية الداخلية في مساحة

١١٥ ألف فدان بسهل الطينة وجنوب القنطرة شرق بنسبة ٨٠ % وفى مساحة ١٥٨ ألف فدان بمنطقتي رابعة وبئر العبد.

وتقدر التكالف الكلية للمشروع بنحو ٥٧.٤٢ مليار جنيه مصرى، منها ٤٧.٩٨ مليار جنيه مكون محلى وما يعادل ٩٤٤ مليون جنيه مكون أجنبى (الصندوق الكويتى للتنمية والصندوق السعودى للتنمية). وقد بلغت جملة الاستثمارات التى أنفقت على هذا المشروع حتى الآن بنحو ٥.٧ مليار جنيه، وبلغت نسبة التنفيذ ٨٦.٨% من جملة تكاليف المشروع المقدرة، ومن أهم الأعمال المنفذة منذ بدء المشروع وحتى الآن ما يلى :

- الانتهاء من أعمال حفر وتبطين ترعة الشيخ جابر والأعمال الصناعية عليها بطول ٨٦.٥ كم ورصف وحماية جسور الترعة .
- الانتهاء من جميع محطات الرفع على ترعة الشيخ جابر، ومحطتى الطلمبات الكيلو (١٢)، والكيلو (١٦) على ترعة جنوب القنطرة شرق.
- الانتهاء من حفر مصرفى بالوظة والفرما وفروع الرى والصرف لزمام نحو ٢١.٥ ألف فدان ومحطات الرفع الأربعة وتغذية الكهرباء وزيادة أطوال الترع بنحو ٢٠٠ كم .
- الانتهاء من محطتى صرف الفرما بالوظة بنسبة ١٠٠% و ٩٠%.
- الانتهاء من ترعة جنوب القنطرة بطول ٣٥ كم والأعمال الصناعية عليها لخدمة زمام ٧٥ ألف فدان.
- الانتهاء من خمس قرى توطين بمناطق سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق ورابعة وبئر العبد والتى تخدم مساحة تقدر بنحو ٢٦٥ ألف فدان، والانتهاء من أعمال التغذية بالكهرباء.
- الانتهاء من أعمال البنية الداخلية لزمام ٨٤٠٠ فدان بمنطقة سهل الطينة ورابعة وبئر العبد.
- تم الانتهاء من البنية الداخلية لصغار المنتفعين فى مساحة ٤٠ ألف فدان بسهل الطينة، وجنوب القنطرة شرق فى مساحة ٧٥ ألف فدان، وتنفيذ شبكات الرى الداخلية لمناطق رابعة (٧٠ ألف فدان)، وبئر العبد (٧٨ ألف فدان) بنسبة ٤٠ %.
- تم تخصيص مساحة ألف فدان بسهل الطينة وجنوب القنطرة شرق والإعلان عن تخصيص ٣٦ ألف فدان بمنطقة جنوب القنطرة شرق، كما تم إطلاق المياه فى مساحة ١٠٠ ألف فدان وجارى التجهيز لإطلاقها فى مساحة ٢٥ ألف فدان جديدة.

٢/٣- المشروعات الصناعية:

تبنت الدولة العديد من الإجراءات التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على ضخ الاستثمارات في قطاع الصناعة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادى، وتوسيع وتقوية قاعدة الصناعة المصرية لتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة في قطاع الصناعة، وقد بلغت جملة الاستثمارات فى هذا القطاع نحو ٩٧ مليون جنيه، تمثل ١١.٧% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٧)، وكان للقطاع الخاص الدور الرئيسي في تنفيذ هذه الاستثمارات، حيث نفذ أكثر من ٧٥% منها، فى المناطق الصناعية، المناطق الحرة العامة والخاصة، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الاستثمارية، إضافة إلى البرامج الاستثمارية مثل برنامج الألف مصنع وبرنامج سوق الأعمال وبرنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية وبرنامج تنمية الصعيد، والتى تلبى الاحتياجات المختلفة للمستثمرين، وذلك على النحو التالى:

١/٢/٣ الاستثمار فى المدن والمناطق الصناعية التابعة للمحافظات

أولت مصر اهتماماً كبيراً بإنشاء المناطق الصناعية كأحد المحاور الأساسية لدفع عملية التنمية، بهدف النهوض بالمحافظات الأقل تطوراً وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول فيما بينها، والمساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بها، وتأسيس مجتمعات عمرانية تساهم فى استيعاب الزيادة السكانية وفى الحد من مشكلة البطالة(١)، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المناطق الصناعية من ٢٦ إلى ٩٣ منطقة خلال الفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٨)(٢)، كما زادت عدد المنشآت الصناعية المسجلة فى المدن والمناطق الصناعية إلى ٥٨٢٧ منشأة عام ٢٠٠٨، بما يوازى ٢٠% من المنشات الصناعية المسجلة، باجمالى استثمارات بلغت نحو ١٤٤٣٥٧.٤ مليون جنيه تمثل ٤١.٢% من جملة الاستثمارات الصناعية، وفرت فرص عمل تصل إلى نحو ٥٥٩.١ ألف فرصة، بما يوازى ٣٥.٨% من جملة العمالة الصناعية فى مصر، وقد استحوذت مدينتى العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات، بنسب تتراوح بين ٢٦.٢%، ١٨.٥% للمنشآت، ٣٣.٩%، ١٩.٥% للعمالة، ٢٢.٦%، ١٧.٥% للاستثمارات الصناعية فى كل منها على الترتيب. كما يوجد ٣٨٨٥ منشاة تحت الإنشاء فى المدن والمناطق الصناعية الجديدة بالمحافظات باستثمارات تقدر بنحو ٧١٠٥٨٦.٨ مليون جنيه، وتساهم فى توفير نحو ٤٠١١٩٧ فرصة عمل(٣).

---

(١) علا الحكيم ، دائرة حوار حول مصر وتحديات المستقبل "المناطق الصناعية فى مصر"، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ص ٢٣٠

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار www.idsc.gov.eg

(٣) وزارة التجارة والصناعة، هيئة التنمية الصناعية، بيانات غير منشورة

٢/٢/٣ توزيع المناطق الصناعية

يوجد ٦٧ منطقة صناعية موزعة على ٢٢ محافظة، وأكثر هذه المناطق توجد فى الإسكندرية وبورسعيد (ثمانية لكل منهما)، كما يوضحها الشكل رقم (١/٢) وهى تخضع أيضاً لنظام الاستثمار الداخلى، وهذه المناطق تم إنشاء ٤٣ منها بقرار رئيس مجلس الوزراء و ٢٣ بقرار محافظ ومنطقة واحدة بقرار جمهورى وهى منطقة أبو رواش طريق مصر الإسكندرية الصحراوى بالجيزة، وجارى إصدار قرار بتحويل منطقتي طهما / العياط بمساحة ٣٩٠٨ فدان والكريمات / أطفيح بمساحة ٨٧٤٠ فدان إلى منطقتين صناعيتين بالجيزة، وإن كان هناك ٥ مناطق لم يبدأ العمل بها بعد لأن تخطيط المناطق لم يكتمل، وهى: منطقة شمال بدر الصناعية بمحافظة حلوان بمساحة ٥٠٠ فدان، منطقة الصناعات الحرفية الخفيفة بالكيلو ٢٦ بمحافظة مطروح بمساحة ٨٠٣ فدان، منطقة قوتة بمحافظة الفيوم بمساحة ٢٠٠٠ فدان، منطقة رشيد بمحافظة البحيرة بمساحة ٢٠٠ فدان والمنطقة الصناعية بالرياح بمحافظة الإسماعيلية بمساحة ٢٢ فداناً والمنشأة حديثاً.

شكل رقم (١/٢)

المناطق الصناعية التابعة للمحافظات فى مصر

وتختلف المناطق الصناعية فى تبعيتها فهناك ١٧ منطقة تابعة للمجتمعات العمرانية الجديدة، و ٦٧ منطقة تابعة للمحافظات، ٦ مناطق صناعية حرة تابعة للهيئة العامة للاستثمار، والمناطق الاقتصادية الخاصة والتى تخضع لمجلس الوزراء وتديرها مجالس إدارة خاصة وهى منطقتين كما يوضحها جدول رقم (١/٢). وذلك بخلاف ٢٧ منطقة للصناعات الثقيلة والملوثة الصادرة بقرار الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦. ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعتها، وقد أوجد قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ نوعين من الاستثمار، نظام الاستثمار الداخلي والمتمثل في المشروعات المقامة في أية منطقة صناعية، ونظام المناطق الحرة بينما المناطق الاقتصادية الخاصة فقد أوجدها القانون رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٢.

جدول رقم (١/٢)

توزيع المناطق الصناعية على مستوى المحافظات ٢٠٠٨

المحافظة	العدد	توزيع المناطق
القاهرة	٩	٥ مناطق تابعة للمحافظة+٣ مناطق تابعة للمدن الجديدة+١ منطقة حرة
الإسكندرية	١٠	٨ مناطق تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة+١ منطقة حرة
بورسعيد	١٠	٨ مناطق تابعة للمحافظة+١ منطقة حرة+١ منطقة اقتصادية
السويس	٤	١ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة+١ منطقة حرة+١ منطقة اقتصادية
دمياط	٢	١ منطقة تابعة للمدن الجديدة+١ منطقة حرة
الدقهلية	٢	٢ مناطق تابعة للمحافظة
الشرقية	٣	١ مناطق تابعة للمحافظة+٢ مناطق تابعة للمدن الجديدة
القليوبية	٣	٢ مناطق تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
كفر الشيخ	٢	٢ مناطق تابعة للمحافظة
المنوفية	٢	١ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
البحيرة	٣	٢ مناطق تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
الإسماعيلية	٧	٦ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة حرة
الجيزة	٢	١ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
بنى سويف	٧	٦ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
الفيوم	٢	٢ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
المنيا	٢	١ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
أسيوط	٧	٦ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
سوهاج	٥	٤ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
قنا	٣	٢ منطقة تابعة للمحافظة+١ منطقة حرة
أسوان	١	١ منطقة تابعة للمحافظة
الأقصر	١	١ منطقة تابعة للمدن الجديدة
الوادى الجديد	٢	٢ منطقة تابعة للمحافظة
مطروح	١	١ منطقة تابعة للمحافظة
شمال سيناء	٣	٣ منطقة تابعة للمحافظة
الإجمالى	٩٣	٦٧ منطقة تابعة للمحافظات+١٧ منطقة تابعة للمدن الجديدة+٧ منطقة حرة+٢ منطقة اقتصادية

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، هيئة التنمية الصناعية، بيانات غير منشورة

وبدراسة الجدول رقم (٢/٢) يتضح أن مساحة المناطق الصناعية العاملة التابعة للمدن الجديدة تصل إلى نحو ٣٨.٥ ألف فدان، ٦٠% من هذه المساحة مخصصة للنشاط الصناعى والباقي مخصص للخدمات والمرافق. وقد أسهمت هذه المناطق في زيادة حجم الاستثمار وفى زيادة عدد المصانع المنتجة، خاصة فى مدينة العاشر، والتى كان لها النصيب الأكبر منها ١٢٩٨، تليها أكتوبر ٩٦٧، برج العرب ٤٧٣، العبور ٤٣٢، السادات ٢٩٠، ومع فرص العمل العاشر ١٥١.٦ ألف، أكتوبر ٨٤.٢ ألف، برج العرب والعبور ٣٤.٤ ألف لكل منهما، السادات ٢٢.٤ ألف، وذلك بخلاف المصانع الحاصلة على الموافقات وفى طور الإنشاء والتى يبلغ عددها ٢٥٧٦ منشأة.

جدول رقم (٢/٢)

توزيع المناطق الصناعية من حيث المساحة وعدد المصانع والاستثمارات وفرص العمل بها فى المدن الجديدة

اسم المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة الإجمالية للمنطقة	المساحة المخصصة بالفدان	عدد المصانع المنتجة	رأس المال المستثمر بالمليون	فرص العمل بآلاف	عدد المصانع تحت الإنشاء	رأس المال المستثمر بالمليون	فرص العمل بالاف
بدر	١٩٨٧	٢٣١٦	١٣٩٠	٢٥٨	٤٦٠.١	٨.٥	٢٠٩	٣٦٢.٩	٧.٨
١٥ـمايو	١٩٩٥	٣٧١	٢٢٣	٨٦	١٢٨.٦	٧.٧	٣٦	٢٩.١	٠.٤٣٢
القاهرة الجديدة	٢٠٠٠	١٠٩٠	٦٥٤	٢٠	٤٦.٥	٠.٥٣٢	٢	٠.٥	٠.٠٣٠
برج العرب	١٩٧٩	٥٤٦٥	٣٢٧٩	٤٧٣	٣٣٠٠	٣٤.٤	١٨٢	٤٣٠	٧.٧
عتاقة	١٩٩٣	١١٦٨	٧٠١	٤٠	٩٥١	٣.٣٩٠	٦٨	_	_
دمياط الجديدة	١٩٩٨	٦٠٨	٣٦٥	٢١٣	٢٤٠.٢	٥.٥١٥	١٤٥	١٠٥.٧	٣.٣٦٠
الصالحية الجديدة	١٩٨٢	٧٢٢	٤٣٣	٧٧	١٢٠٠	١٣.٩	١٠٢	٤٠٣.٥	٩.٢٩٨
العاشر من رمضان	١٩٨٠	٩٥٢٤	٥٧١٤	١٢٩٨	١٦٩٠٠	١٥١.٦	٣٩٩	١٨٠٠	٢٠.١
العبور	١٩٩٠	٢٨٦٤	١٧١٨	٤٣٢	٤٦٩٠	٣٤.٤	٥٥٢	١٢٠٠	١٩.٥
السادات	١٩٧٩	٤٣٩٥	٢٦٣٧	٢٩٠	٣٠٠٠	٢٢.٤	٣٨١	٣٣٠٠	٨.٨
النوبارية الجديدة	١٩٨٦	٢٣٥.٤	٠	٤٩	٢٨٦	١.٢٣٥	٣٢	٧٢	٠.٨١٢
٦ أكتوبر	١٩٧٩	٨٩٠٢	٥٣٤١	٩٦٧	١٦٩٠٠	٨٤.٢	٣٦١	٢١٠٠	٢١.٥
بنى سويف الجديدة	١٩٨٧	٦٦٤	٣٩٨	٦٥	٥٥	١.٧	٧٨	٢٥٠	٢.٢
المنيا الجديدة	١٩٨٦	١٩٢	١١٥	١٢	١١.١	٠.٣٨٥	٢٩	٢٨.٨	٠.٨٢٦
إجمالي		٣٨٥١٦.٤	٢٢٩٦٨	٤٢٨٠	٢٢٦٥٧.٣	٣٢٣.٥٩	٢٥٧٦	١٠٠٨٢.٥	١٠٢.٣٥٨

المصدر: هيئة التنمية الصناعية، أطلس المناطق الصناعية www.ida.gov.eg/atlas/new_cities.html.

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة www.urban-comm.gov.eg/cities.asp

٣/٢/٣ المناطق الحرفية والمتخصصة والصناعات الثقيلة

رغم تنوع الأنشطة بالمناطق الصناعية فى المحافظات، إلا انه يوجد عدد من المناطق مخصصة كمناطق حرفية لبعض الأنشطة مثل:

- منطقة شق الثعبان فى القاهرة المنشأة بقرار محافظ رقم ١٩٩٩/٦٧٢ على مساحة ٩٠ فدان وهى متخصصة فى إنتاج الرخام (ورش جلى وتقطيع رخام / بلاط / جرانيت).
- منطقة الصفا فى القليوبية المنشأة بقرار المحافظ ٢٠٠٠/١٣٤ على مساحة ١٤٢ فدان وهى متخصصة فى المسابك.
- منطقة المنشية الجديدة فى الإسكندرية المنشأة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩٠/٥٢٣ ومتخصصة فى الأخشاب، سيراميك، رخام، والمعادن.
- منطقة الحرفين بمطروح المنشأة بقرار المحافظ رقم ٤٦٣/ ١٩٩٣ على مساحة ٢٧ فدان بهدف تحسين أوضاع الورش الحالية بنقلها من وسط الكتلة ووضعها فى إطار منظومة حرفية متكاملة والتوسع فى إنشاء ورش جديدة.
- تم تخصيص ١٠٠٠ فدان بالمنطقة للشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات بمطوبس بكفر الشيخ وتقوم الشركة حاليا باستكمال إجراءات التخصيص بالإضافة إلى إقامة مشروع معالجة مخلفات قش الأرز.
- المنطقة الصناعية C٩ ببورسعيد المنشأة بقرار رئيس الوزراء ٩٠٠ /٢٠٠٢ بمساحة ٣ فدان متخصصة فى إنتاج الصناعات الكيماوية فقط (الصودا الكاوية).
- المنطقة الحرفية بالمساعيد بمحافظة شمال سيناء الصادرة بقرار رئيس وزراء ١٩٩٣/٢٧١ بمساحة ٢٣٨ فداناً، ومنطقة C١١ بمحافظة بور سعيد بمساحة فدانين قرار محافظة ٢٢٤/ ١٩٨٧ على مساحة ٣٨ فدان، كما تم تخصيص قطع أراضى للحرفيين بطريق أسوان/العلاقى بمساحة ٨ أفدنة.
- ومن المخطط إقامة منطقة بنى سويف لصناعة الرخام والجرانيت كأكبر تجمع صناعى متخصص فى صناعة الرخام والجرانيت بمنطقة الصناعات الثقيلة.

أما بالنسبة للمناطق الصناعية المتخصصة فقد تم البدء فى أكبر مشروع للمناطق الصناعية المتخصصة بمدينتي المحلة الكبرى وكفر الدوار، وهما من أوائل المدن الصناعية فى مصر، ويهدف المشروع إلى استغلال الأراضي الصناعية غير المستخدمة حالياً، التي تصل مساحتها إلي نحو٤٣١ ألف م٢، منها١٥١ ألف بالمحلة، ، كما يضم المشروع مجمعاً صناعياً لصغار المستثمرين يضم ٧٢٧

وحدة صناعية، ويهدف المشروع إلى استكمال الحلقات الناقصة فى صناعات الغزل والنسيج مثل الصباغة والتجهيز، والخدمات التي تحتاج إليها هذه الصناعة.

وبالنسبة لمناطق الصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة، فقد صدر بها قرار نائب حاكم عسكرى رقم ١٩٩٦/٢ والتى روعى أن تكون بعيدة عن مناطق تجمع السكان، وتوجد فى شمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح والبحر الأحمر والوادى الجديد وبنى سويف وسوهاج والسويس وأسيوط وقنا وأسوان – شكل رقم (٢/٢)، وقد بدأ العمل فى عدد منها مثل منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء فى صناعات الاسمنت ومواد البناء، وفى أبو زنيمة بجنوب سيناء فى جرانيت / رخام / طوب / معالجة رمال للزجاج / جبس / سليكات صوديوم، منطقة الصناعات الملوثة للبيئة فى بنى سويف.

شكل رقم (٢/٢)

مناطق الصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة فى المحافظات المصرية

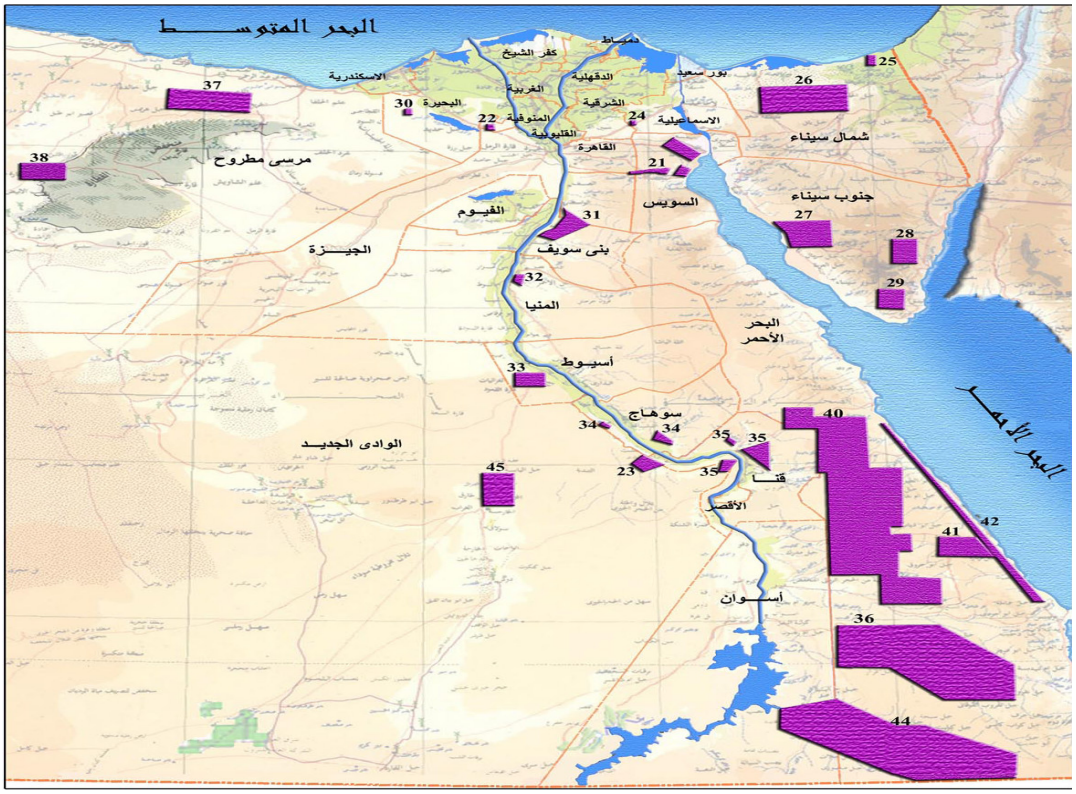

٤/٢/٣ الاستثمار فى المناطق الصناعية الحرة

أوجد قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ نظام المناطق الحرة، وقد نشأت هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة العامة للاستثمار. ويوجد فى مصر ٧ مناطق صناعية حرة تشمل: المنطقة الحرة بالإسكندرية، المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر – القاهرة، المنطقة الحرة العامة

ببورسعيد، المنطقة الحرة العامة بالسويس وتنقسم إلى منطقتين – الأولى ملحق لسور ميناء السويس، والثانية على بعد ٥ كم من ميناء الادبية، المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية، المنطقة الحرة العامة بدمياط، بالإضافة إلى المنطقة الحرة العامة بقفط – قنا. وتعد المنطقة الحرة بالإسكندرية هى اكبر المناطق الحرة فى مصر لوجودها بالقرب من ميناء الإسكندرية تليها المنطقة الحرة بالقاهرة.

٥/٢/٣ الاستثمار فى المناطق الاقتصادية الخاصة

يقضى القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تسمح بتوفير حوافز ومزايا تنافسية كبيرة، وتنشأ بقرار رئيس الجمهورية مع إنشاء هيئة لكل منطقة اقتصادية خاصة لها الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس الوزراء تعمل على تبنى السياسات التى تهدف إلى جذب الاستثمارات، وتعد كل منطقة اقتصادية كياناً قائماً بذاته له سلطة مستقلة ذات صلاحيات كبيرة ممنوحة لمجلس إدارته فى تقديم الخدمات للمستثمرين أو إصدار تراخيصها. وقد كانت منطقة شمال غرب خليج السويس هى أولى المناطق التى أنشئت بمقتضى هذا القانون تليها منطقة شرق بورسعيد.

٦/٢/٣ المناطق الاستثمارية

أما المناطق الاستثمارية فقد استحدثها القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل قانون حوافز الاستثمار والقرار رقم ١٦٧٥ لسنة ٢٠٠٧، ويسمح القرار الجديد للقطاع الخاص بإنشاء هذه المناطق وتطويرها والترويج لها وإدارتها. ويكمن الهدف الاساسى من هذه المناطق فى تشجيع المشروعات العنقودية وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية من اجل تحفيز أصحاب الأعمال والوصول الى بيئة خالية من البيروقراطية عن طريق تشكيل مجلس تنظيمى داخل كل منطقة. وقد بلغ عدد المناطق الاستثمارية التي تتخذ تدابير إقامتها نحو ٢٧ منطقة في القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، ومحافظات الوجه القبلي، والوجه البحري، ومحافظات القناة، وجارى العمل على تأسيس ٨ مناطق استثمارية، وهى: مدينة **جمصة** في محافظة الدقهلية على مساحة ٨٩٠ فدان للعمل فى الأنشطة السياحية والتعليمية، مدينة **النهضة** فى الإسكندرية على مساحة ٨٧١ فدان تابعة للعمل فى صناعة البتروكيماويات، **منطقة أبو راضى** فى بنى سويف على مساحة تتعدى ٢ مليون فدان للعمل فى الصناعات المعدنية، **منطقة برج العرب** الصناعية بالإسكندرية على مساحة ٨ مليون م٢ فى صناعات نسيجية وغذائية وكيماوية وبتروكيماوية، **منطقة ميت غمر** على مساحة ٧٣ ألف م٢ فى صناعات غزل ونسيج وتجهيزاتها والخدمات المكملة لها، **منطقة غرب طهطا** بسوهاج فى صناعات غذائية وتجفيف المنتجات الزراعية واستخراج الزيوت والتغليف، **منطقة العاشر من رمضان** على مساحة

مليون م٢ فى صناعات غزل ونسيج وتجهيزاتها والخدمات المكملة لها، بالإضافة إلى **منطقة الروبيكى** على مساحة ١٦٤٥ فدان لهدف إنشاء مدينة للجلود تتضمن مدابغ ومصانع منتجات جلدية.

٧/٢/٣ مجمعات الصناعات الصغيرة

تم تنفيذ وإنشاء مجموعة مجمعات للصناعات الصغيرة بغرض إتاحة فرص عمل لشباب الخرجيين لإقامة مشروعات صغيرة لتغذية المشروعات الاستثمارية، وذلك فى إطار استراتيجية تنمية وتدعيم الروابط بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة المغذية، التى تتبناها الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد منها فى مدن العاشر والسادات وبرج العرب، وفى محافظات الإسماعيلية والدقهلية وأسيوط وأسوان وسوهاج وقنا على مساحة ٣٨٧ فدان بتكلفة بلغت ٣١٧.٩ مليون جنيه، وفرت ٣٦٥٨ وحدة عمل، وقد بلغت نسبة الإشغال فى هذه الوحدات ٧١.١% والتى وصلت إلى ١٠٠% فى مدينة السادات ومحافظة أسوان- جدول رقم (٣/٢)، وهو ما يدل على إقبال الشباب وصغار المستثمرين على هذه المجمعات، لذا من المخطط إنشاء عدد آخر منها بمحافظات المنيا ، بنى سويف، الفيوم، شمال سيناء.

جدول رقم (٣/٢)

جملة المشروعات بالمجمعات الصناعات الصغيرة موزعة على مستوى المحافظات عام ٢٠٠٧

	عدد المجمعات	عدد المشروعات	الوحدات المشغولة	الوحدات الفارغة	نسبة الاشغال%
مدينة السادات	٣٦٠	١٥٤	٣٦٠	٠	١٠٠
مدينة برج العرب	٤١٠	١٦٦	٤٠٤	٦	٩٨.٥
محافظة الإسماعيلية	٢٣٦	٩٢	٢٣٦	٠	١٠٠
محافظة الدقهلية	٣٦٤	٩٣	٢٩٣	٧١	٨٠.٥
محافظة أسيوط	٤٩٨	٣٦	٥٨	٤٤٠	١١.٦
محافظة أسوان	٥٣٠	٥٢٧	٥٣٠	٠	١٠٠
محافظة سوهاج	٧١٨	١٣٦	٢١٩	٤٩٩	٣٠.٥
محافظة قنا	٥٤٢	٤٣٣	٥٠٢	٤٠	٩٢.٦
الاجمالى	٣٦٥٨	١٦٣٧	٢٦٠٢	١٠٥٦	٧١,١

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير أداء هيئة التنمية الصناعية عن عام ٢٠٠٧، ص١٧

٨/٢/٣ برامج الاستثمار الصناعى الأخرى

فى إطار تشجيع الاستثمار الخاص الصناعى، تبنت الحكومة عدة برامج للتصنيع، تهدف إلى تسويق وتشجيع مناطق صناعية متخصصة ومتكاملة وتوفير أراضى جاهزة للمستثمرين الصناعيين، دون تحميل الموازنة الحكومية أية تكلفة لإقامة المرافق والخدمات فى هذه المناطق، تشمل الآتى:

أ- برنامج الألف مصنع:

يهدف هذا البرنامج تشجيع المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع المصرفى لبناء ألف مصنع كبير بمواصفات عالمية أو إنشاء توسعات فى مصانع قائمة بالفعل تزيد استثماراتها عن ١٥ مليون جنيه، وقد فاقت معدلات التنفيذ فى المستهدف منها فى الثلاث سنوات الأولى (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، حيث بلغ عدد المصانع الجديدة والتوسعات حتى نوفمبر ٢٠٠٨، ٦٤٠ مصنعاً منها ٣٧٩ مصنعاً جديداً و٢٦١ توسعات فى مصانع قائمة بتكلفة استثمارية قدرها ٣٥٥٧٢.٦٢ مليون جنيه وفرت ١٣٥١١٨ فرصة عمل – جدول رقم (٤/٢).

جدول رقم (٤/٢)

برنامج الألف مصنع كبير حتى نوفمبر ٢٠٠٨

المحافظة	عدد المنشآت			الاستثمارات بالمليون جنيه			عدد العمال		
	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي
القاهرة	٢١	١٩	٤٠	٣٢٣٥	٥٩٠	٣٨٢٥	٤٢٤١	٥٣٠١	٩٥٤٢
الإسكندرية	٣٢	٣٠	٦١	٣٨٦٧	١٨٥٥	٥٧٢٢	٨٦٥٦	٨٠٤٤	١٦٧٠٠
بورسعيد	١٦	٩	٢٥	٣٦١	٢٨٣	٦٤٥	٦٨٠١	٦٩٥٩	١٣٧٦٠
السويس	١٠	٣	١٣	٢١٤٥	١١٦٨	٣٣١٣	٦٨٢٠	٨١٠	٧٦٣٠
دمياط	٨	١	٩	٢٦١	١٦	٢٧٧	٧٩٠	٢٥	٨١٥
الدقهلية	٣	٢	٥	٩٥	٥٢	١٤٧	٢٢٠	٧٥	٢٩٥
الشرقية	٨١	٨٨	١٦٩	٤٢١٤	٢٩٨٩	٧٢٠٣	١٤٦٤٧	١٠٠٣٨	٢٤٦٨٥
القليوبية	٨٣	٣١	١١٤	٢٧٢٨	١٢٥٠	٣٩٧٨	١٢٤٦٩	٨٦٢١	٢١٠٩٠
كفر الشيخ	١	٦	٧	٢٠	٨٥٣	٨٧٣	٦٠	١٢٣٠	١٢٩٠
الغربية	١٢	١٣	٢٥	٣١٠	٢٩٩	٦٠٩	١٨٣١	٤٠٥٣	٥٨٨٤
المنوفية	٢٠	١٠	٣٠	٧٩٠	٧٣٦	١٥٢٦	٤٥٣٦	٢٥١٦	٧٠٥٢
البحيرة	١٠	٣	١٣	١١٥٤	١٧٢	١٣٢٦	٩٦٨	٦٧٧	١٦٤٥
الإسماعيلية	١١	٣	١٤	٢٣٨	٤٦	٢٨٤	٤٣٣٦	٧٠	٤٤٠٦
الجيزة	٥٣	٣٢	٨٥	٣١٥٣	٨٧١	٤٠٢٤	٩٠٧٠	٥٥٨٠	١٤٦٥٠
بنى سويف	٨	٨	١٦	٤٨٠	١٥٣	٦٣٢	١٠٤٥	٧٥٩	١٨٠٤
الفيوم	٣	٢	٥	٦٦	١٣٥	٢٠١	١٤١٠	٧٥٠	٢١٦٠
المنيا	٢	٠	٢	١٦٧	٠	١٦٧	١١٥٠	٠	١١٥٠
أسيوط	١	٠	١	٣٦	٠	٣٦	٣٥	٠	٣٥
سوهاج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قنا	١	٠	١	٦٠٠	٠	٦٠٠	٣٨٠	٠	٣٨٠
أسوان	١	١	٢	١٥	٥٤	٦٩	١١	٠	١١
شمال سيناء	٣	٠	٣	١١٦	٠	١١٦	١٣٤	٠	١٣٤
الإجمالي	٣٧٩	٢٦١	٦٤٠	٢٤٠٥٠	١١٥٢٣	٣٥٥٧٣	٧٩٦١٠	٥٥٥٠٨	١٣٥١١٨

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، هيئة التنمية الصناعية، القاهرة، ٢٠٠٩.

ب – برنامج سوق الأعمال

يستهدف برنامج سوق الأعمال تمويل ٢٠٠٠ مشروع صغير ومتوسط في مجالات الصناعة والخدمات الإنتاجية القادرة على التشغيل السريع، والتي تتراوح استثماراتها ما بين ٥ ملايين إلى ١٥ مليون جنيه للمشروع المتوسط وأقل من ٥ ملايين جنيه للمشروع الصغير. وقد بلغ عدد المصانع الجديدة والتوسعات وفقاً لهذا البرنامج نحو ٣٢٣ مصنعاً، منها ١٦٣ مصنعاُ جديداً و١٦٠ توسعات فى مصانع قائمة، باستثمارات بلغت ٢٧٨٢.٩ مليون جنيه، مما أسهم فى توفير ٢٤٦٢٩ فرصة عمل – جدول رقم (٥/٢). كما بلغ عدد المصانع الجديدة والتوسعات فى برنامج سوق الأعمال الصغيرة حتى نوفمبر ٢٠٠٨، نحو٨٣١ مصنعاً، منها ٣٠٨ مصنعاً جديداً و ٥٢٣ توسعات فى مصانع قائمة، باستثمارات بلغت ١١٧٣.٦٦ مليون جنيه وفرت ٢٢٢٤٨ فرصة عمل – جدول رقم (٦/٢).

جدول رقم (٥/٢)

عدد العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال المتوسطة حتى نوفمبر ٢٠٠٨

المحافظة	عدد المنشآت			الاستثمارات بالمليون جنيه			عدد العمال		
	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي
القاهرة	١٤	١٢	٢٦	١٢٧.٦	٩٢.٤	٢١٩.٩	٥٩١	١١٨٠	١٧٧١
الإسكندرية	١٦	١٣	٢٩	١٢٤.١	٩٩.٢	٢٢٣.٣	١١٣٨	٧٥٦	١٨٩٤
بورسعيد	٧	٥	١٢	٥٧.٠	٤٠.٤	٩٧.٤	٤٦٦	٣٦١٥	٤٠٨١
السويس	١	١	٢	١٠.٠	٩.٠	١٩.٠	١٢	٠	١٢
دمياط	١	٤	٥	٥.٣	٢٣.٥	٢٨.٨	٢٠	٢٦٨	٢٨٨
الدقهلية	٣	١	٤	١٥.٠	٦.٠	٢١.٠	٥٠	٥	٥٥
الشرقية	٢١	٣٧	٥٨	١٦٢.٦	٧٤٧.٦	٩١٠.٢	١٦٤٠	٢٠٣٨	٣٦٧٨
القليوبية	٣٢	٢٢	٥٤	٢٢١.٠	١٤٦.٦	٣٦٧.٦	٢٣٨١	١٩٤٦	٤٣٢٧
كفر الشيخ	٣	٤	٧	١٦.١	٢٥.٤	٤١.٥	٢٥٨	١٢٤	٣٨٢
الغربية	١٣	٣١	٤٤	٨٦.١	١٨٦.٥	٢٧٢.٦	٥٩٧	٩٦٣	١٥٦٠
المنوفية	٦	٣	٩	٥٣.٢	١٥.٠	٦٨.٢	٩٦٥	١٢٦	١٠٩١
البحيرة	٠	١	١	٠.٠	٧.٥	٧.٥	٠	١٠	١٠
الإسماعيلية	٦	٢	٨	٣٢.٢	٢٠.٣	٥٢.٥	٤٢٧	١٧٠٠	٢١٢٧
الجيزة	١٤	١٥	٢٩	١٠٢.٤	١٣١.٩	٢٣٤.٣	٧٧٤	١٠٩٩	١٨٧٣
بنى سويف	١٩	٤	٢٣	١١٦.٠	٢٥.٩	١٤١.٩	٦٣٨	١٢٥	٧٦٣
الفيوم	٠	٠	٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠	٠	٠
المنيا	١	٠	١	٦.١	٠.٠	٦.١	١٥٠	٠	١٥٠
أسيوط	٢	١	٣	١٦.٠	٧.٠	٢٣.٠	٨٥	١٣٧	٢٢٢
سوهاج	١	٣	٤	٥.٠	١٩.٨	٢٤.٨	٤٠	١٢٥	١٦٥
قنا	٢	٠	٢	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	٧٥	٠	٧٥
أسوان	١	٠	١	٨.٥	٠.٠	٨.٥	١٠٠	٠	١٠٠
شمال سيناء	٠	١	١	٠.٠	٥.٠	٥.٠	٠	٥	٥
الإجمالي	١٦٣	١٦٠	٣٢٣	١١٧٤.٠	١٦٠٨.٩	٢٧٨٣.٠	١٠٤٠٧	١٤٢٢٢	٢٤٦٢٩

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، مصدر السابق.

جدول رقم (٦/٢)

عدد العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال الصغيرة حتى نوفمبر ٢٠٠٨

المحافظة	عدد المنشآت			الاستثمارات بالمليون جنيه			عدد العمال		
	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي	جديدة	توسعات	إجمالي
القاهرة	١٩	٥٧	٧٦	٣٦.٩	٦٧.٤	١٠٤.٣	٤٨٢	١٧٤٠	٢٢٢٢
الإسكندرية	١٩	١٣	٣٢	٣١.٧	٢١.٦	٥٣.٤	٧٧٤	٣٥١	١١٢٥
بورسعيد	٥	٦	١١	١٠.٣	٧.٣	١٧.٥	٢٦٠	١٤٤	٤٠٤
السويس	٢	٠	٢	٤.٤	٠.٠	٤.٤	١٢٣٠	٠	١٢٣٠
دمياط	٣	٩	١٢	٥.٥	٤.٧	١٠.٢	١٢٩	١٠٧	٢٣٦
الدقهلية	٢٨	٢٦	٥٤	٣٠.٤	٢٥.٩	٥٦.٣	٧٦٥	٤٠١	١١٦٦
الشرقية	٣٢	٦٤	٩٦	٦٥.٠	٩٦.٧	١٦١.٧	١٦٩١	١٦٠٦	٣٢٩٧
القليوبية	٤٢	٩٨	١٤٠	٧١.٢	١٣٨.٠	٢٠٩.٢	١٤٥٦	٢٣٤١	٣٧٩٧
كفر الشيخ	١١	١١	٢٢	١١.٧	١٦.١	٢٧.٨	٢١٩	٨٢٢.٢	٤٤٨
الغربية	١٧	٦٦	٨٣	٢٩.٠	٨٨.٠	١١٧.٠	٧٣٥	١٤٢٩	٢١٦٤
المنوفية	٢٩	٩	٣٨	٤٤.٢	١٧.٩	٦٢.٠	٦٢٦	٤٠٠	١٠٢٦
البحيرة	٢	١	٣	٦.٠	٣.٠	٩.٠	١١٥	٣٣	١٤٨
الإسماعيلية	٢	٧	٩	٢.٠	١٣.٨	١٥.٨	٦٣	٦٩٢	٧٥٥
الجيزة	٣٦	٣٣	٦٩	٧١.٤	٤٥.٧	١١٧.٠	٨٥٦	٧٦٢	١٦١٨
بنى سويف	٣	٠	٣	٣.٥	٠.٠	٣.٥	٦٨	٠	٦٨
الفيوم	١١	٤	١٥	١٢.١	٥.٢	١٧.٣	١٥٥	٦٤	٢١٩
المنيا	١٧	١١	٢٨	٢٣.٥	١٠.٥	٣٤.٠	٣٤٠	١٢٢	٤٦٢
أسيوط	٨	٢٩	٣٧	١٤.٧	٣١.٧	٤٦.٤	١٠٥	٣٧٩	٤٨٤
سوهاج	٣	٢٧	٣٠	٦.١	٤٤.٥	٥٠.٦	٨٠	٥٧٢	٦٥٢
قنا	١٠	٣٧	٤٧	١٠.٨	٢٣.٩	٣٤.٧	١٤٥	٢٦٣	٤٠٨
أسوان	٦	١٤	٢٠	٤.٩	٩.٦	١٤.٤	١٢٨	١٣٧	٢٦٥
شمال	٣	١	٤	٦.٤	١.٠	٧.٤	٤١	١٣	٥٤
الإجمالي	٣٠٨	٥٢٣	٨٣١	٤٩٥.٥	٦٧٢.٢	١١٧٣.٧	١٠٣٨٨	١١٧٨٥	٢٢٢٤٨

المصدر: المصدر السابق.

ج - برنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية

يقوم برنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية على خلق بيئة العمل اللازمة لمنح حقوق تطوير وإدارة وتشغيل الاراضى – على المدى الطويل – لكيانات القطاع الخاص بموجب اتفاقيات شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتيح الحكومة المصرية للقطاع الخاص الفرصة لتنمية مواقع الاراضى التى لم يسبق تطويرها من قبل لتوفير مزيد من الأراضى المرفقة والمعدة للاستثمار الصناعى دون تحميل موازنة الدولة أى أعباء جديدة لتوصيل وتجهيز المرافق لتلبية الطلب المتزايد من المستثمرين على الأراضى الصناعية، وذلك للاستفادة من خبرات واستثمارات الشركات العالمية المتخصصة فى هذا المجال، من خلال عقد إيجار طويل الأجل تصل مدته إلى ٥٠ عاماً قابلة للتجديد طبقاً لحقوق الملكية ووفقاً لرغبة القطاع الخاص المعنى. وتقدر المساحة للمواقع المتاحة لإنشاء

مناطق صناعية جديدة والتى سيتم تنفيذها على مرحلتين ٣٠ مليون م٢ موزعة على مدن برج العرب، العاشر من رمضان، السادات والسادس من أكتوبر. وتقدر الاستثمارات الصناعية للمرحلتين بنحو ٦٧ مليار جنيه بطاقة تشغيلية ٣٠٠ ألف فرد في مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب والسادات ووادي التكنولوجيا بالإسماعيلية. وقد تم طرح المرحلة الأولى منذ أكتوبر ٢٠٠٦ استنفذت ١٧ مليون م٢، باستثمارات بلغت حوالي ٣٧ مليار جنيه، وهو ما يوفر ١٧٥ ألف فرصة عمل، أما المرحلة الثانية والتى بدأ العمل فيها فتتيح ١٥ مليون م٢ بتكلفة استثمارية تبلغ ٣٠ مليار جنيه توفر ١٢٥ ألف فرصة.

د – برنامج تنمية الصعيد

تتمتع المحافظات الواقعة فى جنوب مصر بالعديد من المميزات فتعداد سكانها يصل إلى ٣٠% من اجمالى تعداد السكان، كما أنها تمتلك موارد طبيعية متنوعة وأنشطة اقتصادية متعددة، إلا أنها لم تحصل على نصيبها العادل فيما يتعلق بالبنية التحتية والطرق مثل المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى مما جعلها مناطق أقل جذباً للاستثمار، وقد دفع ذلك الحكومة المصرية لتوجيه مزيد من الاهتمام بإتخاذ عدد من المبادرات لتشجيع الاستثمار فى صعيد مصر، من بينها:

<u>أولاً</u>– وضع مجموعة من الحوافز الصناعية، تشمل: تقديم المنح للمشروعات التى لا تقل استثماراتها عن ١٥ مليون جنيه او يقل عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ عامل على ان تبدا الانتاج قبل نهاية يونيو ٢٠٠٨، تصل المنحة إلى ١٥ ألف جنيه مصري لكل عامل بحد أدنى ٢٥% من اجمالى استثمارات الشركة أو إلى ٥٠ مليون جنيه، وتصل منحة الموظف فى كل من محافظتى الفيوم وبنى سويف الى ٧.٥٠٠ جنيه مصرى للعامل، تمنح الأراضي مجانية فى محافظات الصعيد (فيما عدا الفيوم) بحد اقصى متر واحد لكل استثمار بقيمة ١٠٠٠ جنيه، كما تقدم خدمات المساعدة الفنية من مركز تحديث الصناعة المصرى لمدة عام مجانا للصناعات التى تكون تحت الإنشاء وبقيمة ٥٠% فقط من قيمة الخدمات منذ مضى العام الأول. وتقدم منحة بقيمة ١٠% من المعدات والآلات من مركز تحديث الصناعة بحد أقصى ٢٦ ألف يورو، بالإضافة إلى المساعدة التكنولوجية والتدريبية من خلال إنشاء مركز خدمات ومركز تكنولوجى ومعمل اختبار فى كل منطقة صناعية.

<u>ثانياً</u>– إنشاء شركة تنمية الصعيد: أنشئت الشركة فى ٢٠٠٧ لتكون المحفز الأول للنشاط الاقتصادي بمحافظات الصعيد، ويعتمد نشاط الشركة على القيام بكل ما من شأنه استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في الصعيد بما يحقق لها عائداً اقتصادياً، ويؤدى إلى توفير المزيد من فرص الاستثمار والتشغيل والتنمية هناك، مع إمكانية المساهمة في تأسيس وزيادة رؤوس أموال الشركات التي تعمل

في محافظات الصعيد في حدود ٢٠% ، وقد بدأت الشركة برأسمال قدره ١٠٠ مليون جنيه، بمساهمة كل من بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وشركة مصر للتأمين، والشركة القابضة للسياحة والسينما وللشركة حاليا فرعان فى القاهرة وأسيوط.

ثالثاً- دعم البنية الأساسية، ويتضمن ذلك البدء فى إنشاء طريق يربط محافظات الصعيد بميناء سفاجا على البحر الأحمر، بالإضافة إلى إنشاء مطار فى سوهاج.

أتضح مما سبق أن الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩) قد تبنت استراتيجية الانتشار المركز، ولقد تبنت مصر هذا البديل لزيادة فاعلية استخدام واستغلال الحيز المصرى المتاح كأهم مورد من موارد التنمية بإقامة العديد من المشروعات القومية منها المشروع القومى لتنمية سيناء، منطقة جنوب الوادى (توشكى)، مشروع تنمية شمال خليج السويس، مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريعة لمحافظة بورسعيد ..الخ، وذلك بهدف اقامة مجتمعات جديده ووقف أى توسع على الأراضى الزراعية هو الأسلوب الوحيد لملاحقة حاجات السكان الأساسية من غذاء وكساء واسكان، إلا أن استخدام هذه الاستراتيجية يستلزم مراعاة القيود التى تفرضها الطبيعة الجغرافية المصرية والتقنيات الحديثة المتاحة، منها مراعاة البعد عن مراكز الزلازل الرئيسية ومخرات السيول عند اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة أو الأنشطة المشروعات الانمائية المختلفة، وكذلك مراعاة التغيرات المناخية عند إنشاء أى مشروعات على السواحل المصرية، وذلك خشية ارتفاع ارتفاع حرارة الجو مما يؤثر على منسوب المياه بالبحار. وزيادة فعالية هذه الاستراتيجية يتطلب:

- العمل على زيادة الترابط بين تلك المناطق والمناطق المأهولة تقليديا بوادى النيل والدلتا واستغلال الامكانيات المتاحة في هذه المناطق لفتح آفاق جديدة للعمل أمام الأعداد السكانية المتزايدة.
- الاستمرار في تشجيع عوامل الجذب إلى المناطق الجديدة عن طريق الحوافز النوعية والمالية الإيجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمية لتتوطن في تلك المناطق مع تبسيط الإجراءات لإقامة المشروعات الاستثمارية.
- استمرار تحفيز المواطنين للمعيشة في هذه المناطق بتخفيف أعباء المعيشة وخفض تكاليف وأسعار الخدمات والمرافق العامة.

الفصل الثالث

التغير فى بعض المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية (السكان – قوة العمل والبطالة – الفقر – المرأة)

الفصل الثالث

التغير فى بعض المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية (السكان – قوة العمل والبطالة – الفقر – المرأة)

١- تمهيد :

تعكس التغيرات فى خريطة السكان المصرية نموذجا لكثير من الأقطار التى تجتاز مرحلة التنمية بكل مشكلاتها، ومع ذلك فهى تنمو بمعدلات سريعة، وبنسب تكاد تقارب معدلات التنمية الاقتصادية، وبالرغم من أن كثيرا من الدول النامية تمر بالمرحلة التى تمر بها مصر اقتصاديا وسكانيا، إلا أن حدة المشكلة السكانية فى مصر نابعة من عدم الاستغلال الأمثل للمساحة الأرضية وللموارد الطبيعية المتاحة، وارتفاع نسبة الأمية بين السكان، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، والانخفاض النسبى لحجم العمالة بقطاع الصناعة، وغلبة العمالة بقطاع الخدمات، ومجابهة الصناعة بمشكلات تحد من مشاركتها بفعالية فى زيادة القيمة المضافة، إضافة إلى كون الهجرة لاتمثل اتجاها قوياً ومستديماً لدى المصريين حاليا مما أدى إلى محدودية فرص العمل بالخارج نظرا لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فى معظم الدول المستقبلة للعمالة المصرية.

وبالرغم من أن مساحة الأراضى المصرية تزيد على مليون كم٢، إلا أن مساحة المعمور لاتتعدى ٦.٥ من المساحة الاجمالية، ٣.٥ % من هذه المساحة يعيش عليها نحو ٩٨.٥% من جملة سكان مصر لعام ٢٠٠٦، والباقى يقطنون فى بقع متناثرة بالصحارى المصرية.

٢- التغير فى عدد السكان:

يوضح الجدول رقم (٣-١) والشكل رقم (٣-١) تطور عدد السكان فى مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)، ومنه يتضح أن مصر تعانى من الزيادة المضطردة فى أعداد السكان، فقد زاد عددهم من نحو ١٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧ إلى نحو ٢٥.٩ مليون نسمه عام ١٩٦٠، ونحو ٥٩.٤ مليون نسمة عام ١٩٩٦، ونحو ٧٢ مليون نسمه عام ٢٠٠٦، بمتوسط معدل نمو سنوى ٢.٣%- وهو معدل عالى ، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى الصحى للسكان وانخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة وهو الذى أدى إلى هذا النمو السريع- وبفضل جهود الدولة فى تنظيم الأسرة فقد انخفض هذا المعدل من ٢.٤ % سنوياً خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠) إلى نحو٢,١% خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٦).

جدول رقم (٣-١)

تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)

التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوى للسكان	نسبة الزيادة (التغير)
١٩٤٧	١٨٩٦٧	..	..
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢.٤	٢٧.٣
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	٢.٢	١٣.٣
١٩٧٦	٣٦٦٢٦	٢.٠	١٧.٩
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٢.٨	٢٤.١
١٩٩٦	٥٨٧٥٥	٢.١	١٨.٦
٢٠٠٦	٧٢٠٠٩	٢.١	١٨.٣
نسبة الزيادة خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)		٢.٣	٢٨٢.٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للفترة ١٩٤٧-٢٠٠٦

شكل رقم (٣-١)

تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)

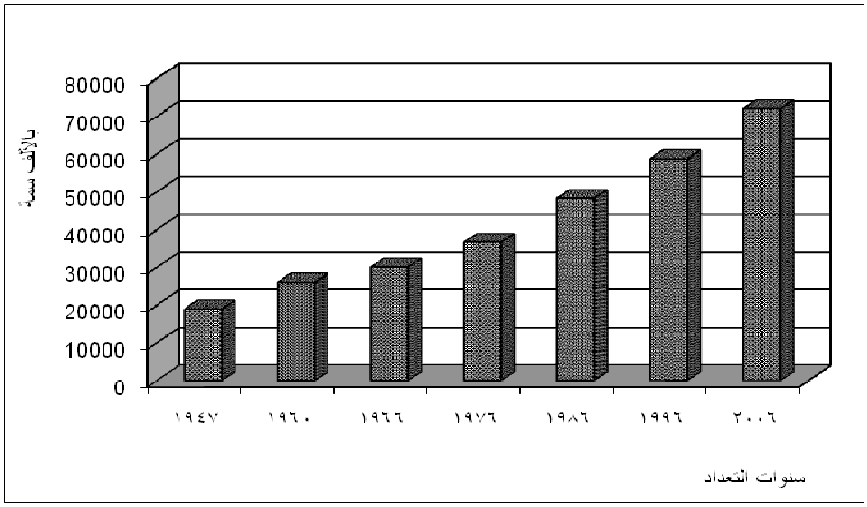

ويتضح من الجدول والشكل مايلى:

- أن عدد السكان قد تضاعف بمقدار ٣.٨ مرة خلال تسعة وخمسين عاماً، فزاد بمقدار ٥٣ مليون، وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ نحو ٢.٣ %، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم السكان الحالى (بمعدلات النمو الحالية) خلال ٣٤ عاماً، ليصل عدد السكان في مصر إلى نحو ١٤٣,٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

- أن هذه الزيادة قد انعكست سلبا علي مسار التنمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية المطلوب توفيرها للأعداد المتزايدة من السكان. كما أن هذه الزيادة ستؤثر بالتالي علي حجم الاستثمار الموجه لإيجاد فرص عمل مما سيزيد من معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر، وما ينعكس على التغيرات فى خريطة التغيرات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، والتى سيرصدها هذا البحث.

٣- التغير فى توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحافظات:

يشير شكل رقم (٣-٢) الخاص بتوزيع السكان فى المحافظات المصرية إلى التوزيع غير المتساوى بشدة، حيث ينتشر السكان بشكل متناثر فى محافظات الحدود الخمسة (البحر الأحمر، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء وجنوب سيناء).

شكل رقم (٣-٢)

توزيع السكان فى المحافظات عام ٢٠٠٦

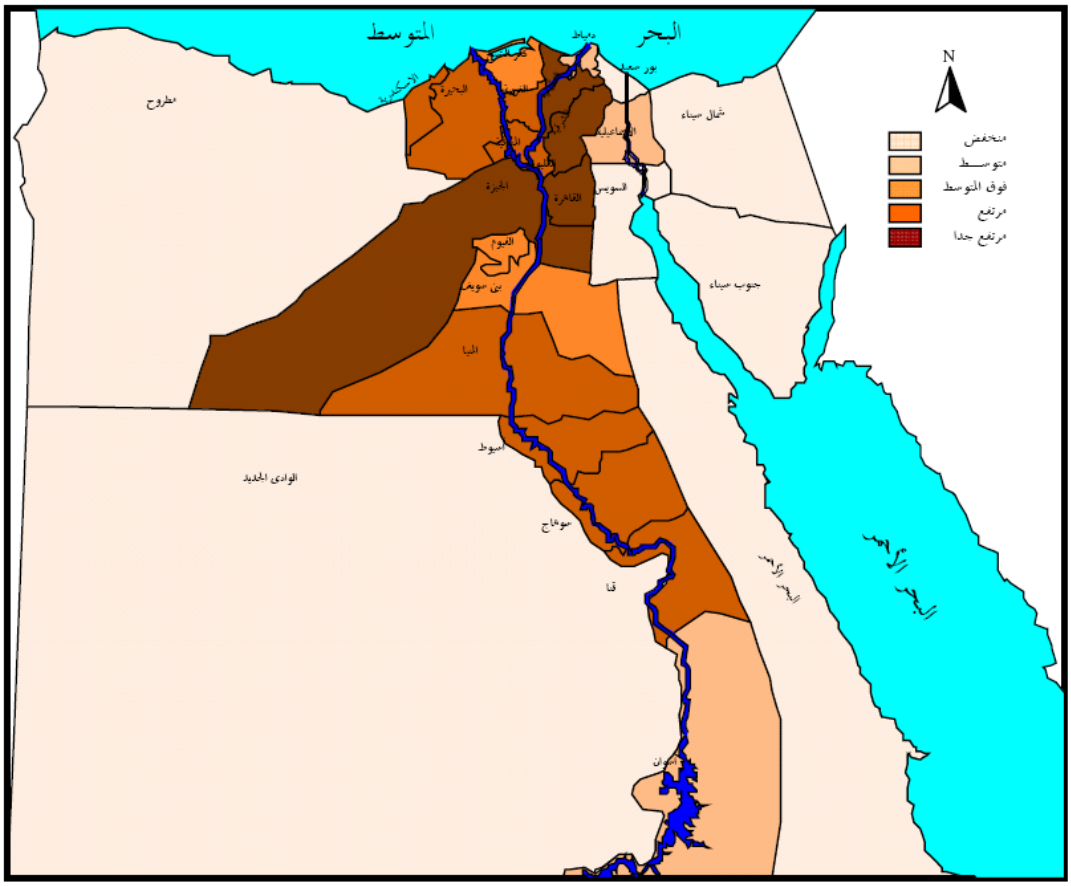

كما يتبين من جدول (٣-٢) أن مصر تعانى من سوء توزيع السكان بين محافظاتها، حيث تستأثر محافظة القاهرة بنحو١٠.٧% من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٦، يليها محافظة الجيزة ٨.٦% والشرقية ٧.٤% والدقهلية ٦.٩% ، بينما تعانى محافظات الحدود من قلة سكانها بالرغم من اتساع مساحتها، حيث لا يزيد عدد سكانها عن ١.٨ % ، يقطنون مساحة تتجاوز ٧٨% من مساحة مصر، بينما تظل المحافظات الأخرى تشتمل على تجمعات سكانية كثيفة، حيث يتركز نحو ١٧.٩% من جملة السكان بالمحافظات الحضرية، ونحو ٤٣.٠% بمحافظات الوجه البحرى و٣٧.٣% فى الوجه القبلى، نظراً لصغر مساحة الوادى والدلتا .

جدول رقم (٣-٢)

التغيرات فى توزيع سكان المحافظات المصرية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)

المحافظات	1996		2006		التغير فى عدد السكان بين التعدادين	معدل النمو السنوى للسكان	توقع نمو السكان فى المستقبل			المساحة	كثافة السكان (نسمة/كم٢)
	عدد	%	عدد	%			2016	2026	2040		
القاهرة	6746756	11.5	7968042	11.1	18.1	1.7	9410403	11113858	14028915	3085	2582.8
الاسكندرية	3309831	5.6	3919290	5.4	18.4	1.7	4640972	5495542	6962621	2300	1704.0
بورسعيد	468853	0.8	550113	0.8	17.3	1.6	645457	757325	947248	1351	407.2
السويس	414430	0.7	505188	0.7	21.9	2.0	615822	750683	990511	9002	56.1
دمياط	904292	1.5	1115628	1.5	23.4	2.1	1376354	1698012	2278431	910	1226.0
الدقهلية	4183993	7.1	5077668	7.1	21.4	2.0	6162226	7478440	9806492	3716	1366.4
الشرقية	4235321	7.2	5283317	7.3	24.7	2.2	6590631	8221430	11204070	4911	1075.8
القليوبية	3276427	5.6	3980960	5.5	21.5	2.0	4836989	5877091	7719420	1124	3541.8
كفر الشيخ	2202429	3.7	2654060	3.7	20.5	1.9	3198303	3854148	5004270	3748	708.1
الغربية	3379367	5.8	4038791	5.6	19.5	1.8	4826890	5768773	7403990	1947	2074.4
المنوفية	2737310	4.7	3321499	4.6	21.3	2.0	4030364	4890513	6411632	2499	1329.1
البحيرة	3959523	6.7	4819797	6.7	21.7	2.0	5866980	7141682	9404609	9826	490.5
الاسماعيلية	707782	1.2	895116	1.2	26.5	2.4	1132033	1431657	1988890	5067	176.7
الجيزة	4739667	8.1	5800382	8.1	22.4	2.0	7098480	8687086	11525676	13184	440.0
بني سويف	1838175	3.1	2317844	3.2	26.1	2.3	2922682	3685351	5098650	10954	211.6
الفيوم	1968137	3.3	2501607	3.5	27.1	2.4	3179676	4041537	5654261	6068	412.3
المنيا	3270599	5.6	4190414	5.8	28.1	2.5	5368915	6878856	9731901	32279	129.8
أسيوط	2771067	4.7	3535363	4.9	27.6	2.5	4510462	5754505	8093004	25926	136.4
سوهاج	3093581	5.3	3889524	5.4	25.7	2.3	4890254	6148460	8471793	11022	352.9
قنا	2414139	4.1	3023797	4.2	25.3	2.3	3787416	4743876	6501894	10798	280.0
أسوان	967879	1.6	1146160	1.6	18.4	1.7	1357280	1607288	2036514	62726	18.3
مدينة الاقصر	357453	0.6	433156	0.6	21.2	1.9	524892	636056	832321	2410	179.7
البحر الاحمر	156137	0.3	193151	0.3	23.7	2.2	238940	295583	398132	119099	1.6
الوادى الجديد	140504	0.2	175122	0.2	24.6	2.2	218269	272048	370303	440098	0.4
مطروح	209296	0.4	280299	0.4	33.9	3.0	375390	502739	756742	166563	1.7
شمال سيناء	249720	0.4	324674	0.5	30.0	2.7	422126	548828	792552	27564	11.8
جنوب سيناء	52543	0.1	67939	0.1	29.3	2.6	87846	113587	162770	31272	2.2
الاجمالي	58755211	100.0	72008900	100.0	22.6	2.1	88252286	108159769	143794227	1009450	71.3

المصدر:

عدد السكان: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٩

المساحة: معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٨

معدل النمو السنوى للسكان وتوقع نمو السكان فى المستقبل من حساب الباحث باستخدام المعادلات التالية:

معدل النمو =((تعداد أحدث ÷ تعداد أقدم) ^ (١÷ الفاصل الزمنى)-١) * ١٠٠

التوقع = ((١+ معدل النمو÷١٠٠))^ عدد سنوات التوقع) * عدد السكان فى التعداد الأحدث

وبدراسة الكثافة العامة للسكان فى المحافظات المصرية، أمكن تقسيمها إلى:

- مناطق تنخفض بها كثافة السكان لأقل من ٥٠ نسمة / كم٢ وتضم محافظات البحر الأحمر، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء وأسوان.
- مناطق تتراوح بها كثافة السكان بين ٥١ إلى ٢٠٠ نسمة / كم٢ وتضم محافظات السويس، المنيا، أسيوط، الاسماعيلية، الأقصر، وأسيوط، مع العلم بأن غالبية هذه المحافظات قد ضُم إليها مساحة كبيرة من الظهير الصحراوى غير مأهولة بالسكان.
- مناطق تتراوح بها كثافة السكان بين ٢٠١ إلى ١٠٠٠ نسمة / كم٢ وتضم : محافظات بنى سويف، قنا، سوهاج، الفيوم، بور سعيد، الجيزة، البحيرة، كفر الشيخ.
- مناطق تتعاظم بها كثافة السكان لتتراوح بين ١٠٠١ إلى ٣٣٢٠ نسمة / كم٢ وتضم محافظات القليوبية،القاهرة، الغربية، الإسكندرية، الدقهلية، المنوفية، دمياط والشرقية.

يتبين مما سبق أن التوزيع الجغرافى لسكان مصر يعد من أهم مظاهر المشكلة السكانية، التى يجب مجابهتها من خلال إعادة النظر فى التقسيم الإداري لمحافظات مصر.

٤- التغير فى نمو السكان:

١/٤ التغير فى معدلات المواليد والوفيات الخام (الزيادة الطبيعية)

يشير الجدول (٣-٣) والشكل رقم (٣-٣) إلي انخفاض معدل المواليد من ٣٨.٦ إلي ٢٥.٥ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان المعدل ينخفض ببطء. وعلي الرغم من انخفاض معدل المواليد إلا انه طبقا للمؤشرات الدولية مازال مرتفعا. بينما انخفض معدل الوفيات من ٩.٢ إلي ٦.٢ لكل ألف من السكان. ويلاحظ أن إنخفاض الوفيات كان منتظما. وأدي انخفاض الوفيات إلي دخول مصر مرحلة الانتقال (التحول) الديموجرافي حيث أن معدلات المواليد مازالت مرتفعة.

جدول (٣-٣)

معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

السنة	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المواليد	٣٨.٦	٣٦.٦	٣٠.٩	٢٦.٢	٢٧	٢٨.٣	٢٧.٥	٢٧	٢٧.١	٢٦.٧	٢٦.٥	٢٦.١	٢٥.٨	٢٥.٧	٢٥.٥
الوفيات	٩.٢	٨.١	٧.١	٦.٦	٦.٤	٦.٥	٦.٥	٦.٤	٦.٤	٦.٣	٦.٢	٦.٤	٦.٣	٦.٣	٦.٢
الزيادة الطبيعية	٢٩.٤	٢٨.٥	٢٣.٨	١٩.٦	٢٠.٦	٢١.٨	٢١	٢٠.٦	٢٠.٧	٢٠.٤	٢٠.٣	١٩.٧	١٩.٤	١٩.٤	١٩.٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سبق ذكره.

وبناء علي انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات الخام فقد انخفضت الزيادة الطبيعية أيضا من ٢٩.٤ إلي ١٩.٣ في الألف. إلا أن الانخفاض كان بطيئا علي الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في مصر من ٥.٣ إلي ٣.١ طفل لكل سيدة خلال الفترة من الثمانينات حتى عام ٢٠٠٦[1]. وقد يرجع ذلك إلي أن معدل الخصوبة المرغوب فيه والذي كان ٣.٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٨٨ انخفض إلي ٢.٧ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٢ وظل ثابتا عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ثم بدأ في الارتفاع الطفيف فوصل إلي ٢.٩ طفل لكل سيدة**. وقد لوحظ أن هذه الزيادة كانت بين السيدات المتعلمات والمقيمات في المناطق الحضرية. وإذا استمر معدل الخصوبة المرغوب فيه عند معدله الحالي فهذا يعني عدم إمكانية خفض معدل الخصوبة الفعلي إلي أقل من ذلك وبالتالي لن تحقق السياسة السكانية هدفها في الوصول إلي معدل الإحلال هو ٢.١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٣-٣)

تطور معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان

خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

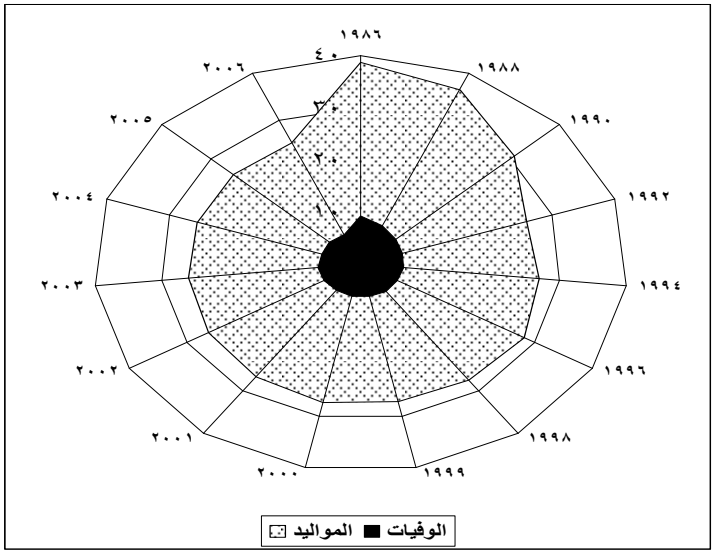

والسبيل الآخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف – أي الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي. وبذلك فإن السكان الذين ينمو عددهم بمعدل ٢.١% سيتضاعفون في غضون ٣٤ عاما تقريبا.

---

[1] معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٦.

** وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

٢/٤ التغير فى الهجرة الداخلية:

تشير بيانات الجدول رقم (٣-٤) والشكل رقم (٣-٤) إلي ارتفاع عدد المهاجرين بين محافظات الجمهورية من (٣٥٩٩) ألف نسمة عام ١٩٩٦ إلي(٤٧٧٣) ألف نسمة عام ٢٠٠٦، وكانت هجرة الاناث اكبر من هجرة الذكور في التعداين (١٨١٥) ألف نسمة من الإناث مقابل (١٧٨٤) ألف نسمة من الذكور عام ١٩٩٦ في حين ارتفع هذا العدد الي (٢٤٤٦) ألف نسمة من الإناث عام ٢٠٠٦ مقابل (٢٣٢٨) ألف نسمة من الذكور.

جدول رقم (٣-٤)

التغير فى حجم الهجرة الداخلية ومعدلاتها بالجمهورية طبقاً للنوع

بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

سنوات	حجم الهجرة الداخلية			معدلات الهجرة الداخلية		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٦	١٧٨٤٢٨٤	١٨١٤٧٧	٣٥٩٩٠٦١	٥.٩	٦.٣	٦.١
٢٠٠٦	٢٣٢٧٩٢١	٢٤٤٥٥٦	٤٧٧٣٤٨٢	٦.٣	٦.٩	٦.٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات غير منشورة.

شكل (٣-٤)

التغيرفى حجم الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقاً للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

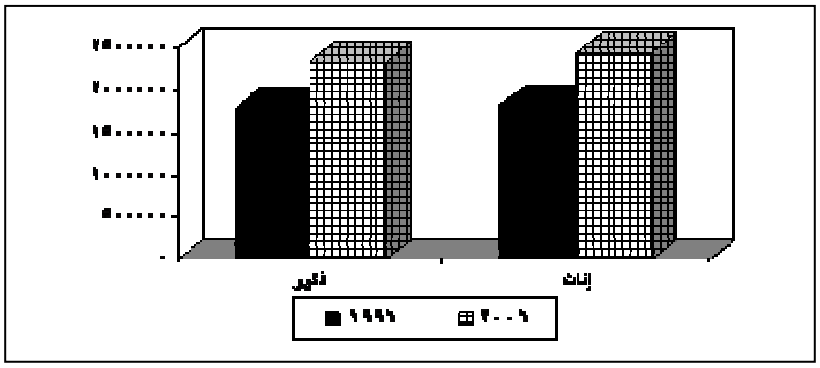

وكذلك تعكس بيانات الجدول السابق والشكل رقم (٣-٥) أن معدل الهجرة الداخلية قد أرتفع خلال الفترة المشار إليها من (٦.١%) إلي (٦.٦%) مابين تعدادى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. أما بالنسبة لاختلاف معدل الهجرة الداخلية حسب النوع فتشير البيانات إلي ارتفاع معدل هجرة الإناث مقارنة بهجرة الذكور، حيث بلغ (٦.٣% ، ٦.٩%) على الترتيب في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، في حين بلغ معدل هجرة الذكور (٥.٩% ، ٦.٣%) على الترتيب.

شكل (٣-٥)

التغير فى معدل الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقاً للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

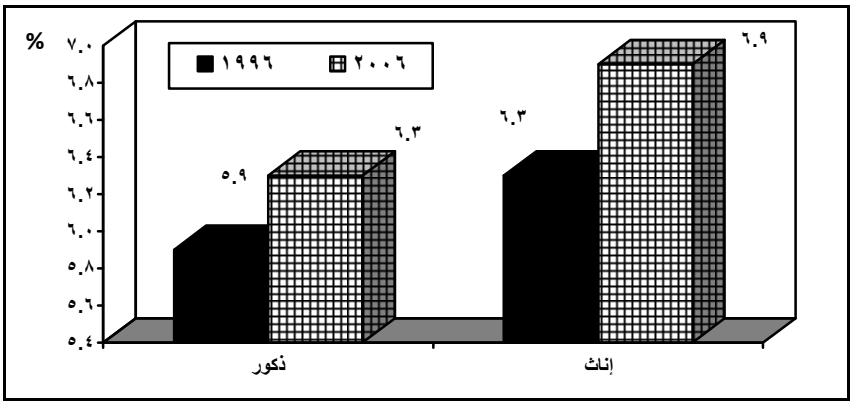

ويوضح الجدول رقم (٣-٥)، والشكل رقم (٣-٦) حجم التغير فى أعداد المهاجريين من والى محافظات الجمهورية بين تعداداي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، ومنه يتضح الآتي:

- ارتفع جملة المهاجرين من ٣٥٩٩ ألف نسمة إلى نحو ٤٦٨٦ ألف نسمة،.
- أن اكثر من نصف المهاجريين (٥٦.٣%) ذهبوا إلى محافظات اقليم القاهرة الكبري (القاهرة، الجيزة والقليوبية) عام ١٩٩٦.
- انخفضت هذه النسبة إلى (٥٢.٨%) عام ٢٠٠٦، يليهم محافظة الإسكندرية ثم مدن القنـــــــاة (بورسعيد- السويس- الإسماعيلية) هذا النمط السابق ينطبق علي التعدادين.
- أما بالنسبة لحركة الهجرة، فقد أشارت البيانات إلى أن اكبرعدد من المهاجرين ذهبوا إلى محافظة القاهرة وذلك بالرغم من تحولها إلى محافظة طاردة للسكان، حيث بلغ عدد المهاجرين إليها (٨٠٥) ألف نسمة بنسبة (٢٢.٤%) من جملة المهاجرين عام ١٩٩٦، ارتفع هذا العدد إلى (٩٦٠) ألف نسمة بنسبة (٢٠.٥%) من جملة المهاجرين عام ٢٠٠٦، وفى المقابل فقد بلغ عدد المهاجريين اللذين خرجوا منها الى محافظات الجمهورية (٨٦٠) ألف نسمة عام ١٩٩٦ بنسبة (٢٣.٩%) من جملة المهاجرين للخارج ارتفع هذا العدد إلى (١٠٠٢) ألف نسمة بنسبة (٢١.٤%) من جملة المهاجرين للخارج عام ٢٠٠٦، ويعكس ذلك تغيرا كبيرا فى المفاهيم، وانعاكسا للتطورات فى توزيع الاستثمارات التى تم إنفاقها فى المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، والتى حققت انجازات ملموسة في مجال الاستثمار في مشروعات الإسكان والمرافق والتنمية البشرية، مما أنعكس بدوره على اتجاهات الهجرة.

جدول رقم (٣-٥)

التغير فى عدد المهاجرين من والى محافظات الجمهوريه بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦

المحافظة	1996						2006					
	المهاجرين للداخل		المهاجرين للخارج		صافي الهجرة		المهاجرين للداخل		المهاجرين للخارج		صافي الهجرة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القاهرة	806190	22.4	860176	23.9	-53986	-1.5	959941	20.5	1001995	21.4	-42054	-0.9
الاسكندرية	277128	7.7	100774	2.8	176354	4.9	274321	5.9	123678	2.6	150643	3.2
بور سعيد	208746	5.8	21594	0.6	187151	5.2	191190	4.1	27000	0.6	164190	3.5
السويس	190750	5.3	32392	0.9	158359	4.4	191224	4.1	35493	0.8	155731	3.3
دمياط	25193	0.7	75580	2.1	-50387	-1.4	57755	1.2	73587	1.6	-15832	-0.3
الدقهلية	43189	1.2	298722	8.3	-255533	-7.1	89019	1.9	414346	8.8	-325327	-6.9
الشرقية	75580	2.1	284326	7.9	-208746	-5.8	240527	5.1	372402	7.9	-131875	-2.8
القليوبية	435486	12.1	118769	3.3	316717	8.8	608909	13.0	140461	3.0	468448	10.0
كفر الشيخ	35991	1.0	64783	1.8	-28792	-0.8	68088	1.5	109511	2.3	-41423	-0.9
الغربية	57585	1.6	190750	5.3	-133165	-3.7	65233	1.4	248667	5.3	-183434	-3.9
المنوفية	39590	1.1	259132	7.2	-219543	-6.1	67469	1.4	309410	6.6	-241941	-5.2
البحيرة	93576	2.6	125967	3.5	-32392	-0.9	192840	4.1	194613	4.2	-1773	0.0
الاسماعيلية	223142	6.2	32392	0.9	190750	5.3	292884	6.3	52764	1.1	240120	5.1
الجيزة	784595	21.8	122368	3.4	662227	18.4	907553	19.4	161986	3.5	745567	15.9
بني سويف	17995	0.5	86377	2.4	-68382	-1.9	40432	0.9	129439	2.8	-89007	-1.9
الفيوم	10797	0.3	97175	2.7	-86377	-2.4	14010	0.3	163800	3.5	-149790	-3.2
المنيا	21594	0.6	111571	3.1	-89977	-2.5	28892	0.6	202650	4.3	-173758	-3.7
اسيوط	25193	0.7	201547	5.6	-176354	-4.9	39357	0.8	268818	5.7	-229461	-4.9
سوهاج	21594	0.6	259132	7.2	-237538	-6.6	21263	0.5	329499	7.0	-308236	-6.6
قنا	17995	0.5	158359	4.4	-140363	-3.9	41233	0.9	193907	4.1	-152674	-3.3
اسوان	50387	1.4	53986	1.5	-3599	-0.1	42114	0.9	68508	1.5	-26394	-0.6
الاقصر	3599	0.1	21594	0.6	-17995	-0.5	5951	0.1	23861	0.5	-17910	-0.4
البحر الاحمر	39590	1.1	3599	0.1	35991	1.0	82312	1.8	8041	0.2	74271	1.6
الوادي الجديد	14396	0.4	7198	0.2	7198	0.2	30973	0.7	9865	0.2	21108	0.5
مطروح	28792	0.8	3599	0.1	25193	0.7	43619	0.9	5233	0.1	38386	0.8
شمال سيناء	35991	1.0	7198	0.2	28792	0.8	47923	1.0	14320	0.3	33603	0.7
جنوب سيناء	14396	0.4	0	0.0	14396	0.4	40976	0.9	2154	0.0	38822	0.8
جملة الجمهورية	3599061	100.0	3599061	100.0	0	0.0	4686008	100.0	4686008	100.0	0	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات غير منشورة.

شكل (٣-٦)

التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

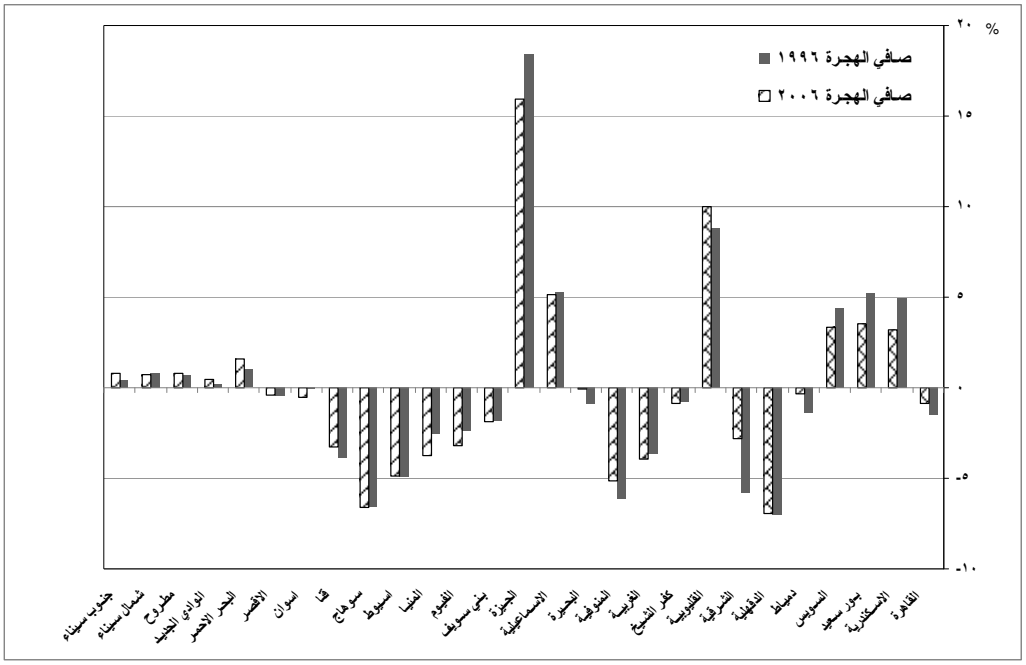

- تأتى محافظة الجيزة فى مقدمة المحافظات الجاذبه للسكان، حيث بلغ صافى الهجرة إليها (٦٦٢) ألف نسمة، بنسبة ١٨,٤% من جملة المهاجرين عام ١٩٩٦ مقابل (٧٤٦) ألف نسمة بنسبة ١٥,٩% من جملة المهاجرين عام ٢٠٠٦ ، تليها محافظة القليوبية فى المرتبه الثانيه، فقد بلغ صافى الهجرة إليها حوالى (٣١٧) ألف نسمة بنسبة ٨.٨% من جملة المهاجرين عام ١٩٩٦، مقابل (٤٦٨) ألف نسمة مثلوا ١٠% من جملة المهاجرين عام ٢٠٠٦.
- وبالنظر إلي عدد المهاجرين للخارج (إلي المحافظات المختلفة) فكان اكبرعدد خرج من محافظة القاهرة، يليها محافظات وجه بحري (الدقهلية والمنوفية والشرقية)، أما بالنسبة لمحافظات وجه قبلي فنجد أن أعلي نسبة من النازحين قد سجلتها محافظات (سوهاج وقنا وأسيوط)، وينطبق هذا النمط السابق علي التعدادين.
- وقد جاءت محافظه الدقهلية فى مقدمة المحافظات الطاردة للسكان بعد القاهرة، حيث خرج منها حوالى (٢٩٩) ألف نسمة بنسبة(٨.٣%)عام ١٩٩٦، ارتفع هذا الرقم إلي (٤١٤) ألف نسمة بنسبة (٨.٨%) عام ٢٠٠٦، تليها محافظة الشرقية حيث خرج منها(٢٨٤) ألف نسمة عام ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد إلي (٣٧٢) ألف نسمة عام ٢٠٠٦ ثم محافظه المنوفيه حيث بلغ عدد المهاجرين منها(٢٦٠) ألف نسمة بنسبة(٧.٩%) عام ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد إلي (٣٠٩) ألف نسمة بنفس النسبة عام ٢٠٠٦ ، ثم محافظه سوهاج فقد خرج منها حوالى(٢٥٩) ألف نسمة عام ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد إلي (٣٢٩) ألف نسمة عام ٢٠٠٦، وكانت أقل عدد لحجم الهجرة خارج المحافظات من محافظة جنوب سيناء حيث بلغ حجم الهجرة منها اقل من ١٠٠٠ نسمة.
- وبصفة عامة يلاحظ وجود ثبات فى المحافظات الجاذبة والطاردة للسكان بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وذلك على الرغم من وجود اختلاف بسيط في الاعداد، كما تعكس البيانات ارتفاع عدد من المهاجرين إلى محافظه الجيزه والقليوبيه وقد يرجع ذلك لقربهما من القاهره، يليها محافظتى الاسماعليه وبورسعيد ويعكس ذلك تزايد فرص العمل بهما نتيجة لجذبهما العديد من المشروعات الانتاجية التى توطنت لوفرة المزايا النسبية بهما، أما بالنسبه لمحافظات الحدود فكانت كلها جاذبه للسكان ولكن حركة الهجرة بها كانت قليلة جدا- ويعكس الشكل رقم (٣-٧) الأسباب وراء قرار الهجرة الداخلية.

شكل (٣-٧)

التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

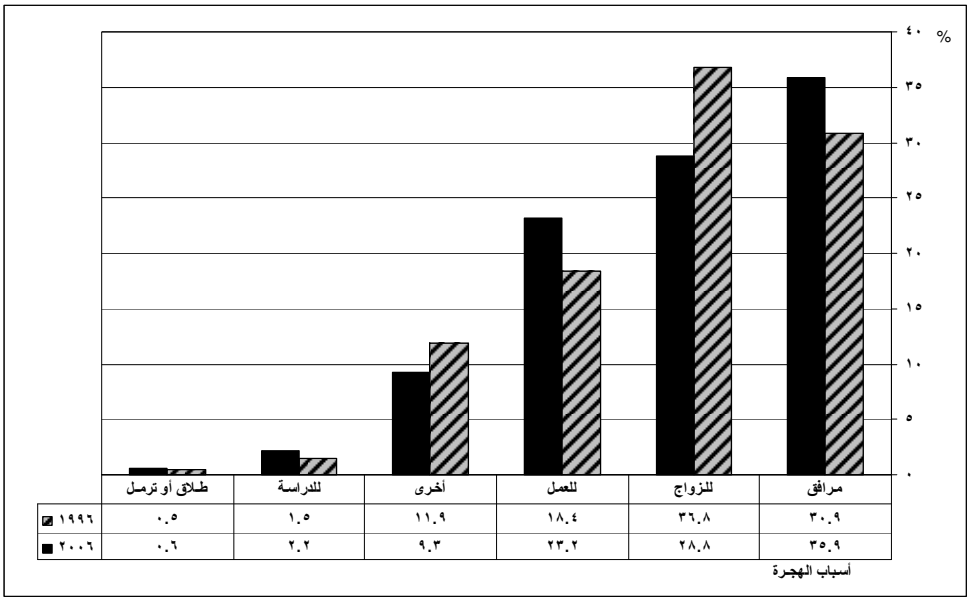

المصدر: اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات غير منشورة.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فهناك اختلال التوزيع المكانى، حيث يتركز السكان فى مناطق محدده، وخاصة فى المناطق الحضرية، فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٤٢.٦% عام ٢٠٠٦ وذلك بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية- جدول رقم (٣-٦)، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن. وقد ارتفع معدل نمو سكان الحضر من ١.٧% خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠) إلى نحو ٢.٣% خلال الفـترتين (١٩٨٦-١٩٩٦)، وقد استقر هذا الارتفاع عند ١.٩% خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٦)، وبلغت نسبه سكان المدينة الأكبر وهى القاهرة ٢٥.٢% من إجمالي سكان الحضر. ومن الملاحظ أن النسبة قد انخفضت منذ عام ١٩٨٦، وذلك بسبب وجود جزء تابع لمحافظتى الجيزة والقليوبية فى إطار إقليم القاهرة الكبرى، والهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كانت موجهة لهاتين المحافظتين منذ عام ١٩٨٦.

جدول (٣-٦)

التغير في عدد سكان الحضر والريف فى مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)

البيان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
سكان الحضر (بالألف)	٥٨٨٠	٩٨٣٤	١٢٣٣١	١٦١٥٢	٢١٤٧٣	٢٥٦٢٣	٣٠٩٤٩
سكان الريف (بالألف)	١٣٠٨٧	١٦٢٥١	١٧٧٤٥	٢٠٤٧٤	٢٦٧٨١	٣٣٦٩٠	٤١٦٣١
جملة السكان (بالألف)	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٨٧٥٥	٧٢٠٠٩
سكان الحضر % من جملة السكان	٣١.٠	٣٧.٧	٤١.٠	٤٤.١	٤٤.٥	٤٣.٢	٤٢.٦
سكان الريف % من جملة السكان	٦٩.٠	٦٢.٣	٥٩.٠	٥٥.٩	٥٥.٥	٥٧.٣	٥٧.٨
معدل النمو السنوى لسكان الحضر	٠.٠	٤.٠	٣.٨	٢.٧	٢.٩	١.٨	١.٩
معدل النمو السنوى لسكان الريف	٠.٠	١.٧	١.٥	١.٤	٢.٧	٢.٣	٢.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٣-٢٠٠٨، ومعدلات النمو من حساب الباحث.

(٥) التغير فى الحالة التعليمية للسكان

تعد الحالة التعليمية من أهم مؤشرات مستوى المعيشة، ومقياسا للتطور الثقافى والاجتماعى للمجتمع، ولدراسة هذا المؤشر أهمية مباشرة فى تخطيط التعليم ومحو الأمية. وبدراسة توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية، يتضح ارتفاع معدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +) على مستوى الجمهورية مـــــن ٢٥.٨ %عام ١٩٦٠ إلى ٧٠.٧% عام ٢٠٠٦ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية وتوجه الجهود والموارد فى هذا المجال. وبدراسة الحالة التعليمية للسكان فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦، كمايوضحها الجدول رقم (٣-٧) والشكل رقم (٣-٨)، ومنه يتبين ما يلى :

- أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة فى محافظات الصعيد (باستثناء الجيزة وأسوان والأقصر)، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية للإناث، حيث لازال وضع المرأة فى الصعيد مثقلا بالعادات والتقاليد، والرواسب الثقافية المحافظة -التى تحول احيانا دون الالتزام والاهتمام بتعليم الاناث، يليها محافظات الدلتا (باستثناء الإسماعيلية).
- تنخفض معدلات الأمية لأدنى مستوى فى محافظات البحر الأحمر، جنوب سيناء، وبور سعيد بقيم تتراوح بين ١١.٨ – ١٦.٦%.
- تأتى محافظة جنوب سيناء فى مقدمة محافظات الجمهورية من حيث معدلات الإنجاز المحققة فى مجال محو الأمية، مما أدى إلى تناقص نصيبها النسبى من الأميين على المستوى الإجمالى إلى نحو ١١.٨ %، وقد يرجع ذلك إلى للجهود المبذوله، وقلة عدد

السكان وأرتفاع مستوى الوعى العام نتيجة لارتفاع مستوى السياحة بتلك المناطق والاحتكاك الدائم بالثقافات الأخرى.

جدول رقم (٣-٧)

التغير فى الأميين والمتعلمين فى محافظات مصر خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

المحافظات	الأميين			المتعلمين		
	١٩٩٦	٢٠٠٦	نسب التغير بين التعدادين	١٩٩٦	٢٠٠٦	نسب التغير بين التعدادين
القاهرة	٢٧.١	١٨.٣	-٣٢.٣	٧٢.٩	٨١.٧	١٢.٠
الاسكندرية	٢٧.٨	١٩.٣	-٣٠.٦	٧٢.٢	٨٠.٧	١١.٨
بورسعيد	٢٤.٤	١٦.٦	-٣٢.٠	٧٥.٦	٨٣.٤	١٠.٣
السويس	٢٨.١	١٧.٣	-٣٨.٤	٧١.٩	٨٢.٧	١٥.٠
دمياط	٣٨.١	٢٢.٤	-٤١.٣	٦١.٩	٧٧.٦	٢٥.٤
الدقهلية	٤٢.٤	٢٧.٧	-٣٤.٦	٥٧.٦	٧٢.٣	٢٥.٥
الشرقية	٤٧.٨	٣١.٨	-٣٣.٥	٥٢.٢	٦٨.٢	٣٠.٧
القليوبية	٤٠.٤	٢٧.١	-٣٣.٠	٥٩.٦	٧٣.٠	٢٢.٤
كفر الشيخ	٥٤.٢	٣٤.١	-٣٧.١	٤٥.٨	٦٥.٩	٤٣.٩
الغربية	٤٠.٤	٢٥.٧	-٣٦.٤	٥٩.٦	٧٤.٣	٢٤.٧
المنوفية	٤٢.٤	٢٧.٣	-٣٥.٧	٥٧.٦	٧٢.٨	٢٦.٣
البحيرة	٥٣.٩	٣٦.٣	-٣٢.٦	٤٦.١	٦٣.٧	٣٨.٢
الاسماعيلية	٣٦.٢	٢٢.٧	-٣٧.٣	٦٣.٨	٧٧.٣	٢١.١
الجيزة	٣٨.٥	٢٦.٠	-٣٢.٤	٦١.٥	٧٤.٠	٢٠.٣
بنى سويف	٥٩.٢	٤٠.٧	-٣١.٢	٤٠.٨	٥٩.٣	٤٥.٢
الفيوم	٦٢.٦	٤٠.٧	-٣٥.٠	٣٧.٤	٥٩.٣	٥٨.٦
المنيا	٦١.٢	٤١.٣	-٣٢.٥	٣٨.٨	٥٨.٧	٥١.٢
اسيوط	٥٨.٨	٣٨.٨	-٣٤.٠	٤١.٢	٦١.٢	٤٨.٥
سوهاج	٦٠.١	٣٨.٦	-٣٥.٩	٣٩.٩	٦١.٥	٥٤.٠
قنا	٥٨.٠	٣٤.٥	-٤٠.٥	٤٢.٠	٦٥.٥	٥٦.٠
الأقصر	..	٢٧.٢	..	..	٧٢.٨	..
اسوان	٣٩.١	٢٢.٧	-٤٢.١	٦٠.٩	٧٧.٤	٢٧.٠
البحر الأحمر	٢٧.٤	١١.٩	-٥٦.٧	٧٢.٦	٨٨.١	٢١.٤
الوادى الجد	٢٩.٩	١٨.٢	-٣٩.١	٧٠.١	٨١.٨	١٦.٧
مطروح	٥١.٦	٣٤.٦	-٣٢.٩	٤٨.٤	٦٥.٤	٣٥.٠
شمال سيناء	٤٠.٩	٢٤.٥	-٤٠.٢	٥٩.١	٧٥.٦	٢٧.٨
جنوب سيناء	٣٢.٥	١١.٨	-٦٣.٦	٦٧.٥	٨٨.٢	٣٠.٦
الجمهورية	٤٤.٥	٢٩.٣	-٣٤.١	٥٥.٥	٧٠.٧	٢٧.٣

المصدر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ١٩٩٨/٩٧ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره.

شكل رقم (٣-٨)
نسبة المتعلمين فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦

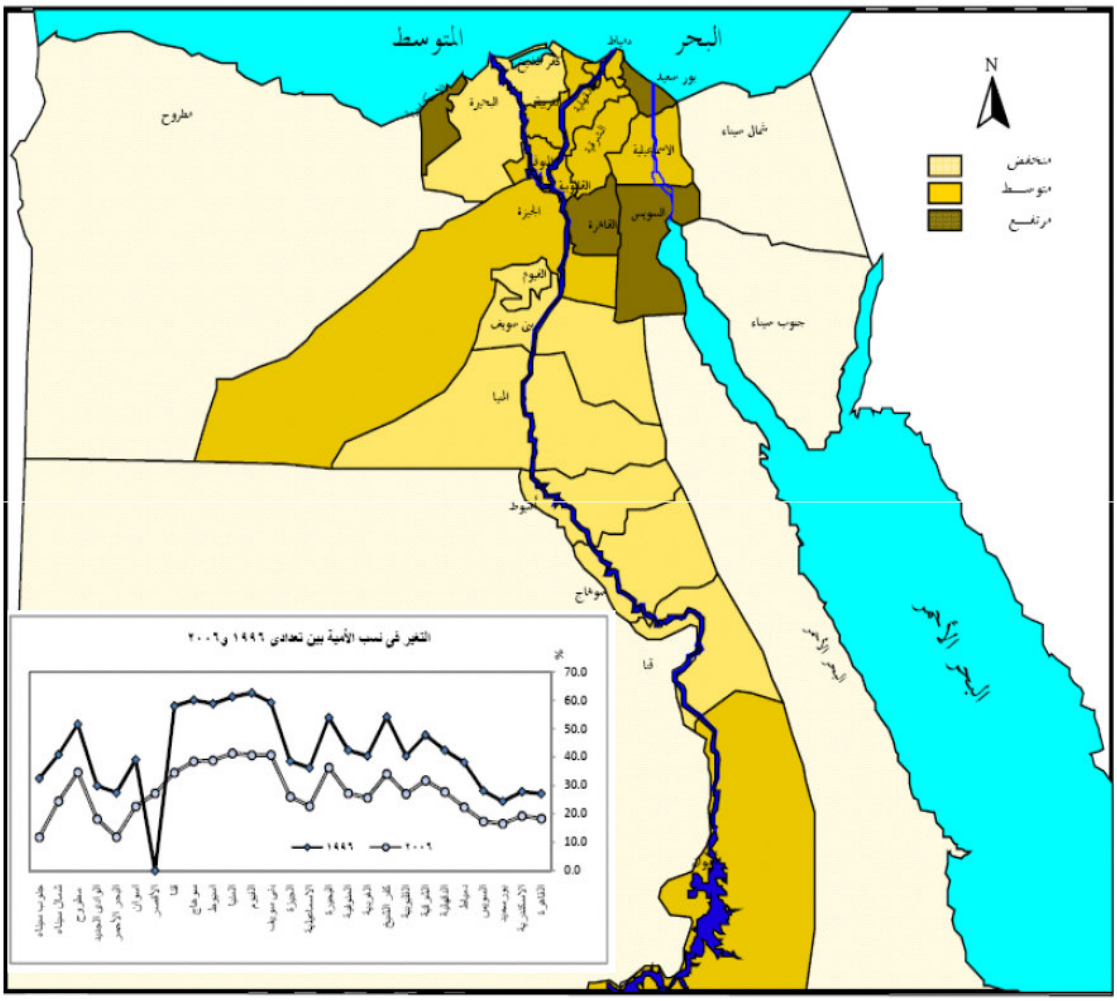

٢/٥ التغير فى الحالة العملية للسكان

تمثل الحالة العملية للسكان أحد أهم تحديات التنمية، حيث ترصد العلاقة بين ارتفاع نسبة قوة العمل من إجمالي السكان وزيادة معدلات التنمية.

قوة العمل: تشير بيانات الجدول رقم (٣-٨) أن نسبة **قوة العمل(١٥+)** تبلغ ٣٠.٢% من إجمالي سكان مصر عام ٢٠٠٦، ويعزى ذلك إلى الانخفاض النسبى لمساهمة الإناث فى قوة العمل، فهي لم تتجاوز ١٥.٤% بالنسبة لإجمالي السكان، وقد يرجع ذلك إلى أن غلبة العمالة النسائية على العمل بالقطاع الخاص غير الرسمي، أي أنها غير مسجله فى الإحصائيات الرسمية، بالإضافة إلى العمالة الزراعية التى تقوم بها وتحسب على أنها نشاط منزلى (ربة منزل).

وتتفاوت النسبة المئوية لقوة العمل فى الأنشطة الثلاث الرئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، ويستحوذ النشاط الأخير على النسبة الأكبر من العمالة(٤٥.٤%)، يليه القطاع الزراعي والصناعي بنسب ٣١.٥% و٢٣.١% على التوالي. وتتغير هذه النسب طبقاً للمحافظات الحضرية أو الريفية.

ترتفع نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان فى المحافظات الحضرية (٣٢.٢%)، خاصة بور سعيد (٣٤.٠%)، وتنخفض فى محافظات الوجه القبلي إلى ٢٨.٧% ، وتبلغ أقل قيمة لها فى محافظة قنا (٢٤.٣%) وذلك لهجرة القوى العاملة إلى خارج هذه المحافظات بحثا عن فرص عمل أفضل، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت خلال السنوات الأخيرة للارتقاء بالخدمات فى قنا مما أسهم فى زيادة فرص الاستثمار، وزيادة فرص العمل، إلا أنها لا تزال غير كافية لمواجهة احتياجات المجتمع.

يلاحظ أن وجود اختلافات فيما بين المحافظات يتعلق بتوزيع **العمالة حسب أقسام النشاط الاقتصادي**، وذلك وفقاً لطبيعة كل محافظة والنشاط السائد بها. حيث ترتفع نسبه العمالة فى نشاط الخدمات في المحافظات الحضرية، ويليها العمالة فى نشاط الصناعة، وتتضاءل العمالة فى النشاط الزراعي. أما فى محافظات الوجه القبلي فنجد أن أعلى نسبه للقوة العاملة توجد فى نشاط الزراعة فهي تبلغ فى بعض الأحيان ٥٩.٢% و٥٣.٠% من إجمالي قوة العمل (المنيا/ بنى سويف على الترتيب).

ويمثل **المشتغلين بأجر** حوالي ٣٠.٩% من إجمالي القوة العاملة، وهذا يعنى أن نسبة كبيرة من القوة العاملة تعتبر بدون أجر ويرجع ذلك لسيادة العمالة بقطاع الزراعة وأغلبها عمالة عائلية بدون أجر، كما أن مساهمة المرأة فى الأعمال العائلية، بالرغم من أنها أعمال منتجه- إلا أن أغلبها أيضا بدون أجر- وتتركز العمالة بأجر فى محافظات جنوب سيناء، البحر الأحمر، الوادى الجديد، بالإضافة إلى المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس)، وهى محافظات يغلب عليها الطابع الحضرى، وبعيدة عن المحافظات الزراعية (فيما عدا الجيزة) والتى تتسم بكثرة العمالة الزراعية العائلية بدون أجر.

جدول (٣-٨)

الحالة العلمية للسكان فى المحافظات المصرية ٢٠٠٦

	قوة العمل (+١٥) % من إجمالى السكان	معدل البطالة	الإناث % فى قوة العمل (+١٥)	النسبة المئوية لقوة العمل (١٥ +) فى :			المشتغلون بالمهن العلمية والفنية % من قوة العمل (+١٥)	المستخدمون بأجر % من قوة العمل (١٥ +)	العاملون بالحكومة والقطاع العام % من إجمالى العمالة (١٥ +)
				الزراعة	الصناعة	الخدمات			
القاهرة	٣٣.١	١١.٠٢	٢٠.١	٠.٢	٢١.٤	٧٨.٤	٢٧.٢	٣٧.٠	١٨.٣
الاسكندرية	٣١.١	١٠.٢٢	١٥.٨	٠.١	٢٢.٨	٧٧.١	١٧.٨	٣٥.٤	١٨.٣
بورسعيد	٣٤	١١.٠٢	٢١.٧	١٨.٢	١٦.٩	٦٤.٩	٢٠.٢	٣٧.٠	٢٤.٨
السويس	٣٠.٦	١١.٧٨	١٩.٣	١.٤	٢٥.٠	٧٣.٥	١٦.٥	٣٨.٨	٢٣.٤
دمياط	٣٣.١	٧.٤٦	٢٠.٨	٢٦.٢	٢٤.٧	٤٩.١	١٠.٧	٣٤.٥	١٣.٠
الدقهلية	٣٠.٨	١٠.٠٣	٢٣.٨	٣٣.٨	٨.٣	٥٧.٩	١٠.٣	٢٩.٣	١٤.٦
الشرقية	٢٩.٢	١٠.٧٤	٢٦.١	٣٨.٥	١٠.١	٥١.٤	١٤.٢	٢٨.٨	١٤.٣
القليوبية	٢٩.٥	٩.٢٢	١٩.٨	١٤.٥	٢٢.٠	٦٣.٥	١٤.٩	٣٥.٠	١٧.٠
كفر الشيخ	٢٩.٨	٧.٠٣	١٧.٣	٤١.٨	٧.١	٥١.١	١٠.٧	٢٢.٦	١١.١
الغربية	٣٠.٦	١٠.٨	٢٩.٦	٣١.٢	١٥.١	٥٣.٧	١١.٨	٣١.٣	١٧.٤
المنوفية	٣١.٧	٧.٣	٢٤.٧	٣٦.٤	١٠.٣	٥٣.٢	١٢.٤	٣١.١	١٧.٢
البحيرة	٣٠.٥	٩.٣٣	٣٧.٤	٦٠.٧	٦.٨	٣٢.٤	٥.٦	٢٥.٢	١١.٥
الاسماعيلية	٣١.٧	٧.٦٢	٢٤.٦	١٨.٤	١٠.٥	٧١.٢	١٦.٦	٣٥.٢	١٨.٩
الجيزة	٣٠.٩	٩.٦٨	١٣.٠	١٠.٢	١٩.٥	٧٠.٣	١٦.٩	٣٢.٥	١٤.٠
بنى سويف	٣٢.٩	٣.٦٨	٣١.٨	٥٣.٠	٣.٧	٤٣.٤	٧.٣	٣٠.٨	١٢.٦
الفيوم	٢٩.٦	٣.٤٢	١١.٢	٤٥.٥	٧.٢	٤٧.٣	٩.٤	٢٨.٤	١٠.٣
المنيا	٢٩.٢	٥.٧٥	٢٩.٢	٥٩.٢	٤.٤	٣٦.٤	٧.٤	٣٠.٨	١٠.٤
اسيوط	٢٦.٢	٩.٤٣	١٧.١	٣٤.٧	٥.٧	٥٩.٦	٩.٧	٢٧.٨	١١.١
سوهاج	٢٥.٢	٩	١٨.٧	٤٠.٦	٣.٤	٥٦.٠	١٠.٧	٢٥.١	١٠.٢
قنا	٢٤.٣	١٣.٥٢	٢١.٩	٤٠.٣	٦.٥	٥٣.٢	١٠.١	٢٦.٤	١١.٣
الأقصر	٣١	١٧.٤٨	١٩.٨	١٨.٠	١.٤	٨٠.٧	٧.٧	٣١.١	١٤.٤
اسوان	٢٨.٨	١٩.٠٤	١٦.٦	٣٤.٦	٦.٢	٥٩.٢	١٣.٢	٢٨.٤	١٧.٣
البحر الأحمر	٤٩.١	٥.٩٥	١٥.٠	٥.١	٤.١	٩٠.٨	١٦.٥	٤٣.٠	١٩.٠
الوادى الجد	٣٤.٩	٩.٨٦	٢٣.٣	٢١.٨	٢.١	٧٦.١	٢٠.٣	٤٠.٥	٣٤.١
مطروح	٢٨.١	٦.٠٤	٢٤.٧	٢.١	٢.٥	٩٥.٤	١٢.٦	٢٢.٥	٩.٨
شمال سيناء	٢٩.٢	٦.٣٨	٢٣.٠	١٧.٣	٥.٤	٧٧.٣	١٦.٤	٣٠.١	١٩.٩
جنوب سيناء	٦٧.٧	٤.٦٢	١٧.٤	١١.٤	٥.٤	٨٣.٢	٢٠.١	٤٧.٥	٢٥.٧
مصر	٣٠.٢	٩.٣١	٢٣.٠	٣٠.٩	١١.٧	٥٧.٤	٢٤.٥	٣٠.٩	١٤.٧

المصدر : **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ٢٠٠٦، الكتاب الاحصائى السنوى للسكان**

كما يرتفع عدد **العاملون بالحكومة والقطاع العام** إلى نحو ١٤.٧% من إجمالي العمالة على مستوى الجمهورية- وهى تعد بحق نسبة منخفضة، تعكس انحسار دور الدولة منذ منتصف الثمانينات فى تعيين الخريجين [١]، واقتصار قدرتها على تقديم ١٥٠ ألف فرصة عمل سنويا فقطً- بل لقد أعلنت الحكومة فى بيانها عام ٢٠٠٤[٢] أن الدولة بصدد أن تغل يدها نهائيا عن تعيين الخريجين، ويصبح الأمر متروكا لقوى السوق – وعلى ذلك فلا بد من تفعيل دور القطاع الخاص الرسمى وغير الرسمى- لحصر العمالة وهيكل توظيفها حسب كفاءتها وقدراتها لتتواكب مع التنافسية على فرص العمل المتاحة على المستوى المحلى والعالمي أيضاً. وتأتى محافظة الوادى الجديد في مقدمة المحافظات بالنسبة للعمالة بالحكومة والقطاع العام، حيث تشكل نحو ٣٤.١% من إجمالي العمالة على مستوى المحافظة- نظرا لتدنى دور القطاع الخاص فى تلك المحافظة النائية، يليها محافظتى جنوب سيناء وبور سعيد بنسب تتراوح بين ٢٥.٧ – ٢٤.٨% لكل منهما على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى تدنى دور القطاع الخاص فى تلك المحافظات.

ويشكل **العاملون بالمهن العلمية والفنية** حوالى ٢٤.٥% من قوة العمل بمصر وهى تعتبر نسبة متواضعة، مما يعكس تدنى مستويات الكفاءة والأداء والإنتاجية فى بعض المجالات، وترتفع نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية بمحافظات القاهرة، الوادى الجديد، وبور سعيد، بقيم تتراوح بين ٢٧.٢ %، ٢٠.٣% ، ٢٠.٢ % لكل منهم على التوالى، وتصل لأدناها فى محافظات البحيرة، المنيا، الأقصر بقيم تتراوح بين ٥.٧%، ٧.٤% و٧.٧% لكل منهم على التوالى، وقد يرجع ذلك إلى لانخفاض جودة التعليم بصفة عامة وقلة فرص العمل الجاذبة للمشتغلين بهذا المجال، الأمر الذى يتطلب بذل مزيد من الجهد حتى يمكن مواكبة التقنيات الحديثة.

---

[١] عبد الفتاح الجبالى : القطاع الخاص والتنمية فى مصر، دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى –ورشه عمل ٧-٨ لسنة ٢٠٠٣ –معهد التخطيط القومى ٢٠٠٤

[٢] بيان الحكومة ، الذى القاه رئيس الوزراء د٠ احمد نظيف، ديسمبر ٢٠٠٤.

١/٢/٥التغير فى حالة التعطل[*] :

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التى تواجه المجتمع المصري، حيث أخذت هذه المشكلة تتصاعد بصورة كبيرة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن، وإن تفاوتت معدلاتها من فترة لأخرى تبعاً لظروف وأوضاع الاقتصاد المصري. ولكن تفاقم هذه الظاهرة بوضوح يبعث على القلق ويدفع لسرعة بحث أسبابها ومعالجتها. وقد أظهرت بيانات الجدول السابق أن معدل البطالة الإجمالي بلغ نحو ٩.٣١% من إجمالي قوة العمل (١٥+) عام ٢٠٠٦، ويتفاوت هذا المعدل بين الإناث والذكور، حيث يرتفع إلى نحو ١٩.٨% بين الإناث مقارنة بالذكور الذي يصل إلى نحو ٧.١% على المستوى القومى. ويوضح الشكل رقم (٣-٩) حدوث تذبذب واضح في معدلات البطالة خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)، حيث سجلت انخفاضاً كبيرا وصل إلى نحو ٧.٧ % فى تعداد ١٩٧٦، ارتفعت إلى نحو ١٠.٧٥ فى تعداد ١٩٨٦، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى نحو ٩.٣١% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦).

شكل رقم (٣-٩)

تطور معدلات البطالة على المستوى القومي خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)

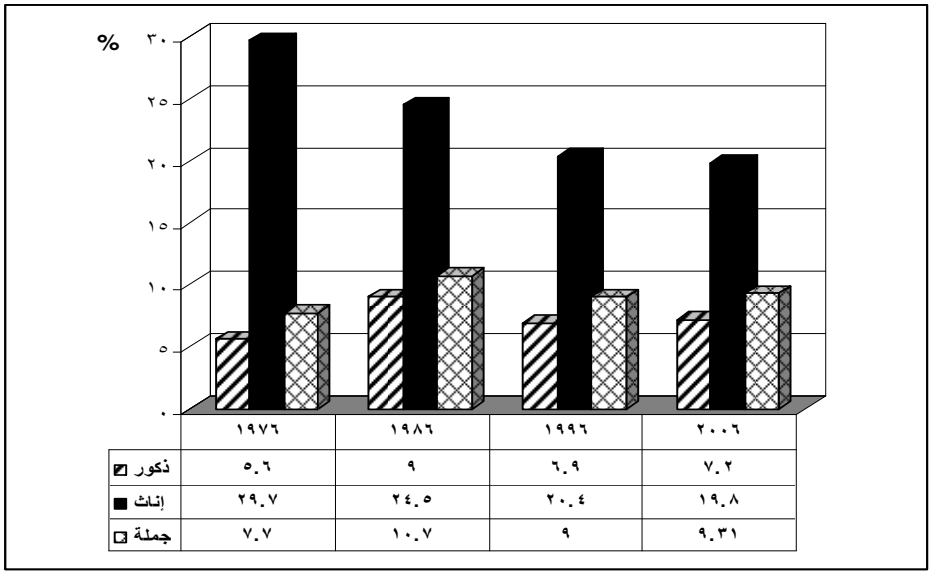

	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
ذكور	٥.٦	٩	٦.٩	٧.٢
إناث	٢٩.٧	٢٤.٥	٢٠.٤	١٩.٨
جملة	٧.٧	١٠.٧	٩	٩.٣١

[*]يشكل التعريف الدولي للبطالة الأساس الذي تتبناه منظمة العمل الدولية، وتتباه معظم دول العالم، حيث يحدد مفهوم البطالة بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الذي يبحث عن العمل ويرغب فيه، بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه ، ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل. وقد أضاف مسح قوة العمل بالعينة بداية من عام ١٩٨٨ وحتى الآن، تعديلات في تعريف البطالة، حيث عرف البطالة على أساس عدم وجود العمل للأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه خلال أسبوع البحث . ويعتبر هذا التعريف أن الفرد متعطلا خلال أسبوع البحث حتى ولو تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لأسبوع البحث . ويدخل ضمن فئة المتعطلين الموقوف عن العمل ولا يجده ولا يتقاضى أجرا أثناء أسبوع البحث .

كما يتبين من دراسة شكل رقم (٣-١٠) وجود تذبذب واضح في معدلات البطالة بين المحافظات، حيث تصل لأقصاها فى أسوان، الأقصر وقنا، وتصل لأدناها فى الفيوم، بنى سويف وجنوب سيناء، وقد يعزى ذلك إلى زيادة العاملين بالمناطق الصناعية وفى قطاع السياحة.

شكل رقم (٣-١٠)

مستوى البطالة فى المحافظات عام ٢٠٠٦

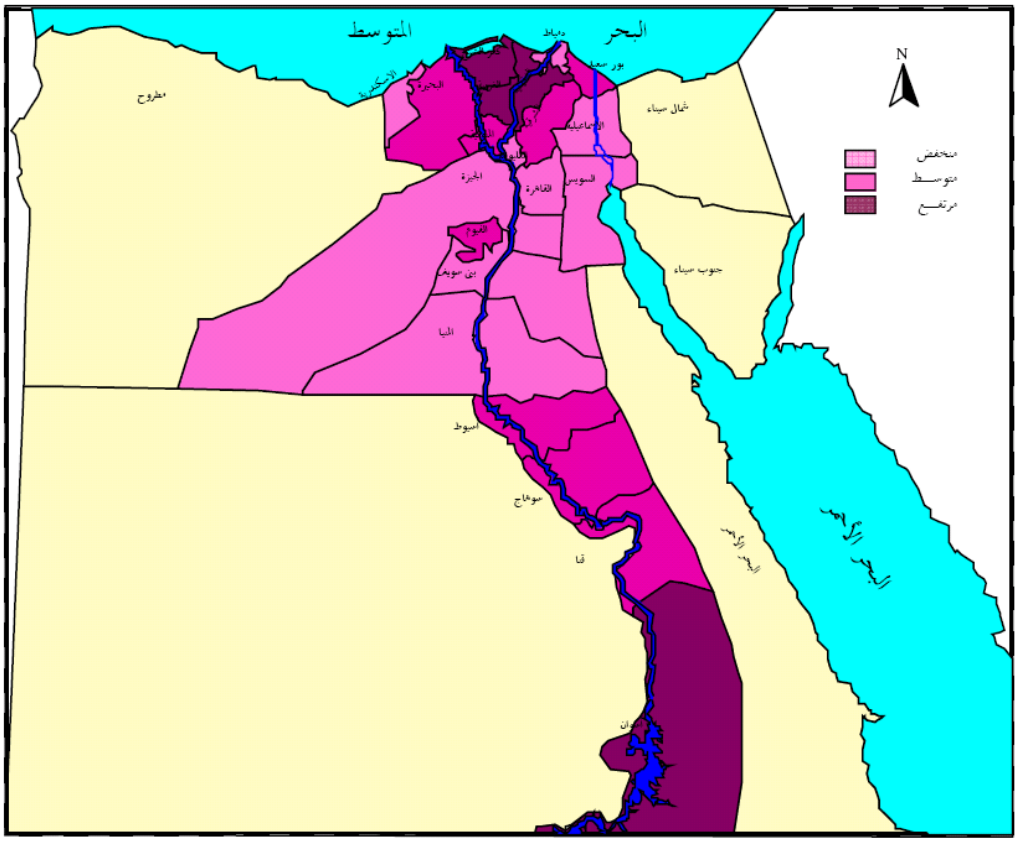

يتضح مما سبق أن هناك انخفاضا كبيرا في الطلب على العمالة، وقد يرجع ذلك إلى غياب التخطيط العلمى الذى ينطلق من تحديد الغايات الاستراتيجية القادرة على التصدى الحقيقى لقضية البطالة فى مدة محددة، واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن انتفاء السياسات والتشريعات الوطنية الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى فى خريطة التنمية البشرية ومن ثم؛ تركت الحكومة هذه المهمة "لقوى السوق" وفوضاها الإنتاجية المنفلتة، والتى لا تعكس رؤيتها الخاصة لطبيعة الحاجات المحلية الموضوعية، ولا تعمل خططها على توسيع الطاقات الإنتاجية المتجددة، التى تضيف إلى الأصول المنتجة؛ لإتاحة فرص عمل جديدة، تتجه إلى تأمين احتياجات الناس، وتحريرهم من الاستلاب والاستغلال.

٢/٢/٥ المشاركة الإقتصادية للمرأة :

ما زالت معدلات المشاركة الإقتصادية للمرأة منخفضة عنها للذكور سواء على مستوى الجمهورية (٢٥ ٪) أو على مستوى المحافظات جميعها، حيث تتراوح ما بين(٥٧٪) في أسوان و٥٠٪ في الإسماعيلية و(٤٧,٥٪) في جنوب سيناء و(٤٦,٨ ٪) في الأقصر الى ٨,٦ ٪ في بني سويف ، ونحو (١٠,٧ ٪) في الوادي الجديد (تقريرالتنمية البشرية ٢٠٠٨)، ولا يجب إغفال التنويه عن أن المرأة بدأت في الآونة الأخيرة في الدخول لمجالات عمل جديدة لم يكن مسموحاً لها بالدخول فيها ، فقد اختار مجلس القضاء الأعلى ٣١ قاضية من بين ١٢٤ مرشحة في مارس ٢٠٠٧. وأدت ٣٠ قاضية اليمين الدستورية في ١٠ إبريل ٢٠٠٧، كما تم تعيين أول مأذونة حاصلة على ليسانس الحقوق ودبلوم القانون الجنائي ودبلوم في القانون العام في محافظة الشرقية . وتم تعيين سيدة في منصب سكرتير عام محافظة السادس من اكتوبر ومحافظة بور سعيد وهو منصب من مناصب صنع القرار على المستوى المحلى .كما تم تعيين عدد من السيدات كرؤساء وحدات محلية ، كما أصبح من حق المراة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد بعد حذف شرط أن يكون من الذكور من قانون تعيين العمدومشايخ البلد .

واصبحت المرأة تشغل نسبة جيدة من أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم وهم الحاصلون على درجة الدكتوراه أو الذين في سبيلهم للحصول عليها ، وترتفع هذه النسبة للأجيال الجديدة ، حتى إن نسبة المعيدات من الإناث فاقت مثيلتها للذكور في جميع الجامعات الإقليمية عدا جامعة جنوب الوادي ، وإن كانت نسبة مشاركة المرأة في نفس الإتجاه التصاعدي كباقي الأقاليم . وكذلك تشارك المرأة بفاعلية وبمعدلات مرتفعة في البحث العلمي، حيث أن المرأة تشكل حوالى ٥٠ ٪ أو أكثر من إجمالي عدد أعضاء هيئة البحوث فى بعض المراكز والمعاهد البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي فى عام ٢٠٠٥ فنجد أن مشاركة الإناث قد بلغت ٥١٪ فى المركز القومى للبحوث و٥٠٪ فى معهد بحوث أمراض العيون ومعهد تيودوربلهارس للأبحاث. كما تمثل الإناث فى هيئة البحوث ٤٦٪ من إجمالي العاملين فى المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد و٤٢٪ فى معهد بحوث البترول. بينما تنخفض هذه النسبة الى ١٤٪ بالنسبة للمعهد القومى للبحوث الفلكية والى ٢٠٪ فى الهيئة القومية للاستشعار عن البعد والى ٢٢٪ فى مركز بحوث تطوير الفلزات وذلك فى عام ٢٠٠٥

٦- التغير في درجة الفقر :

الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات ابعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها اي مجتمع حيث توجد في جميع دول العالم بدرجات متفاوتة ، ولكنها ترتفع بشكل كبير في الدول النامية من حيث حجمها والاثار المترتبة عليها،والفقر يعكس عدم المقدرة أو الحرمان من القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء أو التعليم أوالصحة ، ويؤدي الفقر للشعور بعدم الأمان .

لقد تصاعدت حدة الفقر في مصر وزاد عدد الفقراء بعد تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي في النصف الثاني من الثمانينيات، وذلك بسبب الإجراءات التي تضمنتها تلك السياسات مثل الغاء الدعم المباشر على المواد الغذائية وتحرير اسعارها، الذي ادى الى إرتفاع تلك الأسعار بصورة غير مسبوقة وضاعف الأعباء على الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل. كذلك تخفيض الإنفاق العام الموجه للخدمات الأساسية ، وارتفاع تكلفة العلاج واسعار الدواء، وارتفاع تكلفة التعليم، وعدم ارتفاع الأجور بدرجة تتناسب مع تلك المتغيرات، وحدد "حسين"[١] خصائص الفقراء فيما يلي :

- يتركز الفقراء بدرجة اكبر في الوجه القبلي يليه الوجه البحري ، والأحياء العشوائية في المدن
- تتميز الأسر الفقيرة بعدد اكبر من الأفراد .
- يرتبط الفقر مع انخفاض المستوى التعليمي ، فإنخفاض المستوى التعليمي لرب الأسرة يؤدي لإنخفاض الدخل الذي يحصل عليه، كما أن إنخفاض مستوى التعليم يعتبر احد نتائج ومظاهر الفقر، كما أن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقر (بني سويف – سوهاج – القليوبية) هي اكثر المحافظات من حيث ارتفاع نسبة الأمية .
- اعلى نسب للفقر توجد بين الأسر التي يقع فيها العائل خارج قوة العمل، أو أن يكون من العمالة الهامشية الذين لا يضمنون مورد دخل منتظم ، ويتسمون بإنخفاض المستوى المهاري
- الأطفال العاملين من الأسر الفقيرة والمهمشة .
- نحو ٢٥٪ من الأسر الفقيرة تعولها الإناث .

وفي التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط عام ٢٠٠٢ بالإشتراك مع البنك الدولي بعنوان " تخفيض عدد الفقراء في مصر– التشخيص والإستراتيجية "، استخدم الدخل كمؤشر على الفقر، حيث تبين الآتى:

[١] اشرف حسين ، كتاب الإفقار في بر مصر" ، تحرير الدكتور محمد ابو مندور ، سلسلة كتاب الأهالي . العدد ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨ .

بتحليل بيانات الأسر لفترتين زمنيتين (١٩٩٥/١٩٩٦ وعام ١٩٩٩/٢٠٠٠) وجد أن معدلات الفقر ترتفع في جنوب مصر عن شمال مصر . وأقوى عامل مرتبط بالفقر كان التعليم، حيث أن ما يزيد عن ٤٥٪ من الفقراء من الأميين، لذلك هبطت اعداد الفقراء في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ بتحسن مستويات التعليم، وعل العكس من دراسة "حسين يشير التقرير أن الأسر التي تعولها نساء تحمل نسب فقر اقل وفجوات اقل من الأسر التي يكون اربابها من الذكور، واعزى التقرير تلك النتيجة لأن عدد الأسر التي تعولها نساء عددها قليل نسبياً (١٠.٤ ٪)، واغلبية هذه الأسر كانت اربابها من الأرامل اللاتي يتحكمن بأصول يتجاوز معدلها من يعولون، ولكن الأرامل اللاتي لديهن اطفال فإن نسبة الفقر لديهن كانت اعلى .

وذكر تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٨، أن خريطة الفقر في مصر تؤكد أن الفقر يتركز في المناطق الريفية ففي حين يعيش نحو (٥٦٪) من اجمالي السكان بها ، يعيش فيها اكثر من(٧٨٪) من الفقراء و(٨٠٪) من الأشد فقراً في هذه المناطق . كما تبين الخريطة أن الفقر يتركز بشكل كبير في صعيد مصر، فبينما يمثل الإقليم ٢٥٪ من السكان، فإن نصيبه من الأشد فقراً تقريباً ٦٦٪ ، كما أن ٩٥٪ من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً في محافظات المنيا وسوهاج واسيوط .

كما ذكر التقرير أن التعليم والخدمات يؤثران على الفقر ،ففي المائة قرية الأشد فقراً (٤١٪) من السكان لا يعرفون القراءة والكتابة، وينقص معظم هذه القرى الخدمات الأساسية مثل مراكز الرعاية الصحية ووحدات تنظيم الأسرة، المستشفيات الحكومية، مراكز الإسعاف، أقسام الشرطة والمطافي، مكاتب البريد ونوادي الشباب وبنوك القرية والمراكز الثقافية .

وتشير البيانات الى أن نسبة الفقراء لإجمالي السكان في محافظات: اسيوط، بني سويف، سوهاج، المنيا، قنا، اسوان، القليوبية، البحيرة، الإسماعيلية كانت (٦٠.٦٪ – ٤٥.٤٪ –٤٠.٧ ٪ – ٣٩.٤٪ –٣٣.٧٪ –٢٣.٧٪ –٢٨.٢٪ –١٧.٥٪ – ٢٠.٥٪) بالتتابع عام ٢٠٠٤.

وتوضح البيانات السابقة مدى الغبن الواقع على سكان محافظات الوجه القبلي وشدة الحاجة للعمل على إحداث قفزة تنموية بتلك المحافظات .

الفصل الرابع

التغيرات الإجتماعية وانعكاساتها على التنميه

الفصل الرابع
التغيرات الإجتماعية في خريطة المحافظات المصرية

١ – تمهيد:

لم تعد عملية التنمية مجرد تحقيق نمو اقتصادي، بل أصبحت أكثر شمولاً؛ أي تقترن بتغيُر نوعىّ فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، بما تتضمنه من حدوث تغيُراً نوعيّا وكميّا فى المجتمع بمؤسساته وأفراده. فالتنمية هي حصيلة عوامل متعددة مترابطة يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثربه. ومنذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، والنظرة التنموية فى مصر؛ كمعظم بلدان العالم تحولت للإهتمام بالإنسان، بإعتباره هدف التنمية ووسيلة تحقيقها، واصبح الهدف هو تحسين نوعية الحياه للأفراد جميعاً، وتمكينهم من المساهمة في العمليات الإنتاجية والمشاركة الفاعلة في الحياه السياسية والمجتمعية، ولن يتأتى ذلك إلا بالإرتقاء بالخدمات الأساسية وخدمات الرعاية الإجتماعية التي تلبي إحتياجات جميع فئات السكان، وبصفة خاصة الفئات الأكثر إحتياجاً. ومن هنا أخذت التنمية البشرية تركز على البعد الإنساني، وتجعل الإنسان مستفيداً من عملية التنمية ومشاركاً فيها . وللتنمية البشرية وجهان؛ الوجه الأول ينعكس في الإهتمام بإكساب الأفراد الإمكانيات والمهارات والقدرات البشرية عن طريق تحسين الصحة، المعرفة، التدريب والتأهيل لرفع الكفاءات.....، وينعكس الوجه الثاني في كيفية إستعمال الأفراد للإمكانيات والقدرات التي إكتسبوها في المشاركة في الإنتاج وإكتساب الدخل، والإستغلال الجيد لأوقات الفراغ، المشاركة في الأنشطة الإجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي تساهم التنمية البشرية في تكوين رأس المال البشري الذي يساهم ويسرع برفع معدلات النمو الإقتصادي، وذلك بدوره يؤدي الى تعزيز التنمية البشرية.

وبالرغم من أن الخطة الخمسية للتنمية (٢٠٠٧-٢٠١٢) تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن المصري عموماً، وللفئات الفقيرة والمحدودة الدخل بصفة خاصة، من خلال الإرتقاء بالخدمات العامة وتوفير الرعاية الإجتماعية التي تلبي إحتياجاتهم؛ بهدف تحقيق التكافؤ الإجتماعي والبنية المجتمعية الصحيحة المتماسكة، وإتاحة الفرصة لمشاركة جميع فئات المواطنين في الإنتفاع بثمار النمو الإقتصادي والتنمية – إلا أنه ما زال هناك عديد من الإحتياجات غير الملباة والتي تتفاوت معدلاتها من محافظة الى أخرى، وهو ما يعتبرعائق لإحداث تنمية بمعدلات أعلى وبوتيرة أسرع؛ لأن تنمية الأجزاء تؤدي للتنمية الكلية.

وعندما تتفاقم المعاناة من شدة الحاجة وعدم التلبية؛ يطفو على السطح عدد من المظاهر السلبية مثل الإضرابات والإعتصامات التي يعبر بها المواطنين عن إحتجاجهم وإستيائهم من الأوضاع السائدة، مثل الهروب الذي قد يتمثل في الهجرة غير الشرعية بحثاً عن أوضاع افضل وما نتج عنها من مآسٍ، ومثل ظهور أنماط جديدة من الجريمة لم يكن المجتمع المصري معتاداً عليها ويكون الدافع الأساسي لها هو الحصول على الموارد المادية دون إعتبار لأي قيم أو حتى مشاعر تحملها الفطرة الإنسانية، وفى هذا الصدد فإن الجزء الحالى من الدراسة يرصد أهم إتجاهات التغيرات الحادثة لبعض الخدمات الإجتماعية المقدمة للسكان، وتحديد مدي عدالة إستفادة المواطنين في المحافظات المختلفة من تلك الخدمات (بصفة خاصة مجالات التعليم والأمية – الصحة)، كما يرصد لأهم المشكلات الإجتماعية المصاحبة ومدى إرتباطها بمحافظات وأقاليم بعينها (تحديداً: تدني معدلات المشاركة – مشكلة الفقر)، ويركز على توضيح حالة المرأة في كل ما سبق.

٢ – التغير في الخدمات الإجتماعية:

٢-١ التغير في معدلات الأمية:

المشكلة الأكثر الحاحاً تكمن في الأمية، تلك الوصمة الإنسانية التي لم تتعافى منها مصر حتى اليوم. و حيث تعتبر الأمية في مصر من المشاكل التي تعوق برامج الدولة للتنمية والإصلاح فالأفراد الذين ما زالوا غير قادرين على مجرد القراءة والكتابة لن يتمكنوا من إحداث التغيير المنشود في المجتمع إلا إذا ما تغيرت قدراتهم إلى مستوى شروط إحداث هذا التغيير في المجتمع. وأولى الخطوات في هذا المجال تبدأ عادة بالتعليم وتحرير الإنسان من الأمية ورفع مستوى الوعي والمعرفة، والقدرة على فهم المتغيرات المعاصرة واللحاق بركب التطور والتقدم.

بالنظر الى معدلات الأمية بمحافظات مصر، نجد أنه بالرغم من حدوث تحسن بتلك المعدلات – فقد حدث إنخفاض في معدلات الأمية عام ٢٠٠٦ بقدر ملحوظ عما كانت عليه عام ١٩٩٦ بالنسبة لجميع المحافظات وهو تغير إيجابى كبير– إلا أن معدلات الأمية لازالت مرتفعة في محافظات الوجه القبلي عن باقى المحافظات، ويعزى ذلك الإرتفاع للإرتفاع الشديد في معدلات الأمية للإناث في تلك المحافظات حيث ما زالت نسبة أمية الإناث تتراوح ما بين ٤٥٪ و٥٣٪، في محافظات: (بني سويف، والفيوم، المنيا، واسيوط، وسوهاج، وقنا على التوالي).

ومما لاشك فيه أن الأمية تؤثر علي متغيرات تنموية كثيرة أولها؛ الزيادة السكانية، حيث تساعد على رفع معدلاتها، وبالتالى تؤثر علي القدرة الإستيعابية في المراحل التعليمية المختلفة بل يتعدي أثرها إلى التاثير علي نوعية التعليم وكفاءته، كما تؤثر على درجة جودة الخدمات الصحية المقدمة للسكان، بل على كمية ونوعية الغذاء الذي يحصلون عليه؛ **مما يسترعي الإنتباه لضرورة إستهداف المحافظات المذكورة بصفة عامة والإناث فيها بصفة خاصة في جهود محو الأمية،** والبحث عن وسائل جديدة جاذبة واكثر فاعلية لتحقيق الأهداف المنشودة والقضاء على الأمية في وقت أصبحت فيه كثير من الدول تعتبر أن الأمية تحسب بعدم المقدرة على إستخدام الحاسب الآلي، ولم يعد من المقبول أن تظل مصر رازخة تحت عبء الأمية الأبجدية حتى الآن في وقت تسارعت فيه معدلات الزيادة في المعرفة بدرجة غير مسبوقة.

٢-٢ التغير في الحالة التعليمية للسكان:

يمثل التعليم أحد أهم المجالات التي توليها كل النظم الاهتمام والرعاية الفائقة لما له من أثر إيجابي في حياة المواطنين، فهو أساس التنمية البشرية والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، وهو عماد تقدم المجتمع وزيادة قدرته على مواكبة ركب التطوّر العلمي السريع، وهو سلاح الشباب في مواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية وفي تيسير التحاقه بسوق العمل في نشاط منتج يدر عليه عائد يساعده على الحياة وتلبية متطلباته واسرته، والمعيشة في مستوى جيد.

الهدف الأساسي من أي نظام تعليمي هو إمداد المجتمع بالمهارات والخبرات المختلفة اللازمة لتنفيذ وإنجا ح برامج التنمية، والتي يجب أن يتزود بها سكانه من الجنسين، ومن ثم تسعى الدولة إلى تخفيض معدلات الأمية وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وغيرها من المراحل التعليمية الأخرى.

المشكلة في مصر ليست في الإلتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، فنسب الإلتحاق بمراحل التعليم الأساسي والثانوي في مصر، تتراوح ما بين(٩٦.٣٪) في محافظة المنوفية **الى** (٩٣.٨ ٪) في مدينة الأقصر ونحو(٩٥.٥٪)، في محافظة البحر الأحمر وهي معدلات جيدة [١] ولكن المشكلة الأكبر للتعليم تكمن في إنخفاض جودة التعليم بجميع المراحل التعليمية، ووجود مناهج لا تسمح للتلاميذ والطلاب بحرية الابتكار والإبداع ولا تبني بداخلهم القدرة على المبادرة الفردية واحترامها والرغبة في تعليم الذات والتنافس الشريف، وضعف الثقة في المعلم وفي مؤسسات التعليم

[١] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨، معهد التخطيط القومى، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة – القاهرة، ٢٠٠٨، ص .

الرسمية، وشدة تكدس الفصول بالتلاميذ في بعض المحافظات حيث مازال معدل التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الإبتدائية يصل لنحو (٤٠ تلميذ /مدرس) في محافظة الجيزة، وحوالي (٤٤ تلميذ /مدرس) في محافظة المنيا [٢]. وانتشرت المظاهر السلبية المصاحبة لذلك مثل إنتشار الدروس الخصوصية، الإعتماد على الكتب الخارجية، وتفضيل الصفوة للتعليم الأجنبي وبالتالي إرتفاع تكلفة التعليم بدرجة لم تعد الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل قادرة عليها. كما إنتشرت ظاهرة التسرب من التعليم للملتحقين والملتحقات حيث أن، التعليم فى مصر لم يعد احد أدوات الحراك الاجتماعي، بل أصبح يشكل عبئاً مادياً ومعنوياً متزايداً، وأصبح كثير من الفقراء يرى أن القيمة الاجتماعية للتعليم تضاءلت كثيرا لأنه لم يعد يضمن أي تحسن للوضع الإجتماعي أو الإقتصادي في المستقبل. بل لم يعد ضامناً للحصول على وظيفة منتجة. وبالتالي أصبح حرمان الأطفال من التعليم له ما يبرره من جانب الاسر الفقيرة فى ضوء الاحتياجات الملحة للأسرة المعيشية وانعدام أو قلة فرص الحصول علي العمل لذوي التعليم المتوسط والمهني مما يقودنا للتخوف من الإرتداد والإتجاه السلبي وعدم الرغبة في الإلتحاق بمراحل التعليم مستقبلاً نتيجة للأثر السلبي الناجم عن تضاؤل قيمة التعليم لعجزه عن تحقيق الحراك الاجتماعي؛ إن لم يتم تدارك الوضع.

يعتبر **تعليم الفتيات** إحدي القضايا التي حظيت بإهتمام الحكومات والمجتمعات المدنية في العالم لأن الوضع التعليمي للمرأة في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الاسرة والمجتمع، ولا ينفصل عن مكانة ووضع النظام التعليمي ذاته ودوره داخل السياق الإجتماعي، ويعتبر تعليم المرأة عامل مهم في تحديد عدد أطفال الأسرة، فكلما زاد تعليم المرأة إنخفض عدد أطفالها وامكن حل المشكلة السكانية التي يعزي اليها صانعي السياسات جل المشاكل التي تثقل كاهل الدولة، وكلما ارتفع مستوي تعليم المرأة إزداد إهتمامها بأطفالها مما يؤدي إلى زيادة القدرات المعرفية لدي الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة؛ وقد أثبتت الدراسات أن مستوي تعليم الأم عامل مهم في إرتفاع المستوي الصحي للأطفال حيث أن الأمهات غير المتعلمات يكن أكثر عرضة لسوء التغذية ويتناولن العقاقير أثناء الحمل بالوصفات والمحاكاة لعدم وجود وعي صحي، مما يؤدى إلى انخفاض وزن المواليد وإمكانية تعرضهم لمشاكل صحية جسدية أو عقلية. وبالتالى فكلما إرتفع مستوي تعليم الأمهات كلما إنخفض معدل وفيات الأطفال. كما أن الأم المتعلمة تكون قادرة على تقديم أطفال مجهزين بالمعرفة واللغة قبل التحاقهم

[٢] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٥٤-٢٥٥ .

بالمدرسة، وهذا النمو المعرفي يجعل معدلات التحصيل الدراسي لدى هؤلاء الأطفال مرتفعة، لذلك فمن المهم البحث وتحديد الحالة التي وصلت اليها المرأة. بالنسبة للمستويات التعليمية التي تحصل عليها . تدل المؤشرات على أنه ما زالت نسب الاناث غير الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة وخاصة التعليم الأساسي، أعلى من مثيلتها للذكور على المستوى القومي كما هو الحال على مستوى المحافظات.

بالرغم من الإهتمام الذي توليه الدولة لتحسين وضع الإناث، ما زالت هناك فجوة نوعية في مرحلتي التعليم الإبتدائي والإعدادي، ولكن هذه الفجوة تميل نحو الضيق بمرور الزمن وهو ما يوضحه تحسن المستوى التعليمي للأفواج العمرية الصغيرة مقارنة بالمستوى التعليمي للأفواج العمرية الكبيرة حتى في محافظات الوجه القبلي التي كانت تتضح بها الفجوة بصورة جلية عام ١٩٩٦، إلا أن تلك الفجوة تحسنت الى حد كبير عام ٢٠٠٦، حيث إزداد متوسط نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الإبتدائي في محافظات **بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا** من نحو(٣٧.٥٪) عام ١٩٩٦ ليصل لحوالي (٤٦ ٪)، في المحافظات المذكورة عام ٢٠٠٦. كما توضح البيانات أن أعداد الطالبات الملتحقات بمرحلة التعليم الثانوي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تتفوق على مثيلتها للطلبة من الذكور في جميع محافظات مصر عدا محافظات **بني سويف والمنيا وسوهاج ومطروح** [١]، مما يشير الى أن إهتمام الفتيات الملتحقات بالتعليم الإبتدائي بإستكمال التعليم اكبر من الإهتمام المقابل من الفتيان إلا في المحافظات المذكورة بصعيد مصر ومطروح لتدخل عوامل اخرى مثل الزواج المبكر أو عدم الرغبة في خروج الفتاة اليافعة واختلاطها بالذكور في تلك المجتمعات، وقد يعزى إنخفاض أعداد الذكور الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي لإتجاه الذكور للعمل ومساعدة الأهل في تحمل أعباء المعيشة وانخفاض قيمة التعليم وما يحمله من أمل في تحقيق حراك إجتماعي مأمول.

٢-٣ التغير في الحالة الصحية للسكان:

يحتاج الإنسان في أي مجتمع أن توفر له مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية؛ منها أن يتوفر له الوعي اللازم لتحسين السلوك الصحي، والوقاية من الأمراض الممكن تجنب الإصابة بها، والعلاج الذي يمكنه تحمل تكلفته عند إحتياجه اليه... وتسعى الدولة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين، وتحسين جودة تلك الخدمات ومحاولة النهوض بها قدر الإمكان، ويجب على الدولة تحمل مسئولية تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية مع مراعاة تحقيق المساواة والعدالة

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء، المرجع السابق، ص ٢٢٦،٢٦٧ .

بمعنى أن يتساوى في الحصول علي الخدمة الغني والفقير، وأن يتم توزيع الموارد البشرية والمالية والمنشآت الصحية طبقاً لاحتياجات السكان دون تمييز لمكان على آخر إلا وفقاً للإحتياج الفعلي الذي على اساسه يتم ترتيب الأولويات. وأن تقدم تلك الخدمات بمستوى مرضي من الجودة.

جدول (٤-١)

التوزيع النسبي للملتحقين بالتعليم الابتدائي والإعدادى حسب المحافظة عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦

المحافظة	١٩٩٦				٢٠٠٦			
	ابتدائى		إعدادى		إبتدائى		إعدادى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القاهرة	٥٢	٤٨	٥١	٤٩	٥٤	٤٦	٥٣	٤٧
الإسكندرية	٥٣	٤٧	٥٢	٤٨	٥٣	٤٧	٥٣	٤٧
بورسعيد	٥٣	٤٧	٥٢	٤٨	٥٤	٤٦	٥٣	٤٧
السويس	٥٣	٤٧	٥٢	٤٨	٥٣	٤٧	٥٣	٤٧
دمياط	٥١	٤٩	٥٢	٤٨	٤٧	٥٣	٥٣	٤٧
الدقهلية	٥٣	٤٧	٥١	٤٩	٥٥	٤٥	٥٥	٤٥
الشرقية	٥٥	٤٥	٥٠	٥٠	٦٠	٤٠	٥٦	٤٤
القليوبية	٥٦	٤٤	٥١	٤٩	٥٨	٤٢	٥٦	٤٤
كفر الشيخ	٥٥	٤٥	٥٠	٥٠	٥٧	٤٣	٥٤	٤٦
الغربية	٥٤	٤٦	٥١	٤٩	٥٧	٤٣	٥٦	٤٤
المنوفية	٥٦	٤٤	٥٢	٤٨	٥٩	٤١	٥٨	٤٢
البحيرة	٥٧	٤٣	٥١	٤٩	٥٩	٤١	٥٦	٤٤
الإسماعيلية	٥٤	٤٦	٥١	٤٩	٥٥	٤٥	٥٥	٤٥
الجيزة	٥٦	٤٤	٥٢	٤٨	٥٦	٤٤	٥٢	٤٨
بني سويف	٦٤	٣٦	٥٤	٤٦	٦٤	٣٦	٥٧	٤٣
الفيوم	٦٣	٣٧	٥٤	٤٦	٦٤	٣٦	٥٨	٤٢
المنيا	٦٤	٣٦	٥٤	٤٦	٦٥	٣٥	٥٨	٤٢
اسيوط	٦١	٣٩	٥٤	٤٦	٦٢	٣٨	٥٦	٤٤
سوهاج	٦١	٣٩	٥٣	٤٧	٦٣	٣٧	٥٦	٤٤
قنا	٥٧	٤٣	٥١	٤٩	٦٠	٤٠	٥٢	٤٨
الاقصر	٥٥	٤٥	٥٠	٥٠	٥٨	٤٢	٥١	٤٩
اسوان	٥٢	٤٨	٥١	٤٩	٥٢	٤٨	٤٩	٥١
البحر الأحمر	٥٣	٤٧	٥٢	٤٨	٦٢	٣٨	٦٠	٤٠
الوادي الجديد	٥٣	٤٧	٥١	٤٩	٥١	٤٩	٥٢	٤٨
مطروح	٦٠	٤٠	٥٥	٤٥	٥٤	٤٦	٥٣	٤٧
شمال سيناء	٥٩	٤١	٥٣	٤٧	٥٨	٤٢	٥٤	٤٦
جنوب سيناء	٦١	٣٩	٥٣	٤٧	٦٨	٣٢	٦٤	٣٦
إجمالي	٥٦	٤٤	٥٢	٤٨	٥٧	٤٣	٥٥	٤٥

المصدر: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية -مصر لعامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

وقد أثمر النظام الصحى المصرى عن تحسن فى مؤشرات الصحة الأساسية على مدار العقود الماضية بحيث تحقق تغير إيجابى فى المستوى الصحى للفرد وفى جميع المحافظات حيث أن معدل وفيات الأطفال الرضع إنخفض ليصل الى ٣٣ لكل ألف رضيع مولود حي، وإلى ٣٩ لكل ألف مولود حى فى الأطفال دون الخامسة، وإنخفض معدل وفيات الأمهات الى ٨٤ من كل مائة الف حالة ولادة (عام ٢٠٠٠) فى حين بلغ العمر المتوقع عند الميلاد ٧٥ سنة للمرأة و ٧٣ سنة للرجل. وتؤكد الدولة إستمرار توفير الرعاية الصحية الشاملة للفقراء ومحدودى الدخل خاصة فى ظل ظروف إقتصادية غير مواتية وموارد محدودة وتتبنى الدولة نظام تأمين صحى إجتماعى شامل يغطى كل المواطنين وعد به رئيس الجمهورية فى برنامجه الإنتخابى" [٢]. وفيما يلى عرض للتحسن (التغير الإيجابى) فى بعض مجالات المستوى الصحى.

أ – التغير في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد:

حدث إرتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد على مستوى الجمهورية؛ من (٦٦.٧ سنة) عام ١٩٩٦، الى نحو (٦٧.٢ سنة) عام ٢٠٠١، إلى (٧١.٣ سنة) عام ٢٠٠٦، كما تبين أن محافظات الصعيد الأقل حظاً دائماً يقل متوسط العمر المتوقع فيها عن المتوسط العام للجمهورية بنحو سنة (في محافظات: أسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان)، والى سنتين (في محافظات: الجيزة والفيوم والأقصر). كما يرتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عن الذكور بنحو سنتين في جميع المحافظات ويرجع الأطباء ذلك لأسباب بيولوجية لا دخل للظروف التنموية فيها.

ب – التغير في معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات:

تشير تقارير التنمية البشرية إلى إنخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع على مستوى الجمهورية من (٢٨.٧ في الألف) عام ١٩٩٦ إلى نحو (٢٥ في الألف) عام ٢٠٠١، وبلغت حوالي (٢٠.٥ لكل ألف) عام ٢٠٠٥، ويكرر المؤشر نفس المشاهدة السابقة المعبرة عن تدهور الأحوال الصحية في محافظات الوجه القبلي، حيث ترتفع معدلات وفيات الأطفال الرضع عن باقي المحافظات، فوصلت عام ١٩٩٦ في محافظات: بني سويف والمنيا واسيوط وسوهاج واسوان الى (٤٥.٥– ٤٠.١– ٥٠ – ٣٤.٧ – ٥٠.٦ لكل ألف على التوالي)، كذلك الحال عام ٢٠٠١ حيث بلغ المعدل المذكور في محافظة اسيوط نحو (٣٧ في الألف).

---

[٢]- مديحة خطاب، "دور الدولة فى الرعاية الصحية "، ورقة سياسات مقدمة للجنة الصحة والسكان بالحزب الوطني الديموقراطي، أبريل ٢٠٠٨.

أما معدل وفيات الأمهات فقد سجل أثناء الولادة عام ٢٠٠١، على مستوى الجمهورية (٦٠.٧ حالة وفاة) لكل مائة الف حالة ولادة، وارتفع ذلك المعدل في العام ذاته في محافظات: بورسعيد (٨٨.٨)، قنا(٨٥.٦)، الأقصر (٩٥.٢)، اسوان (٩٦.٦)، مطروح (٦٧.١)، البحر الأحمر (٧٨).

انخفض المعدل عام ٢٠٠٥ ليشير لنحو ٥٢,٩ في الألف على مستوى الجمهورية ؛ بينما ارتفع في محافظة البحر الأحمر ليشير لنحو ١٤٤ في العام نفسه، وفي **محافظات بني سويف، والمنيا وقنا، والأقصر، واسوان، الشرقية**، اظهر المؤشر إرتفاعاً يقدر بنحو [٧٢.١، و٦٨.٦، و٧١.٥، و٦٧ ، و٧٠.٦ ، و٦٨.٩، حالة لكل مائة الف حالة ولادة] بالتتالي.

وتعزى ارتفاعات المعدلات المذكورة في المحافظات التي تم الإشارة لها الى إنتشار بعض التقاليد السلبية المقترنة بالأمية والجهل، والى أن الإناث في تلك المناطق ما زالت تعانى من عدم قدرتها على الوصول الى والإستفادة من الخدمات الصحية بصفة خاصة فى المناطق الريفية وخصوصاً في محافظات الوجه القبلي، وكذلك في محافظات الحدود ذات الطبيعة الخاصة والسكنى في تجمعات متباعدة عن بعضها وعن أماكن تقديم الخدمات في عواصم تلك المحافظات وصعوبة الوصول للخدمة وقت الإحتياج إليها.

ج – التغير في أعداد الأطباء وهيئة التمريض:

باستقراء الأرقام الخاصة بالأطباء وهيئة التمريض؛ نجد أنه مازال هناك الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل لتحسين الخدمة الصحية؛ مثل الإرتفاع بعدد الأطباء و الممرضات والوحدات الصحية لمعدلات تتناسب مع أعداد السكان والعمل على توزيعهم الجغرافى على المناطق المأهولة والمحتاجة، حيث اظهرت تقارير التنمية البشرية أن وزارة الصحة توفر عدد(٦) طبيب لكل عشرة الاف من السكان عام ٢٠٠١ وينخفض هذا العدد المنخفض اصلاً ليصل الى نحو[٣,١] في محافظة سوهاج، كما يظهر إنخفاضاً واضحاً في محافظات بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا والقليوبية. ولم يرتفع الرقم المذكور عام ٢٠٠٦ إلا بنحو ٠,٢ ووصل عام ٢٠٠٧ لنحو(٧) أطباء لكل عشرة الاف من السكان [١].

كما اصبحت وزارة الصحة توفر حوالي (١٤) من هيئة التمريض عام ٢٠٠٧، بعد أن كان العدد المناظر عام ٢٠٠٠ يبلغ نحو (١٢).

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

د – التغير في الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية:

"يبلغ إجمالى الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية حوالى ١٠ مليار جنيه مصرى يصل الإنفاق الذاتى حوالى ١٥ مليار جنيه مصرى، وقد ارتفع من ٥١٪ إلى ٦١٪ من إجمالى الإنفاق عام ٢٠٠٤، ووفقا لبرنامج "العلاج على نفقة الدولة" تقوم وزارة الصحة والسكان بتمويل نفقات الأمراض الخطيرة سواء تكاليف المستشفيات أوالتعامل مع حالات الأمراض المزمنة لحوالى ١,٢ مليون مواطن وبلغ قيمة الإنفاق للعلاج على نفقة الدولة حوالى ١,٤ مليار جنيه مصرى خلال عام ٢٠٠٤.

٢-٤ جودة الحياة:(**)

تسعى كل الدول إلى تحسين جودة الحياة التى يعيش فيها الانسان من خلال تحسين مستوى نصيب الفرد من جميع الخدمات المقدمة له، حتى يقارب المستوى العالمي، كما تعمل على تحقيق أمن الإنسان على حياته، وماله وأماله فى الحاضر والمستقبل بهدف أن ينعم الانسان بحياة ذات جودة مرتفعة تقل فيها المخاطر المختلفة سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية.

وبإستعراض بعض المؤشرات الدالة على جودة الحياة في محافظات مصر نجد الآتي:

أ – درجة الوصول الى مياه الشرب النقية:

تتراوح نسبة الأسر التي لها القدرة على الوصول لمياه نقية آمنة في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري، بين ٩٩,٢ ٪ من الأسر في محافظة القاهرة ، و ٩٠,٩ ٪ في محافظة البحيرة، و٩٠,٢ ٪ في محافظة الشرقية . وتقل تلك النسب في محافظات الوجه القبلي عن الوجه البحري لتصل لنحو ٨٨,٦ ٪ في بني سويف ،٨٩,٧ ٪ في المنيا .

ب – خدمة الصرف الصحي:

بالنسبة لخدمة الصرف الصحي؛ فأعلى نسبة توجد بمحافظة القاهرة، حيث٩٨,٢ ٪ من الأسر بها تتمتع بتلك الخدمة، وتنخفض في باقي المحافظات لتصل الى ٣٥ ٪ في محافظة الغربية، و٣١ ٪ في محافظة البحيرة ، وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي فلم تتعد نحو ٩,٥ ٪ في محافظتي قنا واسيوط ، وترتفع قليلاً لنحو ١٢,٥ ٪ في محافظتي المنيا وسوهاج ، وحوالي ١٥ ٪ في محافظة بني سويف وذلك عام ٢٠٠٦.

(**) تقاس جودة الحياة بالعديد من المؤشرات التى قد تصل إلى ١٧ مؤشر، أنظر جدول (٤).

ج – خدمة الكهرباء:

أما بالنسبة لخدمة الكهرباء فتتوفر في جميع المحافظات بدرجة جيدة، حيث لم تقل عن ٩٩ ٪ في جميع المحافظات، فيما عدا محافظات: البحر الأحمر، جنوب سيناء، وشمال سيناء. وتدنت في محافظة مطروح لنحو [٨٧.٩ ٪]. وذلك للطبيعة الخاصة لتلك المحافظات ووجود التجمعات البدوية المتباعدة التي تصعب وترفع تكلفة توصيل الخدمات بشدة .

د – بعض الخدمات الأخرى:

تنخفض نسب الأسر التي تملك راديو أو تليفزيون في محافظات: بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا من محافظات الوجه القبلي، عن محافظات الوجه البحري جميعها.

المؤشرات السابقة الدالة على جودة الحياة في محافظات مصر، تظهر أن **محافظات الوجه القبلي** ما زالت هي الأكثر معاناة من إنخفاض نصيب الفرد من الخدمات الدالة على تلك الجودة، كما كانت هي الأكثر معاناة من إرتفاع معدلات الأمية، ونقص الخدمات الصحية، والإفتقار لخدمات الصرف الصحي مما يسترعي الإنتباه لضرورة إستهداف تلك المحافظات بنصيب اكبر من الإستثمارات سعياً لتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات.

٣- التغيرات في المساهمة الإجتماعية:

٣-١ مفهوم وصور المشاركة

المشاركة فى التنمية هي عملية يتم فيها اشراك جميع فئات السكان بصورة نشطة فى صياغة سياسات التنمية واستراتيجياتها، وفى تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم الأنشطة التنموية. وحتى تصبح عملية التنمية عملية عادلة فيجب إتاحة الفرصة للفئات الضعيفة والمهمشة للتأثير في، والسيطرة على الأنشطة المرتبطة بحياتهم بما فى ذلك مبادرات التنمية التى تؤثر فيهم . المهم هو مشاركة عدد كبير من افراد المجتمع في عمليات تعريف المشاكل السائدة، وتحديد الإحتياجات، ومشاركتهم في انشطة التخطيط والإدارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم، و المشاركة بهذا المعنى تعتبر جزء أصيل ومكون رئيسي للديموقراطية. ويتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية البشرية إتصالاً وثيقاً؛ فلا تنمية حقيقية دون مشاركة الأفراد في صنعها وفي جني ثمارها – والمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة. فإذا كانت المشاركة تستهدف تنمية المجتمع، فهي ايضاً تنمي الذات المشاركة، وتطور قدراتها وإمكانياتها ووجودها الفاعل والمؤثر في المجتمع. كما

تؤدي المشاركة الى تحقيق آثار إيجابية متعددة، حيث تساعد على تحديد وتعبئة الإمكانيات والقدرات المتوافرة محلياً، كما تساعد على زيادة شعور المشاركين بتملك برامج التنمية وإدارتها، كما تؤدي الى زيادة الالتزام بالأهداف وتحقيق النتائج والاستدامة. كما تساعد المشاركة على تنمية المجتمع فهي تساعد ايضاً على تنمية الأفراد المشاركين انفسهم. كما تؤدي زيادة المشاركة الى تحسين جودة الخدمات المقدمة، وفى إستحداث آليات جديدة للنهوض بالمجتمع. وتتخذ المشاركة صوراً ودرجات متعددة تبدأ من شغل منصب سياسي أو إداري، أو السعي لشغل مثل هذا المنصب، أو العضوية في تنظيم سياسي أو مجتمعي، أوتنظيم الإعتصامات والإضرابات للتعبير عن الإعتراض على موقف معين، أوالمشاركة في الإجتماعات والندوات العامة، أو التصويت في الإستفتاءات والإنتخابات المختلفة. وبالطبع فإن أعلى درجاتها تكون بشغل منصب له قدرة وفاعلية في التأثير على المجتمع ثم يقل مستوى المشاركة في الصور الاخرى تدريجياً حتى يصل الى ادنى درجاتها وهي إعطاء الصوت والرأي في مسألة أو قضية معينة.

٣-٢ التغير في المشاركة المجتمعية:

"تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالاسكندرية..وبعدها توالى تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ والتي أنشأت مستشفى العجوزة التي توفر كثير من الخدمات العظيمة حتى الآن، وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨١ ".(١)

ولقد إرتفع عدد الجمعيات الأهلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٢، ففي عام ١٩٧٦ بلغ عدد الجمعيات الأهلية ٧٥٩٣ جمعية، ارتفع العدد إلى ١١٤٧١ جمعية في عام ١٩٨٦، ووصل في نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٦ ألف جمعية أهلية، بلغت عام ٢٠٠٢ عدد ١٦٥٠٥ جمعية، ينشط حوالي ٢٥٪ من هذه الجمعيات في مجال التنمية المحلية، والغالبية العظمى تنشط في الرعاية الاجتماعية، وتشكل الجمعيات ذات السمة الدينية (الإسلامية والمسيحية) حوالي٣٠٪ من نسيج الجمعيات (٢)

---

(١) الهيئة العامة للإستعلامات ، "الجميعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مصر" ، بوابتك الى مصر، ٢٠٠٨ – مصر،

(٢) أيمن عبد الوهاب، "المجتمع المدني وحدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي"، في ،حيد عبد المجيد (محرراً)، التطور الديمقراطي، ص ١٥٤.

" قامت الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمساعدات الاجتماعية في تعبير عميق عن التكامل الاجتماعي.. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجهت الجمعيات الأهلية إلى الاهتمام بالتنمية المحلية وقضايا المرأة والطفل وحقوق الإنسان وحماية البيئة وحماية المستهلك، كما اتجهت لمشاريع مكافحة الفقر والبطالة عن طريق القروض متناهية الصغر وتدريب وتأهيل الشباب للحصول على فرص للعمل وإقامة المشروعات الصغيرة.. كما تقوم العديد من الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية بأدوار سياسية واجتماعية واسعة مثل جمعيات حقوق الإنسان والنقابات وغيرها، وهناك مسئوليات أساسية أمام العمل الأهلي والتطوعي في عدة مجالات حيوية تشمل:

- المساهمة في خلق فرص العمل من خلال تشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة وأنشطة التشغيل الذاتي، وكذلك في مجالات مكافحة الأمية، وفي تطوير أنشطة التعليم والتثقيف وخاصة بين الفتيات.
- التصدي لمشكلات الزيادة السكانية وما تحمله من تهديد خطير لأوضاع وجهود التنمية في مصر، ونشاط رعاية الأسرة والأمومة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة الذي يعتبر أحد أهم المجالات التي يتميز فيها العمل الأهلي في مصر بشكل يعبر بصدق عن قيم الخير والتكافل والتماسك الاجتماعي التى تسود المجتمع المصري .
- المساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وفي الرقابة على الممارسات التي من شأنها الاضرار بالبيئة وفي أخذ مبادرات مختلفة لتحسين الأوضاع البيئية" [١]

٣-٣ التغير في المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هى بذل الأفراد للجهود بهدف محاولة التأثير فى صنع القرار فى السياسة العامة للدولة، وقد تكون آليات تلك المشاركة عبارة عن القنوات الرسمية بالنقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المقالات في الصحف والاشتراك في المؤتمرات والندوات، أما المفهوم الشائع للمشاركة السياسية، فهو عن طريق القيد فى جداول الإنتخابات والترشيح فى الإنتخابات والإدلاء بالأصوات فى انتخابات المجالس النيابية والمحلية من خلال تنظيمات حزبية أو فردية بالنسبة للأفراد المستقلين. وتعتبر المشاركة السياسية

---

[١] أماني قنديل وسارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٤، ص ٦٠.

مؤشراً هاماً من مؤشرات النضج الاجتماعي ودليل على فاعلية مختلف فئات المجتمع. وتتمثل المشاركة السياسية في مصر؛ إما في الإنتخابات الرئاسية لمنصب رئيس الجمهورية، أو إنتخابات مجلسي الشعب والشورى، أو إنتخابات المجالس المحلية، وتمتد لتشمل إنتخابات مجالس إدارات النقابات، والإتحادات، والرابطات، والنوادي الرياضية والإجتماعية. والمتاح لجميع فئات الشعب هو المشاركة في الإنتخابات الخاصة بالمجالس النيابية والمحلية، أو إنتخابات الرئاسة.

وقد حدث تغير ايجابى فى مؤسسات الديمقراطية بأن أنشئ مجلس الشورى في الاستفتاء الذي جرى في ١٩ ابريل/نيسان ١٩٧٩ وحددت المادة ١٩٦ من الدستور طريقة تشكيله، فنصت على أن يشكل من عدد من الأعضاء يحدده القانون، على ألا يقل عن ١٣٢ عضوا، وينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع السري العام المباشر، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.

وتعاني مصر من تدني معدلات المشاركة السياسية؛ ففي إنتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٠)، بلغ عدد المرشحين نحو ٣٩٥٧ مرشحاً، وجملة الناخبين نحو(٢٤.٨٩٨ مليون ناخب) بنسبة (١٥.٩٪) فقط . كما بلغت نسبة المرشحات من الإناث (٣.٠٥ ٪) من إجمالي المرشحين .كما بلغ المتوسط العام للمشاركين في التصويت نحو (٢٤.١ ٪) على مستوى الجمهورية (١). ووصلت نسبة الإناث اللاتي حظين بعضوية المجلس سواء من المنتخبات أو المعينات نحو (٢.٦ ٪ من إجمالي الأعضاء). "وفي إنتخابات مجلس الشعب عام (٢٠٠٥)، وصلت نسبة المشاركة إلى ٢٧.٥٪ ممن لهم حق التصويت وهي نسبة ضعيفة تعكس السلبية وعدم الثقة في العملية الانتخابية. وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين ٥١٩١ مرشحا وكانوا في المرحلة الأولى ١٦٣٥ وفي الثانية ١٧٨٦ وفي الثالثة ١٧٧٠ وذلك في مقابل ٣٩٥٧ في انتخابات ٢٠٠٠، ووصل عدد المرشحين وفقا لتصريحات رئيس اللجنة العليا للانتخابات ٥١٧٧ مرشحا منهم ١٦٤١ في دوائر المرحلة الأولى و١٧٧٩ في محافظات المرحلة الثانية و١٧٧٠ في المرحلة الثالثة وبالتالي وصل معدل التنافس على المقعد الواحد إلى نحو ١١.٦٥ مرشحا بالمقارنة ب٨.٩١ مرشحا في انتخابات ٢٠٠٠" (٢) ولم تتعد نسبة الإناث اللاتي حظين بعضوية المجلس سواء من المنتخبات أو المعينات عام ٢٠٠٥ (١,٨ ٪) من إجمالي الأعضاء (٣).

---

(١) معهد التخطيط القومي – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، " تقرير التنمية البشرية ،مصر ٢٠٠٣ " .

(٢) سعيد شحاته،" الإنتخابات البرلمانية المصرية في الميزان" – الديموقراطية والإنتخابات في الدول العربية – موقع التجديد العربي – اغسطس ٢٠٠٧: editor@arabrenewal.com

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٢٢ .

ولقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات في كل من القاهرة والإسكندرية و"هما المحافظتان الحضريتان العريقتان "،كانت الأقل بين الـ٢٩ محافظة (١٤.٢٪، ١٤.١٪ على التوالي)،في حين بلغت نسبة المشاركة الإجمالية ٢٧,٥٪ وهو ما يعكس عدم أيمان الناخبين بجدوى الانتخابات. وبالنسبة لمجلس الشورى، في إنتخابات يونيو ٢٠٠٢، فقد بلغ إجمالى عدد الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية ٢٦ مليوناً و ٥٩٩ ألفاً و٢٩٨ ناخباً، تمت دعوة عدد ٢٠ مليون و ٢٢٠ ألف ناخب منهم لانتخابات التجديد النصفى، وتفاوتت نسبة المشاركة ما بين ١٠٪ و٢٠٪، على حين تجاوزت هذه النسبة الـــ ٦٠٪ فى انتخابات الإعادة . وبالنسبة لإنتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة المشاركة حوالى ٣١% من إجمالى الذين يحق لهم التصويت في الجولة الأولى . وفي جولة الإعادة، بلغ عدد الناخبين المسجلين٤.٢ مليون شخص . وأعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن حوالي١٩٪ من الناخبين المسجلين شاركوا في الاقتراع وقام رئيس الجمهورية بتعيين عدد (٤٤) بينهم ٩ سيدات،" ووصلت المرأة سواء بالتعيين أو الإنتخاب لتشغل نسبة ٨٪ من اجمالي الأعضاء"(١).

وترتبط المشاركة السياسية للمرأة ارتباطاً كبيراً بوضع المرأة والدرجة التى بلغها تطور المجتمع، كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطى ووعى النظام السياسى، وتوجيه التنمية للإنتفاع بقدرات المرأة السياسية. وقد ترشحت ١٢١ إمرأة لإنتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، إنخفض هذا الرقم ليبلغ ٩٨ في إنتخابات عام ٢٠٠٥ ". رشح الحزب الوطني عدد (٦) إمرأة، فاز منهن ثلاثة فقط بالمقارنة بترشيح ١١ إمرأة في انتخابات ٢٠٠٠. وهذا يعد تراجعا عن الوعود التي قطعها الحزب الوطني بتخصيص ٥٪ من نسبة المرشحين للمرأة. ولم يختلف الحال بالنسبة لباقي القوي السياسية في مصر فلم يرشح الإخوان المسلمون إلا إمرأة واحدة في دائرة مدينة نصر. وكان أفضل الأحزاب هو التجمع الذي رشح عدد (٦) إمرأة .

وبالنسبة لمشاركتها في مجلس الشورى عام ٢٠٠٧ فقد كانت كلها بالتعيين فيما عدا سيدة من محافظة الوادي الجديد فازت بالإنتخاب "وكذلك مازالت عضوية المرأة بالمجالس المحلية منخفضة، ولم تتعد ١,٨ ٪ من إجمالي اعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية، ترتفع هذه النسبة في المراكز والأحياء لتصل لنحو [٤.٥٪ ،٥.٢٪ بالتتالي]، وتنخفض على مستوى القرى لتصل لحوالي (١.٣٪)، كما أن ترشيحات الأحزاب للمرأة لإنتخابات المجالس المحلية ما بين منعدمة (المرشحات من الحزب الناصري عام ٢٠٠٦ (صفر٪) وضعيفة (٢.٩٪)

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٢٢.

من إجمالي مرشحي حزب الوفد للمجالس المحلية من الإناث، و٤.٤٪ من الحزب الوطني، و٨.٧٪ من حزب الأحرار)" [1] مما يشير الى ضعف قدرة المرأة على الوصول لمقاعد البرلمان بالمقدرة الشخصية والقدرة على المنافسة بكفاءة والرغبة في الوصول لمواقع إتخاذ القرار السياسي، مع إنخفاض قوة الدفع والدعم من الجهات القادرة على تقديمه كالأحزاب .

جدول (٤-٢)

تطور عدد المعينات فى مجلس الشورى خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧)

تاريخ التعيين	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٧
العدد	٧	١	٢	١٠	٨	٦	٩	٨	١١	١٠
النسبة المئوية	٢.٦٥	٠.٣٨	٠.٧٦	٣.٧٩	٣	٢.٢٧	٣.٤١	٣	٤.١٧	٣.٧٩

وتعد الانتخابات في البلدان الديمقراطية آلية يتمكن من خلالها الجماهير من محاسبة الحكومة من خلال إعطاء الثقة في الحكومة التي نفذت وعودها الانتخابية ولبت حاجات الشعب. أما في الدول شبه الديمقراطية فلا تعدو الانتخابات أن تكون ديكورا يجمل الشكل الديمقراطي هذا التوصيف ينطبق بصورة كبيرة على مآتم ويتم في مصر من انتخابات على كافة المستويات ولابد من وقف ذلك وتفعيل عملية الانتخابات التي لها دور هام في دفع البلد نحو التقدم على كافة الأصعدة..

٤. التغير في بعض الظواهر الإجتماعية:

٤-١ – الإضرابات والإعتصامات:

في ظاهرة جديدة على المجتمع، تكررإندلاع عدد من الإضرابات والإعتصامات في السنوات الأخيرة للإحتجاج على بعض الأوضاع السلبية التي لم تعد لهم القدرة على تحمل المزيد منها . **ورغم أن** الاضرابات أو الإعتصامات تعتبر من الوسائل المشروعة التي يتيحها القانون وينظم آلياتها للتعبير عن مصالح الفئات المختلفة ودفاعا عن هذه المصالح إلا أنها تعكس نوعا من الاحتقان والغضب المكتوم بسبب ما أو مشكلة يعانى منها منظمي الإضراب أو الإعتصام. ويعتبر اعنف اضراب هو ماحدث في سبتمبر٩٤ عندما اعلن عمال كفر الدوار الاضراب ضد تعنت رئيس مجلس الادارة، حيث حوصرت الشركة بقوات الامن واطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع داخل الشركة مما أدي الي اشتعال النيران في الخامات سريعة الاشتعال بل وصل الامر الي

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ٢٠٠٨، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٤ .

استخدام الذخيرة الحية لتفريق المضربين مما أدي الي مقتل ثلاثة من العمال والاهالي واصابة الكثيرين.

ومن ابرز الاضرابات والإعتصامات التي شهدتها الفترة الماضية [1]ما يأتى:

- ٢٠ ألف عامل في٤ شركات غزل هى : شركة المنصورة وشبين الكوم، ومصر للغزل بكفر الدوار، والدلتا للغزل والنسيج بالغربية؛ أعلنوا اضرابهم بسبب تضارب تصريحات المسئولين وانعدام الثقة بين العمال والادارة الي جانب سوء معاملة المسئولين الهنود المنتدبين من الشركة الهندية. وصرف مسئولي الشركة واللجنة النقابية ارباحهم عن سبعة أشهر دون أن يتم صرف ارباح للعمال . علاوة علي عدم صرف مكافأة (٤٥ يوما) اسوة بالشركات التي صرفتها وهو ما تسبب في تنظيم إعتصام في شهر فبراير ٢٠٠٧ و طالبت النقابة العامة للغزل والنسيج بفض الاعتصام والاستمرار في التفاوض بالطرق المشروعة.. ولكن العمال اصروا علي اضرابهم وتدخل المسئولون حتي تمت الاستجابة لمطالبهم.

- تظاهر في الاسكندرية، في مارس ٢٠٠٧ عدد كبير من موظفي مكتبة الاسكندرية امام ديوان عام المحافظة احتجاجا علي قرار مدير المكتبة بنقل١١٣ من العاملين الدائمين الي وظائف ادارية اخري بالمحافظة حيث يمارسون اعمالهم داخل المكتبة منذ أن تم تعيينهم من خلال مسابقة رسمية في مايو١٩٩٨ وفوجئوا بمدير المكتبة في سبتمبر٢٠٠٢ يطالبهم بالتوقيع علي عقود عمل جديدة محددة المدة مما يهدد مستقبلهم الوظيفي ويحرمهم من الترقيات وعندما قابلوا طلبه بالرفض اصدر تعليماته باستبعاد عامل وتجميد نشاط١١٣ منهم.. لجأ العاملون الي القضاء الاداري الذي اصدر عشرة احكام لصالحهم ولكن العاملون صدموا بقرار مدير المكتبة بنقل (٤٤) موظفا منهم الي ديوان عام المحافظة.

- تظاهر عدد من عمال شركة آمون للتوكيلات الملاحية بالاسكندرية احتجاجا علي صدور قرار مفاجئ من رئيس مجلس الادارة بفصلهم ومنعهم من دخول مقر الشركة وكان عدد كبير منهم قد تقدموا بطلبات لتوفيق اوضاعهم الوظـيفية خاصة ان عددا منهم تجاوزت مدة خدمته٢٢ عاما وانتظامهم في دفع التأمينات الاجتماعية والضرائب ومصاريف التأمين الصحي من رواتبهم.

---

[1] مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٦ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨، تحقيق بعنوان ثورة العمال - إضرابات - اعتصامات – مظاهرات – تحقيق أحمد السباعى ،القاهرة، ٢٠٠٧ .

- اعتصم عدد كبير من محصلي وصرافي تذاكر جهاز مترو الانفاق بمحطة مبارك وجلس العاملون علي أرض المحطة احتجاجا علي عدم زيادة الحوافز وتوزيعها علي اساس الدرجة المالية وبدا أن المعتصمين كانوا حريصين على سير العمل حيث كان اعتصامهم في وقت تسليم الوردية حتي لا تتعطل حركة المترو ورفع المعتصمون مذكرة الي المهندس مجدي العزب رئيس جهاز تشغيل المترو وقع عليها ثلاثة آلاف موظف مطالبين بزيادة الحوافز وتوزيعها علي اساس الدرجة المالية ومساواتهم بباقي الادارات في الهيئة، كما طالبوا بصرف بدل راحتهم عن يومي الجمعة والسبت اسوة بالعاملين بالدولة وبدل العدوي وانتهي الاعتصام بلقاء العاملين مع رئيس الجهاز الذي وعد بالنظر في الطلبات.

- اضراب عمال ورش السكك الحديدية عن العمل ورفعوا راية العصيان وتجمعوا في الورش.. الي أن تدخل وزير النقل وأمر بصرف حوافز لهم بنسبة٢٥٪ من الراتب.

- اضرب عمال ايديال عن العمل احتجاجا علي محاولات الشركة التي اشترت شركة ايديال الاستيلاء علي أراضي الشركة المخصصة للمنفعة العامة للعمال وأكد العمال تمسكهم بحقهم في الارض.

- لجأ العاملون بشركة اسمنت اسيوط إلي الاضراب عن العمل بعدما استنفذوا الطرق القانونية التي عانوا من بطئها، وبعدما حاولت ادارة الشركة إبرام اتفاق مع ممثلي العمال الذي رأوا في هذه المحاولة استخفافا بهم وتسويفا، مما اضطر الشركة في نهاية الأمر الي صرف ثلاثة أشهر من حوافزهم واعطائهم بعض الحقوق الاخري مع توقيع اتفاق ينص علي حق العمال في الحوافز.

- في شهر ابريل من عام ٢٠٠٧ اعتصم العمال بشركة تراست للصناعات النسيجية بمنطقة عتاقة بالسويس احتجاجا علي قرار تصفية الشركة وعدم صرف الرواتب والعلاوات منذ أكثر من عامين حيث اغلق العمال ابواب الشركة علي أنفسهم بعد مرور ثلاثة أيام علي اعتصامهم بداخلها واحتجزوا نائب رئيس الشركة في مكتبه وكان العمال البالغ عددهم حوالي٢٠٠٠ عامل قد وقعوا اتفاقية مفاوضة جماعية مع ممثل الشركة وممثل النقابة واللجنة النقابية بالمصنع ووزارة القوي العاملة بها١٩ مطلبا الا أن رئيس مجلس ادارة الشركة أعلن تمسكه بقرار التصفية واختفي واغلق تليفوناته رغم الحلول التي انتهت اليها

المفاوضات مع العمال. وكان العمال قد بدأوا اعتصامهم يوم٢١ ابريل ولكنه تحول الي اضراب في٢٤ ابريل بسبب ادعاء رئيس مجلس الادارة موافقة هيئة الاستثمار علي اغلاق الشركة والعمال متمسكون بحقهم في استمرار العمل بالشركة، لأنها تحقق ارباحا معتبرين أن الاغلاق الجزئي نوع من التدليس.

- اضراب١٥٠٠ عامل بشركة القاهرة للزيوت والصابون بمصانعها الاربعة في القناطر الخيرية وغمرة والبدرشين والعياط عن العمل في١٢ أبريل ٢٠٠٧ حيث طالبوا وزيرا الاستثمار والقوي العاملة بالتدخل لحل مشاكلهم المعلقة منذ بداية التفكير في خصخصة شركاتهم وحتي تمام خصخصتها في عام٢٠٠٥.

- اعتصم نحو٥٠٠ عامل في ثمانية فروع تابعة لبنك التنمية الصناعية في ابريل ٢٠٠٧ احتجاجا علي تدهور اوضاعهم المالية والادارية، بدأ العاملون اعتصامهم بالبنك الرئيسي بشارع الجلاء وفروع العاشر من رمضان والاسكندرية والسلام وثلاثة فروع بالصعيد. وخلال الاعتصام اجري رئيس اتحاد العمال ومسئولي اللجنة النقابية بالبنك مفاوضات تضمنت الاستجابة لمطالب العمال بتوسيع حركة الترقيات واعادة النظر في نظام الحوافز وتقارير النقابة العامة للعمال ومناقشة المعتصمين حول مساواتهم بالعاملين الذين تعاقد معهم البنك برواتب كبيرة تصل الي خمسة اضعاف مايحصل عليه ابناء البنك القدامي مع منح العاملين العلاوات الدورية في مواعيدها المحددة في أول يوليو بدلا من تأجيلها الي شهر نوفمبر مع ضرورة تعديل النظام العلاجي خاصة لاصحاب الامراض المزمنة.

- في شهر مارس ٢٠٠٧ قرر عمال شركة مطاحن جنوب بدء اعتصام دائم لتنفيذ مطالبهم ضد القرارات التعسفية لوزير التضامن الاجتماعي الذي قرر توريد الدقيق الناتج من مطاحن المنيا والبالغ طاقته٤١٣ طنا يوميا.. لشركات مطاحن شرق الدلتا ووسط الدلتا وغرب الدلتا وجنوب القاهرة بمقدار٣٧٥ طنا يوميا من اجمالي الكمية وهو ما سوف يؤدي الي خفض حوافز العاملين بالشركة البالغ عددهم ثلاثة آلاف عامل. واعتبر العمال المضربون أن قرار وزير التضامن الاجتماعي ، بتقليص حصص الشركتين من توريد الدقيق الي شركات أخري تتبع القطاع الخاص وشركة مطاحن مصر الوسطي يمثل تهديدا بالاستغناء عنهم وتشريدهم وخفض ارباحهم.

٤ -٢ ارتفاع معدلات الحوادث والجرائم وظهور انماط جديدة منها:

- تميز عام ٢٠٠٨ بإرتفاع نسب حوادث النقل بصورة خلفت كثير من الضحايا والمآسي، وقد بلغ عدد حوادث الطرق في مصر عام ٢٠٠٨ نحو ٢٢,٤ الف حالة مقارنة بحوالي ١٩.٢ الف حالة عام ٢٠٠٦ [١] وتتركز تلك الحوادث في محافظات منطقة قنا وأسيوط والمنيا وشرق الدلتا لنتبين وجود مشكلة في طرق تلك المحافظات التي تتكرر بها الحوادث وضرورة البحث عن حلول جذرية لإيقاف نزيف الدم بها .
- كذلك صدم المجتمع المصري في عام ٢٠٠٨ ، بعدد من اخبار الجرائم الجديدة التي تدل على انهيار القيم والأخلاق لدى قلة لم يعتاد المجتمع وجودها من قبل ، فقد طالعتنا صفحة الحوادث يوم ٢٠٠٨/٨/٩ بخبر تشمئز منه الأنفس ،حيث تجرد رجل من جميع القيم الاخلاقية والدينية وقام بتزويج زوجته من ثري عربي مقابل٧٧ الف جنيه بعد ان أوهم الثري العربي بأنها شقيقته ، كانت البداية بلاغا تلقاه مدير امن البحر الأحمر من رجل اعمال سعودي عن هروب زوجته بعد اسبوع واحد فقط من الزواج .
- ويوم ٩/ ٢٠٠٨/٨ ، فوجئ المجتمع بخبر آخر صادم يشير الى انتفاء المودة والرحمة وصلة الرحم التي تحث عليها الأديان ، فقد قام شقيقان بحبس شقيقتهما في قبو مظلم لمدة خمس سنوات ، طمعا في ميراثها عن أبيها الذي لم يتجاوز٩ آلاف جنيه! تجرد الشقيقان من مشاعر الإنسانية، وألقيا الأخت داخل القبو الذي لم تتجاوز مساحته أربعة أمتار، بعد أن باعت نصيبها في الميراث، وأودعت قيمته بأحد البنوك. الضحية سيدة في العقد الخامس من عمرها من مركز أبو تشت بمحافظة قنا، أمضت الأعوام الخمسة دون أن تري النور ولو لمرة واحدة، تنام علي حصير من القش وتنبش الأرض بأظافرها ــ كما تفعل القطط ــ لتقضي حاجتها ثم تقوم بردمها.و أنقذها من الموت المحقق بلاغ من سيدة مجهولة؛ على أثره بذل مدير أمن المحافظة، جهوداً مكثفة حتي تم التوصل إليها وتحريرها مما هي فيه .
- كما قام راغبي الثراء على حساب صحة وسلامة المواطنين بغش اللحم بلحم الكلاب ، فبعد الحصار الذي تم فرضه علي باعة لحوم الحمير في القاهرة قام أحد العاطلين بالاسكندرية بتجميع الكلاب الضالة في مسكنه بمنطقة اللبان واستخدم عربة يد وميزان وعرض لحوم الكلاب للبيع بعد ذبحها وسلخها علي أنها لحوم ضآن.. إعترف بائع لحوم

---

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، يناير ٢٠٠٩ .

الكلاب بجريمته مبررا ذلك بحاجته للمال ومروره بضائقة مالية وتمت إحالته إلي النيابة (٢٥ اغسطس ٢٠٠٨).

- وفي ١٤ فبراير ٢٠٠٩ جاء بجريدة الأخبار خبران مروعان يعكسان إنخفاض قيمة حياة الآخر لدى بعض الأزواج، حيث قام رجل أعمال بضرب زوجته بالكرباج والجنزير الحديدي حتى الموت، وقام آخر بتهشيم رأس زوجته بالشاكوش حتى الموت ثم استولى على قرطها الذهبي، وقيمة ٤٠ جنيه من حافظة نقودها، وتركها مضرجة في دمائها وذهب ليبيع القرط الذهبي وينفق النقود.

أخبار صادمة .. مروعة ؛ تعكس إنهيار خطير في منظومة القيم لدى بعض أفراد المجتمع، وتعكس إنفلاتاً أخلاقياً جاء نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية، والرغبة في البحث عن الموارد المالية بأي طريقة، دون النظر الى الوسيلة أو العواقب التي سوف تنتج عن مثل تلك الوسائل .

يشير كل ما سبق وغيره من مظاهر سلبية الى أن التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي حدثت في العقود الأخيرة من الزمن أدت لإحداث تغير فى طبيعة المجتمع المصرى وبالتالى فى طبيعة أفراده وصفاتهم وقيمهم ، حيث يلاحظ تراجع قيم مثل الشهامة– النخوة– الكرم – الجيرة – الحميمية التطوع والمشاركة والإحساس بالمسئولية ، والقدرة على والرغبة في تحمل تبعاتها لدى كثير من الأفراد ليحل محلها سمات ، اللامبالاة والخوف من السلطة وفقدان الثقة وتركيزالمشاعر في الذات والمصالح الشخصية والرغبة فى الهجرة والهروب من الأحوال المعيشية الصعبة، وحدث نوع من التفكك الاجتماعى والانفصال بين الأسر والأفراد وبعضهم البعض من ناحية، وبين الأفراد والمجتمع الذى يعيشون فيه من ناحية اخرى .

هناك دور محوري وهام يقع على عاتق الدولة متمثلا فى قطاع التعليم في العملية التنموية فمن الضروري أن يتم تطويره. فلا يكفي أن ينحصر دور قطاع التعليم بمصر؛ في تأمين الإلتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، ومنح الشهادات الدالة على إتمام مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي بالتخصصات المتباينة ثم لا يجد هؤلاء الحاصلون على الشهادات عملاً لائقاً يتيح لهم العيش الكريم والمساهمة في بناء المجتمع وتطويره .ومن هنا يجب أن يتم تطوير هذا القطاع بمحاوره من معلمين ومنشئات و مناهج تعليمية، كما أن عليه دور لتوعية وإرشاد الطلاب نحو التخصصات المطلوبة والفاعلة .والإهتمام بتطوير المراكز البحثية والمختبرات المعملية التي تؤهل الطالب عملياً للإنخراط في سوق العمل. كما يجب التخلص من وصمة الدروس الخصوصية

والأمية، وتركيز الجهود المتعلقة بذلك في محافظات الوجه القبلي، وخاصة بين الإناث بوسائل مبتكرة وفاعلة .

وتؤثر سلوكيات المجتمع والأفراد بصورة مباشرةعلى مستوى التنمية؛ لذلك فلا بد من إعادة تقوية القيم الإيجابية الأصيلة في نفوس النشء. مثل قيم؛ الشهامة والمشاركة، وتحمل المسئولية ، والتعاون، والتفكير في عواقب التصرفات الشخصية على الآخرين، والبعد عن التمركز حول الذات، كما أنه من الضروري الإهتمام باتباع السلوك المحفز على العمل والإنجاز والقضاء على مشاعر اللامبالاة ، والإلتزام بالانضباط والنظام لتحقيق الزيادة المنشودة في الإنتاج والنمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والمجتمعية .

وتقتضى التحديات التنموية وجود أفراد لديهم احساس بالمسئولية المجتمعية راغبون في المشاركة للنهوض بمجتمعاتهم، وأن يكونوا واعيين مثقفين قادرين على منافسة الدول الاخرى ويمكنهم تبادل الخبرات والثقافة مع مختلف دول العالم ونقل أفضل ما لديهم، مع الإحتفاظ بالهوية والإنتماء الوطني ، لتحقيق ما سبق؛ من الضروري إعادة نمط تخصيص الاستثمارات اقليميا . مع مراعاة زيادة نصيب محافظات الصعيد والمناطق الصحراوية من الاستثمارات الكلية زيادة كبيرة لتحقيق التكافؤ الاجتماعي والوصول لقدر أكبر من التوازن التنموي بين المحافظات التوازن الذى يعيد هبة هيبة الدولة والحكومة لدى الأفراد ويدفعهم للانضباط والسير قدما مع توجه الدولة نحو التنمية الجادة والمستدامة لهم ولأولادهم من بعدهم .

٤-٣ الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة من أقدم الظواهر الاجتماعية، فهى تعنى الانتقال من مكان الى مكان سعيا وراء الرزق أو العلم ، أو تحقيق أي هدف آخر يسعى إليه الإنسان من خلال هذا الانتقال. وهذا يحدث منذ القدم . أما في عالمنا المعاصر فقد ظهرت أساليب وأنواع مختلفة من الهجرة. فهناك أساليب مشروعة أو قانونية ورسمية تحددها الدول وفقا للأنظمة المحددة لذلك. وهناك هجرة غير مشروعة، وهى التى تتم فى غيبة القوانين، حيث يسلك المهاجر أو الجماعة المهاجرة أساليب غير رسمية، بداية من التعرف على الشخص (السمسار) الذى سيوفر له طرق الهروب والشخص الذى يستلم المال المدفوع حتى الوصول الى الدولة المقصد. وهكذا تتم كل الامور فى سرية تامة. وهذه الهجرة غير المشروعة هى أحد المتغيرات الإجتماعية الاقتصادية التى انتشرت فى

العقد الحالى (٢٠٠٩ : ٢٠٠١) ومن المحتمل زيادة انتشارها فى ظل ثبات الظروف المجتمعية كما هى .

لقد ارتفعت مخاطر الهجرة غير المشروعة عندما تم الحد من الهجرة المنظمة ووضع القيود الصارمة لتقليصها بكل الطرق، كما أنها هجرة شبابية تخسر فيها الدول عدد كبير من الشاب بالإضافة الى المشكلات الدولية التى تنشأ من هذه الهجرة، ولذلك أهتم المجتمع الدولى بها. فعلى سبيل المثال "يتهم الاتحاد الاوروبى دول المغرب العربى برفض تنفيذ ترحيل المهاجرين الى بلدانهم، بالاضافة الى استعداده للقيام بدور المراقب فى دعم حماية الشواطىء الاوروبية، وحث دول غرب افريقيا على ملاحقة المهاجرين المتسللين (غير الشرعيين)" [١] . وذلك نتيجة زيادة المعوقات التى تحد من الهجرة الدولية المشروعة والحد من الهجرة غير المشروعة .

ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على حجم ظاهرة الهـــجرة غير المشروعة كنوع من أنواع التغير الاجتماعى فى محافظات مصر، وأسبابها ودوافعها ، والعمل على مساعدة صانعى القرار وواضعى السياسات فى هذا الشأن، من خلال تقديم ولورة مدخل علاجى وقائى جديد لمواجهة الظاهرة، مستمد من مفاهيم التنمية المحلية . كما تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها انه كلما انخفضت معدلات الهجرة الخارجية المنظمة أو المشروعة كلما زادت معدلات الهجرة غير المشروعة فى ظل وجود معدلات بطالة مرتفعة أو انخفاض فى مستويات المعيشة أو الأثنين معاً.

بداية لانستطيع تناول الهجرة غير المشروعة بمعزل عن المناخ العالمى والاقليمى والوطنى متضمناً المحلى .

أ- المناخ العالمى للهجرة الدولية :

أصدر البنك الدولي دراسة جديدة ذات نتائج مهمة حول الهجرة الدولية، اعتمادا على أوسع قاعدة من البيانات حتى الآن، حول الموضوع، تغطي ٢٢٦ بلدا في العالم؛ وعنوان هذه الدراسة: الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية والسياسات. وقبل ذلك، أصدرت جامعة الدول العربية التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية عن عام ٢٠٠٦، وتناول الهجرة المشرقية والهجرة المغاربية والهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي. وصدر بالتوازي معه (الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية) مذيلا بعنوان فرعي: تفعيل دور الهجرة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي، وكان ذلك في عام ٢٠٠٦. حيث أسفر نتائج التقرير الدولى العربى للهجرة عن الاتى:

[١] قناة الجزيرة " نشرة أخبار الجزيرة لبيب فهمى مراسل الجزيرة فى بروكسل " الثلاثاء ١٠ مارس ٢٠٠٩

برغم الاجراءات المضادة لهجرة العمالة العادية والهجرة غير المشروعة في الدول الاوربية وأمريكا- فإن الهجرة الدولية هي واسعة النطاق، بل ويتسع نطاقها كل يوم (زيادة الهجرة بمقدار٣٥ مليونا خلال فترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥ فقط). وسوف يتزايد هذا النطاق عبر الزمن، وإن تغيرت نوعية المهاجرين وطرق عملهم: فالميل التاريخي يتجه إلى تزايد هجرة المتعلمين وذوي الكفاءات على حساب العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، وتزايد نصيب النساء من تدفقات الهجرة، كما يتزايد نطاق الهجرة المؤقتة والموسمية، والهجرة الافتراضية أيضا (العمل عبر الإنترنت)، وذلك على حساب الهجرة الدائمة.

ورغم محاربة أوربا وأمريكا للهجرة غير النظامية أو غير القانونية، وخاصة من إفريقيا جنوب الصحراء- إلى أوربا (في حدود عشرة ملايين)، ومن المكسيك و دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة (في حدود ١٣مليونا) فإن الدول الصناعية المتقدمة تتزايد حاجتها إلى المهاجرين بصورة منتظمة، استمرارا لاتجاه تاريخي يتمثل في انخفاض معدل النمو السكاني "الطبيعي" لديها- إلى حدود الصفر تقريبا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠.عموما، تشير قاعدة بيانات البنك الدولي (عام ٢٠٠٦) إلى أن إجمالي المهاجرين في العالم، بمعنى: إجمالي عدد الأفراد الذين يعيشون خارج الأوطان محل ميلادهم، يقدر بأكثر من ١٨٠ مليونا، وهو ما يعادل ٣% من سكان العالم.

وتشير قاعدة البيانات المذكورة إلى أن ٣٧% من الهجرة الدولية الكلية تتمثل في هجرة (جنوب/شمال) مثل هجرة أبناء المغرب العربي إلى جنوب أوربا المتوسطي، و٢٤% في هجرة (جنوب /جنوب) بما يعادل نحو ٤٢ مليونا- مثل الهجرة من الوطن العربي ومن جنوب شرقي آسيا إلى الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، بينما يأخذ ١٦% اتجاه (شمال /شمال) مثل هجرة أبناء أوربا الشرقية إلى دول أوربا الغربية.

<u>انتهت دراسة البنك الدولي – إلى نتائج جديدة في دراسات الهجرة الدولية، منها:</u>

١- أكدت نتائج البحث الميداني للحالة المصرية – والذي قامت به "جاكلين وهبة"- أن الهجرة المؤقتة يعقبها، بعد عودة المهاجر إلى الوطن، زيادة في مستوى الأجر الذي يتقاضاه، بالمقارنة مع زميله الذي لم يسبق له الهجرة، وذلك بنسبة ٣٨ %، رغم تساوي درجة التأهيل. ويستنتج البنك الدولي من ذلك، أن من المفيد لمصر والدول النامية المرسلة للعمالة أن تنتهج سياسات محبذة للهجرة المؤقتة، بدلا من الدائمة، وأن ذلك يمكن أن يساعد في الحد من هجرة الكفاءات أو "نزيف العقول".

٢- إن الهجرة من بلدان جنوب شرقي آسيا أدت إلى تحسن في تعليم الفتيات والرعاية الصحية لهن في الدول المرسلة للعمالة: ففي باكستان، أدت الهجرة إلى زيادة معدلات القيد المدرسي للفتيات بنحو ٥٤% مقابل ٧% فقط للفتيان، وأن الفتيات من عائلات المهاجرين يقضين في الدراسة مدة أطول بعامين تقريبا مما تقضي الفتيات من العائلات التي لم يهاجر أربابها. وتم الحصول على معطيات مماثلة أيضا من بلدان أمريكا الوسطى، ويفسر الباحثون هذه النتيجة بأن الفتيان يأخذون الحظ الأوفر من التحصيل الدراسي قبل هجرة أرباب الأسر، ومن ثم ينعكس الأثر الجديد المتولد عن تحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم في دول الموطن- ينعكس على الإناث في المقام الأول.

٣- تتأثر الهجرة الدولية إيجابا بعاملين: الاشتراك في اللغة وقرب المسافة الجغرافية، بالإضافة إلى توقع الزيادة المحتملة في دخل المهاجر.

٤- أثبتت الدراسات الميدانية التي أجريت على ١٢ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن التحويلات المالية للمهاجرين تقلل من معدلات الفقر، سواء منه الفقر المدقع والمحدد بخط يقدر بإنفاق دولار واحد يوميا للفرد، والفقر "المعتدل" المحدد بإنفاق دولارين يوميا.

... هذه أبرز نتائج دراسة البنك الدولي الأخيرة عن الهجرة. وهي تثير قضية هامة يجسدها سؤال: ما الآثار السلبية للهجرة على الدول المرسلة للعمالة، وخاصة من حيث نقص العمالة المؤهلة لديها في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟[١] المثال الواضح للإجابة على هذا التساؤل هو مثال الهجرة إلى دول الخليج.

ويمثل انتقال العمالة والهجرة قضية رئيسية من القضايا التنموية الراهنة التي تواجهها دول الخليج الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وقد رصد تقرير جامعة الدول العربية عن الهجرة إلى دول الخليج أن جملة التحولات والتغيرات التي مرت بها الهجرة إلى دول الخليج منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، وكان في مقدمتها تزايد الطلب على العمالة لمواجهة احتياجات التوسع في النشاط الاقتصادي، خاصة في البنية الأساسية وقطاعات الطاقة والتعدين، كما تزايد الطلب على العمالة لمواجهة التغير في البنية الاجتماعية والأسرية.

[١] وقد اهتمت المنظمات الإقليمية والدولية بهذا الموضوع، فأُعِدت دراسات وتقاريركثيرة من جانب مجلس التعاون الخليجي و منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمجلس العالمي لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، و البنك الدولي من خلال (برنامج بحوث الهجرة الدولية والتنمية) المُنشأ عام ٢٠٠٣.)؟

وكان التوسع في أنشطة (دولة الرفاهة) في المجالات الصحية والتعليمية والخدمية العامة، وارتفاع الإنفاق الحكومي الذي يصب من خلال المستوى المرتفع للأجور والرواتب في القطاع الحكومي دافعا لتزايد الإقبال من (المواطنين) على العمل فى جهاز الدولة، وخاصة في المقاولات والمشتريات الحكومية. [1] كل ذلك ترك المجال واسعا أمام استقدام العمالة الوافدة إلى نوعين من الأنشطة في دول الخليج: الخدمات التقليدية ذات المكون المنخفض من المهارة والأعمال المنزلية، والأنشطة ذات المحتوى المرتفع من المهارة. ولذا زادت الهجرة الوافدة من العمالة غير الماهرة و الماهرة ، فور تدفق عوائد النفط بمستويات قياسية بعد ١٩٧٣. وكانت السبعينات تمثل (العقد الذهبي) للعمالة العربية في الخليج، ثم أخذت فى الانخفاض فى الثمانينات والتسعينيات ، مقابل تزايد العمالة الآسيوية.

وهنا يرصد التقرير عاملين: أولهما الانخفاض النسبي لمستويات الأجور التي تقبل بها العمالة الآسيوية بالمقارنة مع العمالة العربية، خاصة في الأعمال التقليدية والخدمة المنزلية، في ضوء تزايد الوزن النسبي للقطاع الخاص في الاقتصاد الخليجي وفي أسواق العمل، وحيث أصبح القطاع الخاص المستخدِم الرئيسي للعمالة الوافدة، إذ يوظف ما بين ٨٠% و٩٠ % من هذه العمالة في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات. هذا وتتركز العمالة العربية في المهن ذات المكون المهاري المرتفع، المهن الفنية والإدارية العليا، في مجال (أعمال الإنتاج)، بينما يتركز الآسيويون في المهن ذات المكون المهاري المنخفض، في مجال (أعمال الخدمات) الهامشية. ان أكثر من نصف المهاجرين من الدول الآسيوية إلى الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي من غير المهرة، وأن الكفاءات المتخصصة (من المهندسين والأطباء و خبراء الحاسبات) لم تزد نسبتهم عن ١% في حالة الباكستان، وعن ٣% في حالة مهاجري بنجلاديش.
ومن كل ما سبق يتضح المناخ والبيئة الدافعة للهجرة الدولية المشروعة، وما تعرضت له من انخفاض فى معدلاتها،ولذلك زادت معدلات الهجرة غير المشروعة التي سوف تعرض.

ب- ظاهرة الهجرة غير المشروعة فى المجتمع المصرى:

إن الهجرة غير المشروعة فى المجتمع المصري، بياناتها غير معلومة تماما أو ليست واضحة بالقدر الذي يسمح لنا بتحديد حجم الظاهرة، ولكن ما يظهر منها يشكل مؤشرا لنا على مدى حجمها وعلى مدى خطورتها .

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، ٢٠٠٦.

فالمدون على المستوى الرسمي بدأ منذ عام ٢٠٠١ عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة في رصد الشباب المرحل من الهجرة غير الشرعية حتى وصل العدد إلى ٦٢٦٣، ، وهذا العدد ممن تم القبض عليهم أثناء هجرتهم غير الشرعية ، وتم ترحيلهم من قبل دول المقصد، وهناك أعداد كبيرة أخرى لم يتم القبض عليها أو ترحيلها .

مع التأكيد على ان هذه الأعداد لاتعبر عن حجم الظاهرة ،نظرا للصعوبة في تحديدها ،باعتبارها هجرة سرية وغير قانونية وبالتالي غير مسجلة ، وتتفاوت التقديرات حـــول حجمها . "[١]

"وفى عام ٢٠٠٧ وصل عدد قضايا الهجرة غير المشروعة الى ٦٣٢ ، اما حالات الإحباط عددها ٣٣ حالة بواقع ١٧٤٥ شاب ، بالإضافة الى عدد المتهمين ٩٨٨ متهم فى قضايا الهجرة[٢].

حـــ – العوامل الدافعة للهجرة غير المشرعية:

وهناك العديد من العوامل الدافعة لزيادة معدلات الهجرة غير المشروعة، تشمل:

(١) عوامل على المستوى الإقليمي :

طرحت الحقائق السابقة تحديات عديدة أمام صانعي السياسات التنموية ومتخذي القرارات التخطيطية في الدول الخليجية، مرتبطة بالهجرة غير الشرعية من الدول الأخرى، وذلك من زاوية (اختلال هيكل التركيبة السكانية). وارتفعت الدعوة في الخليج إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة. واتخذت بعض الدول، مثل الكويت، خطوات عملية باتجاه إقرار نسب إحلال سنوية في قطاعات مختارة، إضافة إلى تشجيع المشروعات على استخدام العمالة الوطنية بوسائل شتى، وتطوير المبادرات الفردية والخاصة، والتوسع في الآليات الإقراضية لأغراض إنتاجية.

وإذا كانت أعداد العمالة الوافدة في الخليج – حسب بعض التقديرات– قد تجاوزت ٩,١٦ مليون عامل وافد في نهاية عام٢٠٠٠ ، وبنسبة تزيد على ٧٠%من إجمالي القوة العاملة ونحو ٣٧% من حجم سكان دول المجلس، فإن متطلبات التنمية والتكامل الخليجي واعتبارات خفض تكلفة العمالة، دفعت إلى تقليص أعداد العمالة الوافدة، من الدول العربية خاصة.

وقد أدى كل ذلك بالشباب الباحثين عن فرص العمل، من الدول العربية ذات العمالة الفائضة والتأهيل العادي والمتوسط، وفي مقدمتها مصر، إلى البحث عن فرص العمل في مناطق

---

[١] مجلس الشورى "التقرير المبدئي للهجرة غير الشرعية " دور الانعقاد العادي الثامن والعشرون،مجلس الشورى ، مصر ،٢٠٠٨ .ص٣،٤.

[٢] وزارة الداخلية " مباحث الأموال العامة القاهرة . ٢٠٠٩ .

أخرى، وخاصة في أوروبا، فى نفس الوقت التى بدأت فيه " الدول الأوروبية غلق أبوابها أمام تيارات الهجرة العربية ،لاسيما دول جنوب وشرق البحر المتوسط بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١نتيجة ضغوط الأحزاب اليمينية ، ففتحت الباب أمام القوى العاملة من دول شرق أوروبا (سابقا) وأصبحت تنافس القوى العاملة العربية التى أصبحت تواجه مأزقا مزدوجا أوروبيا فى الشمال، وعربيا في الجنوب فى منطقة الخليج [٣]."

(٢) عوامل على المستوى المحلي

تصل نسبة البطالة بين الشباب في الدول العربية إلى حوالي ٢٥% (وهذه النسبة لها علاقة قوية بالهجرة غي الشرعية للشباب بالذات) وهي تمثل ضعف المعدل العام للبطالة في المجتمع عموما، والبالغ نحو ١٢,٢%، وتزايد نسبة الشباب المشتغل في القطاع غير الرسمي أو "غير المنظم".. [ويمتلىء هذا القطاع بكل عناصر الإحباط والاستلاب، لافتقاده إلى أبسط شروط بيئة العمل التي يمكن أن تحقق حدا أدنى من الأمن النفسي والصحي والمادي والاجتماعي.

وقد أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي التى بدأ تنفيذها فى عام ١٩٩٩ وطبيعتها الانكماشية فى زيادة معدلات البطالة ، بالإضافة" تقليل حجم التشغيل فى المؤسسات العامة التى تم بيعها وتم تطبيق المعاش المبكر فيها" والذي أضاف رصيد اخر من البطالة [١]. ولذلك لا يستغرب اتجاه بعض الشباب المصري إلى التضحية بحياته بحثا عن فرصة عمل مجزية له ولأسرته الصغيرة.

وقد أثبتت أحدى الدراسات المحلية إن من أسباب الهجرة غير المشروعة إلى ايطاليا شيوع البطالة، حيث ان معظم المهاجرين كانوا يعانون من البطالة (الاختيارية او الإجبارية أو المقنعة) أو أنهم توقعوا حدوث البطالة ، وخاصة فئتي الحاصلين على تعليم متوسط او جامعي .أو الرغبة في لحصول على دخل أعلى، وذلك بسبب قلة العائد من العمل الحكومي، او حيازة ملكية محدودة من الأرض الزراعية ومقارنة الدخل الناتج من الهجرة إلى البلاد العربية بالدخل الذي يحصل عليه من المهاجرون من ايطاليا بصفة خاصة . [٢]

---

[٣] مصطفى عبد العزيز "الهجرة العربية بين الواقع والمأمول " في مؤتمر أزمة البطالة العربية بين الواقع والمأمول "١٧-١٨/مارس ٢٠٠٨ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،ص٨.

[١] عبد الباسط عبد المعطى " السياسات الاجتماعية في مصر " فى مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر " وزارة التضامن الاجتماعي القاهرة . ٢٠٠٧. (C.D.Room)

[٢] ربيع كمال كردى "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفين إلى ايطاليا :دراسة انثروبولوجية بقرية تطون محافظة الفيوم " رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ٢٠٠٥ .ص٣١٤,٣١٢

أثر التقليد والمحاكاة: "من المفاهيم التى تم تداولها فى دراسات أقتصاديات التنمية وعلم الاجتماع، Demonstration Effect; كتعبير عن ظاهرة انتقال وانتشار انماط السلوك الاستهلاكى عبر الحدود الدولية، وعبر التكوينات الاجتماعية المحلية ، ففي البداية، كان أثر التقليد منصبا على التأثر بأنماط الإنفاق الاستهلاكي فى الدول الغنية والصناعية المتقدمة وانتقاله الى البلاد النامية، مما أضعف الميل للادخار وخاصة بين الشرائح الاجتماعية ذات المواقع المنخفضة على سلّم الدخل وفي فترة تالية، أصبح استخدام المصطلح أكثر تداولا، تحت تأثير التقدم التكنولوجى وخاصة من حيث حيازة السلع والأجهزة بغرض التسلية او الاستخدامات المنزلية ، وفرض هذا المتغير تطلعات اجتماعية متنامية. وتم التعبير عن ذلك عبر اليات الحراك الاجتماعي، في سياق ما يسمى ثورة التوقعات المتزايدة " [٣].

هذا وعندما تناقصت فرص الهجرة من مصر إلى الدول العربية البترولية، بدأ إتجاه الهجرة إلى الدول الأوربية. ولكن الهجرة إلى أوربا أصبحت مسالكها مسدودة تقريبا، بعد ان انخفض الطلب الأوربي على المهن ذات المكون المهاري المنخفض. ثم تحول الأمر إلى مايشبه (فوبيا الخوف من العالم الإسلامي) بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .٢٠٠١ وفرض المزيد من القيود على تنقل العمالة من الدول الإفريقية والعربية. ولكن بقي نوع من الطلب على بعض المهن والأعمال، وخاصة في إيطاليا وأسبانيا، مما دفع بالشباب المصري ، وغيره، إلى الاندفاع بتأثير المحاكاة نحو الهجرة غير الشرعية ويتضح أثر التقليد والمحاكاة، كسلوك حاكم لأنماط الهجرة، بما فيها الهجرة غير المشروعة،ان بعض القرى المصرية قد شهدت موجات كثيفة لانتقال العمالة، بحيث يساند الأفراد بعضهم البعض، ويقلدون بعضهم البعض، وتشجعهم في ذلك علاقات القرابة والجوار أو تجمعات الشباب فيما يسمى بالزمرة أو الشلة.

ومن العوامل الدافعة للهجرة أيضا تطلع الشباب الى حياة أفضل فى ظل الإنفتاح على العالم وثورة التوقعات المتزايدة " وإنتشار أنماط الاستهلاك ذات الطابع الغربى فى المجتمعات النامية فالحد الأدنى لتحقيق متطلبات الشباب هو فى ايجاد فرصة عمل توفر له الحد الكافى من مستوى معيشى لائق وتكوين أسرة، ولما كانت هذه الفرصة غير متاحة فى الوطن او بالهجرة المشروعة الدائمة اوالمؤقتة، فليس أمامه إلا هذا الطريق الملىء بالمخاطر، التي يضطر لها مغامراً بحياته فى سبيل تحقيق نوعية الحياة الأفضل.

---

[٣] محمد عبد الشفيع عيسى " امركة الثقافة العالمية " فى ابحاث النظام العالمى ، مركز دراسات المحروسة ، القاهرة ،٢٠٠٢

(د) واقع التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

تحليل واقع التنمية البشرية مقاساً بالدليل العام ، أو بمعدلات الفقر أو بظاهرة البطالة وأرتفاع معدلاتها يفيد أن الهجرة غير الشرعية بل الهجرة عموما لاترتبط بشكل مباشر بارتفاع معدلات الفقر والبطالة. إذ أن المهاجر إلى أوروبا لا يكون مشغولاً بالتغلب على قيد الفقر المطلق والمدقع بقدر انشغاله بتحقيق تطلعاته وطموحاته 'لحياة أفضل فى واحدة من أغنى مناطق العالم وهى أوروبا الغربية حيث ان الفقير عموما والفقير فقراً مدقعا كان يعتبر الهجرة إلى القاهرة أقصى تطلعاته أو الهجرة إلى الدول العربية مثل ليبيا والسعودية والكويت ." [١]

(هـ): نحو رؤية علاجية وقائية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة

يتضح من كل ماسبق ان الشباب أكثر الفئات أضطراراللهجرة غير الشرعية. ولهذا سوف يتم الإشارة إلى تقرير البنك الدولى السنوي عن (التنمية في العالم) عن عام ٢٠٠٧، حول موضوع "التنمية والجيل القادم"[٢] حيث يعد هذا التقرير نموذجا للاجتهادات والمحاولات الجارية في المنظمات الدولية لصياغة سياسات التعامل مع الشباب، من منظور التنمية عموما، والتنمية البشرية خصوصا، لبناء القدرات المستقبلية للشباب، وبالتالي الحد من سيل الهجرة غير القانونية، ذات المخاطر المؤكدة على الشباب وعلى دولهم الأصلية.

ويحدد التقرير إطاره المنهجي للبحث في خمسة قضايا "شبابية" (للفئة العمرية ١٢-٢٤ سنة)، تمثل النقاط المفصلية في حياة الشباب، أو عمليات التحول، ويسميها بالإنجليزية Youth Transitions باعتبارها أهم الأبعاد ذات التأثير طويل الأجل في تكوين رأس المال البشري لدى الجيل القادم؛ وتشمل: استمرارية التعلم (بعد مرحلة التعليم الأوّلي)، البدء في دخول سوق العمل، تبنى " نمط الحياة الصحية"، مباشرة تكوين أسرة، وممارسة "المواطنة". وبناءً على هذا الإطار المنهجي، يحدد التقرير ثلاثة مجالات لإصلاح السياسات العامة فيما يتعلق بالجيل الجديد، تتضمن:

---

[١] مجدة امام "سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعية " فى مؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨ المركز القومى للبحوث اجتماعية والجنائية ،القاهرة ٢٠٠٨ ص٩٤٠

[٢] World Bank, Development and the Next Generation ,world Development report, ٢٠٠٧.

- توسيع الفرص، بمعنى إتاحة الفرصة للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتحسين نوعيتها، وتسهيل الدخول إلى سوق العمل، وإعطاء الشباب فرصة أيضا لسماع صوتهم حول نوع المساعدة التي يريدونها، وفرصة للمساهمة في تقديمها.
- القدرات، بمعنى تطوير قدرات الشباب على الاختيار الجيد بين الفرص المتاحة، باعتبارهم "صانعي قرارات"؛
- "إيجاد بدائل للفشل"، ويقصد بذلك، "وضع نظام" لمساعدة الشباب على العثور على (فرصة ثانية) بعد الإخفاق المحتمل في التجربة الأولى، بفعل "سوء الحظ" أو سوء الاختيار.

يركز التقرير تركيزا خاصا على ما يسميه (نافذة الفرصة السكانية) والمتمثلة في كون الشباب وصغار السن يشكلون نسبة عالية من الهيكل العمري للسكان في الدول النامية، وخاصة في الدول العربية ومنها مصر، وأن معنى ذلك دخول أعداد كبيرة من الفئات (الشابة) إلى قوة العمل مستقبلا (١.٥ مليار شاب في العالم في الفئة العمرية ١٢-٢٤ سنة، منهم ١,٣ مليار شاب في البلاد النامية). ومع توقع انخفاض معدلات الخصوبة والمواليد، فمعنى هذا أن قوة العمل الشابة في الدول النامية

عموما والدول العربية خصوصا، سوف يكون لديها "أطفال أقل" و" كبار السن" أقل، مما يتيح الإمكانية لزيادة الإنفاق على أشياء أخرى، بما في ذلك بناء رأس المال البشري. وسوف تظل هذه (النافذة) مفتوحة لأربعين عاما قادمة تقريبا، حتى يبلغ الشباب مرحلة الشيخوخة، فتقفل النافذة..!

النافذة المصرية بدأت وسوف تصل الى ذروتها فى عام ٢٠١٤ وتصل قوة العمل (١٥-٦٤) الى٥٥% وتبلغ قوة العمل من الشباب الى حوالي ٤٠% الاستفادة من الهبة الديموجرافية [١] وعلى سبيل الإجمال فإن الدول العربية، ومصر في مقدمتها، على وشك أن تفتح "النافذة" السكانية لها. وأمام هذه الدول اختيار: أن تستفيد من خبرة الدول الآسيوية في توسيع الفرص أمام الشباب، وتطوير رأس المال البشري، وتوظيفه لرفع مستويات التنمية الشاملة عموما، والتنمية البشرية خصوصا. وقد أثبتت العديد من الدراسات" إن خلق فرص العمل احد أكبر التحديات المهمة التي تواجه الاقتصاد المصري، فبالرغم من النمو الاقتصادي المتزايد إلا إن البطالة مازالت مرتفعة وقدرة الاقتصاد المصري والقطاع الخاص على توليد وظائف مازالت محدودة، بالإضافة إلى ما

---

(١) UNFPA, Policy Implications of the Demographic Dividend (Window of Opportunity) &its consequences on the Labor Market: A case stydy of Egypt, UNFPA. ٢٠٠٦.pp.٤. ١٥ .

يعانيه سوق العمل من اختلال بين جانبي عرض وطلب المـــهارات الملائمة ، يمكن تفسير ضعف أداء سوق العمل بالعديد من العوامل التى تشمل السياسات الكلية وسياسات سوق العمل.

ويقترح البحث وضع إستراتيجية توظيف على مستوى المحافظة وفقا لهيكل النشاط الاقتصادى بها واحتياجاتها وخصائصها المحلية وخصائص سكانها وامكانيات المحافظة المتاحة ومتطلباتها بهدف خلق فرص عمل أكثر ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب. "كما يشار الى أن توفير فرص العمل بالطريقة الحالية ليس هو الحل الأمثل للحد من الهجرة غير المشروعة، وإنما جودة وفاعلية فرصة العمل (Quality of Job)

كما يتطلب الأمرعمل نظم معلومات عن الراغبين فى الهجرة فى كل محافظة، تتضمن بيانات وافية عن المهاجرين بكل مؤهلاتهم وتخصصاتهم، الفرص المتوفرة لهم للسفر، والتنسيق مع وزارة القوى العاملة لتوفير فرص الهجرة المنظمة لهم، والتدريب المناسب الذى يؤهلهم للسفر والقدرة على المنافسة مع العمالة من البلدان الاخرى، و سوف يؤدىذلك الى الحد من الهجرة غير المشروعة.

الفصل الخامس

التغيرات البيئية وإنعكاساتها على التنمية

الفصل الخامس

التغيرات البيئية وإنعكاساتها على التنمية

١ – تمهيد:

إذا كان الإنسان المصرى هو أعز ما تملك مصر، وإذا كانت القوى البشرية هى أغلى ثرواتها، وإذا كان أول أهداف التنمية هو تمكين المواطنين من العيش الحر والحياة الآمنة التى تتيح لكل منهم أن يحقق ذاته، وأن يحسن استخدام إمكانياته، والانتفاع بها، فإن نجاح التنمية يقتضى استمرارها وتواصلها، ولا يتأتى هذا النجاح إلا فى بيئة نظيفة مصانة نحرص جميعا على حماية مواردها لأنها من أسباب استمرار الحياة جيلا بعد جيل [١] لقد نص الدستور المصرى على ضرورة حماية البيئة [٢]، خاصة وأن ظاهرة التلوث يمكن أن تحد من حركة التنمية، وتهدد القومى المصري [٣].

بداية من الستينيات فى القرن الماضى بدأ بعض الاقتصاديين يتساءلون عما إذا كانت الزيادة المتحققة فى حجم الناتج القومى فى بلد ما تعتبر مؤشرا كافيا ودليلا على رفاهية المجتمع، إذ أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحى النوعية فى الحياة (qualitative aspects) وهى أمور لاتقل أهميتها عن النواحى الكمية بالنسبة لسعادة ورفاهية الإنسان ويقصد بالنواحى النوعية هو ما إذا كان الهواء الذى يستنشقه المواطن نقيا ؟ وعن ما إذا كانت المياه نقيه ؟، وعن ما إذا كان نظام المواصلات مريحا أم مزدحما ؟وعن ما إذا كان هناك متسع من الوقت للاستمتاع بمباهج الحياة من أدب موسيقى ورياضة وغيرها ؟ [٤] .

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتقييم بعض التغيرات البيئية فى المحافظات المصرية والتى تؤثر سلبا أو ايجابا على عمليات التنمية.

---

[١] عزه محمد حسن يحيى ،المنطقة الصناعية بالبساتين – القاهرة – الآثار البيئية للصناعة رسالة دكتوراه ،معهد الدراسات والبحوث البيئية ،جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ ، ص٢ .

[٢] نصت المادة ٥٩ من الدستور المصرى على أن حماية البيئة واجب وطنى ،وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة . إن الحفاظ على البيئة نظيفة وسليمة وصحيحة هو أحد المتطلبات الرئيسية اللازمة للحفاظ على سلامة المواطن ولتحقيق جودة المنتج المصرى.

[٣] عزه يحيى ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

[٤] عزه يحيى ، مصدر سابق ص ١٤٣ .

٢- نوعية الهواء فى المحافظات

يصل تعداد مصر الآن حوالى ٧٧ مليون نسمة، وتظهر النتائج أن أكثر من ٢٥% منهم يعيش فى نطاق محافظات إقليم القاهرة الكبرى، وقد أسهم ذلك فى ارتفاع الكثافة السكانية بهذه المحافظات، وغيرها على النحو الذى تمت دراسته فى الفصل الثانى من الدراسة، وقد انعكس ذلك فى كثير من المحافظات –خاصة الحضرية منها– على جودة ونوعية الهواء [٥].

١/٢ مصادر تلوث الهواء :

يحدث تلوث الهواء نتيجة عوامل طبيعية وأخرى بشرية (نتيجة أنشطة الإنسان المختلفة):

ففى **الحالة الأولى**، نجد أن المصدر الطبيعى هو الصحراء حيث تقوم الرياح الموسمية بنقل الأتربة من الصحراء مما يؤدى إلى ازدياد تركيزات الأتربة فى بعض أوقات السنة (ظاهرة الخماسين) . كما أن المناخ الذى تتمتع به مصر من أهم المؤثرات التى تساعد على زيادة الأحساس بتلوث الهواء، حيث يتسم بندرة الأمطار كما أن الرياح السطحية غير نشطة معظم فترات السنة، وتتكرر ظاهرة الانعكاس الحرارى التى ينشأ عنها احتباس الملوثات بالطبقة القريبة من سطح الارض وبالتالي حدوث نوبات التلوث الهوائي الحاد خاصة خلال فصل الخريف من كل عام والتي يطلق عليها مصطلح السحابة السوداء.

أما في **الحالة الثانية** فيحدث التلوث نتيجة انشطة الانسان المختلفة . ومن مصادر التلوث الصناعي، محطات الكهرباء، تكرير البترول، صناعة الحديد والصلب ، الاسمدة ، المنسوجات ، الطوب والاسمنت والصناعات الغذائية والعديد من مصادر التلوث الصناعي الاخري هذا بالاضافة الي المصادر المتحركة مثل المركبات التي تعتبر من اهم مصادر التلوث لما ينتج عنها من انبعاثات ملوثة للبيئة ، حيث نجد ان نقل الركاب والبضائع بالطرق البرية من اكثر انماط النقل استخداما في مصر . ولقد ادي التوسع في النقل البري خلال العقود الماضية الي ارتفاع عدد السيارات في مصر بمعدلات سريعه . وقد بلغ عدد المركبات المسجلة في محافظات مصر في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ، طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٣.٩٥ مليون مركبة ، مقارنة بـــ ٣.٧ مليون مركبة في اخر ديسمبر ٢٠٠٥ أي زيادة قدرها ٧.٩٥ % خلال عام واحد . والمحافظات التي يوجد بها اكبر عدد من المركبات هى القاهرة (٢٩.٥% من اجمالي المركبات المسجلة في ديسمبر ٢٠٠٦) ، الاسكندرية (١٢.٩%) الجيزة (١٢%) ، الشرقية

[٥] جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٧ ، إصدار أغسطس ٢٠٠٨ ، ص ٢٤ .

(٤.٧%) ، الدقهلية (٤.٥%) ، الغربية (٤.١%) ، القليوبية (٣.٣%) ، ويقدر عدد المركبات في منطقة القاهرة الكبرى بنحو ٢ مليون مركبة [١].

كما أدي تراكم القمامة وزيادة حجم المخلفات المنزلية نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان وعدم قدرة اجهزة المحليات في التعامل معها الي زيادة معدلات الحرق المكشوف لهذة القمامة وما يتبعها من انبعاثات أدخنة ملوثة للهواء تزداد خطورتها نتيجة وجودها بالقرب من المناطق السكنية. كما أدى التوسع في زراعه محصول الارز إلى زيادة معدلات انتاج قش الارز وارتفاع معدلات الحرق المكشوف في مناطق الدلتا وما ينتج عنه من ادخنه كثيفة تلوث الهواء خلال فترات الخريف . وتشير الدراسات الي ان الانبعاثات من المصانع وعوادم المركبات والحرق المكشوف للمخلفات (قمامة منزلية ومخلفات زراعية) تساهم بدرجه كبيرة في ازدياد تركيزات العديد من الملوثات بالقاهرة الكبري وعلى رأسها الجسيمات الصدرية [٢]

٢/٢ الآثار الضارة لتلوث الهواء:

قامت وزارة الصحة بالتعاون مع كلية طب جامعه عين شمس بدراسات متتالية منذ عام ١٩٩٥ وذلك لدراسة العلاقة بين تلوث الهواء ومعدل الوفيات الناتجه عن امراض القلب والجهاز التنفسي في مصر، وقد اظهرت هذة الدراسات وجود علاقة مؤكدة بين زيادة معدلات التلوث بالجسيمات العالقة، وثاني اكسيد الكبريت ، والادخنة ، ومعدلات الوفيات الناتجه عن امراض القلب والجهاز التنفسي [١] كما وجدت علاقة بين معدلات التلوث بالدخان والوفيات الناتجة عن الاصابة بسرطان الرئة . كما توجد علاقة بين الاكاسيد الحمضية ومعدلات الاصابة بالامراض الناتجة عن الالتهاب الرئوي [٢]

٣/٢ مؤشرات نوعية الهواء في المحافظات:

تنقسم الملوثات الي ملوثات اساسية (اولية) تظهر نتيجة لعمليات الانتاج الصناعي او الكثافة المرورية مثل اكاسيد الكبريت، اكاسيد النتروجين، الجسيمات الصدرية العالقة وأول اكسيد الكربون وملوثات ثانوية تظهر نتيجة لتفاعل الملوثات الاولية مع بعضها او مع بعض المركبات

---

[١] جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٦ ، إصدار يونيو ٢٠٠٧، ص ٢٢ .
[٢] جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٧ ، إصدار أغسطس ٢٠٠٨، ص ٢٤٤ .
[١] المصدر السابق
[٢] جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٥ ، إصدار ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٩ .

الكيمائية الموجودة في الجو مثل غاز الاوزون الارضي . و فيما يلي سوف توضح الدراسة التغيرات في مؤشرات نوعية الهواء خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ في المحافظات.

أ- التغير فى حجم الجسيمات الكلية العالقة :

تختلف أحجام وأشكال الجسيمات العالقة فى الهواء (مثل الدخان ، والغبار والابخرة والضباب)، ويتراوح حجم هذه الدقائق ما بين ١/١٠٠ ميكرون (الميكرون =١/١٠٠٠ من المليمتر).وكلما قل حجم الدقائق الترابيه كلما سهل وصولها إلى الحويصلات الهوائية، ويوضح جدول (٤-١) المتوسطات السنوية للجسيمات الكلية العالقة بالمحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)، ومنه يتبين: أن تركيز الجسيمات الكليه العالقه تجاوز الحد الأقصى المسموح به بدرجه كبيره (٩٠ ميكرو جرام /م٣).

وبمقارنه نتائج رصد تركيز الجسيمات العالقه خلال الفترة يتبين تغير بالانخفاض (تحسن) فى تركيز الجسيمات فى محافظه الاسكندريه والدقهليه والغربيه والمنيا وأسيوط.

وقد تم ترتيب المحافظات ترتيبا تنازليا عام ٢٠٠٧ حسب المتوسطات السنويه للجسيمات الكليه العالقه نجدها كاالتالى : بورسعيد (٨٩٠) أعلاها ، وأقلها دمياط (٢٠٥.٠٩) .أى أنه ولابد من بذل جهد أكبر للوصول إلى الحد المسموح به (٩٠ميكرو جرام /م٣) .

ب – التغير فى الجسيمات الصدريه الدقيقه أقل من ١٠ ميكرون (pm١٠) :

الجسيمات الدقيقه الأقل من ١٠ ميكرون (pm١٠) هى جزء من الجسيمات الكليه العالقه فى الهواء، ويجرى رصدها لانها تعتبر ذات خطورة داهمه على الصحه العامه حيث يتم استنشاقها بصورة اكبر لصغر حجمها حيث تستقر فى الرئتين لتسبب المتاعب الصحيه بعد ذلك [١].

يوضح جدول رقم (٥-١) المتوسطات السنوية للجسيمات الصدرية بالمحافظات خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، ويتضح من البيانات أن المتوسط السنوى للجسيمات الصدرية أعلى من الحد المسموح به (٧٠ ميكروجرام/م٣) فى جميع المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٧ فيما عدا محافظة جنوب سيناء .

[١] جهاز شئون البيئة ،تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٦، إصدار يونيو ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ .

جدول (٥-١)

المتوسطات السنوية للجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) بالمحافظات

خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٧)

المؤشر	الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P)		المتوسطات السنوية للجسيمات الصدرية المستنشقة التى قطرها أصغر من ١٠ مكرون	
المحافظة	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧
القاهرة	٥٢٣.١٩	٥٨٢.٣٨	١٤٦.١٥	٣٥١.٥٩
الاسكندرية	٣٩٤.٦٧	٣٤٦.٣٥	١٠٥.٠	١٩٠.٧٥
بورسعيد	١٧٨.٤	٨٩٠.٠	١٤١	٢٧٩.٥
السويس	–	–	–	–
دمياط	١٤٠.٨٦	٢٠٥.٠٩	–	–
الدقهلية	٣٢٨.٥٢	٣١٣.٤٦	–	–
الشرقية	–	٧٠٢.١٣		–
القليوبية	–	–		
كفر الشيخ	–	–	–	
الغربية	٦٥٤.٩٩	٤٣٦.٦٧	٢٨٢.٦٥	–
البحيرة	–	٢٥٤.٥٦	–	–
الاسماعيلية	–	٣٦١.٦٧	١٧٦	–
الفيوم	–	٤٩٩.٥٦	–	٢٥٧.٦٩
بنى سويف	٦٤١.٨١	–	–	–
المنيا	٦٨٣.٦	٥٢٦.٨٣	–	٢٥٠.٦
أسيوط	٤٦١.٣١	٤١٢.٢٨	٤٤٥.٧٩	٢٦٣.٢٤
سوهاج	٥٠٥.٧٢	٧٢٩.٦٣	–	٢٧٨.٢٧
أسوان	–	–	–	–
جنوب سيناء			١٢	–

ملحوظة : (١) الحدود المسموح بها للتعرض سنويا ٠الجسيمات الكلية العالقة : (٩٠) ميكروجرام /م٣ .

(٢) الحدود المسموح بها للتعرض سنويا الجسيمات الصدرية المستنشقة = (٧٠) ميكروجرام م/٣.

المصدر : **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٨، إصدار يناير ٢٠٠٩ ، ص٤٧١، ص ٤٧٢ .**

وعند مقارنة تركيزات الجسيمات الصدرية فى عام ٢٠٠٧ بعام ٢٠٠٠ نجد أن الجسيمات الصدرية أرتفعت بشكل كبير ، فيما عدا محافظة أسيوط حيث كانت الأتربة الصدرية ٤٤٥.٧٩ ميكروجرام/م٣ عام ٢٠٠٠ ثم أصبحت ٢٦٣.٢٤ميكروجرام/م٣ عام ٢٠٠٧ ٠

ويتضح مما سبق أن مشكلة الجسيمات الصدرية الدقيقة تحتاج إلى جهد كبير من قبل جهاز شئون البيئة حتى تصل إلى الحدود المسموح بها ٠

ج- التغير فى الرصاص :

يتعرض الإنسان للتلوث بالرصاص سواء عن طريق استنشاق الهواء أو تناول الطعام الملوث بالرصاص أو مشتقاته . وتتمثل أهمها فى استنشاقه على شكل جسيمات عالقة فى الهواء أو الغبار مما يؤدى إلى تراكم الرصاص فى دم الإنسان عن طريق الجهاز التنفسى . ويؤثر الرصاص هذا العنصر السام على الجهاز الهضمى وجهاز المناعة والكلى والكبد والأوعية الدموية ، كما ثبت أن أجسام الأطفال تمتص الرصاص بنسب أعلى من البالغين مما يعرضها لمخاطر أكبر[١] .

أكد عالم كندى عام ١٩٨٧ بالدليل العلمى على ان الرصاص كان احد أسباب انهيار الامبراطورية الرومانية القديمة ، فقد اثبتت تحليلات العالم وفريقه البحثى التى أجروها على البقايا العظمية لأهل ذلك الزمان أن التسمم بالرصاص كان هو علتهم القاتلة [٢] .

يوضح جدول (٥-٢) متوسط التركيز السنوى للرصاص فى بعض المحافظات من ٢٠٠٠-٢٠٠٧ وتشير البيانات أن التركيز السنوى للرصاص خلال الفترة لم يتعدى الحدود المسموح بهـــــــا (١ ميكروجرام /م٣) وهذا مؤشر جيد للتحسن البيئى فى مجال التلوث بالرصاص ،كما يوضح هذا التحسن أن جهاز شئون البيئة قام بمجهودات كبيرة أدت إلى هذه النتيجة .

كما أظهرت بيانات الكتاب الاحصائى السنوى لعام ٢٠٠٨ والخاصة بمعدل تغير تركيزات الرصاص الموجود بالأتربة الصدرية العالقة حتى ١٠ ميكرون فى بعض المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٧ ،أن تركيزات الرصاص أقل من الحد المسموح به . كما أن الأتربة الصدرية ذات خطورة كبيرة على الصحة وسوف تصبح أكثر خطورة إذا ارتفعت معدلات الرصاص بها .

---

[١] وزارة الدولة لشئون البيئة ، تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٥ ، إصدار ديسمبر ٢٠٠٦ ، ص ٢٧.

[٢] عزه يحيى ، ..... مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

ولم يكتف العالم بتحليلاته المعملية الدقيقة، إذ وجد فى شواهد عديدة ودلائل مؤكدة عن افتتان الرومان بمعدن الرصاص بصورة لم يعرفها التاريخ القديم كله ، لقد بهرهم سهولة انصهاره ، وقابليته العالية للصب والتشكيل، وانبهروا بجمال منتجاته فتفننوا فى صناعته وأسرفوا فى الصناعة . وكانت الطامة الكبرى حينما تسلل الرصاص إلى أجسام علية القوم ،من أباطرة ورجال حرب وسياسة ،فأصيب بعضهم بالجنون وأصيب آخرون بالعته أو الصرع . ولا ينسى الناس ما كان عليه " نيرون" من اضطراب عقلى وشذوذ حتى انه حرق روما

جدول (٥-٢)

متوسط التركيز السنوى للرصاص (pb) فى بعض المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)

المحافظة	الرصاص		
	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٧
القاهرة	٠.٢٤	٠.٢٨٥	٠.١٢
الإسكندرية	٠.٢٧	٠.٢٢٥	٠.٠٩
بورسعيد	٠.١١	–	٠.١٥٠
السويس	٠.٠٧	–	–
دمياط	٠.١٧٣	٠.١٥٥	٠.٠٣٣
الدقهلية	٠.١٩٨	–	٠.٤٥٧
الشرقية	٠.١٢	٠.٢٠٢	٠.٠٦٦
الغربية	٠.١٥٨	٠.٣٦٤	٠.١٥
البحيرة	–	–	٠.١٠
الإسماعيلية	–	–	٠.٠٩٨
الفيوم	–	٠.١١٤	٠.١٥٠
بنى سويف	٠.٢٧١	٠.٢٣٨	–
المنيا	٠.٢٧	٠.١٦٦	٠.١٣٧
أسيوط	٠.١٨	٠.٥١٤	٠.١٩
سوهاج	٠.١٩	٠.٣١٩	٠.١٢٤
أسوان	–	٠.١٦٨	–

الحدود المسموح بها للتعرض سنويا الرصاص = (١) ميكروجرام /م٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ،الكتاب الإحصائ لعام ٢٠٠٨، ص ٤٧١ .

د- التغير فى الدخان :

يعتبر الحرق المكشوف للمخلفات الصلبة والحرق غير الكامل للوقود خاصة المازوت المصدر الرئيسى للتلوث بالدخان، ويوضح جدول (٥-٣) المتوسطات السنوية للدخان فى بعض المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، ومنه يتضح أن تركيزات الدخان قد ارتفعت من ٢٦.٧ ميكروجرام /م٣ فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٣.٢٩ ميكروجرام /م٣ فى عام ٢٠٠٧ أى زيادة مقدارها ٢٨٦.٩% ، وربما ترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى حرق كميات كبيرة من قش الأرز، كما تعدت هذه التركيزات الحدود المسموح بها (٦٠ ميكروجرام /م٣) فى محافظات القاهرة ،الشرقية ، القليوبية، الغربية ،بنى سويف ،المنيا، سوهاج.

بالنسبة لمحافظة الغربية فقد أنخفض تركيز الدخان انخفاضا كبيرا من ١٧٥.١٥ ميكروجرام /م٣ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥.٨ ميكروجرام /م٣ عام ٢٠٠٧، أى انخفاض مقداره

٨٥.٣% . بالنسبة لمحافظة سوهاج نجد أن تركيز الدخان مرتفع فى جميع السنوات وتعدى الحدود المسموح بها وكان أقل تركيزعام ٢٠٠٠ وأكبر تركيز كان عام ٢٠٠٣ .

يتضح مما سبق وجود بعض المحافظات التى تعانى من مشكلة الدخان مما يؤثر على صحة المواطنين، وربما يرجع هذا إلى عدم السيطرة على مشكلة القمامة واللجوء إلى حرقها.

جدول (٥-٣)

المتوسطات السنوية للدخان وغاز ثانى أكسيد الكبريت فى المحافظات خلال ٢٠٠٠- ٢٠٠٧

المحافظة	الدخان			غاز ثانى أكسيد الكبريت		
	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٧
القاهرة	٦٥.١٨	٨٠.٧١	٦٦.٩٣	٢٤.١٣	١٧.٣٣	٢١.٠٦
الإسكندرية	١٢.٨٩	٢٠.٢٤	١٧.٣١	١٤.٣٢	٢٤.٣٨	١٦.٧٥
بورسعيد	٢١.٦٦	٢٠.٠٢	١٦.٧٠	–	–	–
السويس	٣٣.٩٤	٢١.٠٣	١٨.٠١	–	٨.٨٢	٤.٦٢
دمياط	٢٨.٤١	٢٤.٨٩	١٩.٠٧	٧.٤٦	٧.٢٦	٨.١٧
الدقهلية	٢٨.١١	٢٢.٩٢	٢٠.٣٢	–	–	–
الشرقية	٢٦.٧	٤٣.٦٣	١٠٣.٢٩	٢١	٢٦.٣٦	١٦.٦٩
القليوبية	–	٢٩.٩	٧٠.٠٣	–	٦٥.٧٩	١٣.٢٧
كفر الشيخ	–	٧.٤١	٥.٩٨	–	١٣.٥١	٩.١٥
الغربية	١٧٥.١٥	١٦٣.٣٩	٢٥.٨٠	١.٣٨	٦.٠٧	٢٣.٠٨
البحيرة	–	١٨.٩٦	٢٠.٦٤	–	٤٠.٢١	٣٤.٣٦
الإسماعيلية	٨.٧	٨.٢	٦.٨٨	٨	٩.٦١	٩.٤٧
الفيوم	–	–	–	–	–	–
بنى سويف	٣٤.٨٣	٣٨.٩٩	٦٥.٤١	–	١٤.٧٩	–
المنيا	٦١.٧٢	٤٧.٨٤	٣٩.١١	٣٥.١٣	٢٣.٢٦	٢٥.٠٨
أسيوط	٤٣.٨١	٤٢	٢٦.٥٥	٢٥.٤٤	١٢.٦٦	١٦.٩٦
سوهاج	٦٣.٧٦	١١٦.٧٢	٩٤.٨٥	–	٥	٠.٥١
أسوان	–	٤٦.٠٦	٢٦.٠٨	–	١٤.٥١	–

● الحدود المسموح بها للتعرض سنويا .الدخان = (٦٠) ميكروجرام /م٣، الحدود المسموح بها للتعرض سنويا لغاز ثانى أكسيد الكبريت = (٦٠) ميكروجرام /م٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٨ ، ص ٤٧٢.

هـ - التغير فى غاز ثانى أكسيد الكبريت :

يتولد غاز ثانى أكسيد الكبريت بصفة أساسية كناتج لعمليات أكسدة البقايا الكبريتية فى الوقود البترولى السائل أثناء عملية الاحتراق .يوضح الجدول (٥-٣) أن تركيز ثانى أكسيد الكبريت لم يتجاوز الحد الأقصى المسموح بـــه (٦٠ ميكروجرام /م٣) فى المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ إلا فى محافظة القليوبية .

و – التغير فى غاز الأوزون :

يوجد غاز الأوزون (O_3) فى طبقة الستراتوسفير، وهو غاز شفاف سام يتكون من تحول الأوكسجين الجزيئى (O_2) والأوكسجين الذرى(O) بواسطة الطاقة الشمسية. يتكون غاز الأوزون فى طبقات الجو السفلى من تفاعل الملوثات المنبعثة– فى وجود ضوء الشمس- من وسائل النقل أو الأجهزة التى تحوى الهيدروكربونات (الفريون) الذى يدخل فى صناعة الثلاجات وأجهزة التكييف وكثير من الصناعات الأخرى، ويعتبر الأوزون من المكونات الخطيرة على صحة الإنسان هذا ويعد وجود غاز الأوزون فى الطبقة العليا من الجومفيدا للحياة ، حيث يحمى الكرة الأرضية من الأشعة فوق البنفسجية التى تبثها الشمس ، الأوزون الأرضى يوجد قرب سطح الأرض فى الأيام الحارة المشمسة ، يؤثر الأوزون الأرضى على صحة الإنسان فيسبب السعال، الإحساس بالألم عند التنفس ، صعوبة التنفس عند ممارسة النشاطات الرياضية الخارجية، النفس القصير، الصداع، الإحساس بالدوار والتهابات العين والحلق والفم[١].

كما أن التعرض للأوزون لفترات طويلة يمكن أن يؤدى إلى تدهور وظائف الرئة والربو وأمراض أخرى بالرئة. وتشير الدراسات الحديثة إلى الارتباط الكبير بين عدد الوفيات اليومية وإرتفاع تركيز الأوزون قرب سطح الأرض فى بعض الأوقات [٢]. ويختلف طول مدة إنتاج الأوزون من مكان إلى آخر ومن وقت من السنة إلى وقت آخر، فعادة المدة من شهر مايو حتى أكتوبر أحسن الأشهر لإنتاج الأوزون [٣]. ولا تحدد اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أية حدود يومية أو شهرية أو سنوية لتركيزات غاز الأوزون السطحى ولكن حددت اللائحة الحد الأقصى للتعرض للغاز لمدة ساعة بما لايزيد عـــن ٢٠٠ميكروجرام /م٣، بينما الحد المسموح به خلال ٨ ساعات لايزيد عن ١٢٠ ميكروجرام/م٣ . يوضح جدول (٥-٤) المتوسط السنوى لتركيز الأوزون الأرضى خلال ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ .

وتشير البيانات إلى تذبذب تركيزات غاز الأوزون، كما نجد أنه كان مرتفعا ارتفاعا كبيرا فى بعض السنوات، فمثلا كان فى محافظة القاهرة ١١٩.٦٨ ميكروجرام/م٣ فى عام ٢٠٠٨ ، قد يرجع هذا لزيادة المركبات .

---

[١] عزه يحيى ، مصدر سابق ص ٩١ .
[٢] وزارة الدولة لشئون البيئة ، وزارة البيئة الإيطالية ، ... مصدر سابق ، ص ١٦٦.
[٣] على زين العابدين ، محمد بن عبد المرضى ، " تلوث البيئة ثمن للمدنية "، المكتبة الإكاديمية ، ١٩٩٢ ، ص ٧٥ .

ز- التغير فى غاز أول أكسيد الكربون :

ينبعث غاز أول أكسيد الكربون من عوادم السيارات ومن إحتراق الفحم أو الحطب فى المدافىء، ويعتبر من أخطر أنواع التلوث وأشدها سمية على الإنسان والحيوان حيث يتحد أول أكسيد الكربون مع الهيموجلوبين مكونا كربوكسى هيموجلوبين وبذلك يمنع إتحاد الأوكسجين مع الهيموجلوبين وفى هذه الحالة يحرم الجسم من الحصول على الأوكسجين ويحدث الاختناق [٤] .

تنص اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة على أن الحد الأقصى المسموح به للتعرض لغاز أول أكسيد الكربون لمدة ساعة هو ٣٠ ملليجرام/م٣ ، ولمدة ٨ ساعات هو ١٠ ملليجرام/م٣. يوضح جدول (٥-٥) المتوسط السنوى لتركيز غاز أول أكسيد الكربون خلال عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ . وتشير البيانات إلى إنخفاض فى تركيز أول أكسيد الكربون فى عام ٢٠٠٥ عنه فى عام ١٩٩٩، كما أن التركيز ينخفض فى عام ٢٠٠٦ عنه فى عام ٢٠٠٥ .

جدول (٥-٤)

المتوسط السنوى لتركيز الأوزون الأرضى (O_3) خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

المؤشر / المحافظة	الأوزون الأرضى		
	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٨
القاهرة	٦٨.٣٣	٤٤.٧١	١١٩.٦٨
القليوبية	–	٤٨.٤٥	٢٤.٥٩
بنى سويف	–	–	٤٣.٠٨
أسوان	٥٨.٤٤	٤٤.١٨	٦٥.٤٦
الجيزة	٥٤.٦٩	٤٩.٣٥	٢٠.٣٧

المصدر : أشرف صالح إبراهيم ، تقرير عن حالة البيئة الهوائية (٢٠٠٠– ٢٠٠٨) ، جهاز شئون البيئة ، ورقة غير منشورة .

جدول (٥-٥)

متوسط تركيز أول أكسيد الكربون السنوى لعام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٥،٢٠٠٦

المحطة	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦
القاهرة الكبرى	٨	٥	٤
مصر العليا	–	٦	٢
الإسكندرية	٤	٢	٢

المصدر : وزارة الدولة لشئون البيئة ، وزارة البيئة الإيطالية ، ... مصدر سابق ، ص ١٧٣.

[٤] تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٧ ، ص ٣٦.

ح- التغير فى غاز ثانى أكسيد النيتروجين :

ينبعث ثانى أكسيد النيتروجين من مصادر غير طبيعية منها المصادر المتحركة كعوادم المركبات والمصادر الثابتة مثل محطات الكهرباء والغلايات التى تستخدم فى المنشآت الصناعية .

ويبين جدول (٥-٦) المتوسط السنوى لتركيز غاز ثانى أكسيد النيتروجين خلال٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ ، ويتضح من الجدول أن المتوسط السنوى خلال عام ٢٠٠٨ تجاوز الحد الأقصى السنوى لمنظمة الصحة العالمية (٤٠ ميكروجرام/م٣) .

جدول (٥-٦)

المتوسط السنوى لتركيز غاز ثانى أكسيد النيتروجين

فى بعض المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

المؤشر / المحافظة	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨
القاهرة	٦٦.٤	٦٤.٦	١٠٢.٨
الجيزة	٣٧	٥٢	٦٢.٧
القليوبية	-	٣٤	٤١.٥
السويس	٣٣	٢٨	٦٠
أسيوط	-	٢٨	٤٦

الحد المسموح به فى منظمة الصحة العالمية = ٤٠ ميكروجرام /م٣ .

المصدر : أشرف صالح إبراهيم ، تقرير عن حالة البيئة الهوائية (٢٠٠٠- ٢٠٠٨) ، جهاز شئون البيئة ، ورقة غير منشورة .

ولقد ارتفع ارتفاعا كبيرا فى محافظة القاهرة حيث زاد عن الحد المسموح به كثيرا فقد وصل إلى ١٠٢.٨ ميكروجرام/م٣ أى زاد عن الحد المسموح به بنسبة ١٥٧% ، وعند مقارنة عام ٢٠٠٨ بعام ٢٠٠٠ بالنسبة لمحافظة القاهرة فنجد أن المتوسط السنوى زاد من ٦٦.٤ ميكروجرام عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٢.٨ ميكروجرام عام ٢٠٠٨ أى زيادة مقدارها ٥٤.٨% . وترجع هذه الزيادة إلى زيادة المركبات وبالتالى وجود كثافة مرورية عالية واحتراق كمية كبيرة من الوقود لاسيما أثناء فترات الاختناق المرورى. لذلك من الضرورى تحسين وسائل المواصلات العامة حتى يستخدمها أغلب المواطنين وبالتالى لاتزيد عدد المركبات الخاصة فى الشوارع ، كما نجد أن المتوسط السنوى تعدى الحد المسموح به فى جميع السنوات فى محافظة القاهرة . أما المحافظات الأخرى فتوجد بعض السنوات لم يتعدى فيها المتوسط السنوى الحد المسموح به .

مما سبق يتضح وجود تحسن فى التركيز السنوى للعديد من مؤشرات تلوث الهواء. ولقد نجح الجهاز فى خفض تركيز الرصاص الذى قضى على الامبراطورية الرومانية فى الماضى، ولكن مازالت الجسيمات الكلية العالقة والجسيمات الصدرية المستنشقة مرتفعة، وكذلك غاز ثانى أكسيد النيتروجين.

٣- تأثير تغير المناخ على المحافظات، وخاصة محافظات شمال الدلتا :

لقد أثبتت التقارير الدولية الرسمية عن المناخ وآخرها تقرير عام ٢٠٠٧، أن تغير المناخ ولاسيما الزيادات المسجلة فى ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر قد أثر فى النظم الفيزيائية والإحيائية مما أدى إلى حالات من الفيضان ونوبات من الجفاف، ويعتبر التكيف مع هذه التغيرات إستراتيجية ضرورية على كل المستويات فى جميع أنحاء العالم لاستكمال الجهود المبذولة من أجل التخفيف من أخطار تغير المناخ المثيرة للقلق وعواقبة المحتملة على المناطق الحضرية الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، وتعتبر ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية إلا أن تأثيراتها محلية أى تختلف من مكان إلى آخر ، وتعتبر مصر من أكثر الدول تعرضا لمخاطر التغيرات المناخية فى القارة الإفريقية [١] .

وتؤدى زيادة ثانى أكسيد الكربون فى الجو إلى رفع درجة الحرارة، مما يعنى إنصهار كميات كبيرة من الثلوج المتراكمة فى المناطق القطبية، ويؤدى رفع منسوب البحار والمحيطات، ويترتب على ذلك تعرض الكثير من المناطق الساحلية وخاصة المنخفضة للغرق. وتشير سجلات المد والجزر فى مناطق كثيرة من العالم أن منسوب مياه البحر قد ارتفع بمقدار ٤٥ ملليمترات خلال الفترة (١٨٩٠-١٩٤٠)، وأخذ المنسوب فى الارتفاع بمقدار ٣ ملليمترات سنويا حتى عام ١٩٧٠، وقد زاد هذا المعدل فى الثمانينات ليصل ١٤ ملليمترات فى السنة [٢] .

وقد تعرض النطاق الساحلى الشمالى من الدلتا خلال العصور التاريخية إلى حركة هبوط وإنخفاض بالنسبة إلى سطح البحر المتوسط أدت إلى غرق وضياع مناطق كثيرة منه. والأدلة المادية والوثائقية وفيرة ودامغة ، حيث نجد فى الاسكندرية ، المقابر الرومانية والبطلمية وأرصفة ضخمة لميناء الأسكندرية القديمة غارقة تحت ماء البحر، وتوجد ٣ مدن غارقة تحت خليج أبو قير . وفى وسط الدلتا ينتشر فى قاع بحيرة البرلس عديد من البقايا والآثار المتناثرة والتى تمثل أما جزراً غارقة أو أرضاً هابطة وكلها تشير إلى غزو البحر . وفى شرق الدلتا نجد أن بحيرة

---

[١] تقرير حالة البيئة عام ٢٠٠٧ ص ٧٠ .
[٢] زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان، منشأة المعارف ، ١٩٩٧ ص ٢١٣.

المنزلة أكبر متحف مائى لبقايا وأطلال القرى والمدن القديمة التى غرقت وبادت تحت سطح مائها. كذلك من الثابت أن سبخة البردويل بشمال سيناء قد تعرضت لطغيان البحر حيث غمر بعض المستعمرات الرومانية حولها [١].

وتؤكد نتائج الدراسات أن تغير المناخ قد أدى إلى ارتفاع سطح البحر بقيم تتراوح بين ٢٠-٦٠سم خلال هذا القرن وتغير أماكن ومواعيد سقوط الأمطار. ويعتبر قطاع الزراعة والسياحة هى أكثر قطاعات التنمية تأثراً بتغير المناخ فى مصر. بالنسبة لقطاع الزراعة، تشير نتائج بعض النماذج الرياضية إلى أن نهر النيل قد يفقد ما يعادل ٣٠-٦٠% من موارده المائية نتيجة تغير كميات الأمطار فى منابع النيل الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى نقص هائل فى القدرة على الإنتاج الزراعى، وزيادة معدلات التصحر. أما قطاع السياحة، فإرتفاع سطح البحر يهدد الاستثمارات التى تمت فى مجال السياحة، كما أن ارتفاع درجة الحرارة يؤدى إلى ابيضاض الشعب المرجانية وهى الحافز الأساسى للسياحة فى منطقة البحر الأحمر.

أما منطقة الدلتا المصرية، فتدل الدراسات على أن ارتفاع سطح البحر سوف يؤدى إلى غرق جزء واضح من الدلتا وخاصة المناطق التى يقل ارتفاعها عن سطح البحر. فهناك احتمال لتأثر مناطق شاسعة فى شمال الدلتا خاصة بين الإسكندرية ودمياط بطول ١٨٠ كيلومتر تقريبا وعمق ٥٠ كيلومتر داخل الدلتا. كما يوجد احتمال آخر وهو تسرب مياه البحر تحت سطح التربة فى الدلتا مما يؤدى إلى تملحها. وهذا يؤدى إلى فقد جزء من أفضل الأراضى الزراعية فى مصر والأضطرار إلى تهجير الملايين من سكانها. أما بالنسبة لصحة الإنسان فسوف تنتشر أمراض لم تكن موجودة فى مصر نتيجة انتقال الحشرات الناقلة لها من جنوب القارة الإفريقية إلى شمالها، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع الحرارة على الشيوخ والاطفال. كما يتأثر الإنتاج السمكى نتيجة تغيرات الأنظمة الايكولوجية فى المناطق الساحلية [٢].

٤- التغير فى نوعية مياه نهر النيل فى المحافظات :

تتعرض المياه السطحية العذبة للتلوث نتيجة للأنشطة المختلفة للسكان سواء الصناعية أو الزراعية أو السياحية وغير ذلك، وقد تم وضع عدد من برامج الرصد الدورى التى تهدف إلى قياس المؤشرات الطبيعية والكيميائية والميكروبيولوجية التى تعبر عن نوعية المياه.

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الأول ، عالم الكتب ، ١٩٨٠، ص٢٠٧ – ص ٢٠٩ .
[٢] تقرير حالة البيئة عام ٢٠٠٦، ص ٦٥-٦٧ .

١/٤ مصادر التلوث على نهر النيل وفروعه والترع الرئيسية[١]:

- المخلفات الصناعية: صرف المصانع (١١٦منشأه) وصرف مخلفات محطات معالجة مياه الشرب .
- الصرف الصحى: الصرف الصحى من المنشآت السياحية العائمة والقرى الواقعة على ضفتى النهر والترع، والصرف الصحى غير المعالج من محطات المعالجة .
- مياه الصرف الزراعى: تحتوى على بقايا مبيدات ومخصبات ومياه صرف صناعى وصرف صحى غير معالجة.
- المخلفات الصلبة: إلقاء مخلفات المبانى والقمامة على جانبى الترع والمصارف مما يعوق مجرى المياه وعدم وصول الأكسجين إلى الكائنات الحية التى تعيش بالمياه.

٢/٤ مؤشرات تغير نوعية المياه فى نهر النيل :

ويوضح جدول (٥-٧) المتوسط السنوى للأكسجين الذائب والأكسجين الحيوى الممتص لمياه نهر النيل فى المحافظات منذ عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ . بالنسبة للأكسجين الذائب نجد أن تركيزه فى جميع المحافظات أعلى من الحد الأدنى المسموح به (٥ مجم / لتر) خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٧. زيادة تركيز الأكسجين الذائب دليل على جودة المياه، حيث تحتاج الكائنات الحية إلى وجود نسبة معينة من غاز الأكسجين الذائب فى الماء حتى تستطيع أن تقوم بوظائفها.

أما الأكسجين الحيوى الممتص، فنجد أن بيانات الجدول تشير إلى أن متوسط تركيز المواد العضوية ممثلا بالأكسجين الحيوى الممتص كان أقل من الحد المسموح به (٦ مجم / لتر) فى جميع الحافظات وذلك فى عام ٢٠٠٧ فقط. وعند النظر إلى الأعوام السابقة نجد أن محافظة الغربية تعانى من ارتفاع كبير فى تركيز المواد العضوية حيث نجد تركيز الأكسجين الحيوى الممتص أعلى من الحد المسموح به خلال عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

إن التحسن الواضح فى تركيز الأكسجين الحيوى الممتص بالمحافظات خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بالأعوام السابقة يوضح أنه يرجع إلى الجهود المبذولة للحد من الصرف الصحى على نهر النيل أو على المصارف التى تصرف على نهر النيل وكذلك توفيق أوضاع المنشآت بالنسبة لصرف مياه الصرف الصحى بها، واستخدام جزء كبير من مياه الصرف الصحى المعالج فى رى الغابات الشجرية .

---

[١] تقرير حالة البيئة ٢٠٠٧،ص ٦٦ .

جدول (٥-٧)

المتوسط السنوى الأكسجين الذائب (Do) والأكسجين الحيوى الممتص (BoD) لمياه نهر النيل

فى المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)

المؤشر / المحافظة	٢٠٠٠		٢٠٠٣		٢٠٠٧	
	الأكسجين المذاب	الأكسجين الممتص	الأكسجين المذاب	الأكسجين الممتص	الأكسجين المذاب	الأكسجين الممتص
القاهرة	٦.٥٧	٣.٧٨	٦.٥	٣.٩٩	٧	٣.٧
الاسكندرية	٦.٢٨	٣.٤٣	٥.١	٢.٧٥	٥.٧	٢.٩
بورسعيد	٧.٥٢	٢.٤٥	٦.٦١	٢.٦٢	٦	٣.٣
دمياط	٥.٦٧	٥.٨٥	٦	٠.٠	٦.٤	٥.٤
الدقهلية	٦.٥٩	٢.٧	٦	٢.٥	٦.٨	٢.٩
الغربية	٦.٥٨	٢٦.٦٩	٦.٥٦	١٥٢٤	٦.٧	٥.٨
بنى سويف	٥.٦	١.٠٥	٥.٩	١.٧	٨.٢	٢.٥
المنيا	٧.٥٢	٢.٤٧	٧.٥	٥	٨	٢.٩
أسيوط	٨.٢٩	٢.٢٣	٨	٢.٥	٨	٢.٣
سوهاج	٧.١١	٦.٦٩	٨	٢.٨٥	٨.٤	٣
أسوان	٥.٨٥	٥.٨٨	٥.٨٢	٥.٢٣	٦	٥.٤

الحد المسموح به لكل من :

الأكسجين المذاب : يجب أن لايقل عن ٥ مجم / لتر . الأكسجين البيولوجى الممتص : يجب أن لايزيد عن ٦ مجم /لتر .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٨، ص ٤٧٤ .

كما يوضح جدول (٥-٨) المتوسط السنوى للأكسجين الكيميائى الممتص والأملاح الذائبة فى مياه نهر النيل فى المحافظات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ . يعتبر الأكسجين المستهلك كيميائيا (cod) مؤشرا على مستوى المواد العضوية فى نهر النيل وفرعية . وأهم المصادر الرئيسية له الصرف الصحى والصناعى . وتشير البيانات إلى أن تركيز المواد العضوية ممثلا فى الأكسجين المستهلك كيميائيا فى مياه النيل فى معظم المحافظات كان أزيد من الحدود المسموح بها (١٠ مجم / لتر) خلال الفتـــــــرة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ . وكان تركيز الأكسجين المستهلك كيميائيا أكثر ارتفاعا فى محافظتى الغربية ودمياط والإسكندرية والقاهرة ،وقد يكون ذلك بسبب قيام بعض مصانع المواد الغذائية التى لم توفق أوضاعها بصرف مخلفاتها فى نهر النيل إلى جانب صرف المخلفات البلدية السائلة المحمله بالمنظفات ،بالنسبة لعام ٢٠٠٧ ،نجد أن أربع محافظات وهى الدقهلية والمنيا وأسيوط وأسوان كان تركيز الأكسجين المستهلك كيميائيا أقل من الحدود المسموح بها .

أما بالنسبة للأملاح الذائبة ،نجد أن المتوسط السنوى للأملاح فى مياه النيل فى جميع المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ لم يتجاوز الحد المسموح به (٥٠٠ ميلجرام) وهذا مؤشر على جودة المياه .

جدول (٥-٨)

المتوسط السنوى للأكسجين الكيميائى الممتص (CoD) والأملاح الذاتية (T.D.s) فى مياه نهر النيل فى المحافظات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

المحافظة	٢٠٠٠		٢٠٠٣		٢٠٠٧	
	الأكسجين الممتص	الأملاح الذائبة	الأكسجين الممتص	الأملاح الذائبة	الأكسجين الممتص	الأملاح الذائبة
القاهرة	١٣.٤	٢٢١	٩.٧٦	٢٣٥	١٦.٣	٢٣١
الاسكندرية	٢١.٨٩	٣٤٨	١٦.٨	٣٥٩	١٤.٩	١٨٨
بورسعيد	١٤.٩٧	٢١٥	١٣.٩٧	٢٦٤	١٩.٤	٢٤٦
دمياط	٢٨.٠٨	٢٩٥	٢٢.٨	٣٣٢	١٦.٣	٣١٨
الدقهلية	٨.٨٤	٢٥٤	٨.٤	٢٧٤	٨.٩	٢٥٥
الغربية	٣٧.٨٣	٢٨٩	٢١.٩٩	٣٠٩	٢٠	٢٥٤
بنى سويف	٩.٧٧	١٩٥	٨.٤	٢٢٩	١١.١	٢٦٢
المنيا	٤.١	١٦٠	٨	١٦٤	٥.٧	٢١٦
أسيوط	٨.٥٦	٢١١	٧.٦	١٩٥	٦.٨	٢٢٦
سوهاج	٤.٣٩	٢٣٣	١١.٧٢	١٨٧	١١.٥	٢١٦
أسوان	٩.١	١٦٧	٩.٣٤	١٦٦	٩.٢	١٦٩

الحد المسموح به لكل من : الاكسجين الكيميائى الممتص : يجب أن لايزيد عن ١٠مجم/لتر ، الأملاح الذائبة الكلية : يجب أن لاتزيد عن ٥٠٠ ميللجرام / لتر .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٨،ص٤٧٥.

٣/٤ نوعية المياه الساحلية بالمحافظات :

تتعرض المحافظات الساحلية لأنواع التلوث المتنوعة ، فقد نتج عن أنشطة التنمية المختلفة مخاطر بيئية متعددة أدت إلى تدهور فى نوعية بعض النظم البيئية والتقليل من قيمة بعض المناطق الساحلية . يبين جدول (٥-٩) الأسباب التى تؤدى إلى تدهور البيئة الساحلية من وجهة نظر المحافظات الساحلية فى عام ٢٠٠٥. وتشير بيانات الجدول إلى أن أكثر المحافظات معاناة من تدهور البيئة الساحلية هما محافظتا الإسكندرية والسويس . وأقل المحافظات معاناة هما محافظتا مطروح وجنوب سيناء. ومن الملاحظ أن التغير فى شكل الشاطىء هو المشكلة الرئيسية فى محافظات البحر المتوسط يليها مشاكل التلوث.

يمثل الصرف الصحى أحد المصادر الرئيسية لتدهور نوعية البيئة الساحلية بالمحافظات الساحلية. فهناك أكثر من ١٢ مدينة رئيسية على ساحل البحر المتوسط تصل مخلفات الصرف الصحى بها إلى البحر، وستة فقط من هذه المدن لديها إمكانيات للمعالجة الجزئية لمخلفات الصرف الصحى [١] .

[١] تقرير حالة البيئة ٢٠٠٥ ،ص٨٢ ، ص٩٢ .

جدول (٥-٩)

الأسباب التى تؤدى إلى تدهور البيئة الساحلية من وجهة نظر المحافظات الساحلية عام ٢٠٠٥

البيان	الصرف الصحى	مخلفات صلبة	تلوث هواء	كيميائى وزيتى	أملاح غذائية	تغيرات فى شكل الشاطىء	المؤشر العام
البحر المتوسط	٢	٢	٢	٢	٢	٣	
١-مرسى مطروح	١	٢	١	١	١	٢	١
٢- الإسكندرية	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٣- البحيرة	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٢
٤- كفر الشيخ	٢	٣	٢	١	٢	٢	٢
٥- دمياط	٢	٢	١	٣	٢	٣	٢
٦- بورسعيد	٣	٢	٢	٣	٢	٣	٢
٧- شمال سيناء	٢	١	١	٢	١	٣	٢
البحر الأحمر	٢	٢	٢	٢	٢	٢	
١- بورسعيد	٣	٢	٢	٣	٢	٣	٢
٢-الإسماعيلية	٢	٢	١	١	٢	١	٢
٣- السويس	٣	٣	٣	٣	٣	١	٣
٤-جنوب سيناء	١	٢	١	١	١	١	١
٥- البحر الأحمر	١	١	١	٢	٢	٢	٢

١= منخفض ٢= متوسط ٣= مرتفع

المصدر: تقرير حالة البيئة ٢٠٠٥ ، ص٨٣ .

١/٣/٤ نوعية المياه الساحلية فى البحر الأبيض المتوسط [١] .

نتائج القياسات البكترية فى عام ٢٠٠٧

أظهرت نتائج قراءة بيانات ٢٧ محطة رصد على طول ساحل البحر المتوسط، صور متابينة من التلوث البكتيرى تراوحت مابين محطات نظيفة جدا مثل السلوم وباجوش ورفح إلى محطات نظيفة لم تزد فيها أعداد البكتريا المرصودة عن الحدود المسموح بها إلا فى رحلة واحدة من الأربع رحلات مثل مطروح ومارينا وسيدى كرير والنوبارية والهانوفيل والبيطاش ومعهد علوم البحار ومنطقة الميناء الشرقى بالإسكندرية والشاطبى وسيدى جابر والمنتزة وغرب أبو قير ودمياط الجديدة والعريش، أما المحطات الملوثة مثل الجميل وبورسعيد وجمصة . بينما أظهرت محطات الدخيلة والمكس وغرب ميناء الاسكندرية ومحطة شرق أبو قير تلوثا بكتيريا شديدا وهذا يرجع إلى صرف مياه الصرف الصحى أو الزراعى أو الأثنين معا فى تلك المناطق .

---

[١] تقرير حالة البيئة ٢٠٠٧ ، ص ١٠٧ .

يقوم برنامج رصد المياه الساحلية بعدد ٤ رحلات حقلية دورية خلال مارس ، مايو، يوليو، سبتمبر لعام ٢٠٠٧ لعدد ٣١ محطة رصد من السلوم غربا حتى رفح شرقاً . وترصد جميع المشاهدات والملاحظات الموجودة على الشواطىء، وقياس بعض المتغيرات الهيدروجرافيه لعمود المياه (درجة الحرارة ، الملوحة ، الأس الأيدروجينى ، الأكسجين الذائب) والكشف عن وجود بعض أنواع البكتريا الضارة الممرضة والدالة على وجود آثار لبعض مخلفات الصرف الصحى ، بالإضافة إلى القياسات الكيميائية المختلفة (الكلوروفيل الكيميائية – المواد العالقة – الشفافية – أملاح النيتروجين – الفوسفور- السليكات).

٢/٣/٤ نتائج قياس تركيزات الأملاح المغذية والكلوروفيل – أ فى عام ٢٠٠٧ :

أوضحت النتائج أن تركيزات النيترات السنوية منخفضة بطول الساحل من العريش حتى رفح خلال عام ٢٠٠٧ وتزداد فى مناطق المصبات، وقد وجد انخفاض بسيط فى تركيزات النيترات فى منطقة الاسكندرية مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى تشجيع المنشآت على توفيق أوضاعها .

كما انخفضت تركيزات الأمونيا فى كل من المنطقة الشرقية والغربية للبحر المتوسط وهذه التركيزات فى محافظة الاسكندرية منخفضة عن العام السابق (يقوم الجهاز بإبلاغ المحافظات الساحلية حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية المياه الساحلية). على الجانب الآخر فإن تركيزات الأمونيا قد سجلت أعلى تركيز فى منطقة الدخيلة والمكس والميناء الغربى ويرجع ذلك إلى النشاطات الصناعية والكثافة السكانية فى هذه المناطق .

كما أوضحت نتائج توزيع الكلوروفيل – أ بطول الساحل خلال عام ٢٠٠٧ وجود تركيزات مختلفة بدرجة عالية بين المواقع المختلفة وهذه التركيزات مرتبطة تماما بمكونات مياه الصرف من العناصر المغذية فقد وجدت زيادة فى الكلوروفيل – أ فى مناطق الاسكندرية والدلتا والمنطقة الشرقية مقارنة بالمنطقة الغربية .

مقارنة نتائج الرصد التى تمت فى عام ٢٠٠٧ بنتائج الأعوام السابقة :

١- أظهرت التحاليل البكترولوجية بعض التحسن عن الوضع فى الأعوام الأربعة السابقة، بينما كانت النتائج أقل كثيرا من النتائج المتحصل عليها فى الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ سواء فى عدد المحطات الملوثة أو فى متوسط الأعداد البكترولوجية ، وهذا يدل على التحسن الملحوظ فى نوعية المياه الساحلية .

٢- بصفة عامة فأن نتائج التحاليل الكيميائية للمياه الساحلية للبحر المتوسط تعكس مدى نظافة مياه البحر وخلوها من التلوث فيما عدا بعض المواقع بالقرب من المصبات .

٣- وجد أن قيم تركيزات النتروجين الكلى فى المنطقة الغربية والشرقية للساحل تماثل لتركيزات عام ٢٠٠٦ وعلى الجانب الآخر فإن بعض المواقع بمنطقة الإسكندرية قد تميزت بارتفاع نسبى فى النيتروجين الكلى وهى الدخيلة والمكس ومحطة الطاقة الكهربية.

نوعية المياه الساحلية فى البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة :

توجد محطات رصد فى مناطق البحر الأحمر(٨ محطات) وخليجى السويس (٨ محطات) والعقبة (٦ محطات) .

الشواهد الحقلية : شوهدت بعض الملوثات وبكميات متفاوتة خلال فترات الدراسة كالتالى : خليج السويس: شحومات متراكمة وغلالات رقيقة من زيوت البترول المتناثرة بالمحطات : وسط السويس وجنوب السويس ومدينة رأس غارب ومدينة الطور . وفضلات أدمية أو حيوانية فى كل من جنوب السويس ومدينة رأس غارب وبعض آثار مخلفات الصرف الصحى فى كل من وسط السويس ومدينة رأس غارب ومدينة الطور.

خليج العقبة : غلالات رقيقة من زيوت البترول بجميع المحطات ماعدا دهب وطابا.

ساحل البحر الأحمر: شحومات متراكمة بكميات متفاوتة ومخلفات آدمية وحيوانية قليلة ومتوسطة بالمحطات : وسط سفاجا وشمال القصير وبئر شلاتين وغلالات رقيقة من البترول بكميات قليلة ومتوسطة بمحطة وسط سفاجا.

لقد أتضح من المشاهدات الحقلية لهذا العام والأعوام السابقة أن محطة جونة السويس ورأس غارب وميناء الطور من خليج السويس وميناء شرم الشيخ بخليج العقبة وسفاجا وشمال مدينة القصير وميناء الصيد بشلاتين فى البحر الأحمر تتعرض إلى زيادة من المؤثرات الخارجية نتيجة زيادة النشاط البشرى بهذه المناطق .

نتائج القياسات البكترية فى عام ٢٠٠٧ :

خليج السويس: وجد أن أعداد البكتريا يفوق الحدود المسموح بها فى أربع محطات من التسع محطات المدروسة وهى السويس (شاطىء ركس) والسويس (شاطىء الكبانون) ورأس غارب وشاطىء الطور.

خليج العقبة : يعتبر ساحل خليج العقبة نظيف لوجود عدد كبير من المحميات الطبيعية ماعدا محطة شرم الشيخ (مارينا شرم) وشرم الشيخ (خليج نعمة).

ساحل البحر الأحمر: سجلت خمس محطات من ثمانى محطات اعداد بكتريا تفوق الحد المسموح به وهى بير شلاتين والقصير (منتجع موفنبيك والغردقة (الشيراتون) وسفاجا (وسط المدينة) وشمال مدينة سفاجا(منتجع روبنسون).

وقد أتضح من النتائج البكتريولوجية الحالية وجود تحسن مقارنة بالأعوام السابقة ، الا أن هناك ١٢ محطة سجل فيها أعداد بكتريا أعلى من الحد المسموح به مرة واحدة من بين ٢٣

محطة مدروسة بنسبة مئوية ٥٢% فى عام ٢٠٠٧ بينما كانت هذه النسبة المئوية ٥٦% ، ٥٦%، ٦٠% فى الأعوام ٢٠٠٦ ،٢٠٠٥، ٢٠٠٤على التوالى وهذا يشير إلى حدوث تحسن مقارنة بالأعوام السابقة ويوضح أن جهاز شئون البيئة يقوم بجهد لكى توفق المنشآت أوضاعها .

نتائج قياس تركيزات الأملاح المغذية والكلوروفيل – أ فى عام ٢٠٠٧ :

توجد تركيزات عالية من النيتروجين الكلى (النترات، النتريتات، الأمونيا) فى المنطقة الشمالية من خليج السويس والمحصورة بين مينائى بور توفيق والأدبية وهى واقعة تحت التأثير المباشر لمختلف أنواع الصرف الصناعى والصحى الغير معالج. أما المنطقة الثانية فتشمل بقية مناطق خليج السويس باستثناء رأس غارب بالإضافة إلى خليج العقبة والبحر الأحمر، حيث سجلت تركيزات منخفضة لهذه العناصر وبالتالى تعتبر غير ملوثة بهذه العناصر. سجلت زيادة ملحوظة فى تركيزات الكثير من الأملاح المغذية بالمياه الساحلية لميناء رأس غارب، كما سجلت زيادة أقل بالمياه الساحلية لميناء العين السخنة الجديد مما يوحى بزيادة تأثير النشاط البشرى على هذه المواقع. أما تركيزاته فى بقية مناطق خليج السويس وساحل البحر الأحمر وخليج العقبة فقد كانت قليلة، وقد أقترن ذلك بالتأثير المباشر لمختلف أنواع الصرف الصناعى والصحى على المنطقة الشمالية من خليج السويس دون غيرها .

تم مقارنة المتوسطات السنوية للمتغيرات للفترة (١٩٩٨ –٢٠٠٧)، ومنها تبين الآتى:

- فى منطقة القصير (وسط المدينة) قلت اعداد البكتريا عن الحد المسموح به فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بأعوام ٢٠٠٢،٢٠٠١ حيث انخفضت أعداد المراكب السياحية التى ترسى فى هذه المنطقة .
- فى شرم الشيخ (مارينا شرم) تم عمل رصيف خاص فى مارس ٢٠٠١ مزود بنظام لشفط المخلفات الآدمية للمراكب السياحية والتى كانت تلقى فى البحر ، وذلك أدى إلى تناقص أعداد البكتريا إلى حد كبير فى عام ٢٠٠٧ .
- فى منطقة نويبع (الصيادين) قلت أعداد البكتريا عن الحد المسموح به فى معظم أوقات عام ٢٠٠٧ وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد السائحين إلى هذه المنطقة مقارنة بالفترات السابقة .
- لاتوجد اختلافات محسوسة لمستويات المتغيرات الهيدروجرافية المختلفة بمناطق الدراسة سوى زيادة طفيفة فى درجات الحرارة فى جميع مناطق الدراسة .

- سجلت المنطقة الشمالية من خليج السويس زيادة ملحوظة فى مستوى المواد العالقة ، كما وجد زيادة نسبية فى تركيز النيتروجين غير العضوى والكلى .
- كما توجد زيادة طفيفة للمواد العالقة الكلية والنيتروجين غير العضوى فى كل من خليج العقبة والبحر الأحمر، ولكن تأثير النشاط البشرى فى هذه المناطق مازال فى الحدود الآمنة.

٥- التشجير والحدائق فى المحافظات :

تمثل الغابات والأشجار المزروعة أحد عناصر الموارد الطبيعية المتجددة المهمة التى تقوم بحفظ التوازن البيئى وتلعب دورا مهما فى البيئة الطبيعية التى تتواجد فيها . بدون الأشجار فإن الحياة البشرية ستصبح غير قابلة للاستدامة . إن الشجيرة الواحدة المتوسطة الارتفاع تمتص يوميا حوالى ١.٥ كجم من ثانى أكسيد الكربون ، وإذا كانت السيارة المتوسطة عندما تسير لمسافة ٥٠ كم تنتج كمية من ثانى أكسيد الكربون تبلغ حوالى ١١.٩ كجم فإن ذلك يستدعى زراعة ٧ شجيرات متوسطة الحجم لإزالة ثانى أكسيد الكربون الناتج من سيارة واحدة . وحيث أن القاهرة يسير بها يوميا حوالى ١.٥ مليون سيارة ، لذا فإنه يلزم زراعة ١٠.٥ مليون شجرة [١] .

ويوضح جدول (٥-١٠) تطور مساحة الحدائق والمنتزهات العامة فى المحافظات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٠٦)، ومنه يتضح أن مساحة الحدائق والمنتزهات العامة زادت من ١٨٧٦٠ ألف متر مربع عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤١٣٥ ألف متر مربع عام ٢٠٠٦ ، أى زيادة مقدارها ٢٨.٧% . وعند مقارنة عام ٢٠٠٦ بعام ٢٠٠٢ نجد أن مساحة الحدائق والمنتزهات العامة نقصت فى بعض المحافظات، وهى محافظة بورسعيد، دمياط ، الدقهلية، بنى سويف، الفيوم، سوهاج، أسوان، مطروح.

وتوضح البيانات أن محافظتا بورسعيد ودمياط انخفضت المساحة فيهما كثيرا. بالنسبة لمحافظة القاهرة، فنجد أن المساحة زادت من ٦٣٣١ ألف متر عام ٢٠٠٢ إلى ٧٠٧٧ ألف متر عام ٢٠٠٦، أى زيادة مقدارها ١١.٨% . وتعتبر هذه الزيادة قليلة بالنسبة لمحافظة القاهرة ذات الكثافة السكانية العالية والازدحام الشديد بالمركبات، لذا يجب العمل على زيادة مساحة الحدائق.

كما يتضح من الجدول أن مساحة الحدائق فى القليوبية زادت زيادة كبيرة من ٨٨ألف متر عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٢٤ ألف متر عام ٢٠٠٦ ، أى زيادة مقدارها ١٢٩٠.٩%، وكذلك مساحة

---

[١] تقرير حالة البيئة فى مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٦ .

الحدائق فى البحيرة زادت من ١١٢ ألف متر عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٢ألف متر عام ٢٠٠٦ أى زيادة مقدارها ١٧٠٥.٣% . عموما ، توجد زيادة فى مساحة الحدائق فى أغلب المحافظات ، ويجب الاستمرار فى زيادة الحدائق حتى تمتص قدر أكبر من ثانى أكسيد الكربون .

جدول (٥-١٠)

مساحة الحدائق والمتنزهات العامة بالمدن طبقاً للمحافظات خلال ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦

المحافظة	٢٠٠٢	٢٠٠٦	المحافظة	٢٠٠٢	٢٠٠٦
القاهرة	٦٣٣١	٧٠٧٧	بنى سويف	٢٠٤	١٨١
الاسكندرية	١٦٣٨	١٦٧٢	الفيوم	٢١٣	١٣٦
بورسعيد	٣١٢١	٨٧٩	المنيا	٣٦٩	٤٠٧
السويس	٤١٥	٤٥٥	اسيوط	٨٦	٣٣٦
دمياط	٦٩٢	٢٥٤	سوهاج	٢٦٠	١٩٣
الدقهلية	٣٨٢	٢٩٧	قنا	١٦٢	٣٧٠
الشرقية	١١١١	١٤٤١	اسوان	٨٠٥	٦٩٨
القليوبية	٨٨	١٢٢٤	الأقصر	٤٩	١٥٣
كفر الشيخ	٢٣٥	٢٧١	البحر الأحمر	١٣٠	٢٨٠
الغربية	٩٧	٢٩٧	الوادى الجديد	١٦٨	٢٧٦
المنوفية	٧٥٤	١٣٨٠	مطروح	١٣١	٧٦
الجيزة	١١٢	٢٠٢٢	شمال سيناء	١٣٤	٢٣٣
الاسماعيلية	١٧٥	١٤٦٠	جنوب سيناء	٢٧٣	٣٨٦
الجيزة	٦٢٥	١٦٨١	اجمالى الجمهورية	١٨٧٦٠	٢٤١٣٥

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨ .

زراعة الغابات الشجرية باستخدام مياه الصرف الصحى المعالجة

تبلغ مساحة الغابات حاليا حوالى ٠.١٤% من المساحه المأهوله بالسكان كما توجد مساحات محدوده للغاية من الغابات الطبيعية (جبل علبه) ومساحات متفرقة من المانجروف (نبات القرم) الذى ينمو فى بعض مناطق ساحل البحر الأحمر [١] . ومن المتوقع أن تزداد كميات مياه الصرف الصحى المعالجة والتى تبلغ حاليا ٢.٤ مليار متر مكعب / سنه إلى أكثر من ٤ مليار متر مكعب/ سنه خلال السنوات القليلة القادمة. ويهدف البرنامج القومى لإستخدام مياه الصرف الصحى المعالجة إلى التوسع فى زراعة الغابات بجميع المحافظات، كما يهتم بإنتاج بعض المحاصيل ذات العائد الاقتصادى المرتفع مثل الجوجوجا والهوهوبا مما يحد من تلوث التربة أو المياه الجوفية، بالإضافة إلى العائد الصحى على السكان وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب [٢] .

[١] وزارة الدوله لشئون البيئة ،وزارة البيئة الإيطالية ،....مصدر سابق ، ص ١٤٣ .
[٢] تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٥ ص ص: ١٢٠-١٢٢ .

وقد تم زراعة ٥٥١٠ فدان غابات شجرية والتى تروى بمياه الصرف الصحى المعالج حتى عام ٢٠٠٤ وقد زادت هذه المساحة إلى ١١١٩٥ فدان حتى عام ٢٠٠٧، أى زيادة مقدارها ١٠٣.٢%، موزعة على النحو التالى: الإسماعيلية (٥٠٠ فدان)، المنوفية (٥٠٠ فدان)، قنا (٥٠٠)، شمال سيناء (٢٠٠)، جنوب سيناء (٤٦٠)، أسوان (٢١٨٥)، الوادى الجديد (١٣٠٠)، الدقهلية (١٥٠)، الجيزة (٥٠٠)، بنى سويف (٥٠٠)، أسيوط (٤٠)، سوهاج (٢٠٠٠)، البحر الأحمر (٢٠٠)، السويس (٤٠٠)، الإسكندرية (٦٠)، مدينة الأقصر (١٧٠٠) (٣) .

وتوضح هذه الزيادة الجهود الميذولة فى مجال التشجير وزراعه الغابات باستغلال مياه الصرف الصحى المعالج، مما سيهم فى حل المشكلة البيئية التى تنتج عن تراكم مياه الصرف الصحى وتساهم فى الحد من تلوث الهواء والتربة.

٦- التنوع البيولوجى بالمحافظات :

التنوع البيولوجى أحد المحاور الخمسة للتنمية المستدامة فى قمة التنمية المستدامة فى جوهانسبرج عام ٢٠٠٢، يشمل التنوع البيولوجى البيئات والموائل الطبيعية والأنواع النباتية والحيوانية والميكروبية المتواجدة بها والموارد الوراثية التى قد ينطوى عليها كل نوع . وتتمتع مصر بنظم بيئية وموائل متميزة تأوى ما يقرب من ٢٠ ألف نوع من النباتات والحيوانات، منها أنواع مستوطنه فى مصر، ومنها ما هو نادر أو مهدد بالانقراض (٦٩ نوع) .

ويتعرض التنوع البيولوجى للتدهور نتيجة تكثيف الأنشطة الزراعية والصناعية وتطور القدرة العلمية والتقنية على تحويل هذه المصادر وتدميرها فى بعض الأحيان للحصول على ما يفى حاجة الزيادة السكانية وارتفاع مستوى الاستهلاك ،ومن المتوقع أن تؤدى التغيرات المناخية إلى تدهور أكثر (٢). قدرت خدمات وسلع التنوع البيولوجى التى يقدمها للبشرية بحوالى ٣٤ تريليون دولار سنويا على المستوى العالمى، فالتنوع البيولوجى له فوائد كبيرة للإنسان من حيث أنه يوفر الخدمات الزراعية والحيوانية والسمكية وخدمات البحث العلمى وكذلك خدمات التراث الثقافى والعلمى كما تساهم بعض الأنواع النباتية والحيوانية فى تطور الطب ،الزراعة، الصناعة . هذا بالإضافة إلى أن التنوع البيولوجى يدعم وينمى ويطور الكثير من الصناعات الجديدة مثل السياحة البيئية ذات المردود الاقتصادى الكبير(٣) .

---

(٣) الجهاز المركزى ،الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٧ ،٢٠٠٨ ، ص ٤٦٩ .
(٢) تقرير حالة البيئة ٢٠٠٦ ، ص ١٠٤ .
(٣) تقرير حالة البيئة ٢٠٠٧، ص ١٧١ .

٧- المحميات الطبيعية فى مصر:

تتمتع المحمياتة الطبيعية بمميزات من الحياة النباتية أو الحيوانية أو المناظر الطبيعية ولها قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، وتشير البيانات إلى زيادة عدد المحميات الطبيعية من ٢٤ محمية وبمساحة إجمالية حوالى ٩٨ ألف كيلو متر مربع عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧ محمية عام ٢٠٠٧ وبمساحة إجمالية حوالى ١٤٩ ألف كيلو متر مربع وبنسبة تقترب من ١٥% من إجمالى مساحة الجمهورية ، ويعكس ذلك الجهود التى بذلت فى الحفاظ على نوعية البيئة .

٨- إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات :

أصبحت عملية إدارة المخلفات الصلبة من الأمور الحيوية للمحافظة على الصحة والسلامة العامة، ذات العائد الاقتصادى فى ذات الوقت. وتشير البيانات إلى انخفاض كفاءة جمع المخلفات الصلبة، والتى قد تنعدم تماما فى بعض المناطق القروية، وقد ترتب على ذلك تراكم كميات كبيرة من المخلفات فى الشوارع، حيث يتم التخلص النهائى منها فى أغلب الأحيان فى مقالب مكشوفة أو أماكن غير مخصصة أو مجهزة لهذا الغرض [١] ، وأصبحت بؤر للتلوث البيئى تشكل ضغوطا كبيرة على صحة الإنسان والبيئة.

وتقدر الكمية الاجمالية لتولد المخلفات الصلبة فى مصر بنحو ٦٦ مليون طن سنويا وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٧، وتشتمل على المخلفات المنزلية، الصناعية، الزراعية، الحمأة الناتجة عن عمليات معالجة الصرف الصحى، مخلفات المستشفيات، ..الخ. وتقدر الكمية الإجمالية للمخلفات الصلبة (المنزلية فقط) المولدة بقيم تتراوح بين ١٦.٥ – ١٧.٥ مليون طن سنويا أى أن التولد اليومى يقدر فى حدود ٤٧ ألف طن كما هو موضح بالجدول (٥-١١).

ولما كانت كفاءة عمليات الجمع والنقل لا تزيد عن ٦٥% فإن ذلك يؤدى إلى وجود تراكمات يومية من هذه المخلفات داخل حدود المناطق السكنية والأرض الفضاء. وتبلغ التراكمات الإجمالية ٢٣.٦ مليون م٣ فى عام ٢٠٠٧ . وإذا نظرنا لكفاءة الجمع فى المحافظات نجد أنها تتراوح بين ٥٠% – ٨٠%، حيث ترتفع إلى نحو ٨٠% فى محافظات الإسكندرية وأسوان والأقصر، وتصل إلى نحو ٥٠% فى كفر الشيخ والدقهلية، وقد حدث تحسن كبير فى كفاءة الجمع عام ٢٠٠٧ فى جميع المحافظات ماعدا محافظة الجيزة فقد انخفضت كفاءة الجمع من ٦٤% عام ١٩٩٩ إلى ٥٥% عام ٢٠٠٧ . من الواضح وجود قصور شامل فى مختلف مكونات المنظومة وانعكس ذلك فى صورة تراكمات قمامة فى جميع المحافظات تشكل بؤرا التلوث .

---

[١] تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٥ ، ص ١٥٢ .

جدول (٥-١١)

كميات المخلفات الصلبة المتولدة يوميا وكفاءة الجمع والتراكمات بالمحافظات خلال عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧

المحافظة	التولد اليومى (طن/يوم)		كفاءة الجمع			التراكمات م٣
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٩	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	%٦٢	%٦٨	%٦٨	٥٠٠٠٠٠
الجيزة	٣٨٠٠	٤٥٠٠	%٦٤	%٤٥	%٥٥	٥٠٠٠٠٠
القليوبية	٣٦٠٠	٣٥٠٠	%٥٠	%٥٥	%٥٥	٥٠٠٠٠٠
الإسكندرية	٢٥٠٠	٢٥٠٠	%٧٧	%٨٠	%٨٠	٣٤٤٨٣٠
البحيرة	٢٢٠٠	٢٢٠٠	-	%٥٥	%٥٥	٦٠٠٠٠٠
الوادى الجديد	٩٠	٩٠	-	%٦٥	%٦٥	-
قنا	١٢٠٠	١٢٠٠	-	%٧٥	%٧٥	٢٥٨٤٨٠
البحر الأحمر	٣٠٥	٣٠٥	%٥٢.٥	%٧٠	%٧٠	١١٨٨٥٠٠٠
مرسى مطروح	٥٢٠	٥٢٠	-	%٧٥	%٧٥	١٤٦٤٢٩
المنوفية	١٣٧٠	١٣٧٠	-	%٦٠	%٦٠	٢٨٠٠٠٠
الغربية	٢٠٥٠	٢٠٥٠	%٥٠	%٦٥	%٦٥	١٥٠٠٠٠٠
كفر الشيخ	٢٢٠٠	٢٢٠٠	-	%٥٠	%٥٠	٢٢٧٠٠٠
دمياط	١٣٠٠	١٣٠٠	-	%٧٠	%٧٠	١٠٠٠٠٠
سوهاج	١٠٠٠	١٠٠٠	-	%٦٥	%٦٥	٢٨١٨٤٥
أسوان	٦٧٠	٦٧٠	%٤١	%٨٠	%٨٠	٣٨٥٢٤٠
أسيوط	٨٥٠	٨٥٠	-	%٥٥	%٥٥	٢٥٠٠٠٠
الدقهلية	٣٦٠٠	٣٦٠٠	-	%٥٠	%٥٠	١٣٠٠٠٠٠
شمال سيناء	٣٢٥	٣٢٥	%٣٣.٣	%٦٥	%٦٥	١٤٠٠٠٠
جنوب سيناء	٤٥٠	٤٥٠	-	%٨٠	%٨٠	٥١٢٠٠٠
بورسعيد	٨٠٠	٨٠٠	-	%٧٥	%٧٥	٣٥٩٠٤٠
الإسماعيلية	٦٥٠	٦٥٠	-	%٧٠	%٧٠	٣٥٠٠٠٠
الأقصر	٣٠٠	٣٠٠	%٤٥	%٨٠	%٨٠	١٠٧٠٢٢
السويس	٥٠٠	٥٠٠	-	%٧٠	%٧٠	١١٦٨٥٥٠
الشرقية	١٨٠٠	١٨٠٠	-	%٥٥	%٥٥	٥١٠٠٠٠
بنى سويف	٧٥٠	٧٥٠	-	%٥٥	%٥٥	١٥٠٠٠٠
المنيا	١٢٠٠	١٢٠٠	-	%٦٥	%٦٥	٩٥١٠٠٠
الفيوم	٦٠٠	٦٠٠	-	%٦٠	%٦٠	٢٩٢٥٠٠
الإجمالى	٤٤٦٣٠	٤٧٠٠٠	-	%٦٥	%٦٥	٢٣٥٩٨٩٣٦

ملحوظة : تم رفع التراكمات التاريخية من القاهرة والجيزة والقليوبية فى حدود ١٤ مليون متر مكعب من سبتمبر ٢٠٠٤ بالتعاون مع جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة .

المصدر : تقارير حالة البيئة فى مصر ٢٠٠٦،٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ ، ص١١٦ ، ص١٤١، ص ٢٤٦ على الترتيب.

المخلفات الزراعية (قش الأرز) :

تعد مشكلة حرق قش الأرز من أهم مشكلات المخلفات الزراعية الذى يؤدى إلى تلوث هوائى كبير وضار، وتبذل الدولة جهد كبير منذ عام ٢٠٠١ لتدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز) والتخلص الآمن منها . وقامت وزارة الدولة لشئون البيئة بعقد اتفاقية مع الصين لتوريد عدد ٢ وحدة لتحويل قش الأرز إلى غاز يستخدم كوقود لمنازل الفلاحين وذلك للاستفادة من

المخلفات الزراعية والقضاء على أحد مسببات السحابة السوداء فى مصر [1] . تم إنشاء عدد ٢ مصنع لتحويل قش الأرز إلى سماد عضوى بمحافظة الشرقية بطاقة ١٥٠ ألف طن للمصنع / عام . كما تم تشغيل عدد ٢ وحدة تجريبية لإنتاج الغاز من قش الأرز، وتم تشغيل ٥٠ منزل فى منطقتى أبو حماد بمحافظة الشرقية وقرية تمى الأمديد بمحافظة الدقهلية بالتعاون مع الجانب الصينى ،علما بأن طاقة المصنع الواحد تخدم ٣٠٠ منزل [2] .

ويوضح جدول (٥-١٢) كميات القش المنتجة والكميات التى تم تدويرها فى بعض المحافظات خلال الفترة الفترة(٢٠٠٦ -٢٠٠٨)، ومنه يتضح أن نسبة كمية القش التى تم تدويرها انخفضت من ٨٤.٣% خلال ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٨٣.٤% خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، وترتفع نسبة التدوير بمحافظة الشرقية لأنها الأكثر إنتاجا من قش الأرز ولكن حدث انخفاضا قليلا حيث وصلت نسبة التدوير إلى ٩٠.١% خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

وبترتيب المحافظات ترتيبا تنازليا حسب نسبة تدوير قش الأرز نجد أن أعلى نسبة تدوير فى محافظة كفر الشيخ (٩١.٦%) ثم الشرقية (٩٠.١%) ،البحيرة (٨٥%) ،الغربية (٨٠.٦%)، الدقهلية (٧٦%)، الأقصر (٦٨.٢%)، بورسعيد (٤٦.٣%) دمياط (٤٣.٦%) .

جدول (٥-١٢)

المخلفات وإعادة تدوير قش الأرز فى بعض المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٨/٢٠٠٧)

المحافظات	٢٠٠٦/٢٠٠٥			٢٠٠٧/٢٠٠٦			٢٠٠٨/٢٠٠٧		
	كمية القش المنتجة	كمية القش التى تم تدويرها	%	كمية القش المنتجة	كمية القش التى تم تدويرها	%	كمية القش المنتجة	كمية القش التى تم تدويرها	%
البحيرة	٤١٧.٩	٤١٦.٣	٩٩.٦	٤٣٢.٤	٢٩٦.٣	٦٨.٥	٤٣٧.٥	٣٧١.٩	٨٥
الغربية	٣٢٣.٥	٢٤٨.٨	٧٦.٩	٣٦٢.٢	٢٩٨.٢	٨٢.٣	٣٤٣.٨	٢٧٧.١	٨٠.٦
كفر الشيخ	٥١٠.٢	٣١٠.٠	٦٠.٨	٥٤٢.٩	٤٦٤.٨	٨٥.٦	٤٥٩.٠	٤٢٠.٥	٩١.٦
دمياط	١٢٩.٦	٣٦.١	٢٧.٨	١٣٢.٣	٦٨.٩	٥٩.٦	١٣٣.٣	٥٨.١	٤٣.٦
الدقهلية	٤٣٧.٥	٤٠٦.٨	٩٣	٤٥٨.٤	٤١٤.٢	٩٠.٤	٤٥٦.٥	٣٤٧.١	٧٦
بورسعيد	٠.٠	٠.٠	-	٠.٠	٠.٠	-	٤٣.٧	٢٠.٢	٤٦.٣
الشرقية	١٠٠٨.٠	٩٦٦.٤	٩٥.٩	١١١٦.٨	١٠٦٦.٣	٩٥.٥	١٠٨٢.٧	٩٧٥.٨	٩٠.١
الأقصر	٢٠.٠	١٥.٠	٧٥	١٨.٠	١٥.٠	٨٣.٣	٢٢.٠	١٥.٠	٦٨.٢
الاجمالى	٢٨٤٦.٧	٢٣٩٩.٤	٨٤.٣	٣٠٦٣.٠	٢٦٢٣.٦	٨٦	٢٩٧٨.٦	٢٤٨٥.٦	٨٣.٤

(الكمية بالألف طن)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى عام ٢٠٠٨ ، ص ٤٧٠ .

[1] تقرير حالة البيئة ٢٠٠٥ ،ص ١٦٣ .

[2] تقرير حالة البيئة ٢٠٠٦ ، ص ١٤٤.

الفصل السادس

التغير في العمران المصري

الفصل السادس
التغير في العمران المصري

١- تمهيد:

العمران هو علاقة بين الانسان والمكان، التي يعيش فيها ولا يمكن أن نطلق كلمه عمران على مدينة أو قرية لايسكنها أحد وبالتالى عند دراسة العمران فى أى مكان يجب دراسته بشقيه المكان والإنسان. وينتشر العمران المصرى على أرض مصر بشكل طولى بإتجاه نهر النيل والدلتا، إستثناء مجموعة من التجمعات القليلة فى بعض الواحات والسواحل المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر وينتشر العمران المصرى فى صورة نوعين: تجمعات ريفية "القرى"، وتجمعات حضرية " المدن ".

ويختلف كل نوع منهما فى شكل العمران وإنتشاره وانماط السكان فيه وخصائصهم ويجب عند دراسة تطور العمران المصرى دراسة كل منهما على حدة حيث يمثل كل منهما جزء كبير من العمران المصرى.

١-١ العمران الحضرى :

يتمثل العمران الحضرى فى مجموعة المدن المصرية فى المحافظات الحضرية وعواصم المحافظات وعواصم المراكز الإدارية والمدن التابعة لهذه المراكز وتتميز هذه التجمعات عن التجمعات الريفية بوظيفتها الإدارية أساسا والوظائف الحضرية الأخرى مثل التجارة والصناعة داخل المحافظة أو المركز أو المدينة والدور الخدمي الذي تقوم به والنمط الحضرى لعمالة السكان بها والذى يبتعد عن وظائف الزراعة والصيد ويتجه نحو الوظائف الإدارية والفنيه العليا والحرفية .

وقد أدى النمو السكانى المتزايد والسريع للمدن المصرية الى التكدس السكانى والعمرانى في كثير منها واختفاء المساحات الفضاء والخضراء داخل هذه المدن والبناء على الأراضى الزراعية المحيطه بها والنقص الشديد فى الإسكان وإنتشار المناطق المتدهورة وظهور مشاكل النقل والمواصلات ومشاكل البيئة بكافة أنواعها ، حيث أظهرت نتائج التعداد أن عدد المدن

المصرية قد بلغ نحو ٢٣٢ مدينة (تشمل المدن الجديدة) حسب تعداد ٢٠٠٦ بزيادة ١٦ مدن عن تعداد ١٩٩٦[1].

١-٢ العمران الريفي :

يتمثل العمران الريفى فى مصر فى مجموعة القرى الموجودة بالمحافظات الغير حضرية والتى يعمل أغلب سكانها فى الأعمال الزراعية أو الصيد ويسودها النمط الريفى فى العيش من العمل في الحقل ويقوم بعض أفراد الأسرة بصناعة الخبز وتربية الطيور وتقيم الأسرة الواحدة فى الغالب فى مسكن واحد مستقل أو يضم المسكن أكثر من أسرة لعائلة واحدة وإن كان هذا النمط بدء يقل فى بعض القرى المصرية الآن.

وينتشر أغلب العمران الريفى فى الوجه البحرى والقبلى بنسبة ٩٤% والباقى وقدره ٦% فيوجد فى المحافظات الصحراوية. وقد ارتبطت اغلب التجمعات الريفية فى نشأتها على التوطن بجوار نهر النيل حيث اعتمدت على مياهه فى الزراعة وإن كانت توجد على ربوة عالية بالقرب منه لتفادى مياه الفيضان قديماً[1] ويمكن بتطور بعض القرى ونموها أن تتحول الى مدينة كما حدث فى الكثير من القرى المصرية و بذلك تنضم إلى التجمعات الحضرية كما يمكن أن يزيد سكان الحضر على حساب سكان الريف نتيجة عملية الهجرة المستمرة..

٢- التغير في العمران المصري:

٢-١ تغيرر العمران الحضرى فى مصر :

يتضح من العرض أن العمران الحضرى ينتشر فى كافة انحاء المعمور المصرى ولذلك يصعب رصد التغيرات التى حدثت فى كل المدن المصرية بشكل مفصل، وسوف يتم التركيز على أبرز النماذج الحضرية فى حجم التغيرات وأكثرها تأثيراً على عمليات التنمية بشكل عام وهو اقليم القاهرة الكبرى كمثال وذلك لأهمية الإقليم وأنه أكبر وأكثر جزء في العمران الحضري يظهر به مجموعة متنوعة من التغيرات ألاقتصاديه والاجتماعية والبيئية وأنه يضم نسبه عاليه جداً من سكان الحضر فى مصر حيث يضم كل من محافظة القاهرة محافظه الجيزة و٦ أكتوبر وحلوان والقليوبية حسب التقسيم الجديد للمحافظات ويضم حوالى خمس سكان الدولة، كما أن مدينة القاهرة وحدها تحتل وسط مدن العالم الترتيب التاسع من حيث الحجم شكل رقم (٦-١) .

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد سكان مصر لعام ٢٠٠٦ .

[1] د. جمال حمدان . الهيئة المصرية العامة للكتاب.١٩٩٦م . القاهرة .ص ١٤٣.

شكل (٦-١)

موقع القاهرة من أكبر دول العالم في حجم السكان

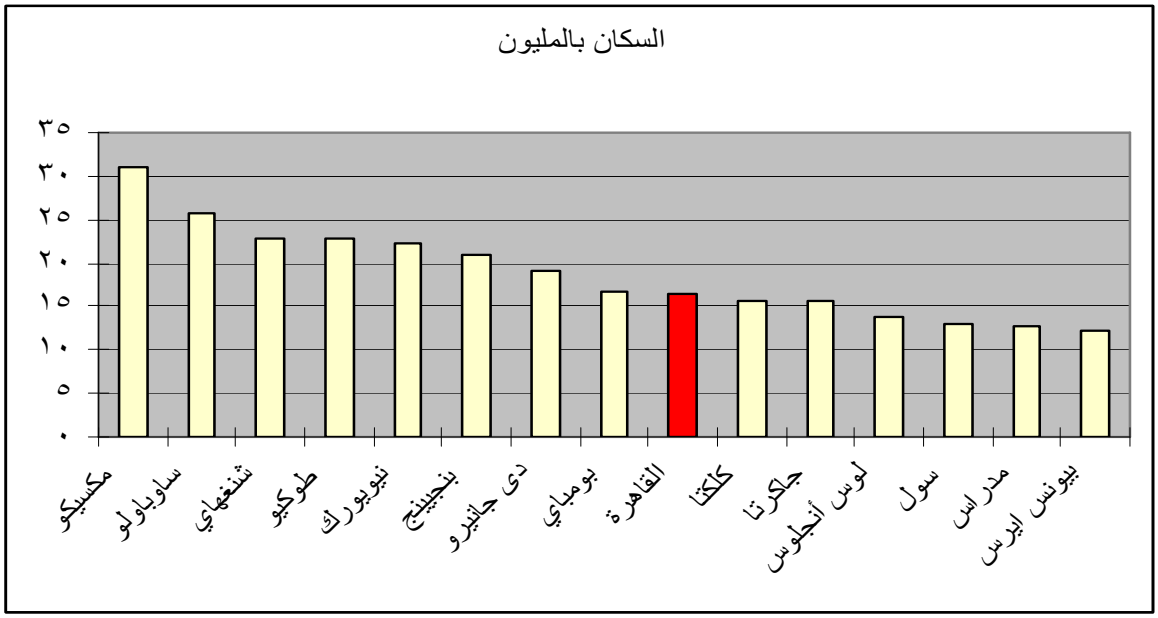

Urban, Rural City Population ١٩٥٠-٢٠٠٠, as assessed in ١٩٧٨, United Nations (EZA/P/WP/٦٦)*

٢-٢ أهم التغيرات التى طرأت على إقليم القاهرة الكبرى :

نظراً لمكانة القاهرة كعاصمة إدارية لمصر وموقعها الجغرافى المتوسط فى الدولة والإتصالية العالمية بينها وبين باقى أجزاء المعمور والمركزية الشديدة للخدمات والأستثمارات بها فقد تحولت الى قطب ضخم لجذب السكان بها من جميع انحاء الجمهورية وخاصة مع ضعف الأهتمام بالأقاليم فى توفير فرص العمالة والخدمات اللازمة وأخذ عمران القاهرة يتسع ويزداد يوماً بعد يوم وخاصة فى السنوات الأخيرة شكل رقم (٦-٢)، والذي جاء على حساب الأراضي الزراعية خاصة على أطراف الكتلة الرئيسية للإقليم، وقد أتسمت هذه التوسعات العمرانية بالعشوائية في أغلب المناطق، ونتج عنه نقص المرافق والخدمات وزيادة الكثافات السكانية بها والعديد من المشاكل العمرانية والبيئية والاجتماعية التي تلي ذلك كما وجد شكل جديد من النمو العمراني الحضري في إقليم القاهرة الكبرى وهو المدن والتجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة. وسوف يتم التعرض لكل من هذين المحورين بشيء من التفصيل:

شكل (٦-٢)

التوسع العمراني لإقليم القاهرة الكبرى

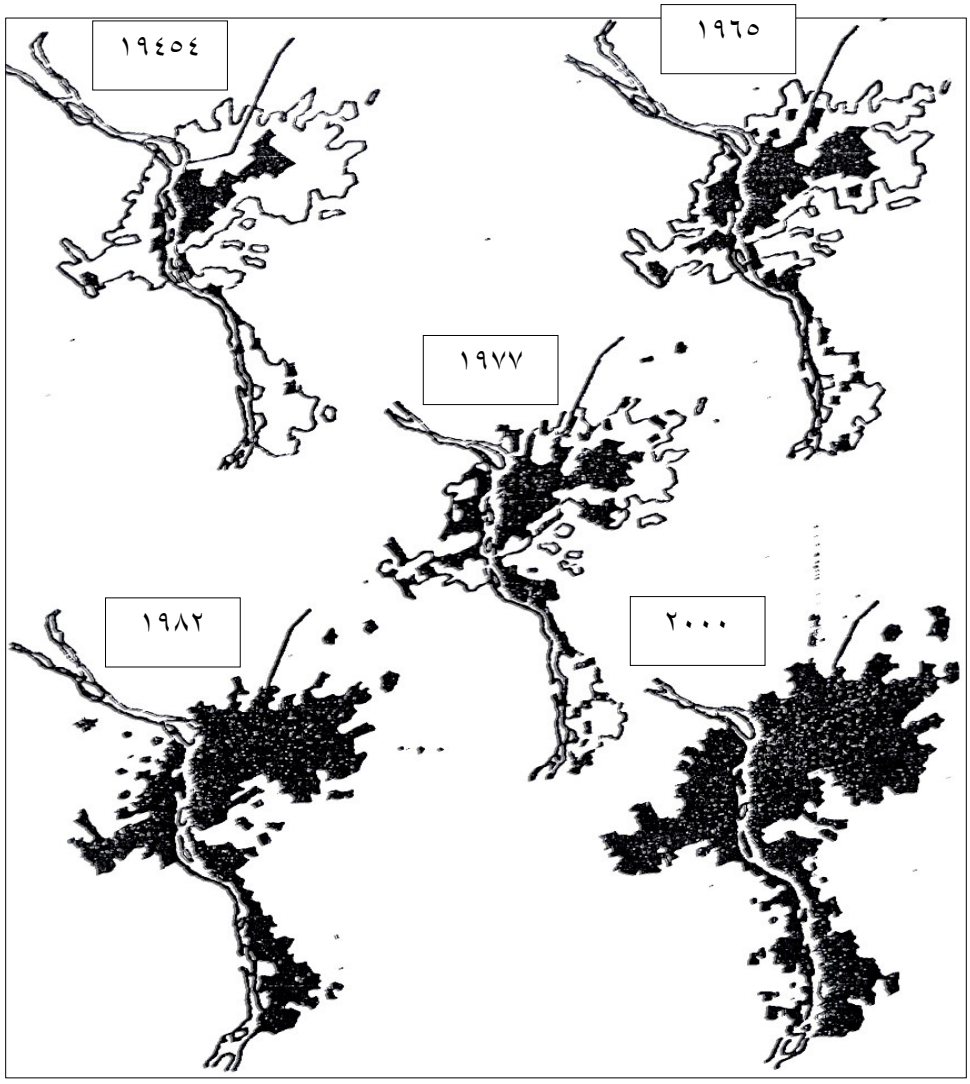

* الهيئة العامة للتخطيط العمراني – إقليم القاهرة الكبرى- التخطيط الهيكلي للقاهرة الكبرى .

٢-٢-١أنماط النمو الحضري بإقليم القاهرة:

١- انتشار المناطق العشوائية:

ويعني البحث هنا بالمناطق العشوائية جميع المناطق التي قامت ونمت في غياب القوانين والتشريعات الخاصة بالعمران ودون أخذ أي تصاريح رسمية من المسئولين وبعيدة عن المعايير التخطيطية والتصميمية السليمة.

ويمكن أن تبنى هذه المناطق على الأراضي الزراعية الملاصقة للكتلة العمرانية للمدن والقرى القائمة لقربها من العمران القائم بخدماته واتصاله بالتجمعات الأخرى و توفر المياه وهي عصب الحياة الرئيسي و إما أن تقوم هذه المناطق على بعض الأراضي الفضاء أو الصحراوية الغير مستغلة و القريبة أيضا من العمران القائم للاعتماد على مقوماته مثلما حدث على الأخص بإقليم القاهرة الكبرى شكل (٦-٣) وفي الحالتين يكون لهذه المناطق الكثير من الآثار السلبية على المجتمع ككل وعلى نفسه أيضا غير أن النوع الأول يعتبر أخطر حيث أنه يعمل على تآكل الأراضي الزراعية و هي مقوم إستراتيجي من مقومات الحياة وتوفير الغذاء ويلجأ السكان وخاصة الفقراء منهم إلى هذه المناطق كملجأ لمساعدة أنفسهم على إيجاد مسكن وإن لم يكن مكتمل به مقومات الحياة الصحية و لكنه على الأقل يمثل ملجأ في ظل الظروف الإسكانية المتدهورة و الإمكانيات المحدودة.

وتمثل المناطق العشوائية عائقا رئيسيا لعملية التنمية لما لها من آثار سلبية كثيرة يمكن سرد بعض منها:

- تآكل الأراضي الزراعية و هي الدعامة الأساسية لتوفير الغذاء للسكان.
- خلق مجتمعات متدهورة عمرانيا حيث يصعب في معظم الأحوال توفير الخدمات والبنية الأساسية لها بعد ذلك لصعوبة تنفيذها والاستثمارات الضخمة المطلوبة لذلك مقارنة بما لو كانت مخططة من قبل.
- الضغط على الشبكات والخدمات الحالية بسبب تدهور حالتها وعدم قدرتها على الخدمة السليمة للمجتمع.
- إنتشار المشاكل الإجتماعية و السلوكية مثل الجريمة و ضعف التعليم والبطالة.
- سوء الحالة الصحية لسكان هذه المناطق حيث أنها لا تتمتع بالبيئة الصحية السليمة والملائمة للحياة المعيشية.
- تعتبر هذه المناطق العشوائية حول المدن عائقا للنمو العمراني السليم لهذه المدن فيما بعد.
- صعوبة تصنيف هذه المناطق فيما بعد واعتبارها مناطق رسمية لها الحق في الخدمات والمرافق وأن هذا يتطلب كثيرا من الاستثناءات. [1]

[1] كلية التخطيط الإقليمي والعمراني- جامعة القاهرة - العشوائيات أولويات التطوير والبدائل .

شكل (٦-٣)

نمو المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى

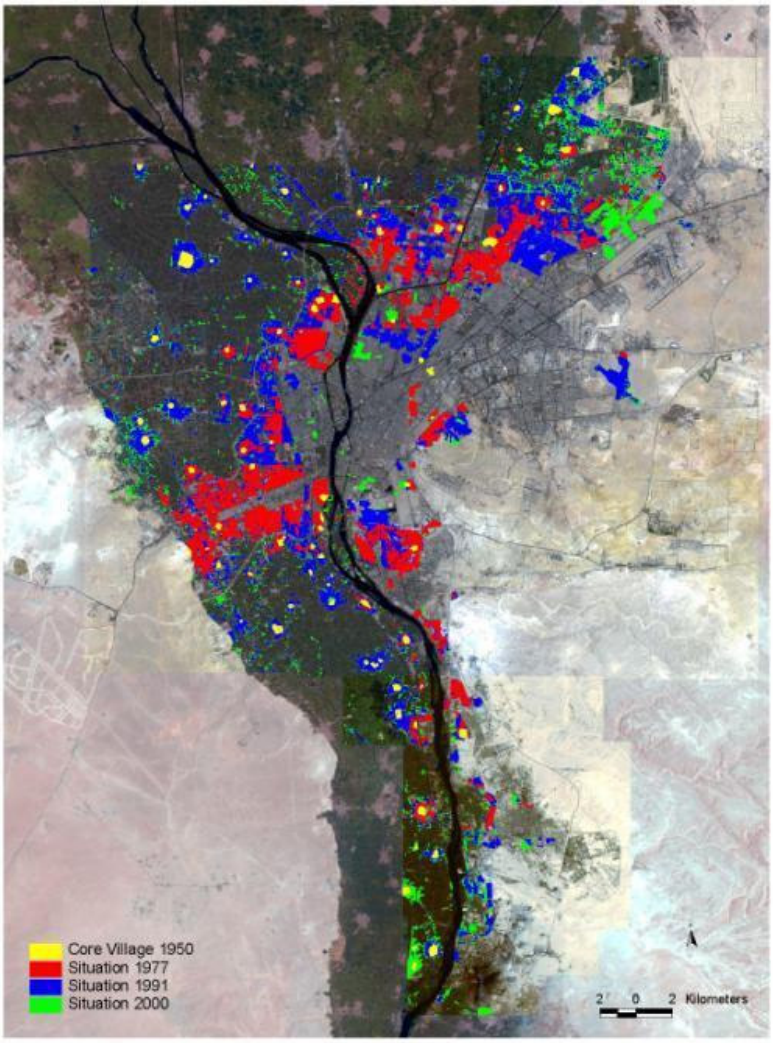

بعض أسباب ظهور المناطق العشوائية

من الصعب حصر كافة العوامل التي لها علاقة بظهور ووجود المناطق المتدهورة داخل المدينة، والتي تنوعت ما بين عوامل ذات تأثير مباشر وأخرى ذات تأثيرغير مباشر على عملية نشأة هذه المناطق .ولكن من الواضح أن ظاهرة المناطق المتدهورة عبارة عن محصلة لظروف عديدة عالمية وإقليمية ومحلية ويمكن حصر هذه الأسباب في الشكل التالي:

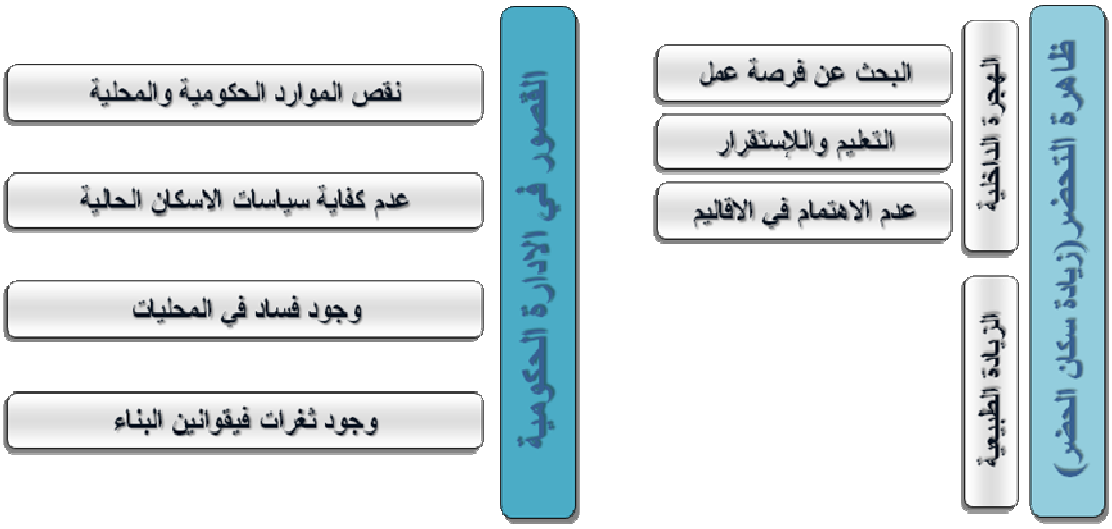

٢-ظهور المدن الجديدة :

يعتبر ظهور المدن والتجمعات العمرانية الجديدة من التطورات الهامة في العمران المصري وخاصة في إقليم القاهرة الكبرى وتعد تجربة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر تجربة قديمة ترجع إلى سنة ١٨٦٩ عندما تم حفر قناة السويس وإنشاء مدن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد في قلب الصحراء.

ومع بدايات عام ١٩٧٩ تقرر أن يتم التخطيط لعدد من المدن الجديدة التابعة في مخطط إقليم القاهرة الكبرى وهى مدن ٦ أكتوبر والعبور والأمل و١٥ مايو شكل (٦-٤) وبصدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شان إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تأسست هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وقد نص هذا القانون على انه يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة كل تجمع بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة وتوالى اعتماد الكثير

من المدن والتجمعات الجديدة على مستوي الجمهورية شكل (٦-٥) للتخفيف من حدة التكدس السكاني. وكان لإنشاء هذه التجمعات عدة أهداف منها :

عدم الامتداد العمراني فوق الأراضي الزراعية بهدف المحافظة عليها كمورد اقتصادي أساسي للدولة

الخروج من الحيز الضيق للوادي والدلتا والذي لا يمثل سوى ٤-٥% من إجمالي المساحة الكلية، وزيادة نسبة العمران، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الأرضية في مصر.

تخفيف الضغط السكاني عن المحافظات الحضرية في مصر(القاهرة الكبرى - الإسكندرية) وذلك بخلق مراكز حضارية جديدة قادرة على استقطاب السكان والاستثمارات في مواجهة هذين المركزين الحضريين الرئيسيين.

توفير فرص عمالة جديدة من خلال قاعدة اقتصادية صناعية قوية للمجتمعات العمرانية الجديدة يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد.

شكل (٦-٤)

مخطط القاهرة الكبرى وتوزيع المدن الجديدة حول القاهرة

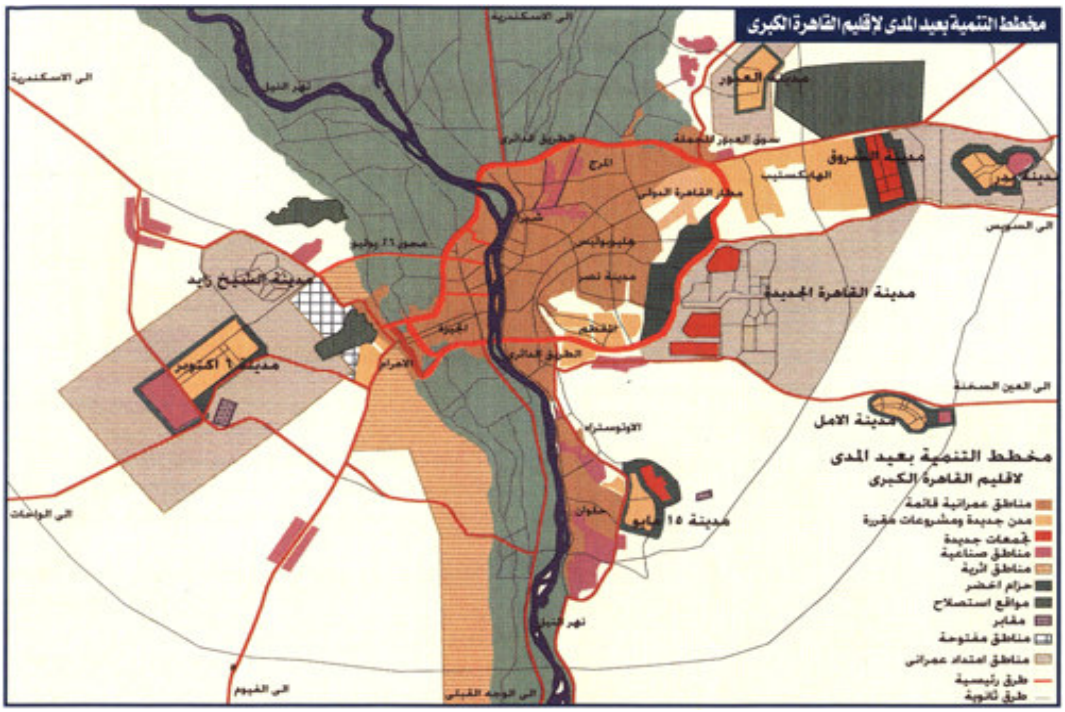

* هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة- إقليم القاهرة الكبرى .

شكل (٦-٥)

توزيع المدن والتجمعات الجديدة على مصر

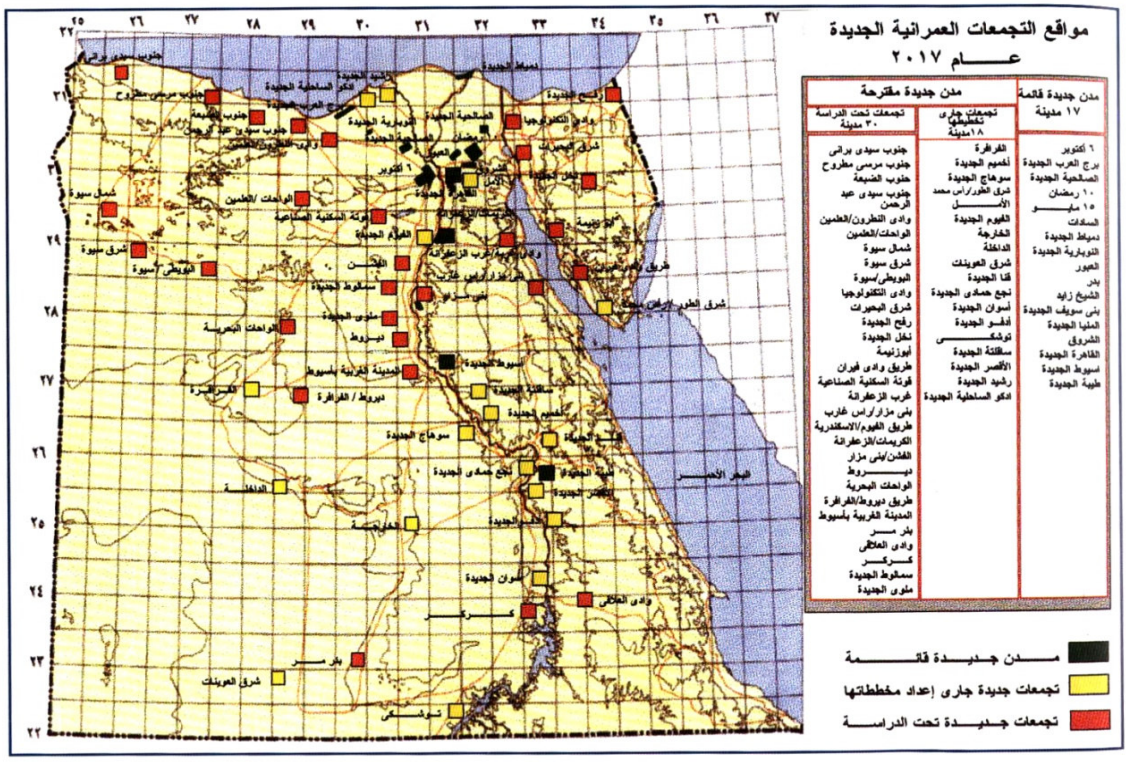

* هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

وكان كل تجمع من هذه التجمعات له مخطط يشمل عدد السكان أو والقاعدة الاقتصادية والهيكل السكني الذي يساهم به في حل مشكلة الزيادة السكانية المستمرة والنمو العمراني الغير منظم. ومن أهم أمثلة هذه المدن الجديدة في مصر هي مدينة السادس من أكتوبر، وهي إحدى المدن التابعة الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى وهي تتبع مدن الجيل الأول ،أنشئت كمركز حضاري جديد بهدف إعادة توزيع السكان والتخفيف من حدة التكدس السكاني والعمراني في إقليم القاهرة الكبرى والحد من الزحف على الأراضي الزراعية المجاورة لمدينة الجيزة.

وتبلغ المساحة الكلية للمدينة ٤٠٨كم٢ وهي مخططة لتستوعب في بداية الأمر نصف مليون نسمه، وقد تم زيادة هذا الهدف ليصل إلى ٢.٥ مليون نسمة. شكل (٦-٦) وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثون عاما منذ صدور قرار إنشاء المدينة عام ١٩٧٩ إلا أن عدد السكان بالمدينة لم يصل إلى المستهدف وهو ٢.٥ مليون نسمة حتى أن إجمالي الأسر المقيمة بالمدينة والتي تسدد إشتراكات من واقع سجلات إدارة الكهرباء بالمدينة لم تتجاوز٢٣ألف أسرة مما يعني

أن العدد الفعلي للسكان المقيمين بالمدينة لا يتجـــــاوز ١١٤٦٢٥ نسمة وذلك حسب حسابات معدل الإعالة للأسرة بمتوسط عدد الأسرة ٥ أفراد وهو رقم ضئيل جدا بالمقارنة بعدد السكان المستهدف. بالإضافة إلى أن ما تم إنجازه بالمدينة من إسكان لا يتوافق مع الهدف من إنشائها حيث أن أغلب الإسكان الذي تم إنشائه بالمدينة إسكان فاخر وأنشطة ترفيهية وتعليمية خاصة على عكس ما كان مخطط من توفير الإسكان الاقتصادي والمتوسط لاستيعاب الفئة الأكبر من الزيادة السكانية في إقليم القاهرة الكبرى .

شكل (٦-٦)

المخطط العام المستقبلي لمدينة السادس من أكتوبر

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة- إقليم القاهرة الكبرى

٤- التغير في العمران الريفي المصرى:

يختلف العمران الريفي عن العمران الحضري في مصر كما سبق في العديد من المكونات الهامة والتي تؤثر على شكل نموه وتطوره والتي من أهمها:

- عدم وجود أراضي فضاء كافية للامتداد عليها.
- الامتداد العمراني السائد هو الامتداد الأفقي وليس الرأسي.
- ضعف الوعي والحالة التعليمية والصحية للسكان.
- الارتباط الاجتماعي الشديد بالأرض.

- قلة الخدمات وفرص العمل والاستثمارات الموجهة للريف المصري.

كل هذه الاختلافات والعوامل السابقة أثرت على شكل التطور العمراني للريف المصري والتي كان من أبرزها:

- ارتباط نمو التجمعات الريفية بالمجاري المائية والطرق الرئيسية شكل(٦-٧).
- ضيق الشوارع وتعرجها وعدم توفر الخدمات.
- التعدي على الأراضي الزراعية عشوائيا وتآكلها لتوفير المسكن الملائم شكل(٦-٨).
- التحول في شكل المسكن من المسكن التقليدي (بيت الطين) إلى المباني الخرسانية الحديثة كنوع من أنواع التطوير شكل (٦-٩).
- عدم نجاح نقل السكان بالمدن الجديدة المستحدثة في الأقاليم لارتباط السكان بالموطن الأصلي لهم وعدم توفر الخدمات الضرورية بهذه المدن الجديدة .

شكل (٦-٧)

ارتباط نمو التجمعات الريفية بالمجاري المائية وطرق النقل

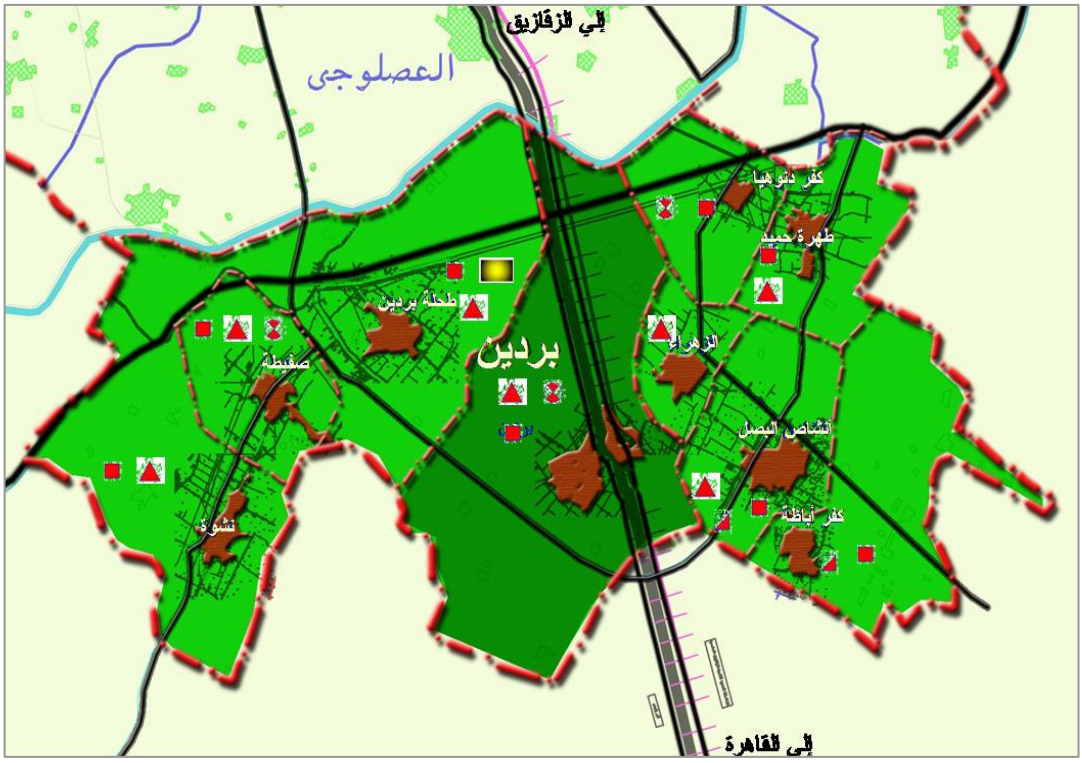

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية.

شكل (٦-٨)

التعدي على الأراضي الزراعية لتوفير المسكن والخدمات

شكل (٦-٩)

التحول في نمط المسكن من النمط الريفي إلى النمط الحديث

وقد اتخذت الحكومة مؤخرا سياسة جديدة لحل مشاكل الريف والتعدي على الأراضي الزراعية بها وتوفير الخدمات اللازمة للسكان من خلال تبني مشروع الأحوزة العمرانية الجديدة للقرى المصرية بهدف الحد من النمو العمراني على الأراضي الزراعية.

وقد انتهت هيئة التخطيط العمراني من اعتماد العديد من الأحوزة العمرانية لكثير من القرى المصرية والمخططات الإستراتيجية لهذه القرى والتي تحتوي على حدود البناء المسموح بها حتى سنة ٢٠١٧ وكل الخدمات وأراضي الإسكان اللازمة حتى هذه الفترة شكل (٦-١٠).

شكل (٦-١٠)

نموذج للمخططات الإستراتيجية لأحدى القرى المصرية

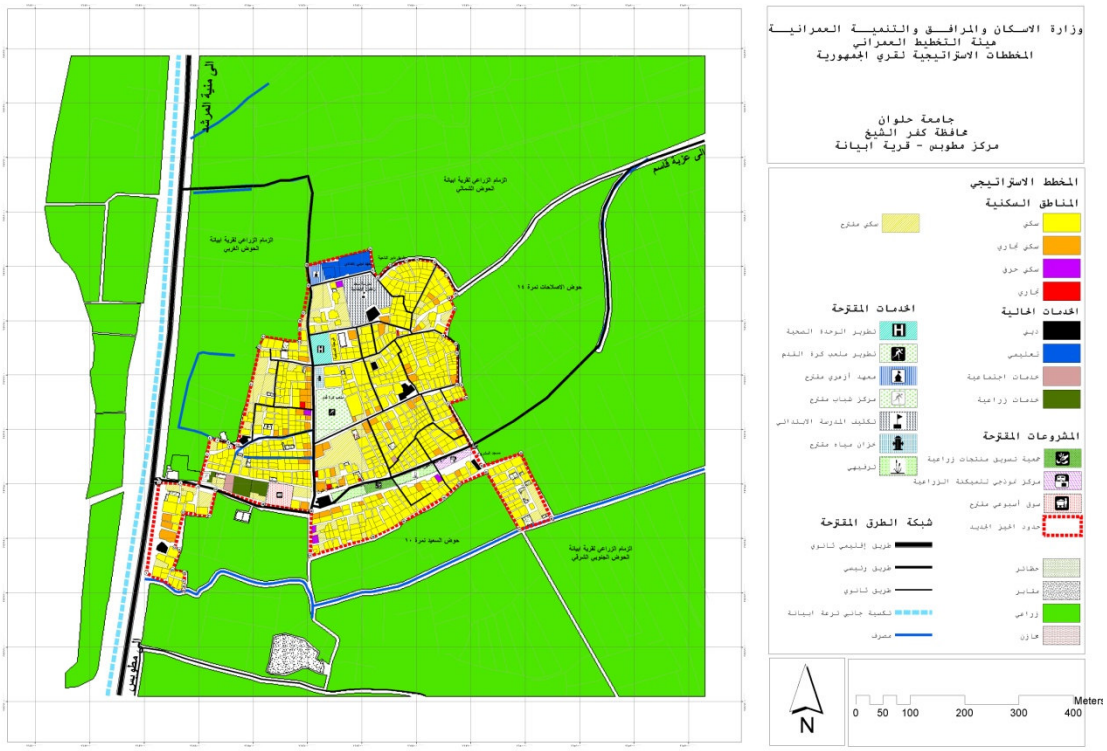

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية.

الفصل السابع

التغير والتطور التشريعى للإدارة المحلية فى مصر

الفصل السابع
التغير والتطور التشريعى للإدارة المحلية فى مصر

تمهيد :

تملك مصر تاريخ عظيم فى الإدارة المحلية فى الإداره المحلية والإقليمية من أيام الفراعنة وتطورت نظم إدارة المدن والأقاليم والعمران وكان أول تعيين فى العصر الحديث هو قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، وتوالت بعده التعديلات – الجزء التالى يقدم التطور التشريعى للإدارة المحلية فى مصر من خلال الدساتير والقوانين المنظمة لها.

١- الإدارة المحلية فى ظل دستور ١٩٧١ :

يعتبر دستور ١٩٧١ الأساس الذى يقوم عليه النظام الحالى للإدارة المحلية حيث نصت أحكام هذا الدستور فى الفرع الثالث من الفصل الثالث المواد ١٦١ إلى ١٦٣ على مجموعة من المبادئ والتى صدرت تنفيذاً لهذه القوانين المنظمة لأعمال الإدارة المحلية فى صورتها الحالية، وهذه المبادئ هى :

- تقسيم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ،ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
- تشكل المجالس الشعبية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجياً .
- ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .
- يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة، وقد صدر تنفيذاً لتلك المبادئ القوانين الآتية:-

(١) القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلى والذى ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .

وبإستعراض تلك القوانين المتلاحقة يمكننا أن نتعرف على أهم ملامح المميزة لها على النحو التالى :

(١) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى : وتتلخص أهم الملامح الرئيسية التى أستحدثها هذا القانون فى الآتى :

١/١ أتى بمسمى الحكم المحلى بدلا من مسمى الإدارة المحلية وذلك على خلاف ما ورد فى الدستور .

٢/١ أجاز إنشاء مناطق تضم عدة محافظات متكاملة اقتصادياً بقرار من رئيس الجمهورية .

٣/١ أجاز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تقسيم المدن الكبرى إلى أحياء .

٤/١ استحدث نظام المجلسين على مستوى المحافظة احدهما مجلس شعبى، والآخر مجلس تنفيذى برئاسة المحافظ وعضوية مساعد المحافظ إن وجد وسكرتير عام المحافظة وممثلو المصالح الحكومية .

٥/١ نظم العلاقة بين مجلس الشعب والمجلس الشعبى للمحافظة بقيام رئيس المجلس الشعبى للمحافظة بتقديم تقارير عن نشاط المجلس إلى رئيس مجلس الشعب .

٦/١ صاغ العلاقة بين المجلس الشعبى والمجلس التنفيذى على غرار ما هو مقرر بالنسبة للعلاقة بين الحكومة والبرلمان من إعطاء أعضاء المجلس الشعبى حق السؤال وطلب الإحاطة،طرح موضوع عام للمناقشة، وحق الاستجواب .

٧/١ هذا وقد صدر القانون على خلاف ما جاء فى دستور سنة ١٩٧١ من ضرورة تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب، مما يقضى بعدم دستوريته .

(٢) القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والخاص بنظام الحكم المحلى وتتلخص أهم الملامح الرئيسية التى استحدثها هذا القانون فى الآتى :

١/٢ استحدث القانون وحدتين جديدتين من وحدات الحكم المحلى وأصبح عدد الوحدات المحلية ٤وهم المركز والمدينة والحى والقرية ، بالإضافة للمحافظة .

٢/٢ استحدث القانون تشكيل مجلس محلى بالانتخاب المباشر لكل وحدة محلية .

٣/٢ استحدث القانون تشكيل لجنه تنفيذية لكل وحدة محلية برئاسة رئيس الوحدة وعضوية رؤساء الوحدات المحلية الأدنى ورؤساء الأجهزة التنفيذية فى نطاق الوحدة ورؤساء لجان المجلس المحلى للوحدة .

٤/٢ أناط بالمجلس فى المستوى الأعلى سلطة الإشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية الأدنى .

٥/٢ تدعيم الموارد المالية لوحدات الحكم المحلى عن طريق جواز إنشاء حساب الخدمات والتنمية المحلية بقرار من وزير الحكم المحلى .

٦/٢ النص على ضرورة موافقة المجالس المحلية على منح امتياز استغلال أى مرفق عام من المرافق العامة أو أى مصدر من مصادر الثروة الطبيعية فى نطاق الوحدة المحلية .

٧/٢ النص على تمثيل المنتفعين فى الإدارة والإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التى تقوم على إدارة وتسيير المشروعات والخدمات العامة فى المحافظات فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والشئون الاجتماعية والنقل والمواصلات والإسكان والمياه والكهرباء .

٨/٢ توفير الضمانات اللازمة لممارسة أعضاء المجالس المحلية لاختصاصاتهم فى استقلال وحرية حيث نص على عدم مسئولية عضو المجلس المحلى عما يبديه من أقوال أو آراء أثناء اجتماعات المجلس ولجانه .

٩/٢ التنسيق بين وحدات الحكم المحلى، والوحدات الاقتصادية فى نطاقها وذلك عن طريق إنشاء لجان الخدمات فى المناطق الصناعية .

١٠/٢ توفير الضمانات اللازمة للمجالس المحلية وذلك بالنص على عدم جواز حل المجلس المحلى إلا فى حالة الضرورة أو بسبب الإخلال الجسيم بواجباتهم أو المخالفة الجسيمة للقانون ويصدر قرار الحل من رئيس مجلس الوزراء .

(٣) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والخاص بنظام الحكم المحلى : وتتلخص أهم الملامح الرئيسية التى استحدثها المشرع فى هذا القانون فى النقاط التالية :

١/٣ استبدال بتسمية " المجالس المحلية " مسمى المجالس الشعبية لتتفق التسمية الجديدة مع أحكام الدستور والذى نص على مسمى المجالس الشعبية المحلية ،كما اشترط تمثيل المرأة فى تلك المجالس .

٢/٣ نص المشرع صراحة على إعطاء وحدات الحكم المحلى الاختصاص الأصيل فى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ومباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح .

٣/٣ اختصت وحدات الحكم المحلى بإقرار قواعد الإدارة والتصرف بالنسبة للأراضى المعدة للبناء والمملوكة للدولة أو الوحدات المحلية فى نطاق المحافظة، وكذلك الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع المتخللة للزمام، ووضع قواعد استصلاح الأراضى القابلة للزراعة فيها، وقواعد توزيعها بعد استصلاحها وتزويدها بالمرافق العامة واللازمة دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح، مع إنشاء حساب خاص لكل منها من حصيلتى التصرف فى هذه الأراضى وتخصيص حصيلة الحساب الأول لأغراض الإسكان الاقتصادى وحصيلة الحساب الثانى لأغراض الاستصلاح على مستوى المحافظة، واعتبار موارد كل من الحسابين من الموارد الذاتية للمحافظة .

٤/٣ قصر المشرع اختصاص الوزارات المركزية بالنسبة إلى المرافق المحلية على إبلاغ المحافظات بالخطة العامة للدولة والسياسات العامة فى مختلف المجالات ومتابعة تنفيذها . مع استبعاد النص على اختصاص الوزارات بالتفتيش على سير العمل بالمرافق والأجهزة المحلية .

٥/٣ حول المشرع للمجالس الشعبية المحلية حق تقديم طلبات إحاطة إلى المحافظ ورؤساء الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وبذلك حل هذا النظام محل نظام الاستجواب والذى ألغاه المشرع فى هذا القانون .

٦/٣ أضيف إلى تشكيل المجالس الشعبية المحلية عنصر من النساء مع عدم الإخلال بنسبة الـ ٥٠% على الأقل المقررة للعمال والفلاحين .

٧/٣ استبدل المشرع باللجان التنفيذية لوحدات الحكم المحلى " مجالس تنفيذية " واستبعد النص على اشتراك رؤساء لجان المجالس الشعبية المحلية فى تلك المجالس التنفيذية .

٨/٣ دعم سلطة المحافظين حيث نص المشرع على أن يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالإضافة إلى سلطة وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح، وبذلك فقد أصبحت اختصاصات المحافظين فى هذا الشأن اختصاصات أصلية، كما منحه القانون العديد من الاختصاصات التى كان يتولاها وزير الحكم المحلى كتحديد سعر الضريبة الإضافية على ضريبة القيم

المنقولة والضريبة الإضافية على ضريبة الأطيان فى المحافظة وتنظيم حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة والمراكز والمدن والقرى، وتحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظة وإنشاء لجان للخدمات بها وتشكيل هذه اللجان، والموافقة على تصرف المجالس الشعبية المحلية بالمجان فى أموالها أو إيجارها بإيجار إسمى ،كما نص المشرع على حلول المحافظ محل وزير الداخلية فى الاختصاصات المتعلقة بإجراءات الترشيح والانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية، وإعلان نتيجة الانتخاب، وحلوله محل الوزير المختص بالحكم المحلى فى دعوة تلك المجالس إلى الاجتماع . كما نص المشرع على اعتبار المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية بالمحافظة .

٩/٣ ألغيت اللجنة الوزارية للحكم المحلى واستبدل بها " مجلس المحافظين" برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزير المختص بالحكم المحلى وجميع المحافظين ومن أهم اختصاصات مجلس المحافظين تقييم أداء المحافظات لأعمالها ومدى تحقيقها للأهداف المقررة، والتنسيق بين المحافظات والوزارات المعنية، وكذلك الموافقة على مشروعات موازنات الأقاليم الاقتصادية بالمحافظات والموافقة على اقتراح فرض الضرائب المحلية وتعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغائها والموافقة على التصرف بالمجان فى أموال الوحدات المحلية فيما يجاوز اختصاصها، تجاوز النسبة المقررة قانوناً لحدود المديونية والقروض التى تجريها الوحدات المحلية. تحديد سعر الضريبة الإضافية على ضريبة القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية فيما يزيد على النسبة المقررة قانوناً للوحدات المحلية .

١٠/٣ أنشأ القانون أقاليم اقتصادية تقسم إليها الدولة ويضم فى عضويتها محافظة أو أكثر وينشأ بها هيئة للتخطيط الإقليمى تتبع وزير التخطيط ولجنة عليا للتخطيط الإقليمى برئاسة محافظ عاصمة الإقليم وعضوية محافظى المحافظات المكونة للإقليم، ورؤساء المجالس الشعبية لمحافظات الإقليم ويتولى أمانة تلك اللجنة ورئيس هيئة التخطيط الإقليمى. وتختص هذه اللجنة بالآتى :

التنسيق بين خطط المحافظات وإقرار الأولويات التى تقدمها هيئة التخطيط الإقليمى. النظر فى التقارير الدورية لمتابعة الخطة ودراسة التعديلات التى تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى فى الخطة ويعرض ما تصدره اللجنة على مجلس المحافظين .

١١/٣ تنمية الموارد المالية لوحدات الحكم المحلى حيث نص القانون على :

- زيادة الحد الأقصى لسعر الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات فى دائرة المحافظة وكذلك سعر الضريبة الإضافية على القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية .
- أضيف إلى الموارد الذاتية للمحافظات كل ثمن بيع المبانى والأراضى الفضاء المعدة للبناء المملوكة والداخلة فى نطاق المدن بزيادة ٥٠% عما كان يحققه القانون السابق.
- أضيف إلى موارد المحافظات ثمن بيع الأراضى المستصلحة أو القابلة للإستزراع فى نطاق المحافظة .
- أضيف إلى موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ٥٠% من الزيادة التى تتحقق فى الموارد المحلية للمحافظات على الربط المقرر فى الموازنة .

(٤) القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والخاص بتعديل أحكام قانون نظام الحكم المحلى، وتتلخص أهم الملامح الرئيسية التى استحدثها المشرع لهذا القانون فى الآتى :

١/٤ تشكيل المجالس الشعبية بالإنتخاب بالقوائم الحزبية بدلا من الإنتخاب الفردى الذى كان سائدا قبل ذلك .

٢/٤ تشكيل مجلس أعلى للحكم المحلى بدلاً من مجلس المحافظين بذات تشكيل مجلس المحافظين إلا أنه أضاف إلى عضويته رؤساء المجالس الشعبية للمحافظات .

٣/٤ تدعيم سلطة المحافظ بالنص على منحه بعض السلطات على العاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التى لم ينقل اختصاصها إلى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة كالآتى :

- اقتراح نقل أى عامل من المحافظة تحقيقاً للمصلحة العامة .
- إبداء الرأى فى ترقية ونقل العاملين بالمحافظة قبل صدور القرار من السلطة المختصة.
- الإحالة إلى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية فى الحدود المقررة للوزير .
- طلب التحقيق مع العاملين التابعتين للهيئات العامة التى تمارس نشاطها بالمحافظة واقتراح توقيع الجزاءات التأديبية عليهم من السلطة المختصة .

٤/٤ منح المجالس الشعبية المحلية حق تقديم الاستجواب إلى المحافظ ورؤساء المصالح ورؤساء الوحدات المحلية مع وضع ضوابط معينة حتى لا يساء استعمال هذا الحق .

٥/٤ منح المجالس الشعبية المحلية بعض الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس المحافظين ومن ذلك :

- الموافقة على التصرف بالمجان فى أموال الوحدات المحلية أو تأجيرها بإيجار إسمى أو بأقل من أجر المثل إذا كان التصرف لجهة وطنية ،أما إذا كان التصرف لجهة أجنبية أو لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة فلا يجوز ذلك إلا فى حدود خمسين ألف جنيه وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء .
- الموافقة على عقد القروض للقيام بمشروعات إنتاجية أو استثمارية فى حدود ٤٠% من الإيرادات الذاتية .
- الموافقة على تحديد نطاق المناطق الصناعية وعلى إنشاء لجان الخدمات بها .

(٥) القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١ : وبصدوره أجاز تعيين نائب أو أكثر للمحافظ.

(٦) القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ : لم يتضمن سوى عدم جواز أن يكون المحافظ أو نائبه أعضاء بمجلس الشعب، الشورى، المجالس الشعبية المحلية .

(٧) القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ بتعديل أحكام قانون نظام الحكم المحلى وتتلخص أهم الملامح الرئيسية التى استحدثها هذا القانون فى الآتى :

١/٧ استبدل بمسمى " الحكم المحلى " مسمى " الإدارة المحلية " .

٢/٧ اعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة بدلاً من تمثيله لرئيس الجمهورية

٣/٧ يصدر باختيار محافظ الإقليم قرار من رئيس الجمهورية من بين محافظى المحافظات المكونة للإقليم .

٤/٧ تعديل نظام الانتخابات لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية، فجمع بين الانتخابات القائمة الحزبية والانتخاب الفردى .

٥/٧ إلغاء التمثيل الوجوبى للعنصر النسائى فى تشكيل المجالس الشعبية المحلية .

٦/٧ إلغاء حق الاستجواب المقرر لأعضاء المجالس الشعبية المحلية .

٧/٧ أناط القانون برئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية وبعد أخذ رأى محافظى محافظات القاهرة الكبرى اتخاذ أى قرار أو القيام بأى عمل من شأنه التنسيق بين هذه المحافظات فيما يتعلق بالمرافق والخدمات والمشروعات المشتركة.

٢- التغير فى التقسيم الإدارى للمحافظات

١/٢ ملامح تاريخية عن التقسيم الإدارى لمصر

١/١/٢ خضع التقسيم الإدارى لمصر فى العصر الحديث لتطورات عديدة، بدات فى عهد محمد على بتقسيم البلاد إلى سبع مديريات، وخمس محافظات هى القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس، وقسم المديريات إلى مراكز ثم أخطاط ثم قرى وشياخات، وفى عهد إسماعيل إرتفع عدد المديريات إلى ١٦ مديرية وهبط عدد المحافظات إلى أربع إلا أنه لم يتم الاعتراف للمديريات بالشخصية الاعتبارية الا بموجب دستور سنة ١٩٢٣ الذى نص فى المادة (١٣٢) منه على أن تعتبر المديريات والمدن والقرى أشخاصا إعتبارية وفقا لأحكام القانون وقد أستمر الأمر على هذا النحو إلى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

٢/١/٢ قام القانون ١٢٤ لسنة١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية بإطلاق إسم المحافظات على الأقاليم بدلا من المديريات، حيث قسم الجمهورية إلى وحدات إدارية هى المحافظات والمدن والقرى، ويكون لكل منهما الشخصية الاعتبارية، وبمقتضى ذلك قسمت الجمهورية إلى ٢٤ محافظة بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١، ثم جاء دستور سنة ١٩٧١ ليقرر تلك التقسيمات ويسمح بوجود وحدات إدارية أخرى وفقا للقانون وهو ماظهر فى القوانين اللاحقة بشأن المراكز والأحياء [١] .

٣/١/٢ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتبعه عدد من التعديلات بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ – حيث صار عدد المحافظات ٢٦ محافظة نتيجة تقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتين شمال وجنوب سيناء، بالإضافة إلى مدينة الأقصر ذات الطبيعة الخاصة، ثم صارالعدد ٢٨ محافظة وفق التعديل الجديد بإضافة محافظتى ٦ أكتوبر وحلوان بالإضافة إلى مدينة الأقصر .

٢/٢ التغير الإدارى وإنشاء بعض المحافظات الجديدة :

١-٢/٢ أرتبط التقسيم الأدارى فى مصر عبر التاريخ بالعديد من الإعتبارات لعل أهمها الأمن والإدارة وجباية الضرائب والرى، وهو ما جعل التقسيم مرتبطا بوادى النيل والدلتا، وأدى بذلك إلى زيادة التزاحم والتكدس السكانى حول الوادى، وقد ترتب على ذلك أن استقر فى

---

[١] د. محمود عاطف البنا، نظم الإدارة المحلية ، مكتبة القاهرة الجديدة، ص ١٤٦ ، د/ سليمان الطماوى ، الوجيز فى القانون الإدارى، دار القانون العربى، ص ٣٢:٣٦ .

الأذهان المظهر الطولى للمحافظات بطول الوادى ، وهو مانجده واضحا فى معظم المحافظات المصرية.

لم يرتبط التقسيم الإدارى يوما ما بفكر التنمية وبأهدافها، ومن هنا فإن الصحارى المصرية لم تكن فى يوم من الأيام إلا أجزاء جغرافية غير مرصودة تنمويا بل كانت فكرة ضمها لأى محافظة عرضا، لأسباب أمنية أو إدارية دون إعتبار للدور التنموى.

٢/٢/٢ وقد جاء قرار التقسيم بإنشاء محافظتين جديدتين فى عام ٢٠٠٨ مفاجأة ، وهو مالم يكن منتظرا بعد طول الأمد من البحوث والمؤتمرات والندوات التى تنادى بإعادة النظر فى التقسيم، وكان ينبغى أن يخضع هذا القرار قبل صدورة لدراسة كافية من المسئولين والعلميين والمخططيين حتى يصدر القرار فى شكل تنموى مستقر عبر الزمان ، حتى وان كان هذا القرار لايقصد ولايريد إلا هذه المنطقة (القاهرة الكبرى) فالمهم أنه عندما أراد أن يعيد النظر فى عملية التقسيم ولو لجزء يسير أن يقوم على أسس تنموية ، ثم تأتى فيما بعد باقى المناطق تباعا.

٣/٢ التقسيم وفق القرار الجمهورى ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية لبعض المحافظات متناولا بذلك محافظات القاهرة والجيزة وإنشاء محافظتين جديدتين هما حلوان و٦ أكتوبر٠ ثم أعقبه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتحديد نطاق وحدود محافظات القاهرة وحلوان و٦ أكتوبر، معدلا بذلك القرار السابق ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ٠

٤/٢ الآثار المترتبة على قرار التقسيم :

أحدث القرار تغييراً كبيراً فى محافظة الجيزة التى تأخذ شكل طولى بمحازاة وادى النيل، ثم تمتد عرضا فى أعماق الصحراء الغربية إلى الواحات وحتى حدود محافظة الوادى الجديد [١] حيث أن هذا القرار قد قلل من المساحة الطولية لمحافظة الجيزة وقام بتوزيع مراكزها الريفية جميعاً بين المحافظتين المنشأتين حديثاً وهما محافظة ٦ أكتوبر التى ضم إليها أغلب المراكز الريفية (٨ مراكز ريفية) والباقى وهو محدود إلى محافظة حلوان (مركزين ريفيين) .

وعلى هذا النحو أصبحت محافظة الجيزة محافظة حضرية بالكامل حيث لم تعد تضم الا الأقسام الإدارية الحضرية بأحيائها ومدنها، واستبعد منها كل ما هو ريفى وقروى، كما أصبحت

[١] تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية ، محافظة الجيزة، وزارة التخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٥، ص ١٥٢،١٥٣

محافظة الجيزة محافظة صغيرة الحجم بالقياس بوضعها السابق ومغلقة وليس لها أى إمتداد صحروای ، حيث أستعيض عنها بمحافظة ٦ أكتوبر .

١/٤/٢ إن إعتماد قرار التقسيم على إعادة توزيع المراكز الادارية بين المحافظات أدى إلى وجود تداخل بين محافظتى الجيزة و٦ أكتوبر وعدم إنسجام فى الحدود ، حيث أن مركز كرداسه وقد أصبح تابع لمحافظة ٦ أكتوبر، نجد أن إمتداده يتداخل مع محافظة الجيزة حتى الحدود الادارية لقسم العجوزة مخترقاً بذلك حدود قسم بولاق الدكرور والوراق وإمبابه ، وكان يجب أن تقتطع تلك الاجزاء من مركز كرداسة ويضم إلى الجيزة ليكون هناك توافق بين أجزاء محافظة الجيزة ٠

وهذا الأمر أيضاً سنجده بين محافظة حلوان والقاهرة فى العديد من الأقسام الادارية.

٢/٤/٢ لقد ترتب على قرار التقسيم أن أصبحت محافظة ٦ أكتوبر تتحمل مشكلات الوادى ، حيث تم ضم الكثير من المراكز الريفية من محافظة الجيزة اليها وكان المواطن يستهدف أن تتفرغ محافظة ٦ أكتوبر للإتجاه نحو الصحراء الغربية وتعميرها وتنميتها، حيث أن المراكز الريفية مثقلة بالكثير من الهموم ونقص الخدمات وهو ما يثقل بالتالى هموم تلك المحافظة الوليدة .

إن محافظة ٦ أكتوبر تعتبر فى الأساس محافظة صحراوية وكان يجب أن تبقى كذلك من حيث الأهداف والرؤى والبرامج ، ومن المؤكد أن هذا الجزء المبتغى تنميته سيظل دون تنمية أو تنمية محدودة عرجاء مثل الماضى والحاضر بسبب إثقال كاهلها بمشكلات الوادى.

٣/٤/٢ ترتب على قرار التقسيم أن أصبحت محافظة القاهرة صغيرة الحجم والمساحة وهو أمر محمود حيث أن هذه المحافظة المترهلة بسكانها وهيئاتها صارت عبئاً كبيراً على قياداتها إدارياً وتنظيمياً وتنموياً وكان لازماً صدور مثل هذا القرار بتقسيم تلك المحافظة إلا أنه على الجانب الآخر أصبحت هذه المحافظة محاصرة ومعزولة عن الظهير الصحراوى وبالتالى لم يعد هناك فرصه إلى إمتدادها جغرافيا.

٤/٤/٢ وفى المقابل أصبحت محافظة حلوان هى المسيطرة على الظهير الصحراوى حتى محافظة السويس كما أصبحت ملتفه دائريا حول القاهرة جنوباً وشرقاً وشمالاً ، وقد ضم إليها مركزين ريفيين من محافظة الجيزة هما – أطفيح والصف ، كما ضم إليها مناطق

حلوان والمعادى والتبين والبساتين والهايكستب والنهضة بالإضافة إلى المدن الجديدة ١٥ مايو والشروق والقاهرة وبدر ، والناظر إلى الخريطة يجد إحاطة محافظة حلوان للقاهرة شمالاً وجنوباً وشرقاً ، وهو أمر ليس فى صالح محافظة ناشئة أن تمتد لمسافات كبيرة للغاية من الجنوب إلى الشمال وكأن الفكر الطولى للمحافظات لازال مسيطراً على الأذهان، بالإضافة إلى إمتداد هذه المحافظة إلى حدود محافظة السويس ، وهو أمر ، لابأس به إذا أعدت الخطط التنموية لتعمير الصحراء .

٣ ٠المدن الجديدة وموقفها من قرارى التقسيم :

تجاهل قرار التقسيم موقف إدارة المدن الجديدة، بعد إنشاء المحافظات الجديدة ، حيث تقوم على إدارة هذه المدن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة [١] المكلفة قانونا بإنشاء وإدارة المدن الجديدة، من خلال جهاز المدينة يرأسه أحد مهندسى الهيئة ومجلس أمناء يشكل بالتعيين من وزير الاسكان٠

وقد تباينت الآراء حول نمط إدارة المدن الجديدة ، إلا أن الحكم التشريعى الوارد بقانون هيئة المجتمعات العمرانية فى المادة (٥٠) بأن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح الجهه التى تتبعها الهيئة بتسليم ماينشأ من مجتمعات عمرانية جديدة بعد إستكمال مقوماتها ومرافقها الأساسية الى وحدات الادارة المحلية لتباشر إختصاصاتها وفقاً للقانون المنظم للإدارة المحلية [٢] إلا انه لم يصدر حتى تاريخه أى قرار لأى من المدن الجديدة ٠

وكانت المفاجأة صدور قرار التقسيم وإحتوائه على إنشاء محافظة جديدة تسمى محافظة ٦ اكتوبر ، وبالطبع تقوم هذه المحافظة على أساس وجود مدينة ضخمة عمرانياً تسمى مدينة ٦ أكتوبر ، إلا أن القرار لم يراعى هذا التطور ، وبقيت مدينة ٦ اكتوبر رغم قيام محافظة جديدة بقيت هذه المدينة الأم للمحافظة تابعة لمرفق قومى هو هيئة المجتمعات العمرانية يتبع وزير الإسكان ورئيس الهيئة، ولم يضع قرار التقسيم كيف يتسنى لمحافظ ٦ أكتوبر التعامل مع أكبر مدينة واهم موقع فى المحافظة وهى ليست تابعه له ، بل كيف سيشكل مجلس شعبى محلى للمحافظة دون المدينة الأم ، بل كيف سيكون نظام الإدارة والقيادة ٠٠!!

---

[١] القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، الجريدة الرسمية – العدد ٤٨ فى ١١/٢٩/ ١٩٧٩ ، المادة ١٣،٢،١ .

[٢] نفس المرجع السابق ، المواد ٢٧، ٢٨ .

وعلى الجانب الآخر تم ضم مدينة ١٥ مايو والشروق والقاهرة الجديدة وبدر الى محافظة حلوان، ولكنها بقيت على حالها مدننا تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية ولاتتبع المحافظة بأى شكل. كما كان من المنتظر أن يتضمن القرار إنشاء محافظة جديدة اخرى على الجانب الآخر من القاهرة فى طريق الاسماعيلية – وهى محافظة العاشر من رمضان ، ويضم إليها المدن الجديدة شمال القاهرة بدلا من ضمها إلى حلوان، وتمتد إلى محافظة الشرقية والاسماعيلية ٠

إن هذه المحافظة المقترحة وإعادة النظر فى حدود باقى المحافظات المصرية تحت راية هدف التنمية وإعادة توزيع السكان وزيادة مساحة المعمور٩٩٩ المصرى سوف يساهم فى حل الكثير من المشاكل المتاخمة لها حيث أن هذه المنطقة اصبحت واعده وتنموية وبها إنتشار سكانى كبير ومشاريع تنموية على طول طريق القاهرة الاسماعيلية .

٠٤ التغيرات التشريعية فى قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية :

منذ عام ٢٠٠٥ وحتى أوائل عام ٢٠٠٧ شهد المجتمع حراكاً سياسياً هاماً نحو الاصلاح السياسى، بدأ بأول تعديل دستورى فى عام ٢٠٠٥ للمادة ٧٦ والخاصه بإنتخاب رئيس الجمهورية بالأسلوب المباشر من الشعب على درجة واحدة ، وهو ما تتطلب إصدار قانون للإنتخابات الرئاسية وتعديلات لمجموعة قوانين المشاركة السياسية ، ثم أجريت الإنتخابات الرئاسية فى ظل ذلك ، وتبعها الإنتخابات البرلمانية ، ثم ما لبث أن تقدم رئيس الجمهورية بتعديل آخر للدستور شمل ٣٤ مادة دفعة واحدة . وفيما يلى عرض لهذه التعديلات التى تمثل تغييراً جوهرياً فى نمط ونهج الحياه السياسية والتشريعية منذ اكثر من ٥٠ عاماً .

١/٤ التغييرات (التعديلات) الدستورية :

١/١/٤ تعديل المادة ٧٦ من دستور سنه ١٩٧١ بشأن إنتخاب رئيس الجمهورية فى عام ٢٠٠٥

كان إختيار رئيس الجمهورية قبل عام ٢٠٠٥ يتم بترشيح من مجلس الشعب بحصوله على اغلبية ثلثى اعضاء المجلس، ثم يعرض للإستفتاء العام على الشعب ليحصل على الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء ليكون رئيساً للجمهورية٠

وهو ما يعنى أن الاختيار كان يجرى على درجتين فى إطار من الوصايه من مجلس الشعب على جمهور الناخبين، حيث يجب دستورياً أن يقرر المجلس من سيعرض على الإستفتاء.

وجاء تعديل المادة ٧٦ فى عام ٢٠٠٥ لتقرر أن (ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع السرى العام المباشر) وهو ما يعنى إنتخاب رئيس الجمهورية على درجة واحدة وبصفه مباشرة من جمهور الناخبين ، إلا أن هذه المادة وضعت شروطاً لعملية الترشيح وهى[١] :

أ- بالنسبه لمرشحى الأحزاب السياسيه – يجب أن يكون قد مضى على تأسيس الحزب خمسه أعوام متصله قبل إعلان فتح باب الترشيح ، وحصوله على ٥% على الأقل من مقاعد المنتخبين فى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وإستثناءاً من ذلك يجوز لكل حزب سياسى أن يرشح أحد أعضاء هيئته العليا فى أول إنتخابات رئاسيه متى مضى على عضويته فى هذه الهيئة سنه متصلة على الأقل ٠

ب- بالنسبه للمستقلين – وضعت الماده شروطاً تعجيزية ، حيث قررت أن يشترط لترشيح المستقل حصوله على تأييد ثلاثمائه عضو على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحليه للمحافظات، على ألا يقل عن ٦٥ عضو من مجلس الشعب ، و٢٥ عضو من مجلس الشورى، وعشره اعضاء عن كل مجلس شعبى محلى للمحافظه من أربع عشر محافظه على الأقل.

والحقيقه أن هذه الماده الدستورية رغم إستثنائها الأحزاب السياسية فى أول انتخابات رئاسية من الشروط الاصلية التى وضعتها، إلا أنها كانت مجحفة وتعجيزية للمستقلين ولم تضع إستثناءات لها مثل الاحزاب السياسية.

ج- شكلت الماده ٧٦ وعلى غير الاعراف الدستورية، لجنه الإنتخابات الرئاسية وحددت أعضائها بصفتهم وحددت إختصاصاتها القوية والفاصلة فى النزاعات دون طعن امام جهات أخرى ، بالإضافة الى إقرار إجراء عمليه الإقتراع فى يوم واحد٠

ويعتبر هذا التعديل هام وتاريخى ويصب فى مصلحه الوطن ومستقبله، حيث يساهم فى تغيير نظام إختيار رئيس الجمهورية من النظام القائم على الوصايه من مجلس الشعب منذ أول دستور جمهورى فى عام ١٩٥٦ الى نظام الإختيار من قبل الشعب من بين عدد من المرشحين، وهى حلقه هامه من حلقات الديمقراطيه التى يراد لها أن تكتمل، وقد أجريت أول إنتخابات رئاسيه بناء على ذلك، ويتوقع أن تزداد التجربه عمقاً مع الأيام .

[١] يراجع أحكام الماده ٧٦ بعد تعديل الدستور المصرى سنه ١٩٧١، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١تابع (أ) فى ٢٠٠٥/٥/٢٦

٢/١/٤ تعديل قوانين المشاركة السياسية :

بناء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، كان لازماً التدخل بإصدار قانون لإنتخابات رئاسه الجمهورية ، وتعديل باقى قوانين المشاركة السياسية.

- صدر القانون رقم ١٧٤ لسنه ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الإنتخابات الرئاسية، وهو يعتبر أول قانون يصدر فى مصر لهذا الشأن حيث يعتبر تغييراً جوهرياً يعمل فى صالح المسيرة الديمقراطية، ويبين ذلك القانون كيفيه الترشيح لمنصب الرئاسه من أعضاء الاحزاب والمستقلين، وكذا لجنه الإنتخابات الرئاسيه وأعضائها وإختصاصاتها وهيمنتها على العملية الانتخابية برمتها، وكيفيه ممارسة اساليب الدعاية السياسية للحملة الإنتخابية والقيم التى حرص القانون على إبرازها فى الدعايه، والمساعدات الماليه التى تقدمها الدولة للمرشح، والتبرعات التى يتلقاها المرشح، والحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الإنتخابية – وكيفية إجراء الإنتخابات وإعلان النتائج[١] ؟
- كما تطلب التعديل الدستورى التدخل بتعديل بعض تشريعات المشاركة السياسية، مثل قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧ حيث ادخل بعض التعديلات على لجنة تأسيس الاحزاب ، وبرامج الأحزاب ، والعدد المطلوب جماهيرياً لتأسيس الحزب [٢].

كما تدخل المشرع بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ ، حيث إستحدث نظامنا جديداً للإشراف على الإنتخابات البرلمانية لمجسى الشعب والشورى وهو نظام اللجنه العليا للإنتخابات وخصص لها باباً جديداً نص على تشكيلها وإختصاصاتها والتى تبين مدى هيمنه هذه اللجنه على مجمل العملية الإنتخابية ، ويبرز التغيير هنا فى التخفيف من دور وزارة الداخلية فى مباشره العمليه الإنتخابية وإعلان النتائج والتى ظلت لعقود طويلة، حيث اصبحت هذه اللجنه مسئوله عن إعداد الجداول الإنتخابية وتنقيتها والإعداد للعملية الإنتخابية ومباشرتها وإعلان النتائج(١).

كما شملت التعديلات بعض أحكام قانونى مجلسى الشعب والشورى حيث إشتراط حصول المرشح على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى واستثنى من ذلك مواليد قبل يناير سنه ١٩٧٠،

---

[١] يراجع فى ذلك احكام القانون ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الإنتخابات الرئاسية ، الجريدة الرسمية ،العدد ٢٦ /مكرر) فى ٢٠٠٥/٧/٢.

[٢] يراجع احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٢٦) مكرر حتى ٢٠٠٥/٧/٢ المواد ٤ ، ٧ ، ٨ .

[١] يراجع أحكام القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية – المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ مكرر فى ٢٠٠٥/٧/٢ .

والغى البند الخاص بإعفاء المرشح الذى تجاوز سنه ٣٢ عام من تقديم شهاده الخدمه العسكرية، حيث كان محل جدل وطعون انتخابية ، حيث اشترط القانون أداء الخدمه العسكرية أو الاعفاء منها، بالإضافة إلى ما تحدث عنه القانون من تنظيم الدعاية الإنتخابية للمرشحين[١] .

٣/١/٤ تغيير (تعديل) ٣٤ مادة من دستور سنه ١٩٧١ فى عام ٢٠٠٧ :

قام رئيس الجمهورية بتوجيه خطاب الى كل من رئيس مجلسى الشعب والشورى فى ٢٠٠٦/١٢/٢٦ يطلب فيه تعديل أربعة وثلاثين ماده من الدستور، وهذا يعتبر التعديل الثالث للدستور، حيث أجرى أول تعديل فى عام ١٩٨٠ إبان حكم الرئيس السادات، ثم الثانى فى عام ٢٠٠٥ بمناسبة تعديل المادة ٧٦، والثالث فى عام ٢٠٠٧ بطلب تعديل ٣٤ ماده من الدستور، وقد شمل التعديل الآتى:

- إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق مزيداً من التوازن بينها ويعزز دور البرلمان فى الرقابه.
- وضع بعض الضوابط على ممارسه رئيس الجمهورية لصلاحياته عند مواجهه أخطار تهدد سلامه الوطن أو تعوق مؤسساته.
- ضمان حد أدنى للمقاعد التى تشغلها المرأة فى البرلمان عن طريق الإنتخاب.
- تطوير نظام المحليات وتعزيز صلاحياتها التنفيذية والرقابية ودعم اللامركزية فى آدائها.
- ضمان تبنى قانون جديد لمكافحه الإرهاب ، دون الحاجه لقانون الطوارىء.
- إلغاء نظام المدعى العام الإشتراكى وما يستتبعه من إلغاء محكمه القيم.
- تحقيق التلازم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية المعاصرة، بما يتيح حريه إختيار التوجه الإقتصادى للدوله فى إطار من الحفاظ على حريه النشاط الإقتصادى والعداله الاجتماعية، وكفاله حق الملكيه بكافة اشكالها، حيث كان الدستور قبل هذه التعديلات يتكلم عن النظام الاشتراكى كأساس للإقتصاد المصرى وسيطره الشعب على كل أدوات الإنتاج[٢] .

---

[١] يراجع أحكام القانون رقم ٣٨ لسنه ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر فى ٢٠٠٥/٧/٢ لمادة (٥) ، وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى – المعدل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٥ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ مكرر ، المادة (٥) فى ٢٠٠٥/٧/٢ .

[٢] جريدة الأهرام ٢٠٠٦/٩/٢٧ ، ص ٧،٦ .

هذا وقد طرحت هذه التعديلات للرأى العام للنقاش حولها واتخذت الإجراءات اللازمه لإقرار هذه التعديلات من خلال مجلسى الشعب والشورى بإجراءات نص عليها الدستور، وعرض على الإستفتاء الشعبى فى ٢٦/٣/ ٢٠٠٧ ٠ ووافق عليها الشعب واصبحت نافذه [١].

هذا ومن المؤكد أن هذه التعديلات الدستورية وقوانين المشاركة السياسية السابقة أحدثت كثيراً من التغير الذى أحدث درجه أكبر من التوازن الدستورى والتشريعى ليتواكب مع توجهات الدوله الاقتصادية والسياسية والاجتماعيه، وأن هذا يعتبر جزءاً من المطالب التشريعيه التى ينادى بها منذ فترة بعيدة ، وينظر المواطن الى الدوله على أن تقوم بتفعيل هذه التعديلات على أرض الواقع بدلاً من أن تكون تعديلات وتشريعات لها مفاهيم نظرية براقه ولا تلقى تنفيذاً فى الواقع السياسى كما هو مشاهد عبر الزمان ٠

٥٠ بعض نتائج التغيرات التشريعية :

١/٥ الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ :

أجريت الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ بأول نظام إنتخابى مباشر من قبل الشعب دون المرور على مجلس الشعب ، وفقاً للماده ٧٦ التى أقرت نظام الإقتراع المباشر لرئيس الجمهورية فى ظل عملية إنتخابية تنافسية بين عدد من المرشحين ٠

وقد شارك فى هذه الإنتخابات مرشحى الاحزاب السياسيه حيث بلغ أجمالى المرشحين ١١ مرشحاً، وهم رؤساء الاحزاب سواء كانت ممثله بأعضاء فى البرلمان أم لا حيث تم إستثناء أول إنتخابات رئاسيه من هذا الشرط، أما المستقلين فنظراً لعدم استثنائهم من الشروط المقيده للترشيح لم يتمكن أى منهم الترشيح فى الإنتخابات الرئاسية(٢).

وقد أجريت هذه الإنتخابات تحت إمره اللجنه العليا للإنتخابات المشكله طبقاً للدستور والتى تولت جميع الإجراءات حتى إعلان النتائج ٠

وقد شهدت هذه الإنتخابات حاله من الحياد الاعلامى والشفافيه حيث منح جميع المرشحين فرص متساوية فى الاجهزة الاعلاميه المرئيه ، ومارس الجميع دعايته الإنتخابية فى الشارع فى إطار من الحياد أيضاً [٣] ٠

---

[١] إصدار بتعديل دستور سنة ١٩٧١ ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ ٠

[٢] عمرو الشويكى ، موقف الاحزاب والقوى السياسيه من المشاركه فى إنتخابات الرئاسه ، فى كتاب، التعديل الدستورى وإنتخابات الرئاسه سنه ٢٠٠٥ – تحرير د/ عمرو هاشم ربيع ، مركز الأهرام للدراسات السياسيه والإستراتيجية ، ص ٢١١ : ٢٦٠ ٠إصدار بتعديل دستور سنة ١٩٧١ ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ ٠

[٣] احمد منيسى، الدعاية الإنتخابية ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ : ٣٥٧

ورغم الجهود الكبيرة التى بذلت إعلامياً لتشجيع الناخبين على الاقتراع ، إلا أن نسبة من أدلو بأصواتهم فى الانتخابات الرئاسية بلغت نحو ٢٣% تقريبا، وهى تعكس حالة العزوف السياسى فى الشارع المصرى رغم أهمية القضية وسبقها بحالة حراك سياسى واعلامى ودستورى وقانونى واسع وكبير ومشجع على تهيئة المواطن على ممارسة دورة فى الادلاء بالتصويت فى العملية الانتخابية٠ وعموماً فإن ذلك يحدث كثيراً فى حاله التغييرات الجوهريه حيث يشك المواطن فى صدق نية السلطه نتيجة الممارسات السابقه خاصة إذا كان المدى الزمنى طويلاً .

وقد أعلنت النتائج من قبل اللجنة العليا للانتخابات، وفاز فيها الرئيس مبارك مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بحصوله على نسبة ٨٨% من اجمالى الأصوات الصحيحة البالغة ٧١٣١٨٥١ صوت، تلاه الدكتور/ أيمن نور مرشح حزب الغد، بنسبة ٧.٥% من الأصوات وتلاه الدكتور/ نعمان جمعة مرشح حزب الوفد بنسبة ٢.٩%، أما باقى النسب فلم تتجاوز ١% تقاسمتها باقى الأحزاب المشاركة مما يؤكد هشاشة الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر[١]

٢/٥ الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ :

أجرت الانتخابات البرلمانية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ٢٠٠٥ على ثلاث مراحل ، وتنافس فيها ٥١٧٧ مرشح ، وأفرزت نتائج مثيرة سياسيا خاصة ظهور نحو مائة معارض فى المجلس الجديد نتيجة فوز كبير لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة رغم الضغوط التى تعرضوا لها، وقد أجريت هذه الانتخابات فى بيئة سياسية لم تتغير كثيرا عن سابقتها، حيث الحزب الوطنى الديمقراطى الكبير المسيطر سياسياً ونخبويا على الساحه ، وكذلك إستمرار القصور فى صلاحيه جداول الناخبين، وعدم إجراء الإنتخابات على اساس معيار تمثيل الأعضاء إلى نسبه السكان، بل التوزيع الجغرافى هو السائد، وشيوع وتنامى ظاهرة الإستخدام المكثف للمال والعنف أثناء الدعاية الانتخابية وتدخل الأمن بأسلوب أو بأخر لخدمه نتاج العمليه الإنتخابية[٢] .

وجاءت خريطة المرشحين لإنتخابات عام ٢٠٠٥ البالغين ٥٥٦٤ مرشح على النحو التالى، الحزب الوطنى ٤٤٤ مرشح ، قوى المعارضه فى الأحزاب الأخرى ٨١٧ مرشح ، المستقلون ٤٣٠٣ مرشح (٣)٠

---

[١] عمر هاشم ربيع ، نتائج انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٥ ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ :٤٢٦ ،التقرير الاستراتيجى العربى سنة ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، د/ حسن أبو طالب (محرر) ٢٠٠٦ ص ٤٠٤ : ٤٠٨ .

[٢] التقرير الإستراتيجى العربى لعام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩

[٣] ناهد عز الدين ، خريطة المرشحين فى إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، فى كتاب ، إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ د/ كمال المنوفى (محرر) ، مركز الديمقراطيه وحقوق الانسان ، ط١ جدول ٢٥ ، ص ٩٠ .

وقد أظهرت دراسة قام بها التقرير الإستراتيجى العربى أن هذه الإنتخابات تمت حسب الأوضاع التقليدية والمستحدثة من حيث القوى الفاعله فى العملية الإنتخابية، ويأتى على رأسها ٠ الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بصفته مهيمناً على مؤسسات الدولة، وينافسه بقوه على الساحه التيار الدينى لجماعه الاخوان المسلمين المحظورة قانوناً والتى ترشح أعضائها كمستقلين، ثم يأتى الوافد الجديد الذى يضرب بقوه فى مؤسسات الدوله وبصفه خاصه فى الحزب الوطنى، وهم قوى المال ورجال الأعمال، ثم تأتى القوى المؤثرة فى مسار العملية الإنتخابية على مستوى الريف والوجه القبلى والقبائل وهم العصبيات العائلية والريفية والقبلية والتى لازالت صاحبة تأثير كبير فى العمليات الإنتخابية فى مصر، ثم يأتى أضعف الأطرف على الاطلاق وهى مجموعة الاحزاب السياسية المعارضة [١] .

وقد أظهرت النتائج أن نسبه المشاركه فى عمومها بلغت نحو ٢٧.٥% وهى نسبه أقل ما توصف بأنها ضئيله للغايه تعكس العزوف عن المشاركة السياسية فى الشارع السياسى فى مصر، وإختيار المواطن الإتجاه السلبى تجاه العمليه الإنتخابية لعدم قناعته بجدواها ولعدم ثقته فى نتائجها وللبعد عن عنف السلطه المتمثل فى المواجهات الأمنية التى تحدث إبان كل عملية إنتخابية وأيضاً عمليات العنف والبلطجة من المواطنين ذوى العصبيات العائلية ٠

وقد جاءت نتائج الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ بفوز الحزب الوطنى الديمقراطى بـــ ٣١١ مقعد بنسبه ٧١.٩% ، والمستقلين على نحو ١١٢ مقعد بنسبة ٢٥.٩% منهم ٨٨ عضو من جماعه الاخوان المسلمين ، و٢٤ عضو عن المستقلين، كما بلغت مقاعد حزب الوفد ٦ مقاعد ، التجمع ٢ مقعد والغد مقعد واحد [٢] ٠

والجدول التالى يبين نتائج الإنتخابات البرلمانيه اعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٠، ١٩٩٥ والذى يتبين منه حجم التغيير فى النتائج لصالح صفوف المعارضه والمستقلين مع ملاحظة أن هناك عدد من الدوائر لم تكتمل نتائجها إبان العمليات الإنتخابية مما أدى الى نقص عدد أعضاء المجلس .

---

[١] التقرير الإستراتيجى العربى ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ ، ٤١١ ٠

[٢] عبد الغفار رشاد القصبى، تحليل نتائج إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، فى كتاب إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ص ١٤٦ ، التقرير الاستراتيجى العربى ، مرجع سابق، ص ٤١١،٤١٢ .

جدول رقم (٧-١)

تطور نتائج الانتخابات البرلمانية فى أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٠ مقارنة بنتائج ١٩٩٥ [١]

بيان نوع العضوية	برلمان ٢٠٠٥		برلمان ٢٠٠٠		برلمان١٩٩٥	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الحزب الوطنى الديمقراطى	٣١١	٧١.٩	٣٨٨	٨٧.٧٨	٤٣٣	٩٥.٥
نواب التيار الاسلامى	٨٨	٢٠.٣٧	١٧	٣.٨٥	-	-
نواب مستقلين	٢٤	٥.٧١	٢٠	٤.٥٢	-	-
حزب الوفد	٦	١.٣٩	٧	١.٥٨	٥	١.١
حزب التجمع	٢	٠.٤٦	٦	١.٣٦	٥	١.١
حزب الغد	١	٠.٢٣	-	-	-	-
الحزب الناصرى	-	-	٣	٠.٦٦	١	-
حزب الأحرار	-	-	١		-	-
الجملة	٤٣٢	%٩٨	٤٤٢	%٩٩.٥	٤٤٤	%١٠٠

ولعل أهم المتغيرات فى هذه الإنتخابات هو إجرائها تحت إشراف لجنه عليا للإنتخابات يرأسها وزير العدل وهى تعتبر المره الأولى التى تعقد فيها عمليه إنتخابية برلمانية بعيداً عن وزارة الداخلية التى ظلت تشرف على الإنتخابات فى المرات السابقة ، كما أن من أهم المتغيرات التى أسفرت عنها نتائج هذه الإنتخابات هو وصول نحو ١١٢ عضو فى صف المعارضه والمستقلين داخل المجلس وهو أمر لم يتحقق منذ إنتخابات سنه ١٩٨٤ ، سنه ١٩٨٧[٢] .

٠٦ التغير فى مجال حقوق الإنسان:

تعتبر مصر من أوائل الدول الموقعة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨/١٢/١٠ كما وقعت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى إصدار الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب فـــــى عام ١٩٨٠ .

وتعد مصر من الدول التى نشأت فيها منظمات أهلية ومدنية للدفاع عن حقوق الإنسان مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١٩٨٥) ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والبرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان ١٩٩٧ – وغيرهم من حقوق الطفل والمرأة ٠٠٠ ألخ . إلا أن هذا الرصيد لم يكن ليشفع عدم وجود مجلس قومى لحقوق الإنسان له صفة الرسمية يلجأ

[١] يراجع فى ذلك د/ عمر هاشم ربيع، المشاركة السياسية، مؤشرات كيفية وكمية ، فى كتاب إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، هالة مصطفى (محرر) ، ص ١٩٥ ، ٣٣٠ .

[٢] التقرير الاستراتيجى العربى ، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

إليه المواطن وغيره للمطالبة بحقوقه وليكون هناك قانون يسمح بالرقابة والمتابعة والتدخل والعقاب لكافة انتهاكات حقوق الإنسان .

وقد تم إنشاء المجلس بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ ، على أن يتبع مجلس الشورى، ويضم فى رئاسته وعضويته خمسة وعشرون عضوا من الشخصيات العامة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة والإهتمام بمسائل حقوق الإنسان .

ويهدف المجلس إلى الآتى :

- حماية حقوق الإنسان فى الداخل ، وتحسين صورة مصر فى الخارج من خلال السعى نحو إلغاء التشريعات المقيدة للحريات بكافة أنواعها .
- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الموجود فى مصر .
- مراقبة أى إنتهاك لحقوق الإنسان ، وتلقى أى شكاوى من المواطنين .
- نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وزيادة الوعى بها بين المواطنين [١]

ويعتبر هذا المجلس تغييرا كبيرا يصب فى صالح المواطن وفى التطور الديمقراطى ، حيث يقوم بالرقابة على أجهزة الدولة فى شأن إنتهاك الحريات ويطالب بحقوق المواطنين .

٠٧ التغير فى ثقة المواطن المصرى عن بعض مؤسسات الدوله :

للمواطن المصرى همومه ومعاناته فى المجتمع ومثلما تؤرقه قضايا مثل البطالة وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخل ومدى توفر الخدمات من مياه وصرف صحى وتعليم وصحة وغيره، فإنه يؤرقه أيضاً مدى كفاءة المؤسسات التى تعمل لأجله ، وهل هى مؤسسات قويه وفاعله تعمل بقوه وشفافية ومسئولية لإصلاح أحوال المجتمع أم انها فى درجات متفاوتة بين هذا وذاك ، وقد أجرى إستطلاع لرأى المواطن تناول العديد من مشكلات المواطن المصرى ومنها الصورة الذهنية للمواطن عن مؤسسات الدولة ومدى ثقته فيه[٢] ونتناول فيما يلى رؤية المواطن المصرى لبعض هذه المؤسسات :

١/٧ التغير فى أداء مجلسى الشعب والشورى ، أوضح نحو ٣١% من العينة أن لمجلس الشعب دوراً إيجابياً من حيث حل مشاكل الشعب وأنه يمثل الشعب ويشرع القوانين ويؤدى واجبه، وفى شأن مجلس الشورى أنه يضم صفوه المتعلمين وأن مناقشاته تتسم بالديمقراطية ويعبر عن رأى الشعب ٠ أما نحو ٤١% من العينة تبين الدور السلبى للمجلسين من حيث عدم

---

[١] يراجع أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المجلس القومى لحقوق الإنسان ، كما يراجع موقع المجلس على شبكة الانترنت .

[٢] ناهد صالح، هموم وإهتمامات المواطن المصرى – إستطلاع للرأى ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٧٣ وما بعدها ٠

الفاعلية وأنهم غير مؤثرين فى التنفيذ وأنهم صوريين ويعملون لصالح أعضائهم وتابعين للحكومة، أما النسبة الباقية من العينة وقدرها نحو ٣٠% تقريباً فهى لم تبد رأياً أو غير محدده.

يؤخذ من ذلك أن رأى المواطن فى التغيير الذى حدث مازال سلبياً عن المجالس التشريعية بنسبه تصل الى نحو ٧٠% ممن أدلوا برأيهم [١].

٢/٧ التغير فى آداء الحكومة – جاءت الصورة الإيجابية فى تصور المواطن عن أداء الحكومة بنحو ٣٦% تقريباً وتتمثل فى أداء الحكومة ما عليها وأنها مهتمة بالشعب ومشاكله وتحقق الأمن والعدالة، أما الصورة السلبية فقد أشار نحو ٢٣% من العينه أن الحكومة تتصف بالتقصير وبالضعف وسوء التخطيط والروتين والوساطة والظلم والإستبداد وأنها تخدم الأغنياء، كما بلغت نسبة ممن لا رأى لهم أو الذين امتنعوا عن إبداء الرأى نحو٤٠% تقريباً، وهذا يؤكد أن النسبة الغالبة بين السلبى وعدم وضوح الرؤية بنحو ٦٣% تقريباً تمثل عدم التغير أوعدم قدره المواطن على الإستجابة أو التوافق أو الرضا عن أداء الحكومة وتقديم خدمات إلية [٢].

٣/٧ التغير فى أداء الادارة المحلية ، وهنا نجد الصراحه فى رؤية المواطنين بصوره واضحة، حيث كانت نسبه العينة الإيجابية نحو ٢٨% فى أنها تعمل على خدمه المواطنين وتساعدهم، أما النسبه السلبية لرأى المواطن فشكلت نحو ٣٢.٧% وتمثلت فى عدم تأدية دورها وأنها لا تحل مشاكل المواطنين ومقصرة ومتسيبة وبها قدر من الفساد والروتين وبطء الإجراءات ٠ أما النسبة غير المحددة أو المراوغة فبلغت نحو ٣٩% ٠

ويتضح من هذا مدى ضعف الإدارة المحلية فى نظر المواطن المصرى وجمودها وعدم تغيير أدائها وهذا يرجع الى عدم إعطائها دورها وسيطرة الحكومة المركزية على مجمل الخدمات التى تؤدى للمواطن ، وعدم وجود صلاحيات كافيه وتدريب لعناصرها مما أدى الى عدم ثقة المواطن فيها.

٤/٧ التغير فى أداء جهاز الشرطه، وعلى غير ماهو متوقع شكلت نسبه ٥٤.٢% من العينة نسبه إيجابية فى صالح جهاز الشرطة تمثلت فى أنها تقدم خدمات للشعب وتحقق الأمان وتحقق النزاهة والعدالة ، أما الصورة السلبية فشكلت نحو ١٥.٣% فقط وتمثلت فى الظلم والقهر

---

[١] نفس المرجع ص ٧٣ ، ٧٦

[٢] نفس المرجع ص ٧٧ ، ٧٨ ٠

والإستفزاز والتقصير وإستغلال السلطه وإستخدام العنف ، أما النسبة غير المحدده فهى متوسطه حيث بلغت نحو ٣٠% تقريباً[١].

٥/٧ التغير فى أداء السلطه القضائيه ، حيث تميز وصف المواطن لها بنسبه مرتفعة من العينة بلغت ٨٣% تقريباً بأنه عادل وملتزم قانوناً ونزيه ، أما الصورة السلبية فكانت محدودة للغاية ٦.٢% وتمثلـــت فى بطء التقاضى والظلم ، أما الذين لم يعطوا وصفاً محدداً فبلغت نحو ١٠.٦%[٢].

٦/٧ التغير فى أداء الصحافة – شكلت الصورة الإيجابية للصحافة فى نظر المواطن المصرى نحو ٤٣.٧% تمثلت فى حرية التعبير عن الرأى وأنها صادقة وجريئة وشجاعة ولها دور فى المجتمع، أما النسبة السلبية فبلغت نحو ٢٦.٨% تمثلت فى أنها غير صادقة ومبالغة ومهوله وتنشر الشائعات وسطحية ولسان الحكومة ، أما النسبة الباقية فبلغت نحو ٣٠% تقريباً وهى غير محدده ومحايدة[٣].

وهكذا كشف إستطلاع الرأى لدى هذه العينه عن مدى إرتباط وقناعة المواطن المصرى ببعض المؤسسات الرسمية الفاعلة فى حياته والتى تشكل إحتكاك مستمر وذو فاعلية فى تقديم الخدمات إليه ، فبغض النظر عن إحترام وتقدير المواطن للقضاء المصرى وقناعته بعدالته ونزاهته وفى أدائه، إلا أن هذا الإستطلاع كشف عن مدى ضألة قناعه المواطن بالعديد من المؤسسات فلم تزد النسبة فى أغلب الأحوال عن ٤٠% فى المسائل الإيجابية، أما السلبية فتراوحت بين ٣٠%، ٤٠%، والباقى كانت النسب غير المحدده أو المراوغة تتراوح بين ٣٠ % ٤٠%، وهذا جميعه يكشف عن أن هناك قدراً كبيراً من المواطنين قليلى الوعى والثقافة بمؤسساته أولازالوا يخشون السلطة وبأسها أو أنهم على غير قناعه بفاعليتها وحسن معاملتها للجماهير وأدائها للخدمات بل لم تتغير الى الأفضل فى كثير من الأحوال .

إن هذا يكشف عن أن دور هذه المؤسسات لازال ضئيلاً وغير ملموس لدى المواطن العادى وأنها لم تشكل لديه الثقه والقناعه بدورها وفاعليتها فى حياته اليومية .

---

[١] نفس المراجع ص ٨١ .
[٢] نفس المرجع ص ٨٢-٨٣ .
[٣] نفس المرجع ص ٨٧-٨٨ .

الفصل الثامن

رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر

الفصل الثامن

رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر

١-مدخل :

لا أحد فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً يختار زمانه عبر التاريخ ٠ ولكل مرحلة تاريخية فى حياة أى مجتمع أطرها ومحدداتها على مستويات بسيطة حيناً ومركبة أحياناً ، يتداخل فيها ماهو اجتماعى بما هو اقتصادى بما هو تربوى وتعليمى وثقافى ، بما هو سياسى وأمنى ، بما هو قيمى ومعيارى ٠ بما هو حياتى ويومى وآنى ومستقبلى ٠٠٠الخ ٠

إن الحاجة ملحة لمعالجة قضية " التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية ".

لقد تعرضت مختلف المحافظات لعدد من التغيرات البنيوية الكبيرة فى العقود الأربع الأخيرة وامتدت موجات التغير إلى ما كان يعرف بمحافظات الأطراف [١] بدرجة تحتاج لدراسة الواقع الإجتماعى الجديد وسبرغوره للوصول إلى حالة من الفهم الصحيح لواقعه ثم وضع تصورات علمية لكيفية حسن التعامل معه بموضوعيه .

وإذا كان هناك مايشبه الإتفاق على وجود عدد لا بأس به من الأزمات أو المشكلات فى كل محافظة أو إقليم لكن هذا لايعنى عدم وجود إختلافات كثيرة بين المهتمين بقضايا التنمية والتخطيط حول تحديد أسباب المشكلة أو الأزمة والظروف المنتجة لها ، وهل ترجع إلى عوامل داخلية كامنة فى كل محافظة أو إقليم أو أنها ترجع إلى عوامل وافدة من خارجها ، أم هى نتاج التفاعل بين الإثنين معاً أى الداخل والخارج ٠

إن الحاجة ملحة لمعالجة قضية التغير الإجتماعى فى المجتمع بدرجة عالية من الصدق والجرأة ضمن رؤية مستقبلية منظومية للتنمية فى مصر ٠ التنمية المجتمعية المتواصلة التى تنشد تحقيق التقدم والعدل والحرية التى تستند على عدد من الأسس أبرزها التعليم والتربية والبحث العلمى ، الأخلاق والقيم ، والوعى الناقد المفضى إلى شجاعة المجتمع المدنى الهادف لبناء المجتمع المصرى الجديد الذى يقاوم تقاليد التنميط واللامبالاة وكبت القدرات الإبداعية ٠٠٠الخ .

---

[١] محافظات شمال وجنوب سيناء والوادى الجديد والبحر الأحمر ومطروح ثم المحافظات الساحلية .

٢٠سمات المشكلة البحثية :

مر ولا يزال يمر المجتمع المصرى المعاصر بموجات من التحولات الاجتماعية للأسباب السابق الإشارة إليها عالية ٠ ونتيجة لعدد من التحولات الفجائية التى شهدها المجتمع فى نهايات العقد الأخير من القرن العشرين المنصرف " نوفمبر ١٩٩٩" فلقد واجه المجتمع عدداً من المشكلات تحول بعضها إلى أزمات وقعت على ساحة البناء الإجتماعى الكبير ٠ وإذا كان من متطلبات التجديد التنموى المتكامل والشامل أن يحدث تفكيك متوازن للبناء التقليدى وإقامة البناء الإجتماعى الحديث٠ إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بعد– فلا القديم أبقيناه ، ولا الحديث بنيناه، وظل المجتمع يتأرجح فى الفجوة بين التقليدى والحديث وتم هدر الكثير من الطاقات وتبديدها .

ولإيضاح ذلك يتطلب الأمر إلقاء نظرة خاصة على خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى على المستويين الكلى والجزئى أى المستوى القومى الكبير والمستوى الإقليمى حيث التحليل التكاملى التجميعى إذ أن الحرص فى الأخذ بالجانبيين معاً يصل بنا إلى الغوص فى جذور المجتمع[١] .

إنه إذا كان للمجتمع المصرى الكبير شخصيته الاجتماعية المتعددة ذات القسمات الواضحة التى تميزه عن غيره من جيرانه شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً وتتجلى هذه الخصوصية بوضوح فى كثير من مكونات تراث مجتمعنا المصرى المعاصر (نذكر فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر كتابات طه حسين ، وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض وحسين فوزى فى الثقافة ، وسليمان حزين وجمال حمدان فى الجغرافيا ومحمد شفيق غربال وأحمد فخرى وسليم حسن فى التاريخ وعلى الجريتلى وسعيد النجار فى الاقتصاد) والذى يعد إمتداداً لنهضة مصر التنموية فى عهد محمد على بعد صدمة الحملة الفرنسية وصولاً إلى التحليل الدقيق لمكونات البناء الاجتماعى المصرى والذى جاءت تفاصيله فى كتاب " وصف مصر " لعلماء الحملة الفرنسية ثم المشروع الحضارى للخديوى اسماعيل والذى سعى لجعل مصر قطعة من أوروبا وصولاً إلى تجربتين تنمويتين متمايزتين واستمرتا لثلاثة عقود تقريباً " الخمسينات ، الستينات والسبعينات إلى بداية عقد الثمانينات " ونعنى بهما تجربة عبد الناصر والسادات [١] .

---

[١] ابراهيم بيومى مدكور " محرر" ، الموسوعة العربية الميسره ، ط٢ ، مؤسسة فرانكلين للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

إن البناء الاجتماعى المصرى له طبيعته الخاصة والمتفرده بالمعنى الجغرافى الإقليمى والمعنى التاريخى الحضارى . طبيعة لا تتكرر من حيث الخصوصية سواء فى وحدته أو أقاليمه " محافظاته " وما بينهما من علاقات وارتباطات تجعل من كل منطقة أو محافظة فى مصر بنية متفردة فدمياط غير الإسكندرية غير الفيوم ..الخ.

إن علاقة الجزء " الإقليم أو المحافظه " بالكل " مصر الجغرافيا والتاريخ والمجتمع " علاقة ذات بنية كلية متدامجة أفرزت مركباً جديداً وفريداً فى شخصيته بالمعنى الحضارى يفصح عن مكوناته فى ذلك البناء الاجتماعى الكلى والذى بقى متماسكاً ومتوحدا وصلباً على الرغم من تعرضه لكثير من عوامل الهدر أو الإهدار حيناً أو التعثر والتعطل حيناً آخر .

لقد بدت ظواهر اجتماعية كثيرة تهدد نسيج المجتمع من جانب وتسبب حالات من الإحتقان الإجتماعى والسياسى والإقتصادى من جانب آخر فى مختلف أقاليم مصر (مشاكل العمال فى المحلة الكبرى وكفر الدوار، مشاكل موظفى الضرائب مع وزارة المالية ، مشاكل الأطباء مع وزارة الصحة، والمعلمين مع وزارة التربية والتعليم ، أساتذة الجامعات مع وزارة التعليم العالى، القضاه مع وزارة العدل، شعب محافظة دمياط بمختلف فئاته وشرائحه مع الحكومة والصيادلة مع وزارة المالية وأصحاب وسائقى الشاحنات مع وزارتى الداخلية والنقل ...إلخ) وظهرت على السطح علامات مَرَضيه تصيب البناء الإجتماعى بالضعف والوهن حيناً نذكر منها العنف الأسرى والزواج العرفى ثم التردى لنظام التعليم الذى تعثر كثيراً فى آن يكون قاطرة للتنمية المتواصلة والتقدم الإجتماعى الكبير حيث أصبح عبئاً يستهلك موارد الأسرة والدولة معاً دون عائد مجتمعى موازٍ والدليل على ذلك الزيادة المطردة فى معدلات البطالة خاصة بين الشباب عامة وقطاع التعليم العالى خاصة ٠ هذا إلى جانب ظهور مشكلة تعاطى المخدرات والتفكك الأسرى.

أضف إلى ماتقدم ظهرت ظواهر ومشكلات اجتماعية عديدة تعبر فى مجموعها عن أوضاع مجتمعيه قلقه كالهجرة غير المشروعة والعشوائية بين الشباب والتى تعكس أمراضاً كامنة لاتقل عنها خطورة كالإحباط والإنسحاب والإستهلاك إلى جانب ارتفاع معدلات العنوسة وهذا وغيره يعبر عن خلل بنيوى يعيش فى إطاره البناء الإجتماعى فى مختلف أقاليم ومحافظات مصر ٠

٠٣ ملامح الرؤية السوسيولوجية لمستقبل التنمية على مستوى المحافظات:

أولاً : منذ ما يقرب من خمسين عاماً شهدت الساحة العلمية فى بعض العلوم الاجتماعية " علم الإقتصاد ، علم الإجتماع وعلم السياسة إهتماماً بالغاً بقضية مجتمعية وليدة ألا وهى قضية التنميه بإعتبارها واحدة من أهم مشكلات العصر من جانب ومدخلاً من مداخل التقدم الاجتماعى من جانب آخر وأداة من أدوات كسر طوق التخلف فى أقصر وقت ممكن ومن ثم ظهرت فروع معرفية جديدة منها إقتصاديات التنمية وعلم إجتماع التنمية .

وكانت الطفرة الكبيرة فى تطلعات الناس وآمالهم هى الدافع الأساسى لتبنى ما يعرف بالرؤى السوسيولوجيه للتنمية والتى تتجاوز مجرد البعد الإقتصادى الكمى إلى آفاق أوسع وأرحب تتصل بنوعية الحياة الكلية والتوازن النسبى بين " الكيف والكم " أو ما يعرف بثورة الآمال المجتمعية التنموية الكبيرة التى إجتاحت العالم منذ منتصف عقد الستينات . وإخراج قضية التنمية من الدائرة الضيقه للبعد الإقتصادى وزيادة معدلات الدخل الفردى والقومى إلى ما يعرف بالتنمية المتكاملة إجتماعياً وأقتصادياً وثقافياً وسياسياً وصحياً وعمرانياً تجرى فى قنوات البناء الإجتماعى مجرى الدم فى عروق الإنسان .

ثانياً : آن الأوان – بعد أن تأخرنا طويلاً – عن الإستفادة من أدبيات كل من علم إجتماع التنمية، والقياس الإجتماعى وسوسيولوجيا المستقبل. وأن نستفيد من كلها أو بعضها فى خطط التنمية بهدف تعظيم الإيجابيات وتلافى أو " علاج السلبيات والتى تراكمت على مدار العقود الأربعة أو الخمس الأخيرة وبما يفتح الباب واسعاً أمام مداخل جديدة للتنمية المتكاملة والمستدامة على البعدين القومى والإقليمى على حد سواء يتمثل ذلك فى ترشيد الفعل المجتمعى بإعتباره أحد دعامات التنمية وذلك لربطها بتفعيل ومتابعة معدلات التحديث ودون هدر لإمكانات المجتمع من أى نوع ، إضافة إلى تعديل الظروف لمواجهة المشكلات التى تنشأ بما يجنب المجتمع أية توترات أو هزات إجتماعية غير متوقعة[١] .

فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين المنصرف ثم سنوات العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين حدثت تغيرات حاسمة على الصعيد العالمى من أهمها تفكك الإتحاد السوفيتى ثم سيطرة القوى الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبروز توجهات النظام الإقتصادى

[١] عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامه (تحرير) ، الوطن العربى بين قرنين ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ط١ ٢٠٠٠ ، ص ٢٥٧

العالمى الجديد الذى أعطى لعدد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة التجارة العالمية قوة غير مسبوقة فى التأكيد على بعض الأسس العالمية فى النظام الجديد مثل التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية فى جهود التنمية والتحديث ٠ وقبل هذا وبعده الحرية الإقتصادية غير المسبوقه فى حركة السلع والبضائع ورؤس الأموال والإستثمارات والخصخصة ٠٠٠ إلخ [٢].

واكب ذلك حدثان كبيران الأول إتساع مجالات ظاهرة العولمة والثانى منظور حديث للتنمية يتجاوز النظرة الإقتصادية الضيقة والمحصورة فى معدلات النمو إلى التنمية المجتمعية المستدامة تنمية إبنة أرضيتها المجتمعية وبنائها الإجتماعى الخاص ، ليست مفروضة من أعلى ولكن عملية مجتمعية كبرى تهدف لتحديث المجتمع ككل بواسطة كافة شرائحه بأنواعها المختلفة وحفز مستوياتها الدنيا فى الهامش إلى الدخول فى المحيط الإجتماعى ثم المركز حيث الفعل من خلال المركز الرئيسى للمجتمع الكبير بأنساقه وهيئاته ومؤسساته ٠

يتم ذلك من خلال هدف رئيس واساس ألا وهو توسيع خيارات التغير الإيجابى المؤدى للتطور والتقدم – وهو عكس التغير السالب المؤدى للتقهقر٠ بل التغيرالرشيد الهادف لتقليص أحجام الفاقد أو الهدر الإجتماعى. ثم الحرص وبكل الوسائل المتاحة على تأسيس وبناء مجتمع المعرفة والإستفادة من كل العناصر المتاحة لدفع المجتمع على طريق التحديث سواء كانت هذه العناصر فى البيئة الخارجية أو هى كائنة فى موارده الداخلية ٠ مع الحرص على عدم التضحية بمقومات الهوية الوطنية والإنخراط فى مسارات التغريب الإستهلاكى المادى الذى لايضيف للتنمية بقدر ما يخصم منها (١) ٠

وهنا نصل لواحدة من أهم عناصر الرؤية السوسيولوجية للتنمية وهى وإن كانت تسعى إلى إشباع حاجات الحاضر فإنه لا تنسى ولاتغفل حقوق وواجبات المستقبل يلى ذلك مباشرة وضع الإطار المنظم والمنضبط مجتمعياً وإدارياً للإنتفاع الأمثل من الموارد دون تبديدها سواء كانت ثروة طبيعية أو بيئية أو بشرية٠ حيث أن الرصد الإجتماعى الرشيد لمدخلات ومخرجات التنمية هو الخطوة الأولى التى تساعد على تعظيم مخرجات جهود التنمية المتكاملة والمستدامة ٠

---

[٢] رونالدو روبرتسو ، فى العولمه ، النظريه الاجتماعية والثقافه الكونية ، ترجمه أحمد محمود وفؤاد أمين ، المجلس الأعلى للثقافه ، القاهره، ١٩٩٨ ، ص ١٣٢ – ١٣٤ .

[١] سمير أمين ، امبراطوريه الفوضى ، ترجمه سناء أبو شقرا ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٤٩ ومابعدها .

وهنا يستطيع المجتمع ككل من خلال البناء الإجتماعى الكبير توليد ظاهرة إجتماعية جديدة مهمتها تقليص الفاقد أو الهدر السلبى وتعظيم العائد الإيجابى لإسهام مختلف مكونات البناء الإجتماعى فى عملية التنمية وتعظيم مدخلات تحديث المجتمع [٢] .

٤ . التغير الإجتماعى فى المجتمع المصرى ظاهرة إجتماعية مركبة :

أولاً : التغير سنة من سنن الله سبحانه فى كونه ومخلوقاته والتغير الإجتماعى Changement Social ظاهرة إجتماعية قديمة قدم التاريخ الإنسانى ومستمرة إستمرار الحياة الإنسانية. وتعتبر قضية التغير من القضايا الرئيسية التى تناولتها الدراسات السوسيولوجيه بالبحث والتحليل والتفسير. ذلك لأن التغير يعنى الديناميكية والتفاعل وديمومة الحياة وتلك هى القاعدة. بعكس الثبات وجمود الحال على ماهو عليه وهو مرادف للموت والفناء .

والمجتمع بطبيعته متغير على مستوى وحداته المختلفه بدءاً من الأسرة فالجماعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة . كل جيل فى المجتمع يأخذ من الجيل السابق عليه ويعطى الجيل اللاحق عليه . كل جيل يأخذ ويعطى وفق واقعه الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والقيمى. أما عن مدى التغير وحجمه وسرعته وإتجاهه فيختلف من مجتمع لآخر. بل ويختلف داخل المجتمع الواحد من عصر لآخر وفق عدد من المعطيات التى تعتمد على نوعية وطبيعة المجتمع نفسه وعلى كم وكيف خططه التنموية ومعدلات إنجازاتها .

والتراث النظرى فى علم الإجتماع وفروعه ثرى إلى حد كبير بعوامل التغير الإجتماعى التى قد تكون تعليميه تربويه ثقافيه وقد تكون اقتصاديه تعتمد على الزراعه أو الصناعة أو كليهما معاً أو على التجارة ومهارة التسويق والخدمات المصرفيه المتطورة ونشاطات المؤسسات المالية ..الخ . إلا ان العديد فى النظريات الإجتماعية تؤكد أن هذه العوامل لاتعمل منعزله عن بعضها البعض فى فضاء المجتمع .

ويتحول التغير الإجتماعى إلى إتجاه صاعد يتولد عنه ظاهرة جديدة وهى التقدم الإجتماعى le Progrês Social هذا إذا كانت جملة القوى الإجتماعية الفاعلة تنسق فيما بينها وتتعاون برامجها صوب هدف واحد بحيث يدعم بعضها البعض فى سياقات متتابعة حينئذ تتعاظم مكونات التغير

---

[٢] يوسف صايغ ، التنمية العربيه ، مركز دراسات الوحده العربيه ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٧٣ – ١١٧ .

ويحقق أهدافه فى تحسين نوعية الحياة داخل المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه ومؤسساته . هذا والعكس صحيح إلى أكبر الحدود [١].

ثانياً : بالرغم من أهمية دراسة الطبيعة البنيوية للتغير الإجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر وتشريحها وفق أصول المنهج العلمى السليم بإعتبارها البوصلة التى تتحكم فى توجيه مستقبل مصر ٠ مصر الغد – التى ينبغى الشروع فى وضع إطار علمى واع ومدروس لتلك القضية منذ عقود خلت . إلا أن القضية لا تزال معلقه ولم تحل بعد ولم يتم التوصل إلى هذا الأمل المنشود بعد والدليل على ذلك المساحة والمسافة التنموية الشاسعة التى تفصل بيننا وبين كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية الآن وقد كنا سباقين وسابقين على كل منهما فى عقد الستينيات .

إن البناء الإجتماعى الكبير لمجتمع مثل المجتمع المصرى المعاصر شأنه شأن الكائن الحى الذى ينطوى على غدد كثيره تختلف فيما بينها ولكنها تعمل فى تناسق وتضامن وتتجه فى مجموعها نحو هدف أساس جوهرى أن يظل الكائن قادراً على أداء وظائفه الحيوية والإجتماعية. وفى كثير من الأحيان يهتم الناس بالاعضاء الظاهرة لهذا الكائن دون النفاذ إلى ما يسميه عالم الإجتماع الفرنسى Georges GURVITCH بالمفاصل الحاكمة والموجهة لتفعيل وظائف ذلك البناء [٢] ٠

انشغلت الإدارة فى مصر على مدار أكثر من خمسين عاماً بالقضايا الظاهرة التى تستأثر بجل أو معظم الإهتمام وفى مقدمة ذلك الظاهرة الإقتصادية الكلية العامة وفى مقدمتها إقتصاد المجتمع المصرى ٠ فالإنتاج قضية ذات أولوية كبيرة من حيث الكم والكيف ، وكذلك الكوادر الفنية ذات التأهيل الكبير فى شتى التخصصات ومختلف المهارات من قاعدة إلى قمة دولاب الإنتاج إلى جانب قضايا التعليم والبحث العلمى ، والصحة، والثقافة والإسكان ٠٠٠إلخ كلها قضايا رئيسية وخطيرة فى مسيرة التغير الإجتماعى الكلى الكبير المؤدى إلى التنمية والتقدم ٠

ولكن هناك قضايا كامنة٠ غير منظورة لها كبير الأثر فى توجيه وحسن إدارة وتنظيم كل ما تقدم والتى بدونها يصعب بل ويتعذر تحقيق غاية التنمية الكبرى المتمثل فى عملية التقدم المجتمعى وإستمرارية التحديث.

---

(١) Abdel -malak, Hygng Tri B,Rosier, Le thank Khoi,Cles Pour une strategie novelles de developpement, UNESCO, Ed.ouvrieres P. ٢٣-٣٣ .

(٢) سمير امين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ ومابعدها .

منذ ما يقرب من ستين عاماً وعجلة التغير الإجتماعى فى المجتمع المصرى لاتكف عن الدوران ٠ وما أيسر طرح التساؤلات وما أصعب تقديم الإجابات ٠ حيث أن هناك إشكاليات كثيرة تكتنف قضية التغير الإجتماعى فى مجتمع ضارب بجذورة فى أعماق التاريخ وخصوصية الـــ جغرافيا والثقافة وهو المجتمع المصرى ٠

إن الأمل كبير والطموح عظيم فى الإستفادة من آليات المنهج التحليلى الذى يتواصل فيه العام والخاص، الريفى والحضرى، الساحلى بالصحراوى، القديم بالجديد ٠

لكن إذا حاولنا رصد التغير على مستوى البناء الإجتماعى حينئذ يمكن تناوله من جوانب التغير فى أنماط الإنتاج ثم البناء الطبقى ثم البناء القيمى والثقافى أما إذا تناولنا التغير على المستوى الفعلى فسوف يمتد التحليل إلى عدد من الأنساق الرئيسية وفى مقدمتها التعليم والشخصية والفعل ومحاولة الإجابة على التساؤل المهم وهو أين نحن بالضبط من منظومة التنمية الكلية والمستدامة ؟ وهلى تمكنت مسيرة التغير الإجتماعى فى المجتمع المصرى من شق مجرى واضح وملموس نحو التقدم ؟؟ وهل يتواصل ذلك إلى قاعدة البناء الإجتماعى وفروعه المختلفة ٠ البناء الإجتماعى الذى يستند على قاعدة من التعليم الجيد القائم على أنظمة حديثه فى المناهج وكفاءة الإنتاج والإدارة والتنظيم والسلوك٠ ويتمحور ذلك حول المواطن الإنسان الفاعل المنفعل وليس الفرد العددى ؟ وهل ينتج التعليم منظومه يتمتع فيها الناتج منه بالمقومات التى تفرز الفاعل الإجتماعى الذى يعمل ويتصرف بحرية تمكنه من التفكير العقلانى الواعى الذى يساعد على إقامة شبكة من العلاقات الإجتماعية الإيجابية تقوم على إحترام وتقدير العمل الجماعى وإحترام حقوق المواطنة إدارياً ومؤسسياً قبل ومع المطالبة بأداء الواجبات [1] .

أم أن موجات التغير تسير فى إتجاهات معاكسة للتقدم الإجتماعى الكلى يرتد فيها الناس إلى الإنكفاء إلى الماضى، والبحث عن صيغ فردية فى حياتهم واساليب معيشتهم تبتعد بنسيج المجتمع عن التكامل الإجتماعى، أم أن موجات التغير تختلط فيها المسائل بين هذا وذلك، لاهى بالتقدم ولا هى بالتخلف وإنما خليط هلامى مشوه، يعيش فيه الناس حياتهم أسبوعاً بأسبوع أو يوماً بيوم، ما يسمى بالحياة الآنية سائرين وفق المثل الشعبى"**عيشنى النهارده وموتنى بكره** " فلا هو يعيش اليوم ولا يموت الغد.

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاماً ، القاهره ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣١ ومابعدها

ثالثاً : من أهم النجاحات التى حققتها سوسيولوجيا التنمية فى العقود الأربع الأخيرة ربطها بنوعية الحياة والذى يرتبط بمفهومين هامين فى علم القياس الإجتماعى وهما التحسن وارتباط كل منهما بالتنمية الكلية .

هذا وقد قام المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بدراسة علمية [1] جيدة بأسلوب العينة شملت ١٨ محافظة والقت مزيداً من الضوء على أهم مشكلات المجتمع المصرى وأعد عنها تقرير نظرة شاملة وعامة عن مشكلات وهموم المواطن المصرى .

ولقد جاءت مشكلة البطالة على رأس قائمة المشكلات التى تؤرق المواطنين والمجتمع (٧٥.٣%) يليها مشكلة ارتفاع الأسعار (٦٢.٦%) ثم بعد ذلك بفارق كبير تأتى المشكلة السكانية (٢٠.٩%) يليها مشكلة الفقر وقلة الدخل (١٦.٦%) ثم الإسكان ومشكلاته (١١.٩%) ثم مشكلة الكساد وسوء الحالة الإقتصادية بصفة عامة ٩.٩% .

أما عن التعليم ومشكلاته وارتفاع نفقاته من دروس خصوصية إلى انخفاض مستواه وابتعاده عن حاجات سوق العمل فتصل النسبة من إهتمامات المواطنين إلى (٧.١%) وهى نسبة دالة تحتاج لمعالجة خاصة خارج هذا السياق .

أما عن مشكلات المرافق " مياه الشرب، الكهرباء، فبلغت نسبة الشكوى منها إلى ٦.٧% ، أما المشكلات السياسية والإدارية فتأتى بنفس النسبة تقريباً ٦.٦% وقد اشتملت هذه المشكلات على هدر المال العام وغيبة القانون والوساطة والمحسوبية والفساد السياسى والإدارى. أما مشكلات تلوث البيئة والقذارة والعشوائيات فبلغت نسبة الشكوى منها (٤%). أما عن ارتفاع تكاليف الزواج ومشكلات التفكك الأسرى فبلغت نسبة الشكوى منها (١.١%) .

<u>والنتيجة الكلية العامة هى أن المشكلة الإقتصادية وما يرتبط بها من تدنى مستويات الأجور، وارتفاع الأسعا، والفقر هى المشكلات البارزة والاهم على مستوى المواطن والمجتمع.</u>

والقضية المحورية فى هذا العمل البحثى المتميز هو التأصيل للعلاقة الجدلية بين التعليم والبحث العلمى والتغير الإجتماعى الإيجابى وتقدم التنمية المتكاملة والمتصلة التى بدورها تساعد على إرتقاء التعليم وتقدم البحث العلمى الذى بدوره يسارع بمعدلات التغير الإجتماعى الإيجابى ومن ثم تقدم المجتمع ، وهكذا يتسع قطرها عاماً بعد أخر وهكذا .

---

[1] ناهد صالح ، هموم واهتمامات المواطن المصرى ، استطلاع للرأى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣ ومابعدها .

حيث يتم دراسة حركة التفاعل بين المجتمع والتعليم والتغير الإجتماعى الكلى وكيف أن التكنولوجيا وليدة التقدم العلمى الذى هو وليد التعليم الجيد المرتبط بالبناء الإجتماعى الكلى العام من خلال العنصر البشرى القادر على إمتصاص العلم وإفراز التكنولوجيا والقدرة على التكيف الفكرى والإجتماعى معاً ٠ كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج يحتاج إلى قاعدة إجتماعية تستطيع أن تتحملها وتطورها ، وليس قدرة مالية على شراء المصانع تسليم المفتاح ، أى أن التكنولوجيا لا تكون فى الجيب بل فى العقل عبر قنوات العلم والتربية العلمية [1] .

٥٠ علاقة التعليم بقضية التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى :

هذه القضية ينبغى أن تكون موضوع بحث مستقل بذاته ولربما يكون ذلك فى الدورة البحثية القادمة بمشئية الله تعالى٠ لكن سوف نجتزىء الحديث عن بعض المسائل المحدودة ذات الصلة الوثيقة ببحث هذا العام والموسوم " التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية ".

الواقع أن العنصرين" التغير والتعليم" يعملان فى إطار علاقات خارجية مركبة للغاية تحدد مساراتها ووجهتها فى كثير من المحافظات المصرية إن لم يكن معظمها أو كلها على وجه التقريب٠ على سبيل المثال لا الحصر– ما يحدث فى الإسكندرية يؤثر فى البحيرة، وما يجرى فى بورسعيد يؤثر فى دمياط أو العكس٠ وما يجرى فى القاهرة يؤثر فى الجيزة والقليوبية والشرقية وهكذا ٠٠٠

إن التحليل يتراوح مابين ماهو جزئى وماهو كلى – أى أنه يقوم على التحليل البنائى للفاعل والمفعول به٠ وهو مركب فى هذه الحالة أى التعليم والتغير الاجتماعى ٠ فالأول يؤثر فى الثانى والثانى يتأثر ويؤثر فى الأول يحدث ذلك على مستوى البناء الاجتماعى الكبير فى ناحية والأبنية الفرعية من ناحية أخرى ونقصد بها كل محافظة على حدة سواة فى البناء الثقافى القيمى، أو نمط الإنتاج أو البناء الإقتصادى ٠٠٠ إلخ .

أين نحن من التغير الإجتماعى الإيجابى الذى يبنى شرائح متراكمة بعضها فوق بعض من التقدم الاجتماعى الفعلى والذى يؤدى بالضرورة إلى التقدم التنموى؟

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٥ .

هل تشكل مسيرة التغير فى محافظات المجتمع المصرى اتجاهاً واضحاً وملموساً نحو التقدم الذى يعتمد على بناء اجتماعى قوى ومتماسك مبنى على قواعد صلبة وحديثة فى التعليم وتربية وتهذيب السلوك، والإنتاج، والإدارة، والتنظيم، يكون محوره الإنسان المواطن – الفاعل الاجتماعى الحقيقى – الذى يفكر تفكيراً عقلانيا، ويؤسس فيه الناس علاقات تقوم على الثقة والاحترام المتبادل والجمعية والمواطنة . أم أن المؤشرات تقول بغير ذلك بمعنى أن مسارات التغير تأخذ اتجاها قويا نحو الأخذ بأطر معاكسه للتقدم الإجتماعى حيث نرى الإنكفاء على الذات تم الإنطواء ثم الفردية والأنانية ٠ ثم الإنكفاء على الماضى أو الدوران فى حلقات مفرغة تؤدى إلى الركود والجمود وانتظار المجهول٠ حالة من الميوعة لالون لها ولاطعم ولارائحة يعيش فيها الناس لحظتهم يوما بيوم .

هل يلتزم المجتمع ككل باحترام التعليم وتقديم التوقير الملائم للعلم والمعرفة ٠٠؟ وكذلك هل يحرص – أى النسق الاجتماعى العام – على أن يكون العلم والتعلم والمعرفة المستنيرة هى قاعدة بناء حياة سياسية سليمة أم يخشى ذلك؟ إجابة السؤالان السابقين تشير إلى أن الحياة السياسية السليمة – كما يقول ويؤكد علم الاجتماع السياسى لاتعنى دستوراً ومجالس نيابية ووزارات ومؤسسات فالسياسة لها مواصفات من الممكن تزييفها وإفراغها من مضمونها ٠ بل إن العمل السياسى الصادق والأمين هو الذى يسعى إلى تكوين المواطن صاحب الوعى الصادق والأمين مع نفسه ومجتمعه ، المواطن الذى يعى أن له حقوقاً وواجبات ، له نصيب فى كل شىء فى مجتمعه.

وللدلالة على ذلك فإن الأصوات كثيراً ما ترتفع بالحديث عن المشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل المجتمع المدنى ٠ ومع شديد الأسى والأسف فإن هذه الأصوات لاتستطيع حجب الحقيقة فالحديث شىء والواقع الفعلى الذى يعيشه الناس شىء آخر٠ فلابد من إعطاء الإنسان حقوقه كاملة أولا حتى يستطيع أن نأخذ منه حقوق الوطن والمجتمع ثانيا. واللوم لايتجه للدولة وحدها والمسئولية ليست عليها فقط ولكن هناك واجب حتمى على من أخذوا من المجتمع فرص التعليم والمعرفه وفى مقدمتهم الطليعة الفكرية التى أنبتها المجتمع ورعاها وفى مقدمة المقدمة المثقفين وأخذ دورهم فى النهوض بالمجتمع والأخذ بيده نحو تحقيق ظاهرة التقدم الإجتماعى الفعلى.

لكن لشديد الأسف فإن مجتمعنا تعرض ولايزال لظاهرة خطيرة للغاية وهى الإستقطاب السالب لهذه الطاقات الواعدة والصاعدة والتى يعتبرها علم إجتماع المعرفة المخزون الإحتياطى لتغذية وتفعيل التقدم وتنمية المجتمع التنمية الكلية المتكاملة والمتواصلة جيلاً بعد جيل ٠

وخطورة الظاهرة أنها تهدف إما إلى تصفية هذه العناصر وإضعافها بشتى الطرق٠ وشغلها بالماديات والمنافع لصرفها عن الهدف الأساسى والرئيسى وهو النهوض الحضارى بعيد المدى دون أن يعى المسئولون عن هذه الظاهرة أن الجميع خاسر" فى هذه الحالة . لأن الحفاظ على هذه الشريحة هو جزء لايتجزأ من معركة المجتمع فى الصراع الحضارى بيننا وبين الآخرين .

سؤال ثالث يطرح نفسه فى ضوء ما جاء فى البنود السابقة وهو هل استطاع التعليم فى مصر خلال العقود المتتالية الخمس الأخيرة فى بناء نسق مجتمعى جديد يؤهل للدخول إلى تكوين مجتمع المعرفة الذى ننشده ونتطلع إليه كَى يكون قاطرة تجر قطار التنمية والتحديث، مجتمع المعرفة الذى يؤسس لتعظيم الجوامع وتقليل الفوارق فى المجتمع المصرى والتى أشار إليها العلامة الشهرستانى فى كتابه القيم " الملل والنحل" ٠ أما أن الرياح جرت وتجرى بما لا تشتهى السّفُن أو السُفن كما يقول المثل الشعبى العام فى هذا الصدد ٠

هل تفككت منظومة التعليم وأدت بالتالى إلى إضعاف أو تفكيك البناء الإجتماعى حين تتصادم المصالح والأهواء فى منظومة التعليم منذ عقد التسعينات بدأً من إلغاء الصف السادس الإبتدائى ثم عودة الصف السادس الإبتدائى ثم تنامى سرطان الدروس الخصوصية وصولاً إلى إشتداد حالة الفقر وزيادة معدلات البطالة، إلى إتساع الفجوات الفكرية والثقافية والسياسية بين مختلف شرائح المجتمع ومن ثم ضعفت أو ترهلت قاعدة البناء الإجتماعى بدل أن تتماسك وتقوى ٠٠٠؟

إن البوصلة تكاد تختل إن لم تكن قد إختلت بالفعل فى منظومة التعليم مما يؤذن بإشكالية كبرى تهدد البناء الإجتماعى الكبير٠ إشكالية قد تؤدى إن لم يتم تداركها فى الوقت المناسب قد تؤدى إلى ما يشبه الكارثة.

إن مجتمعنا فى مسيس الحاجة إلى أن يتوافق ويرسم لنفسه وبنفسه وبدقه خطة واضحة تمام الوضوح تحدد من يتعلم؟ وماذا يتعلم ، وإلى أى مدى ؟ وهل بالقدر الكافى الذى يتيح فرص إمتصاص وهضم القيم الأخلاقية والإنسانية والمجتمعية ٠ لمصلحة مَنْ وضد من تتم صياغة المعرفة التى تتمثل فى المناهج ومحتوياتها ولطريقة إعداد المعلم خاصة فى المرحلتين الأساسيتين الإبتدائية والإعدادية ؟ وهل منظومة التعليم الثانوى العام والفنى تلبّى الإحتياجات الفعلية للمجتمع

فى واقعه الفعلى ومستقبله المأمول؟ وهل الأنشطة المتنوعة فى المدارس بأنواعها والمعاهد والجامعات تسمح بإعادة تكوين شخصيات المتعلمين إلى الأحسن والأفضل ؟

إن استمرار الوضع بصورته الحاليه سوف يؤدى شئنا أم أبينا إلى إضعاف البناء الاجتماعى الكبير – بل وإضعاف العروه الوثقى التى تربط وتقوى التلاحم بين شرائح المجتمع المختلفة وتقوى التضامن بين نظمه وأنساقه الكثيرة .

تعرض التعليم ويتعرض لموجات من هجمات رأس المال وسدنة العولمة البربرية المتوحشة، نرى ذلك فى فجوات واسعة بين الخطاب الرسمى وما يحدث بالفعل فى عالم الواقع من أحداث ووقائع ٠ يتحدث الخطاب الرسمى عن أن التعليم جبهة من جبهات الأمن القومى، وهذا يعنى أنه من جبهات الدفاع عن سيادة الوطن، وخط دفاع لكل ما يهدده من مخاطر أو تحديات. وهذا يعنى بالضرورة أنه قطاع سيادى كالجيش والشرطة والسياسة الخارجية والعدل٠ وفى الواقع نجد أن التعليم الخاص فى جانب والتعليم الأجنبى من كل لون وجنس يزحف وينتشر انتشاراً سرطانيا. من ٣٥ سنة حينما صدر قانون الإستثمار فى سنة ١٩٧٤ لم يكن يوجد فى المجتمع المصرى سوى عدد محدود ومعروف من المدارس الخاصة والتى كانت تعمل بالتنسيق والتعاون وتحت رعاية وإشراف منظومة التعليم الرسمى الوطنى٠ وجامعة أجنبية واحدة هى الجامعة الإمريكية بالقاهرة والتى لم يكن معترفاً بشهاداتها حتى عام ١٩٧٢.

فماذا حدث بعد ذلك ؟؟

بدأ زَحْف" فى إنشاء المدارس الخاصة بأسمائهما الأجنبية الحديثة ولافتتاتها التى يكتب عليها طابع مدرسة كذا للغات وسيارات نقل التلاميذ التى تجوب شوارع المدن الكبرى معلنة عن أسمائها ونوعياتها مع الإصرار فى التركيز على الطابع الأجنبى الغربى وبلغ عدد المقيدين بتلك المدارس ما بين ٩% إلى ١١% من إجمالى عدد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى٠

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فمنذ عام ١٩٩٨ أى منذ عشر سنوات تقريباً بدأت موجة جديدة من الهجمة الشرسة على التعليم فيما يسمى بالجامعات الخاصة والذى بدأ بأربع جامعات ثم تزايد العدد حتى وصل الآن إلى ١٤ جامعة خاصة وهو مايوازى عدد الجامعات الحكومية تقريباً.

ومع الجامعات الخاصة تقاطر إنشاء سلسلة من المعاهد العليا بمسميات مختلفة تتلوها سلسلة من الأكاديميات ووصل عدد المقيدين بالتعليم الخاص فى التعليم الجامعى والعالى إلى إستيعاب ما يقدر بحوالى ٢٢% من الطلاب المقيدين بهذا المستوى أى مايزيد قليلا على الخمس.

ويجد المجتمع نفسه أمام أربعة أنواع من نظم التعليم يكاد يكون لكل منها نظاما خاصاً بدءاً من رياض الأطفال حتى المستوى الجامعى فيوجد نظام التعليم الرسمى ، ونظام التعليم الأزهرى، ونظام التعليم الخاص، ونظام التعليم الأجنبى٠ ومع هذه الموجه والتوسع فى التعليم الخاص والأجنبى تبدأ الأبواب تفتح أمام تحول التعليم إلى التجارة واتساع الرغبة فى المزيد من الأرباح ثم زَحف تيار خدمة المصالح الأجنبية على حساب المصالح الوطنية فى منظومة التعليم .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن العديد من الجامعات الحكومية بدأت إدخال شعب وأقسام يتم التعليم فيهما باللغات الأجنبية، وعلى إفتراض أنها تتفق فى المناهج المقررة إلا أنها تختلف فيما يسميه علم النفس التربوى وعلم الإجتماع التربوى " بالتميز السالب والمنهج المستتر". إختلاف فى المبانى والتجهيزات ووسائل المواصلات والمعلمين والأساتذة والتجهيزات وأجواء الدراسة وطقوس التخرج ٠٠٠ الخ ، هذه الأمور وغيرها تفتح أبواباً للتمايز الإجتماعى والإقتصادى والنفسى ثم يؤدى ذلك شيئاً فشيئاً إلى تباعد الشرائح المجتمعية بعضها عن بعض وإضعاف البنية الاجتماعية٠ بل والإقتراب من ظاهرة الإغتراب المجتمعى ٠

أما عن التأثير السالب الأخطر فى المدى البعيد هو طريقة تكوين عقلية المتعلم والتوجهات الفكرية ونسق القيم وذلك مكمن الخطر وكأننا لم نستفد من العلامة المعلم طه حسين ولا من كتابة مستقبل الثقافة فى مصر والذى صدر عام ١٩٣٨ أى منذ سبعين عاماً وتحذيره من خطورة التعليم الأجنبى على الذهنية المصرية ولامن إسماعيل القبانى فى تجربته الرائدة فى التعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى والتجارى ولا من أحمد نجيب هاشم ولا من أحمد لطفى السيد ومحمد كامل مرسى والسعيد مصطفى السعيد وسليمان حزين ٠٠٠الخ ٠٠٠الخ والقائمة تطول ٠

ثم نختتم بمأساة اللغة العربية فى التعليم ٠ فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل، كما انها ليست مجرد وعاء للمعانى بل هى روح فى نسيج التفكير، ومكون أساسى من مكونات تكوين وتشكيل الهوية والشخصية وعلى ذلك فإن التباين اللغوى فى التعليم يشكل معول إضعاف وهدم للفكر والعقل والثقافة ٠ وتلك قضية أخرى لايتسع لها مجال هذا البحث٠

وكل هذا وغيره يؤثر بشكل مباشر حيناً وغير مباشر حيناً آخر على مستقبل التنمية فى المجتمع وعلى حجم ونوع التغيرات الاجتماعية فيه .

الفصل التاسع

فرص الاستثمار المتاحة لترشيد التنمية بالمحافظات

الفصل التاسع
فرص الاستثمار المتاحة لترشيد التنمية بالمحافظات

٩٠١ تمهيد:

شهدت الأعوام القليلة المنصرمة تغيرا ملموسا فى أطروحات التنمية الإقليمية بالمحافظات ففى أعقاب إتمام عمليات إعادة هيكلة المنظومة الإقتصادية المصرية تم إنشاء بنية مؤسسية لإدارة الآلية الإستثمارية فى مصر بدأت بإنشاء وزارة الإستثمار التى عكفت (ومازالت) على إستكمال مقومات المنظومة الإستثمارية، وتفعيل دورها الإنمائى ليس على المستوى المركزى فحسب وإنما إتجهت وبفكر لامركزى إلى تفعيل وتدعيم – التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالأقاليم وبالمحافظات لتفتح أبوابها لمن يطرقها من منظمات الأعمال بكافة أشكال ملكيتها العامة والخاصة والأهلية توطينا لعمليات إستثمار أموالها فى فرص الإستثمار المتاحة بالمحافظات التى تم طرحها أمام منظمات الأعمال، لتقوم بدور إنمائى مكمل (فى مجال الأعمال بمختلف مجالاتها) لدور الدولة التى مازال دورها التنموى قائم وسيستمر إذ ولاغنى عنه .

ومما لاشك فإن إحتضان المحافظات أيضا لمفهوم دعم آليات الإستثمار والأعمال بها سواء كانت مدخلات أو تشغيل أو مخرجات من خلال تطبيق سياسة إدارة إقتصادات الأقاليم والمحافظات طبقا لقوى السوق ومن خلال طرح الفرص الإستثمارية بها، بهدف زيادة الإنتاج وإنماء الصادرات علاوة على إشباع الإحتياجات المحلية من السلع والخدمات وذلك بديلا عن الإحلال محل الواردات، وهو ما يمثل تغيرا جوهريا فى رؤى وتوجهات وآليات ومناهج التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالأقاليم والمحافظات وهو ما سيحاول هذا الجزء من الدراسة فى جزئين رئيسيين: أولهما سيتطرق إلى عرض شارح لعمليات الإنتقال بالتنمية الإقليمية بالمحافظات من الخطط الخمسية للتنمية فحسب إلى شراكة مع منظمات الأعمال الخاصة من خلال تفعيل دور المنظومة الإستثمارية الإقليمية بالمحافظات، بينما يتعرض ثانيهما إلى ماتم من إفصاح بشفافية عن الفرص الإستثمارية المتاحة بالأقاليم وبالمحافظات وإن كان قد تم إغتنام بعضها فمازال الكثير من الفرص الإستثمارية مفتوحة لمن يريد إغتنامها ليوفر فرص عمل بالمحافظات المتوطنة بها تلك الفرص الإستثمارية لتتراكم القيم المضافة الإقتصادية والإجتماعية من خلال فتح آفاق التعمير بتلك الأقاليم والمحافظات بإعمارها بالمشروعات المختلفة التى سيأتى تفصيلها فى هذا الجزء .

ولاشك أن المتاح من تلك الفرص الإستثمارية بالأقاليم والمحافظات تمثل إضافة لها ثقلها فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المصرى الكلى عامة وعلى إقتصادات الأقاليم والمحافظات بخاصة ولاسيما فيما يتعلق بتلبية إحتياجات تنفيذ المشاريع المتضمنة بتلك الفرص الإستثمارية من تمويل سيتم تخصيص أمواله فى أسواق الأعمال تنشيطا لها بجانب ما ستتيحة الدولة من تمويل للزيادة فى إنفاقها العام على المشروعات العامة درءاً لأخطار الكساد أو تباطؤ النمو التى يمكن أن يواجهها الإقتصاد المصرى الكلى أو اقتصاد المحليات .

٢٠ أسس تفعيل الدور الإنمائى للمنظومة الإستثمار:

يعتبر الإنتقال بالتنمية فى المحافظات من الخطط الخمسية للتنمية فقط إلى شراكة مع منظمات الأعمال الخاصة من خلال تفعيل الدور الإنمائى للمنظومة الإستثمارية المصرية أمراً جوهريا يدعم التنمية فى بعدها المحلى (اللامركزى) ويتم ذلك على الأسس التالية:

٢-١ ترشيد منهج التنمية المركزية :

درج الفكر التنموى المصرى على تطبيق المركزية فى إصدار خطته كوثيقة نهائية للقرار الاستثمارى وأن استقى فى إعداد تلك الوثيقة ماتم تصعيده من إحتياجات تنموية للمحافظات فى أطرها الإقليمية. إلا أن إعتبارات ندرة الموارد وما يستتبعها من الأخذ بالأولويات كعامل محدد لما يؤخذ به من إحتياج لمحافظة ما وما يطرح جانبا من إحتياجاتها كان هو المعيار السائد فى عمليات تخصيص الموارد وتوزيعها بين المحافظات ، وإن لم يخلو الأمر من إقتران الثقل الجغرافى مع الثقل الديموجرافى لتحديد وجهة الموارد المخصصة للمحافظات ولاسيما وإن وافق أى الثقلين أو كلاهما صوت له إيقاع سياسى بقاعدة شعبية إستطاعت أن تصل بجهدها ورنين صوتها إلى أذن صانع ومتخذ القرار التوزيعى للموارد الاستثمارية، إلا أن تلك الخطط المتعاقبة ساهمت وبلاشك فى إقامة أرتال من البنية التحتية والفوقية تراكمت شرائحها تحت الأرض وفوق الأرض بشبكات: من المياه والصرف الصحى والكهرباء والإتصالات والمواصلات والطرق والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التى ساعد ترفيق أراضيها بالبنى التحتية والفوقية على قيام العمران السكنى والإقتصادى فيها بل إمتدت البنى ولم تنحسر فحسب فى البنية التحتية والفوقية منها ولم تقتصر عليها بل إرتفعت إلى الفضاء فى شكل بنى سابحة فى الكون حاولت أن تساير ماتم من رقمنة للمعمورة من خلال بث فضائى يقوم به قمران إصتناعيان مصريان.

وهكذا للبنى الأساسية الإقتصادية والإجتماعية آثارها عند المفكرون فى إشباع الماديات من الإحتياجات الإنسانية وكان أيضا للفضائى من البنى السابحة أثره فى إشباع الحاجة إلى التعرف والمعرفة لكل ما تتوق له المعرفه والفكر والأذهان.

٢-٢ دعم التمويل بالمكون الأجنبى :

قد وجدت البنى التحتية والفوقية والفضائية ما تحتاجه من مصادر تمويل مكونها الأجنبى فيما نجحت البلاد فى توفيره من منح ومن قروض كانت أهمها قيمة وأكثرها ثقلا تلك الآتية من الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشرف وأدار رحى تدويرها بكفاءة الحكومة المصرية بشراكة كاملة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلا أن تلك البنى وإن أفرزت نموا إقتصادياً وإجتماعيا غير منكور إلا أنه إعتراها بعض المثالب التى تولدت عن سياسات توزيع عوائد النمو الناتج عنها وإن كان لحداثة التجربة ما قد يبرر ذلك .

٢-٣ الإصلاح الاقتصادى وتبنى سياسة السوق الحرة:

كانت البنى التحتية والفوقية والفضائية أداة وحصيرة بنيوية مكنت من إعادة صياغة سياسات التنمية الإقليمية بالمحافظات الإعتماد على قوى السوق (الغير كفء حتى الآن ولا رقابة عليه حتى اللحظة) مع تنمية وتشجيع ودعم إقتصادات التصدير حيث قامت فيه الدولة بدور الموجه والمنظم والمشرف والمتابع لآداء آليات المنظومة الإقتصادية فى إطار تطبيق مفهوم اللامركزية بالأقاليم والمحافظات والمحليات وذلك بديلا لما إنتهج فى السابق من سياسة إقتصادية تستند إلى مركزية القرارات التنموية للدولة .

٢-٤ خطوات دعم تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى :

بدأ الأخذ بآليات سوق الاقتصاد الحر والذى لم تستكمل أبجديات مقوماته حتى الآن فى السوق المحلى الذى تغلب عليه سمة الإحتكار المتمثلة فى العدد المحدود من المنتجين ذوى الباع فى تحديد ما يرونه من أسعار آخذا بمفهوم الربح الهامشى وليس بمفهوم هامش الربح على النحو المعمول به فى دول اقتصادات السوق ذات التاريخ فى الأخذ بآلياته واستخدام أدواته وتطبيق مناهجه.

٢-٥ بناء وحوكمة المنظومة الإستثمارية المصرية كمحرك للتنمية:

إن إستكمال مكونات ومقومات المنظومة الإقتصادية المتحركة والمحركة بآليات السوق الحر والمستندة إلى اللامركزية كمفهوم للقرار التنموى الإقتصادى فقد تشكلت منظومة إستثمارية بدأت بإنشاء بعض أطرافها المؤسسية فى بدايات تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادى تمثلت فى انشاء الهيئة العامة للاستثمار وهيئة سوق المال وسوق الأوراق المالية بالقاهرة والأسكندرية وهيئة التمويل العقارى ٠٠٠ ألخ ليتلو ذلك إنشاء وزارة الاستثمار ذاتها لتقع على قمة المنظومة الإستثمارية ولتستكمل بنفسها بقية المكونات المؤسسية للمنظومة ولتصيغ بل وتراقب تطبيق كافة التشريعات المنظمة للعلاقات الإستثمارية بين كافة المنظومة الإستثمارية.

٢-٦ تفعيل سياسة لامركزية الأعمال الإستثمارية بالإقاليم والمحافظات:

بدأت وزارة الإستثمار ذاتها فى تفعيل الأداء الإستثمارى فى إطار من تفعيل لمفهوم لامركزية الأعمال الإستثمارية بالأقاليم والمحافظات بتطبيق مفهوم الأعمال بإتاحة الفرص الاستثمارية بالأقاليم والمحافظات كسياسة تنموية بها وكمكمل لدور الدولة التنموى بعدما إنجز ولاسيما من ترفيق للعديد من المحافظات بشبكات البنى التحتية والفوقية وإن كان هناك بعض الأقاليم والمحافظات (ولاسيما بصعيد مصر) مازالت فى أشد الحاجة إليها والتى أصبحت واجبة التشييد حتى يمكن للفرص الإستثمارية بكافة محافظات الصعيد أن تطل برأسها لتنادى رجال الأعمال من المستثمرين أن يأتوا إليها بأموالهم منجذبين بسحر بناها التحتية والفوقية كحصيرة بنائية لإقامة الأعمال وتوطنها بها ٠

٢-٦ توطن منظمات الأعمال الخاصة بالأقاليم والمحافظات:

إذا كان للتخطيط الإقليمى وخططه بقايا دور فمازالت الحاجة شديدة إليه ودور مازال ملحا للدولة أن تقوم به لسد الفجوات التنموية بين المحافظات، لتحقيق التوازنات الإنمائية علاجا للإختلالات التنموية بين المركز والأطراف وبين الجنوب والشمال وبين الريف والحضر وتحجيما للطبقية الجغرافية التنموية، وما ينجم عنها من تشوهات اجتماعية تصيب فئات المجتمع سواء أكان حضرى أم ريفى، فإن توطين وتوطن الإستثمار الخاص بواسطة منظمات الأعمال الخاصة بالأقاليم والمحافظات سوف يؤدى إلى توليد فرص عمل وقيم إقتصادية أو أجتماعية مضافة ومن تنوع فى المنتجات يلبى إحتياجات الأسواق الداخلية بل وأيضا الخارجية تصديرا إن استطاع أن

يصل بأعماله إلى التماس مع نقاط التنافسية فى ظل إقتصادات متعدية الجنسيات دوليا (مُعَوْلَمة) البقاء فيها للنفيس المتنافس من حيث السعر والجودة ٠

٢-٧ استكمال مقومات الآلية الإستثمارية بالأقاليم والمحافظات :

بادرت المنظومة الاستثمارية المصرية بالإفصاح وبرؤية تنموية إقليمية عن مكامن ومواطن فرص ومجالات الإستثمار بالأقاليم والمحافظات فى العديد من مجالات الإستثمار من خلال آلية إستثمارية ركائزها عدد من التشريعات الإستثمارية للأستثمارات الداخلية وتشكيل مجلس إدارة لكل منطقة إستثمارية مع دعم لحمة وحميمية شراكة أعمال تنموية بين العام والأهلى والخاص من منظمات الأعمال ومن تقرير لحق الإنتفاع بالأصول المملوكة للدولة ٠

وفيما يتعلق **بالاستثمارات الداخلية** كأحد مقومات الالية الإستثمارية المصرية فقد عرّف قانون الإستثمار رقم (٨) على أنه قانون حوافز وضمانات الإستثمار الذى يهدف إلى جذب الإستثمارات الأجنبية إلى مجالات محددة ويسرى هذا القانون على عدد محدود من الأنشطة، أما عن المستثمرون الذين يستثمرون أموالهم فى قطاعات لاتندرج تحت القانون رقم (٨) فهم يخضعون للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وهو قانون الشركات، وفى كلتا الحالتين فإن الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة هى الجهة المسئولة عن إجراءات التأسيس وإصدار التراخيص ٠

واما **المناطق الاستثمارية** كأحد مقومات الآلية الإستثمارية المصرية فإنها تهدف إلى الترويج لتجميع الأنشطة الأستثمارية وإشراك القطاع الخاص فى عملية التنمية بصورة أكبر ولذلك تم تشكيل مجلس إدارة لكل منطقة يعمل على تقديم الدعم للمستثمرين والاشراف على الأنشطة الإستثمارية وإستخراج التراخيص اللازمة لها بهدف خلق بيئة إستثمارية بكل محافظة خالية من البيروقراطية ٠

أما **نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص** كمقوم ثالث للآلية الإستثمارية المصرية فيمثل شكل من أشكال التعاون أو الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير وتأسيس وتشغيل وتمويل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإجتماعية كما تساعد مشاركة القطاع الخاص فى تحسين خدمات البنية الأساسية بطرق ووسائل عديدة وبالتالى تعمل تلك البنية الأساسية القوية المتماسكة على رفع مستويات الكفاءة والجودة وهو مايسمح لمستثمرى القطاع الخاص بتعظيم الأرباح من خلال تخفيض التكاليف أو تحسين النوعية وجودة الخدمة .

وهناك **حق الإنتفاع** الذى يمثل المقوم الرابع للآلية الاستثمارية المصرية والذى يسمح لمستثمرى القطاع الخاص بالدخول فى عقود طويلة الأجل تمنحهم حق الإنتفاع بالأصول المملوكة للدولة ويحق للمستثمرين بمقتضى هذه الآلية الإنتفاع بالعديد من أصول القطاع العام التى كانت غير متاحة لهم بصورة رسمية فى سالف الدهر كما يسمح لهم هذا المقوم بإستثمار تلك الأصول دون إجبارهم على تحمل سعر الشراء بالكامل ويحق للمستثمرين إستخدام حق الأنتفاع كضمان لدى الحصول على إئتمان لتمويل المشاريع ٠

٣- الفرص الإستثمارية المتاحة بالمحافظات :

أتاحت المنظومة الإستثمارية المصرية العديد من الفرص الإستثمارية بالأقاليم والمحافظات والمحليات فى مجالات البنية الفوقية فى قطاعات الطرق والنقل واللوجيستبات بإنشاء الجديد أو تطوير القائم منها كالإستثمار التجارى لمحطات السكك الحديدية وتطوير الموانىء البحرية والنهرية. كما كشفت المنظومة الإستثمارية المصرية النقاب عن الفرص الإستثمارية بالمحافظات والمتمثلة فى تنمية وتطوير البنية الأساسية والمرافق بها من محطات مياه شرب ومحطات صرف صحى، ومن تنمية سياحية متكاملة تمثلت فى العديد من الفرص الاستثمارية فى قطاع السياحة وأنشطة سياحية بحرية وبرية وترفيهية ورياضية وتجارية متوطنة بتلك المواقع بما فى ذلك القائم من المنشآت السياحية كالفنادق والتجمعات السكنية والتجارية والخدمية ، علاوة على الفرص الاستثمارية فى قطاع الصحة مثال ذلك تجديد مستشفى المواساة بالأسكندرية ،ناهيكم عن الفرص الاستثمارية التى أفصح عنها فى قطاع صناعات البتروكيماويات والصناعات المغذية وصناعة النسيج ومشروعات المعالجة البيئية للمخلفات الزراعية من فرز وتدوير للمخلفات الزراعية علاوة على مشروعات فرز وتدوير للمخلفات الصلبة بواسطة محطات وسيطة يمكن إنشائها لهذا الغرض ٠

كما غطت الفرص الإستثمارية التى أعلن عنها فى مجال التصنيع للمنتجات الزراعية مشروعات فرز وتجهيز وتجميد الخضروات ومنتجات الطماطم وتجفيف البصل والثوم وإستخلاص زيت الزيتون وتجفيف وتعبئة التمور وإنتاج مربى البلح وتجهيز وتعبئة نباتات طبية وعطرية وإستخلاص زيوت عطرية وعجائن وإنتاج الأعلاف غير التقليدية من قش الأرز ، وتنظيف وتجهيز الأسماك وإنتاج السماد العضوى٠

وفى قطاع الزراعة فقد شملت الفرص الإستثمارية العديد من المجالات من زراعة للمنتجات إلى فرص إستثمارية انصرفت إلى إستصلاح للأراضى الصحراوية ، فمن حيث زراعة

المنتجات الزراعية فقد شملت الفرص الإستثمارية المتاحة زراعة محاصيل صيفية مبكرة مثل العنب والفراولة والكانتلوب واستصلاح للأراضى الصحراوية والمتنوعة حيث تبلغ مساحة المعروض للإستصلاح من الاراضى الصحراوية حوالى ٦٠٧ ألف فدان ، علاوة على تطوير إنشاء مزارع أشجار الجاتروفا .كما كان لقطاع الطاقة المتجددة نصيب من الفرص الإستثمارية كإنشاء مصنع طاقة كتلة حيوية وإنشاء وتطوير مزرعة ريحية.

أما مدن الترانزيت فقد كان لها حظها من الفرص الإستثمارية المعلن عنها وذلك تمشياً مع البرنامج القومى لتحديد المشاريع التى تهدف الى الإقامة المستديمة والتنمية التجارية حول محطات النقل ومحطات السكك الحديدية والذى اعتمد لدى طرحة على تطبيق إجراء الممارسات لمدن الترانزيت مثال ذلك منطقة المنيب بمحافظة الجيزة ذات الصلة والرابطة بالقاهرة وضواحيها كالمعادى ومدينة ٦ أكتوبر إذ تمتد مواقع البرنامج القومى لمدن الترانزيت من مدينة السادس من أكتوبر غربا إلى القاهرة الجديدة شرقاً وكافة مناطق المعادى والجيزة .

وقد توطنت الفرص الإستثمارية المتاحة والتى سيرد بيانها تفصيلاً فيما بعد والتى أعلن عن بياناتها بواسطة وزارة الإستثمار والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة فى العديد من المحافظات، بل كانت بعض الفرص الإستثمارية تمثل قاسماً توطينياً مشتركاً فى العديد من المحافظات (القاهرة، القاهرة الجديدة ، حلوان ، الجيزة ، الغربية ، القليوبية ، الإسكندرية ، الشرقية ، الدقهلية ، كفر الشيخ، الإسماعيلية ، دمياط ، بورسعيد ، مرسى مطروح ، السويس ، البحر الأحمر ، برج العرب ، العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، الفيوم ، الوادى الجديد ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان ، شمال سيناء ، جنوب سيناء) .

وقد شمل ما أفصحت عنه كل من وزارة الإستثمار والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة من معلومات بشأن المتاح من فرص إستثمارية كل من: موقع الفرصة الإستثمارية وصفها – المزايا الخاصة بها والنظام الإستثمارى المقترح – جهات الإتصال التى تتولى كافة مايتعلق بالفرصة الإستثمارية كمقصد للمستثمرين الراغبين فى التعامل مع الفرصة الإستثمارية .

وقد شمل وصف الفرصة الإستثمارية عرض العديد من المؤشرات التى تعكس درجة جدارة الجدوى الإقتصادية والإجتماعية مثل: إجمالى التكلفة الإستثمارية للفرصة الإستثمارية ومتوسط مدة التنفيذ والطاقة الإنتاجية القصوى وفترة إسترداد رأس المال المستثمر ومعدل العائد على رأس المال المستثمر ونقطة التعادل التى تتكافأ عندها الإيرادات .

جدول رقم (٩-١)

فرص الإستثمار المتاحة بالأقاليم والمحافظات

الإقليم	أهم فرص الإستثمار المؤثرة فى التغيير التنموى بالمحافظات
(أولاً) إقليم القاهرة (القاهرة – الجيزة – القليوبية – حلوان – ٦ أكتوبر)	١. طريق القاهرة / الإسكندرية بطول ٢٣١كم تكلفة إستثمارية ٥٤٠ مليون دولار . ويهدف هذا الطريق تطوير الطرق التى تربط بين المدن الكبيرة وتحسين الخدمات على الطرق ودعم مشاريع وخطط التنمية للمجتمعات المحلية وحركة المرور ونقل البضائع على الطرق التى تربط شمال إفريقيا وتوفير فرص إستثمارية عديدة على طول الطريق .
	٢. تطوير خط سكك حديدية بين القاهرة ومدينة العاشر من رمضان بتلكفة ٤ مليار جنيه ربما يوفر خدمات نقل الركاب والبضائع بين القاهرة ومدن العبور والشروق والعاشر من رمضان وسيؤدى هذا الخط على دعم منظمات الأعمال فى هذه المنطقة .
	٣. تطوير محطتى سكك حديد القاهرة والجيزة لخدمة المجتمعات المحيطة بهما من خلال تقديم خدمات ومناطق تجارية .
	٤. إنشاء محطة مياه صالحة للشرب بالقاهرة الجديدة بطاقة قصوى ١.٥مليون متر مكعب يومياً وتقدر التكلفة الإستثمارية للمرحلة الأولى ٢٥٠ مليون دولار أمريكى .
	٥. إنشاء محطة مياه صرف صحى بالقاهرة الجديدة بطاقة قصوى نصف مليون متر مكعب يومياً بإستثمارات متوقعة تصل إلى ٤٥٠ مليون دولار أمريكى .
	إنشاء مجمع لصناعات النسيج على مساحة ٢٨ فدان بكفر شكر بمحافظة القليوبية بما يوفر فرص عمل لكافة الفئات العمرية من القوى العاملة علاوة على القيم الإقتصادية والإجتماعية التى بحثها المشروع .
(ثانياً) إقليم الإسكندرية (الإسكندرية – البحيرة – مرسى مطروح)	١. إنشاء طريق بورسعيد / الإسكندرية / مرسى مطروح : بطول ٥٦٢ك بوصلتين بورسعيد / الإسكندرية الفرعية بطول ٢٨٢كم بتكلفة تقديرية ٦٠٠مليون جنيه وسيؤدى إنشاء الطريق إلى ربط جميع الموانىء المصرية على البحر الأبيض المتوسط علاوة على ماينتج عنه من التنمية الإقتصادية والإجتماعية لثمانية ملايين نسمة يعيشون على مقربة من الطريق وتنمية حركة نقل البضائع والأفراد من وإلى الموانىء .
	٢. إزدواج خط سكك جديدة بين الإسكندرية ومنطقة برج العرب الصناعية بتكلفة إستثمارية ٥٠٠ مليون جنيه لدعم حركة الإنتاج والإستيراد والتصدير على طول الطريق وبالمنطقة .
	٣. إنشاء مجمع المويات لمشروع إنتاج البترول والزيلين كعطريات تنتج من النافثالين كمادة خام بالإسكندرية بتكلفة إستثمارية ١.٥ مليار دولار .
	٤. إنشاء محطات لفرز وتدوير المخلفات (اصلية بالإسكندرية بتكلفة إستثمارية ١٠ مليون جنيه لكل محطة وسيؤدى إنشاء هذه المحطات إلى دعم عمليات الإصلاح البيئية علاوة على تحويل المخلفات الصلبة من مشكلة بيئية إلى عوائد إقتصادية بمعدلات إقتصادية عالية . أهم فرص الإستثمار المؤثرة فى التغيير التنموى بالمحافظات
	٥. إنشاء صناعات غذائية لفرز وتجهيز وتجميد الخضروات بالنوبارية بالإسكندرية لتغطية الإستهلاك المحلى وتصدير الفائض من تلك المنتجات .
	٦. تطوير وتجديد مستشفى المواساة بالإسكندرية ذات ٢٣٠ سرير وتوفر الرعاية الصحية والطبية لنحو ٧ ملايين نزيل وسيؤدى تطوير المستشفى إلى توفير الخدمات الطبية والتعليمية إلى جانب تقديم الرعاية الطبية طبقاً للمعايير الدولية .

(ثالثاً) إقليم الدلتا (دمياط – كفر الشيخ – الدقهلية – المنوفية – الغربية)	١. إنشاء ومشروعات لدعم ميناء دمياط وذلك بتأسيس شركة لإدارة خدمات الشحن والتفريغ ، وتأسيس وبناء حوض ثانى ومواسية، وتأسيس شركة لوجيستيات لتولى كافة الأنشطة الإدارية الخاصة بالتخزين والتوزيع وأنشطة تكنولوجيا المعلومات وتأسيس مشروع لوجيستيات لتجميع وتجهيز وتعبئة وحفظ وتصدير منتجات الخضروات وللمشروع عوائد إقتصادية وإجتماعية تنموية عديدة علاوة على توفير فرص العمل بالمحافظة .
	٢. إنشاء مشروع لإنتاج أعلاف غير تقليدية من قش الأرز بمحافظة كفر الشيخ بتكلفة إستثمارية ٢٤ مليون جنيه وللمشروع آثار بيئية حميدة علاوة على عوائده الإقتصادية والإجتماعية .
	٣. إنشاء مشروع بمحافظة كفر الشيخ لزراعة وتجهيز وتغليف الأسماك بطاقة إنتاجية ٨٠٠طن / سنه لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية المحلية وكذلك تصدير الفائض منه .
	٤. إنشاء منطقة متخصصة فى صناعات البتروكيماويات بمحافظة كفر الشيخ بما سيؤدى إلى تطوير الصناعات المغذية.
(رابعاً) إقليم القناة (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس– الشرقية – شمال سيناء – جنوب سيناء)	١. تم توليد العديد من الفرص الإستثمارية بميناء شرق بورسعيد بإعتباره ميناء محورى كبير ومركز ترانزيت علاوة على وجود العديد من المشروعات الخدمية والصناعية بالمنطقة الدولية الحرف المجاورة للميناء ومن أهم تلك الفرص إنشاء محطات حاويات جديدة ومحطات شحن عام ومحطات صب سائل ومحطات لتموين السفن ومراكز لوجيستيات وتوزيع ومراكز بناء وترميم وإصلاح السفن ومراكز شحن وتفريغ وخدمات جر وخدمات بحرية .
	٢. إنشاء مصانع حفظ وتجهيز وتنظيف الأسماك بمدينة بورسعيد على مساحة ٢٠٠٠متر مربع مما سيؤدى إلى سد حاجة الإستهلاك المحلى والتصدير للخارج لهذه المنتجات .
	٣. إنشاء منطقة متخصصة لصناعات البتروكيماويات وتطوير مجموعات صناعية مغذية بمدينة الإسماعيلية .
	٤. تم توليد العديد من الفرص الإستثمارية بميناء السخنة على المدخل الجنوبى لقناة السويس ومن المخطط أن يتم توسيع ٥ أحواض بمساحة ١٩كم بنظام الحوائط السادة بحلول عام ٢٠٢٠ ومن أهم الفرص الإستثمارية التى تم توليدها بالميناء والمنطقة الخلفية له التى تقع على مساحة ٢٥كم٢ بالإضافة إلى منطقة صناعية : إنشاء محطات حاويات جديدة – إنشاء محطات صب سائل – إنشاء محطات شحن عام – إنشاء مراكز بناء وترميم وإصلاح وتموين السفن – محطات شحن وتفريغ – مراكز خدمات جو وخدمات بحرية .
	٥. إنشاء مصنع بمنطقة عتاقة الصناعية بالسويس لإنتاج مربعات الصلب (البيليت) ليتم إستخدامها فى المصانع وفى عملية التشييد وفى الصناعات الخفيفة . أهم فرص الإستثمار المؤثرة فى التغيير التنموى بالمحافظات
	٦. إنشاء مشروع لإستخراج وتصنيف الرمال البيضاء بمنطقة الزعفرانة فى وادى الدخل غرب خليج السويس ويعتبر هذا المشروع توظيفاً إقتصادياً للموارد الطبيعية الموجودة بالمنطقة إذ توجد كميات كبيرة من خام السيليكا النقى الخالى من الشوائب بنسبة تركيز تصل إلى ٩٩.٤% تصلح لإنتاج رمال الزجاج ورمال المرشحات ورمال المسابك .
	٧. إنشاء مدينة للنسيج وتطوير مجمعات النسيج على مساحة ٢مليون متر من أرض شركة مال ديرموت بالعين السخنة بالسويس .
	٨. إنشاء مصنع لتنظيف وتجهيز وتغليف الأسماك بالشرقية بطاقة إنتاجية سنوية

	٨٠٠ طن علىمساحة٢٠٠٠ متر مربع . ٩. إنشاء مجمع للنسيج بمدينة ديرب نجم بالشرقية على مساحة ١٥٥ ألف متر مربع منها ١٨ ألف متر مربع مبانى . ١٠. تقديم منتجع سياحى بمنطقة جنوب مدينة دهب على ساحل خليج العقبة لمحافظة جنوب سيناء بإجمالى مساحة قدرها ١٠٢٤٨٤ متر مربع على شاطىء طوله ٦٠٠ متر مع إجراء بتنمية شاملة للمنتجعات والأنشطة التجارية والترفيهية بمركز هوبك السياحى الذى يطل على ساحل خليج العقبة . ١١. إنشاء مصنع لتجفيف وتعبئة التمور بطاقة إنتاجية ١٠٠٠طن / سنة على مساحة ٢٠٠٠متر مربع . ١٢. إنشاء مصنع لتجفيف البصل والثوم على مساحة ١٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية ١٥٠طن/ سنة . ١٣. إنشاء مصنع لإنتاج مربى البلح بسيناء بطاقة إنتاجية ٩٠٠ طن / سنة على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع . ١٤. إنشاء مصنع لإستخلاص الزيوت العطرية والعجائن بمحافظة شمال سيناء بطاقة إنتاجية ٤ طن / سنة على مساحة ١٥٠٠ متر مربع وإنشاء مصنع آخر بنفس المحافظة لتجهيز النباتات الطبية والعطرية بطاقة إنتاجية ٥٠٠ طن / سنة على مساحة ٤٠٠٠ متر مربع .
(خامساً) إقليم شمال الصعيد (الفيوم – بنى سويف – المنيا)	١. إنشاء مصنع لتجفيف وتعبئة التمور بالفيوم بطاقة إنتاجية سنوية ١٠٠٠ طن على مساحة ٢٠٠٠متر مربع . ٢. إنشاء مصنع لتجهيز نباتات طبية وعطرية على مساحة ٤٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية مقترحة ٥٠٠ طن بمدينة الفيوم ومثله بمدينة بنى سويف علاوة على إنشاء مصنع لتجهيز وتعبئة نباتات طبية وعطرية ثان بمدينة بنى سويف بطاقة إنتاجية ٥٠٠٠ طن ومثلة بمدينة المنيا . ٣. إنشاء مصانع لتجفيف البصل والثوم فى كل من بنى سويف والمنيا بطاقة إنتاجية سنوية ١٠٠٠طن لكل منهما وعلى مساحة قدرها ٢٥٠٠متر مربع لكل منهما وإنشاء مصنع مثلة بالفيوم بطاقة إنتاجية سنوية ١٥٠ طن على مساحة ١٠٠٠متر مربع وكذلك إنشاء مصنع بمدينة الفيوم لإنتاج مربى البلح بطاقة إنتاجية سنوية ٩٠٠ طن / سنة على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع وإنشاء مصنع لمنتجات الطماطم من الصلصة والكاتشب على مساحة ١٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ٦٠٠ طن بمدينة بنى سويف ومثلة بمدينة المنيا . ٤. إستصلاح قطع أراضى صحراوية بشرق نهر النيل بعزب بنى سويف وبمحافظة المنيا مساحتها ٣٣٦٦١ فدان .
(سادساً) إقليم اسيوط (أسيوط – الوادى الجديد)	١. طرح عملية إنشاء ميناء نهرى على مجرى نهر النيل بأسيوط لتلبية الطلب المستقبلى لخدمة الركاب وشحن البضائع وإقامة منشآت جديدة للتخزين والخدمات . ٢. إنشاء مصنع لتجفيف وتعبئة التمور بمحافظة الوادى الجديد بطاقة إنتاجية ١٠٠٠طن / سنة على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع . وإنشاء مصنع بنفس المحافظة لتجهيز نباتات طبية وعطرية على مساحة ٤٠٠٠متر مربع ، بطاقة إنتاجية سنوية ٥٠٠ طن / سنة . وبنفس المحافظة تم طرح مصنع لتجفيف البصل والثوم على مساحة ٢٥٠٠ متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ١٠٠٠طن ، وإنشاء مصنع لإنتاج مربى البلح بطاقة إنتاجية ٩٠٠ طن / سنة على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع ، وإنشاء مصنع بنفس المحافظة لمنتجات الطماطم والكاتشب على مساحة ١٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ٦٠٠طن / سنة .

	٣. إستصلاح ٥٥ ألف فدان فى القوصية بأسيوط . ٤. إنشاء منتجع لأغراض الإستجمام والإستشفاء بواحات سيوة والفرافرة والبحرية بمحافظتى الوادى الجديد ومرسى مطروح .
(سابعاً) إقليم جنوب الصعيد (سوهاج – قنا – اسوان – البحر الأحمر)	١. تحديث وتطوير محطات السكك الحديدية الموجودة حالياً بمدينة الأقصر ومحافظة أسوان لتقديم خدمات جديدة ومناطق تجارية ووضع ماكينات إليكترونية للتذاكر . ٢. تطوير ميناء نهرى بمحافظة سوهاج ومثلة بمحافظة قنا لتلبية الطلب المستقبلى لخدمة الركاب وشحن البضائع وإقامة منشآت جديدة للتخزين والخدمات . ٣. إقامة عدة مشروعات بالقرب من قرية مجاويش بمحافظة البحر الأحمر وتشمل إقامة مغسلة وغلايات ومحطة كهرباء وشبكة توريد مياه وخزانات مياه جوفية وفنادق (٥٠٢ غرفة) على طول واجهة الشاطىء ١٧٠٥ متر مربع وذلك بغية جذب المزيد من السياحة من خلال إثراء المنتجع السياحى بهذه المنطقة . ٤. إنشاء مصنع لتجفيف وتعبئة التمور بمحافظة أسوان على مساحة ٢٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية ١٠٠٠طن / سنة . ٥. إنشاء مصنع تنظيف وتجهيز وتغليف الأسماك بمحافظة البحر الأحمر على مساحة ٢٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ٨٠٠ طن. ٦. إنشاء مصنع لإنتاج مربى البلح بأسوان على مساحة ٢٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ٩٠٠ طن . ٧. إنشاء مصنع لمنتجات الطماطم (صلصة – كاتشب) بسوهاج على مساحة ١٠٠٠متر مربع بطاقة إنتاجية سنوية ٦٠٠طن . ٨. زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر بأسوان بمحاصيل صيفية – (العنب- الفراولة – الكانتلوب). ٩. إستصلاح قطع أراضى صحراوية : ٢٥ ألف فدان فى المراشدة بمحافظة قنا . ٧٤ ألف فدان فى وادى اللقيطة بمحافظة قنا . ٧٥ ألف فدان بسفاجا بالبحر الأحمر . ٥٠ ألف فدان بوادى الجمل بمرسى علم بالبحر الأحمر . ٥٠ ألف فدان بوادى غرسة بالقرب من رأس غارب بالبحر الأحمر. ٢٤ ألف فدان بأسوان . ٢٢٥ ألف فدان من أراضى غرب كوم أمبو بأسوان . ١٠. تطوير وإنشاء مزارع أشجار جاتروفا بالأقصر . ١١. إنشاء مصنع طاقة كتلة حية ١٦ ميجاوات بمحافظة قنا . ١٢. إنشاء مجمع للنسيج بسوهاج . ١٣. إنشاء وتطوير منتجعات سياحية بمنطقة شدوان بالبحر الأحمر – وادى جيماك – شارع جزيرة جون وروكى .

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

١-النتائج

تشير الدراسة إلى حدوث تغيرات جوهرية فى المجتمع المصرى على مستوى محافظاته/ وحداته الإدارية التى زاد عددها إلى ٢٩ وحدة. هذه التغيرات تثبت أن المجتمع المصرى فى حالة حراك اقتصادى اجتماعى، كثير من هذا الحراك والتغير الايجابى يتضمن إصلاحات كثيرة يمكن ان تحقق للمواطن المصرى عند إتمامها واكتمالها بالشكل الجيد، وتؤدى لرفع درجة الأداء الاقتصادى للمحافظات وحل كثيرمن مشاكل التنمية التى تعتبر معوقات أو تغييرات سالبة فى المجتمع، والمؤثرة بشكل كبير ليس فقط على التنمية ومستوى المعيشة بل أيضا على أمن وأمان المواطن والوطن . كثير من هذه التغيرات السلبية تلبس ثياب الإصلاح ظاهرية وباطنها التخريب، وهو ما أدى إلى درجة من هز وتدنى مكانة الدولة المصرية سواء فى نظر كثير من المواطنين فى الداخل أو الخارج، لقد تسرب الفساد والاحتكار إلى الضوء والجهر به ولم يعد مستوراً أو مختبأ. والعمل التنموى فى مصر وخاصة على مستوى المحافظات يتطلب الشفافية والمسئولية وتداول السلطة على كافة المستويات. مصر تحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزى للعامل والعدل وعدالة التوزيع.

١-١ التغيرات الاقتصادية:

- أن الاستثمارات المنفذة قد تبنت استراتيجية الانتشار المركز، لزيادة فاعلية استخدام واستغلال الحيز المصرى المتاح كأهم مورد من موارد التنمية بإقامة العديد من المشروعات القومية منها المشروع القومى لتنمية سيناء، منطقة جنوب الوادى (توشكى)، مشروع تنمية شمال خليج السويس، مشروع شرق التفريعة فى محافظة بورسعيد ..الخ، وذلك بهدف إقامة مجتمعات جديدة ووقف أى توسع على الأراضى الزراعية هو الأسلوب الوحيد لملاحقة حاجات السكان الأساسية من غذاء وكساء واسكان.
- رغم زيادة معدل النمو الاقتصادى إلى ٦.٩% عام ٢٠٠٨ إلا أن الفقر يزداد بين طبقات المجتمع.
- يتركز الفقر بدرجة اكبر فى محافظات الوجه القبلى يليه محافظات الوجه البحرى والأحياء العشوائية فى المدن.
- قضية بطالة الشباب وقصور التشغيل قضية محورية اقتصادية على مستوى المحافظات

- كلما انخفضت معدلات الهجرة الخارجية الشرعية زادت معدلات الهجرة غير الشرعية، وتكمن عوامل زيادة الهجرة غير الشرعية فى البطالة واثر التقليد والمحاكاة وتطلعات الشباب إلى الأفضل.

١-٢ التغيرات الاجتماعية:

- قصور التنمية الإقتصادية يؤثر تأثيراً واضحاً على التنمية الاجتماعية والبشرية خاصة، والعكس صحيح فقصور التنمية الاجتماعية يعتبر عقبة فى تحقيق التنمية الاقتصادية (سكان ذو خصائص متدنية).
- نمط النمو الاقتصادى الماضى – أدى الى انتشار البطالة (نمو بلا فرص عمل) – البطالة تعنى فقد الأمل فى المستقبل، وعدم الثقة فى المجتمع بل والنظام الحاكم، هذا ناهيك عن زيادة الفقر وآثاره المدمرة.
- تختلف مستويات التنمية فى المحافظات نتيجة اختلاف الأداء الاقتصادى، كما تختلف الخدمات والفرص المتاحة.
- معدلات الأمية ترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى والمحافظات الحضرية ، أمية الإناث لازالت مرتفعة.
- مشكلة التعليم واضحة جلية– الجميع يعرف تدنى صورته ومشاكل الدروس الخصوصية والتعليم الخاص أصبح تجارة.
- أزمة المشاركة بمعناها الواسع – العزوف عن المشاركة لعدم الثقة بالنظام – اليأس من القدرة على التغير للأفضل.
- الفساد والاحتكار جهاراً نهاراً – يتلفظ به الناس فى الطريق والأوتوبيس والحجرات.
- تكرار اندلاع الإضرابات والاعتصامات للاحتجاج على الأوضاع السلبية – الغضب المكتوم.
- حوادث النقل والطرق والجرائم الجديدة والقتل – انهيار القيم الأخلاقية ولو من قلة مريضة.
- لابد من التغيير ، "لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" قرآن كريم.

١-٣ التغيرات البيئية:

- أصبح التلوث البيئى يعوق التنمية، بل يهدد الأمن القومى حيث يظهر بوضوح على صحة الشباب. (لقد بلغت نسبة القبول فى الكلية الحربية ٨ فى الألف من اجمالى المتقدمين) .
- مدينة القاهرة ثالث مدينة ملوثة على مستوى مدن العالم.

- كفاءة جمع المخلفات الصلبة لا تزيد عن ٦٥% والباقى يتمثل فى تراكمات وصلت عام ٢٠٠٧ حوالى ٢٣ مليون م٣.
- الحرق المكشوف للمخلفات الصلبة والحرق غير الكامل للوقود والمازوت المصدر الرئيسى للتلوث بالدخان.
- الدراسات تشير إلى أن تغير المناخ سوف يؤدى إلى غرق جزء من الدلتا نتيجة ارتفاع مياه البحار والمحيطات وخاصة المنطقة بين الإسكندرية ودمياط بطول ١٨٠ كم وعرض ٥٠ كم. هذا بالإضافة لتسرب مياه البحر تحت سطح التربة فى الدلتا ويؤدى الى تملح الاراضى الزراعية وفقد خصوبتها.
- تركيز الأوكسجين فى مياه النيل أقل من الحد المسموح فى جميع المحافظات مما يؤثر على مياه الشرب.
- زاد التشجير ومساحة الحدائق فى معظم المحافظات ، كما زادت مساحة الغابات الشجرية من ٥.٥ ألف فدان الى ١١.١ ألف فدان وزاد عدد المحميات الطبيعية ومساحتها من ٩٨ ألف كم٢ الى ١٤٩ ألف كم٢.

هذه فقط بعض التغيرات التى تعالجها الدراسة ، بالإضافة الى ما يجب أن يتم عمله فى صورة فرص تنموية جديدة تؤدى الى دعم التنمية، وزيادة الأداء الاقتصادى على مستوى المحافظات وتقلل درجة التغير السالب فى المجتمع المصرى " الذى سوف يظل فى رباط إلى يوم الدين بإذن الله" ، وبأيدى أبنائه الشرفاء.

٢-التوصيات

٢-١ الأبعاد الاقتصادية والتنمية:

- إعادة النظر فى تخصيص الاستثمارات حسب المحافظات والأقاليم لتحقيق التكافؤ الاجتماعى.
- العمل على زيادة الترابط بين المناطق التنموية الجديدة والمناطق المأهولة تقليديا بوادى النيل والدلتا واستغلال الامكانيات المتاحة في هذه المناطق لفتح آفاق جديدة للعمل أمام الأعداد السكانية المتزايدة.
- الاستمرار في تشجيع عوامل الجذب إلى المناطق الجديدة عن طريق الحوافز النوعية والمالية الإيجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمية لتتوطن في تلك المناطق مع تبسيط الإجراءات لإقامة المشروعات الاستثمارية.

- استمرار تحفيز المواطنين للمعيشة في هذه المناطق بتخفيف أعباء المعيشة وخفض تكاليف وأسعار الخدمات والمرافق العامة.
- إعادة النظر فى التقسيم الإدارى لمحافظات مصر، بما يتفق مع متطلبات التنمية فى المرحلة القادمة.
- العمل على تطوير المدن – خاصة الصغيرة والمتوسطة منها- باعتبارها آلية من آليات التنمية، مما يساهم فى توجيه التنمية إلى آفاق أرحب، على أن يتم ذلك من خلال إطار مؤسسي مواتي للتنمية تؤدى لنهوض مصر، ويستلزم هذا الإطار مشاركة فعالة للسكان فى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على المستويين المحلى والمركزي.
- ضرورة الارتقاء بخصائص السكان فى إطار التنمية البشرية، ورفع قدرات وكفاءات القوة العاملة، بالتدريب وثقل المهارات- حتى يمكنها تحقيق أهداف جديدة تتعلق باستيعاب التقدم العلمى والتكنولوجى والنقلة النوعية المؤهلة فى نظم وتقنية المعلومات.
- الاهتمام بالجانب التعليمى والوعى العام بأهمية دور المرأه، كما يجب تنشيط عمليات التنوير للمرأه خاصة بالصعيد، حتى تتغلب على القيم والمعتقدات السلبية والأخذ بقيم المشاركة، مما يؤدى إلى رفع مستوى مشاركتها الإنتاجية ومساهمتها فى قوه العمل وعلى دورها فى تنشئة الأجيال المتعلمة والواعية.
- العمل على توفير مخرج استراتيجى لمواجهة مشكلة البطالة خاصة بين الإناث-باعاده هيكلة النظام التعليمى بالدرجة التى تقضى على المعتقدات الراسخة والمرتبطة بالوظيفة الحكومية – ودراسة مدخلات النسق التعليمى ومخرجاته، بحيث تتوافق مع متطلبات واليات السوق لمواجهة مشكلة البطالة.
- تحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره فى توفير فرص عمل للشباب الباحث عن العمل أو باعاده تدريب العمالة الموجودة بالفعل وثقل مهاراتها لتتواكب مع التقنيات الحديثة.
- لا بد من تشجيع المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) وفرض عنصر الجودة والكفاءة على المجتمع المصرى وربطه بالاسواق الخارجية -وضروره جذب الاستثمارات لفتح آفاق جديده لتوظيف قوة العمل المهدده بالبطالة.
- المشاركة المجتمعية لحل مشكلة الزيادة السكانية ودور أجهزه الأعلام المختلفة- لتوصيل الرسالة سواء بالبرامج، أو الدراما وأن تكون كل قوى المجتمع على وعى بخطورة تلك

المشكلة مما يدعو إلى طرح بنية ثقافية مغايرة للسائد فى اتجاه تحديث المفاهيم والتخلى عن القيم والمعتقدات السلبية والموروث.

- وضع إستراتيجية توظيف لامركزى على مستوى المحافظة ونابع من واقع كل محافظة وفقا لهيكل النشاط الاقتصادى بها ، واحتياجاتها وخصائصها المحلية وخصائص سكانها وإمكانيات المحافظة المتاحة ومتطلباتها ، بهدف خلق فرص عمل أكثر ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب.

٢-٢ الأبعاد الاجتماعية والتنمية:

- الإهتمام بتخفيض معدلات الأمية في محافظات بني سويف ، والفيوم ، والمنيا، وأسيوط ، وسوهاج، وقنا، والبحث عن وسائل جديدة جاذبة وأكثر فاعلية لتحقيق التخفيض المنشود بصدق وفاعلية مع الإهتمام بإستهداف الإناث بصفة خاصة .
- ضرورة توفير خدمات رعاية الأم الحامل والتسهيلات اللازمة للولادات الآمنة في محافظات البحر الأحم، و بني سويف، والمنيا، وقنا، والأقصر، وأسوان؛ لإرتفاع معدلات وفيات الأمهات بهم .
- العمل على توفير الإستثمارات اللازمة لتوفير الخدمة الصحية بدرجة عالية من الجودة والقدرات البشرية الطبية في محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان، والجيزة، والفيوم والأقص؛ نظراً لإنخفاض العمر المتوقع للإنسان بهم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع فيهم عن باقي محافظات الجمهورية .
- العمل بجهد لتوفير خدمات الصرف الصحي في محافظات الغربية والبحيرة وجميع محافظات الوجه القبلي، لإفتقار تلك المحافظات لتلك الخدمة المرتبطة بأمن الإنسان وكرامته وحياءه .
- إتاحة الفرصة للفئات الضعيفة والمهمشة للمشاركة والتأثير ، والسيطرة على الأنشطة التنموية المرتبطة بحياتهم .
- توفير الإئتمان اللازم لإقامة المشروعات المتناهية الصغر الملائمة للمتعطلين الحاصلين على مؤهلات متوسطة في المحافظات الريفية .
- تشجيع إقامة المشروعات الإستثمارية التي يمكنها إستيعاب بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا في أو بالقرب من المحافظات الحضرية .
- تفعيل وتنشيط دور منظمات المجتمع المدني وزيادة درجة مشاركتها في الجهود التنموية.

- إضطلاع أجهزة الإعلام بدورها التنموي ، وغربلة المواد الإعلامية ، لتقديم الجاذب منها الذي يحمل في طياته مبادئ وقيم إيجابية يرجى ترسيخها في وجدان الأفراد وغرسها في نفوس النشء الحديث .
- توسيع الفرص، بمعنى إتاحة الفرصة للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتحسين نوعيتها، وتسهيل الدخول إلى سوق العمل، وإعطاء الشباب فرصة أيضا لسماع صوتهم حول نوع المساعدة التي يريدونها، وفرصة للمساهمة في تقديمها. مع تطوير قدراتهم على الاختيار الجيد بين الفرص المتاحة، باعتبارهم "صانعي قرارات.
- توفير فرص العمل ليس هو الحل الأمثل للحد من الهجرة غير المشروعة، وإنما جودة وفاعلية فرصة العمل والتى تساهم فى توفير الحد الأدنى لمستوى معيشى لائق ومدى ما تحققه من الإستفادة المثلى لطاقات الشباب فى العمل.

٢-٣ البعد البيئى والتنمية:

- زيادة عدد محطات الرصد وإنشاء محطات لرصد غاز ثانى أكسيد الكربون المسبب الرئيسى لظاهرة الاحتباس الحرارى .
- تحسين وسائل المواصلات العامة لتشجيع غالبية المواطنين على إستخدامها وذلك لخفض أعداد المركبات الخاصة فى الشوارع .
- الحد من التلوث بعادم المركبات وتشجيع استخدام الغاز الطبيعى ومنع الاختناقات المرورية .
- التشديد والالتزام بمنتهى الحسم بأحكام ومواد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية فى فبراير ١٩٩٥ وتوقيع العقوبات على المنشآت المخالفة .
- رفع كفاءة المحليات حتى تقوم بدور فعال فى حماية البيئة وحل مشكلة تراكم المخلفات البلدية الصلبة .
- زيادة عدد الحدائق والمسطحات الخضراء والغابات الشجرية المروية بمياه الصرف الصحى المعالج والمحميات الطبيعية .
- مساعدة المحافظات الساحلية لحل مشكلة تآكل الشواطىء ووضع رؤية مستقبلية لمواجهة التهديد بغرق بعض المناطق المنخفضة فى شمال الدلتا وبعض المناطق الساحلية الأخرى وتهجير الملايين من السكان من هذه المناطق .
- توعية المواطنين بضرورة المحافظة على البيئة .

الهوامش والمراجع

الهوامش والمراجع

أولا : المراجع العربية :

١. ابراهيم بيومى مدكور " تحرير " الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة ط ، ١٩٦٣.

٢. اتحاد المغرب العربى، " الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى "، الجامعة المغربية ، طرابلس ليبيا ٢٠٠٧ .

٣. أحمد زايد – المصرى المعاصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٠ ص ٥٣ وما بعدها ٠

٤. اشرف حسين ، كتاب الإفقار في بر مصر، تحرير الدكتور محمد ابو مندور، سلسلة كتاب الأهالي، العدد ٦٣، نوفمبر ١٩٩٨ .

٥. أشرف صالح إبراهيم، تقرير عن حالة البيئة الهوائية (٢٠٠٠– ٢٠٠٨)، جهاز شئون البيئة، ورقة غير منشورة.

٦. أكاديمية البحث العلمي، عدد العاملات الفنيات والنسبة لإجمالي العاملين(ذكورا وإناثا) بهيئة البحوث فى عام ١٩٨١ (أو بداية سنة الإنشاء) ، وعام ٢٠٠٥

٧. الجريدة الرسمية، القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة،– العدد ٤٨ فى ١١/٢٩/ ١٩٧٩.

٨. الجريدة الرسمية، أحكام الماده ٧٦ بعد تعديل الدستور المصرى سنه ١٩٧١، العدد ٢١تابع (أ) فى ٢٠٠٥/٥/٢٦.

٩. الجريدة الرسمية، أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥ ، العدد (٢٦) مكرر حتى ٢٠٠٥/٧/٢ .

١٠. الجريدة الرسمية ، أحكام القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية – المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥، العدد ٢٦ مكرر فى ٢٠٠٥/٧/٢.

١١. الجريدة الرسمية، أحكام القانون رقم ٣٨ لسنه ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٥، وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى – المعدل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ مكرر، المادة (٥) فى ٢٠٠٥/٧/٢ ٠

١٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى للأعوام ،١٩٩٣، ١٩٩٥ -٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ .
١٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الهجرة الدائمة والمؤقتة متاح فى : www.comps.gov.eg
١٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الداخلية، بيانات غير منشورة.
١٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للفترة ١٩٤٧-٢٠٠٦.
١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دليل الوحدات الإدارية، فبراير ٢٠٠٦.
١٧. المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، إدارة الإحصاء، أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بجامعات مصر ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥
١٨. المشاركة السياسية للمرأة www.pogar.org/pblications
١٩. الهيئة العامة للإستعلامات ، "الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مصر" ، بوابتك الى مصر، ٢٠٠٨.
٢٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إقليم القاهرة الكبرى- التخطيط الهيكلي للقاهرة الكبرى .
٢١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية.
٢٢. أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، ١٩٩٤.
٢٣. إيمان شريف، صفية عبد العزيز " السياسية الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية: قرية تاطون نموذجا " فى مؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨ المركز القومى للبحوث اجتماعية والجنائية ،القاهرة ٢٠٠٨.
٢٤. أيمن عبد الوهاب، "المجتمع المدني وحدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي".
٢٥. الموسوعة العربية الميسرة . إبراهيم بيومى مدكور " تحرير " القاهرة ١٩٩٣
٢٦. التغير الإجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما مجموعة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ٢٠٠٣ ص ٣،٣١ .
٢٧. المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٠ المركز القومى للبحوث الاجتماعية ١٩٥٢ – ١٩٨٠ – القاهرة ١٩٨٥ " مجموعة من المؤلفين، الفصل الثالث، من ص ٢١٧-٢٦١ ٠
٢٨. أنور عبد الملك المجتمع المصرى والجيش – دار الطليعة – بيروت ١٩٧٤ .
٢٩. بيان الحكومة، الذى ألقاه رئيس الوزراء د٠ احمد نظيف، ديسمبر ٢٠٠٤

٣٠. جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣١. جمال حمدان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
٣٢. جمال حمدان ، شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الأول، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .
٣٣. جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة فى مصر لسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.
٣٤. حسن أبو طالب (محرر) التقرير الاستراتيجى العربى سنة ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٦
٣٥. ربيع كمال كردى، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفي إلى ايطاليا :دراسة انثروبولوجية بقرية تطون محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٥ .
٣٦. رونالدو روبرتسو فى العولمة، النظرية الإجتماعية والثقافة الكويتيى ، ترجمة أحمد محمود وفؤاد أمين " المجلس الأعلى للثقافة" ، القاهرة ١٩٩٨ –ص ١٣٢–١٣٤ .
٣٧. زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان، منشأة المعارف ، ١٩٩٧ .
٣٨. سعيد شحاته، الإنتخابات البرلمانية المصرية في الميزان – الديموقراطية والإنتخابات في الدول العربية، موقع التجديد العربي، اغسطس ٢٠٠٧.
٣٩. سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا ، دار الفارابى – بيروت، ١٩٩١ ص ٤٩ وما بعدها .
٤٠. سليمان الطماوى، الوجيز فى القانون الإدارى، دار القانون العربى.
٤١. عبد الباسط عبد المعطى، السياسات الاجتماعية في مصر، مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر، وزارة التضامن الاجتماعي، القاهرة، ٢٠٠٧.
٤٢. عبد الغفار رشاد القصبى، تحليل نتائج إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، فى كتاب إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥.
٤٣. عبد الفتاح الجبالى، القطاع الخاص والتنمية فى مصر، دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى، ورشه عمل ٧–٨ لسنة ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٤.

٤٤. عزه محمد حسن يحيى، المنطقة الصناعية بالبساتين – القاهرة – الآثار البيئية للصناعة، رسالة دكتوراة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٤٥. علا الحكيم، دائرة حوار حول مصر وتحديات المستقبل "المناطق الصناعية فى مصر" ، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى.
٤٦. على زيور التحليل النفسى للذات العربية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧ .
٤٧. على زين العابدين، محمد بن عبد المرضى، " تلوث البيئة ثمن للمدنية "، المكتبة الإكاديمية، ١٩٩٥.
٤٨. عمرو الشويكى، موقف الاحزاب والقوى السياسيه من المشاركه فى إنتخابات الرئاسه ، فى كتاب، التعديل الدستورى وإنتخابات الرئاسه سنه ٢٠٠٥ – تحرير د/ عمرو هاشم ربيع، مركز الأهرام للدراسات السياسيه والإستراتيجية.
٤٩. عمر هاشم ربيع، المشاركة السياسية، مؤشرات كيفية وكمية، فى كتاب إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، هالة مصطفى (محرر)
٥٠. قناة الجزيرة " نشرة أخبار الجزيرة لبيب فهمى مراسل الجزيرة فى بروكسل " الثلاثاء ١٠ مارس ٢٠٠٩
٥١. كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، العشوائيات أولويات التطوير والبدائل، جامعة القاهرة.
٥٢. ماكيفر، المجتمع المحلى ترجمة الدكتورعلى عيسى، منشأة المعارف– الإسكندرية، ١٩٦٠.
٥٣. محمود عوده تحرير وظائف الدولة فى مصر بين الاستمرار والتغيير فى لويس كامل مليكه، قرارات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى ٠ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤ ٠
٥٤. مصطفى حجازى التخلف الاجتماعى – مدخل إلى سيكولوجية، الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربى – بيروت ١٩٧٩ .
٥٥. مجدة امام "سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعية " فى مؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨ المركز القومى للبحوث اجتماعية والجنائية ،القاهرة ٢٠٠٨
٥٦. مجلس الشورى "التقرير المبدئي للهجرة غير الشرعية " دور الانعقاد العادي الثامن والعشرون، مجلس الشورى، مصر، ٢٠٠٨

٥٧. محمد المختار ، "الديمقراطية والإنتخابات في الدول العربية "، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية– اللقاء السنوي السابع عشر، اكسفورد ٢٠٠٧/٨/١٨
٥٨. محمد عبد الشفيع عيسى " امركة الثقافة العالمية " فى ابحاث النظام العالمى، مركز دراسات المحروسة، القاهرة ،٢٠٠٢
٥٩. محمود عاطف البنا، نظم الإدارة المحلية ، مكتبة القاهرة الجديدة.
٦٠. مديحة خطاب، "دور الدولة فى الرعاية الصحية "، ورقة سياسات مقدمة للجنة الصحة والسكان بالحزب الوطني الديموقراطي،أبريل ٢٠٠٨.
٦١. مصطفى عبد العزيز "الهجرة العربية بين الواقع والمأمول " في مؤتمر أزمة البطالة العربية بين الواقع والمأمول ١٧–١٨/مارس٢٠٠٨ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
٦٢. معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية – مصر لأعوام ١٩٩٨/٩٧، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨.
٦٣. ناهد صالح، هموم وإهتمامات المواطن المصرى – إستطلاع للرأى، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠٠٨.
٦٤. ناهد عز الدين، خريطة المرشحين فى إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، كتاب "إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥" ، د/ كمال المنوفى (محرر)، مركز الديمقراطيه وحقوق الانسان.
٦٥. هبه الليثى وهناء خير الدين " النمو والفقر فى مصر " كتاب الاهرام الاقتصادى العدد ٤٢، القاهرة ،٢٠٠٧ .
٦٦. هيئة التنمية الصناعية، أطلس المناطق الصناعية www.ida.gov.eg/atlas/new_cities.html.
٦٧. هيئة التنمية الصناعية، قاعدة بيانات السجل الصناعى، ٢٠٠٨
٦٨. هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة www.urban-comm.gov.eg/cities.asp
٦٩.
٧٠. هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، توزيع المدن والتجمعات الجديدة على مصر.
٧١. وزارة التخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، محافظة الجيزة، ٢٠٠٥
٧٢. وزارة التنمية الاقتصادية، الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٩٧–٢٠٠٧)، بيانات غير منشورة.

٧٣. وزارة الدولة لشئون البيئة، تقارير حالة البيئة فى مصر لأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .
٧٤. وزارة الدولة لشئون البيئة، وزارة البيئة الايطالية – الأرض والبحر " دليل البيانات والمؤشرات البيئية السنوى" ، إصدار ٢٠٠٨ .
٧٥. وزارة الاستثمار، المؤتمر الثانى للاستثمار فى الصعيد، ٢٠٠٨
٧٦. وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨
٧٧. وزارة الاستثمار، تقرير ملخص بشأن أداء "برنامج تشجيع وزيادة الاستثمار"، ٢٠٠٧
٧٨. وزارة التجارة والصناعة، تقرير أداء هيئة التنمية الصناعية عن عام ٢٠٠٧
٧٩. وزارة التنمية الادارية، بوابة الأعمال، www.business.gov.eg
٨٠. وزارة التنمية المحلية، www.mold.gov.eg
٨١. وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

المراجع باللغة الإنجليزية:

١. Anini Porzeix , Albin Biuvier, Patrick Pharos, Sociologies et co naissance Novellas Approaches connectives, Ed. C٠N.R.S, Paris, ١٩٩٨.
٢. Anthory Giddens, The consequences of Modernity " California standers university press, ١٩٩٠ .
٣. H Rheine gold, The Vie teal community, Home steadying on the electronic Fntier, N.T. Adisin – Wesley, ١٩٩٣,P. ٥-٧ .
٤. UNFPA, Policy Implications of the Demographic Dividend (Window of Opportunity) & its consequences the Labor Market: A case Study of Egypt, UNFPA.٢٠٠٦.
٥. United Nation statistics Division Goal ٨, Develop a global partnership for development-٤٥, Unemployment rate of young people aged ١٥-٢٤ years, each sex and total (ILO)
٦. United Nations, Urban, Rural City Population ١٩٥٠-٢٠٠٠, as assessed in ١٩٧٨, (EZA/P/WP/٦٦)
٧. World Bank, Development and the Next Generation ,world Development report, ٢٠٠٧.

ملخص البحث

ملخص بحث

"التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه فى خريطه المحافظات المصريه وآثارها على التنميه"

مقدمة:

شهد المجتمع المصرى العديد من الظواهر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأخيرة، هذه الظواهر ذات أثر كبير على الأداء العام للدولة، والذى يتضح فى حدوث تغير هيكلى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية، تظهر واضحة على مستوى المحافظات نظراً للتفاوتات الكبيرة فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى بين محافظات مصر الحضريه والريفيه والصحراوية، وكان أبرز تلك التغيرات مايلى:

١. تضاعف عدد السكان بمقدار ٣.٨ مرة خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)، وقد صاحب ذلك تيارات هجرة من المحافظات الريفية إلى المحافظات الحضرية، مما أدى الى تكدس تلك المحافظات وارتفاع الكثافة السكانية بها، وما ترتب عليه من مشاكل الازدحام والضغط على المرافق، وقد **أدى ذلك إلى** ظهور أنماط من السكن المتدنى (العشوائيات)، وما ارتبط بهذه النوعية من السكن من تدهور القيم الاجتماعية وتركز الفقر فيها. وقد ساعد على ذلك أن معظم المحافظات المصرية تعانى من مشكلة تركيز الأنشطة والاستثمارات والخدمات فى المدن الكبرى. لقد تحولت المحافظات الرئيسية إلى مناطق جذب فى مقابل المحافظات الفقيرة التى تحولت إلى مناطق طرد تنزح منها الثروات البشرية والمادية. وفى المقابل كان هناك اتجاه تيارصغير ولو أنه غير مستقر نسبياً من الهجرة إلى المحافظات الصحراوية ساهم فى تنميتها، مما زاد من أعداد التجمعات البشرية فى هذه المحافظات بعد أن كانت شبه خالية فى الماضى.

٢. زادت الاستثمارات الحكومية فى التنمية البشرية والمرافق والخدمات على مستوى المحافظات بعد أن كانت المحافظات الحضرية تستأثر بمعظم الاستثمارات، وقد أدى ذلك إلى حدوث تحسن نسبى فى الخدمات المقدمة على الصعيد المكانى، إلا أن ظروف المجتمع المصري وسياساته وإمكانياته وقيمه خلال سنوات طويلة هي التي أفرزت المستويات الحالية للخدمات. كما أن التباينات الموجودة بين معدلات الخدمات في التجمعات العمرانية المختلفة في مصر هي نتاج طبيعي لهذه الظروف والسياسات، ولايعنى ذلك أن المعدلات الحالية للخدمات تصبح هي

أقصي ما أمكن تحقيقه – بدرجة أو بأخري – في ظل الظروف الحالية، أو هي بشكل آخر أفضل المتاح، بل هناك جهود كثيره يجب ان تبذل لتحسين الأوضاع فى المحافظات التى تعانى من نقص تلك الخدمات .

٣. تغير هيكل النشاط الاقتصادى والإجتماعى على مستوى المحافظات، مما أدى إلى نشأة العديد من المدن والمناطق الصناعية التابعة للمحافظات واتجاه النشاط الصناعى الى هذه المدن، وقد ساعد على ذلك توفير الدولة للمرافق والخدمات فى هذه المناطق، وحوافز للاستثمار الصناعى وخاصة فى محافظات الصعيد، والتوسع فى عمل مكاتب للاستثمار على مستوى المحافظات والمدن . كما شهد الهيكل الاقتصادى نهضة سياحية غير مسبوقة خاصة فى محافظات الحدود (البحر الأحمر – جنوب سيناء – مطروح)، كذلك الأنشطة الاستخراجية لكثير من الثروات الكامنة فى باطن الارض، مثل الذهب، الفوسفات، الحديد، البترول والغاز، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو توسيع الرقعة الزراعية، حيث التوسع فى استصلاح الاراضى الجديدة خاصة فى المناطق الصحراوية (توشكى – شمال سيناء – النوبارية....).

٤. هذا وقد كان للبعد البيئى دور جيد يبذل فيه جهود كبيره لتحسين حاله البيئه على مستوى المحافظات وخاصه تحسين الهواء وجمع القمامه وزيادة درجة النظافة .

أهمية الدراسة:

تركز الدراسة فى تحليلها على دراسة التغيرات الايجابية والسلبية التى حدثت فى خريطة المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنميه فى المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لايؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية الشاملة وتحسن نوعية الحياة، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويظهر ذلك بوضوح فى تركز للثروة والعوائد والنفوذ في يد الطبقات العليا من المجتمع، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من جانب الفقراء. ويزيد من أهمية البحث ماتشير إليه استطلاعات الآراء بين سكان المحافظات إلى أن أعمال التنمية لم يستفد منها المواطن العادي وذلك بالرغم من الجهود المبذولة، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل، وزيادة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وقد أدى ذلك إلى تفاقم العديد من مشاكل التنمية الشامله.

أهداف البحث:

استهدف البحث رصد وتحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المحافظات المصرية بهدف طرح رؤية مستقبلية جديدة تتمثل فى بعض فرص الإستثمار والتنميه ذات الأثر التنموى الجيد الذى يؤدى الى إحداث التنمية فى المحافظات، تعتمد علي مبدأين أساسيين وثيقي الصلة ببعضهما البعض: الأول: العدالة، وتكافؤ الفرص فى تحقيق مستويات الخدمات وإتاحتها بقدر متساو للجميع وإعادة توزيع الموارد، أما المبدأ الثانى: محاولة تحقيق الاتزان بين الأقاليم المختلفة من خلال إعطاء فرصة أفضل لرفع المعدلات الحالية للتنميه في المناطق الفقيرة والمتدهورة، في محاولة لتقليل الفجوة الحالية بين المناطق المختلفة، وفى هذا الصدد فإن الدراسة قد حددت **مجموعة من الأهداف الفرعية، تشمل:**

- رصد وتقييم التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه الاساسيه أو البعض منها الذى قد يكون له تأثير قوى على الأداء الاقتصادى والاجتماعى للمحافظات المصرية، خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٧/٢٠٠٦)، وبيان مدى استفادة السكان من هذه التغيرات.
- تحديد نوعية ودرجة هذه التغيرات وعناصرها الحاكمة ورصد أهم العوامل والمتغيرات المتسببة في ذلك.
- صياغة رؤية سوسيولوجية مستقبلية على مستوى المحافظات، فى ضوء المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه .
- وضع خريطه لمجموعه من فرص الأستثمار الجديد التى يمكنها ان تحدث تغير هيكلى يؤدى لتحسين الاداء الإقتصادى للمحافظات .

نتائج البحث:

خلصت الدراسة الى حدوث تغيرات جوهريه فى المجتمع المصرى، هذه التغيرات تثبت ان المجتمع المصرى فى حاله حراك اقتصادى اجتماعى، كثير من هذا الحراك والتغير ايجابى يتضمن اصلاحات كثيرة يمكن ان تحقق الكثير للمواطن المصرى عند تمامها واكتمالها بالشكل الجيد وتؤدى لرفع درجه الاداء الاقتصادى للمحافظات وحل كثير من مشاكل التنميه التى تعتبر معوقات أو تغييرات سالبه فى المجتمع والمؤثره بشكل كبير ليس فقط على التنميه ومستوى المعيشه بل على أمن وأمان المواطن والوطن. كثير من هذه التغيرات السلبية تلبس ثياب الاصلاح ظاهرية وباطنها التخريب وهو ماأدى الى درجه من هزة تحايل وتدنى مكانه الدوله المصريه

سواء فى نظر كثير من المواطنين أو خارجياً، لقد تسرب الفساد والاحتكار الى الضوء والجهر به ولم يعد مستوراً أو مختبأً . إن العمل التنموى فى مصر وخاصه على مستوى المحافظات يتطلب الشفافيه والمسئوليه وتداول السلطه على كافه المستويات. وأن مصر تحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد، والإنتاج المطابق للمواصفات، والسعر العادل، والاجر المجزى للعامل، والعدل وعداله التوزيع .

هذا وفيما يلى بعض نتائج ماتوصلت إليه الدراسة :

- بالرغم من زياده معدل النمو الإقتصادى الى ٦.٩% عام ٢٠٠٨ الا أن الفقر يزداد بين طبقات المجتمع، ويتركز الفقر بدرجه اكبر فى محافظات الوجه القبلى يليه محافظات بحرى والاحياء العشوائية فى المدن .
- تتفاوت مستويات التنميه فى المحافظات نتيجه اختلاف الأداء الاقتصادى كما تختلف الخدمات والفرص المتاحه .
- نمط النمو الاقتصادى فى الماضى(نمو بلا فرص عمل) أدى الى انتشار البطاله على مستوى المحافظات، ويتطلب ذلك إعاده النظر فى تخصيص الاستثمارات حسب المحافظات والأقاليم – لتحقيق التكافؤ الاجتماعى .
- كلما انخفضت معدلات الهجره الخارجيه الشرعيه زادت معدلات الهجره غير الشرعيه . عوامل زياده الهجره غير الشرعيه – البطاله إنخفاض الأجور بصفة عامه اثر التقليد والمحاكاه – تطلعات الشباب الى الأفضل .
- قصور التنميه الاقتصاديه يؤثر تأثير واضح على التنمية الاجتماعية والبشريه خاصه، والعكس صحيح فقصور التنميه الاجتماعيه يعتبر عقبه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه (سكان ذو خصائص متدنيه وتوزيع سكانى غير متوازن على مستوى الحيز).
- معدلات الأميه ترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى والمحافظات الحضريه، خاصة أميه الإناث التى مازالت مرتفعه.
- مشكله التعليم واضحه جليه– الجميع يعرف تدنى صورته ومشاكل الدروس الخصوصية والتعليم الخاص أصبح تجاره رابحة.
- أزمه المشاركه بمعناها الواسع – العزوف عن المشاركه لعدم الثقه بالنظام – اليأس من القدره على التغير للأفضل، حتى لو حدث تغيير بسيط بطىء فإنه يأتى بعد فوات الآوان .
- الفساد والاحتكار جهارا نهاراً – يتلفظ به الناس فى الطريق والاتوبيس والحجرات .

- تكرر إندلاع الاضرابات والاعتصامات للإحتجاج على الاوضاع السلبيه – الغضب المكتوم .
- حوادث النقل والطرق والجرائم الجديده والقتل – انهيار القيم الاخلاقيه ولو من قله مريضه .
- لابد من التغيير، لايغير الله مايقوم حتى يغيروا مابأنفسهم " قرآن كريم .
- اصبح التلوث البيئى يعوق التنميه، بل يهدد الأمن القومى حيث يظهر بوضوح على صحه الشباب، مما أدى إلى أن تصبح مدينه القاهره ثالث مدينه ملوثه على مستوى مدن العالم .
- كفاءه جمع المخلفات الصلبه لاتزيد عن ٦٥% ، الباقى يمثل تراكمات وصلت عام ٢٠٠٧ الى حوالى ٢٣ مليون م٣ .
- الحرق المكشوف للمخلفات الصلبه والحرق غير الكامل للوقود و المازوت المصدر الرئيسى للتلوث بالدخان .
- الدراسات تشير الى أن تغير المناخ سوف تؤدى الى غرق جزء من الدلتا نتيجه ارتفاع مياه البحار والمحيطات وخاصه المنطقه بين الاسكندريه ودمياط بطول ١٨٠كم وعرض ٥٠كم . هذا بالاضافه لتسرب مياه البحر تحت سطح التربه فى الدلتا ويؤدى الى تملح الاراضى الزراعية وفقد خصوبتها .
- تركيز الأوكسجين فى مياه النيل أقل من الحد المسموح فى جميع المحافظات مما يؤثر على مياه الشرب .